مَوادُّ البيان

لعلي بن خلف الكاتب

المتوفى بعد سنة ٤٣٧ هـ

تحقيق

الأستاذ الدكتور حاتم صالح الضامن

إهداء من
سيف بن أحمد الغرير
دبي - الإمارات العربية المتحدة

دار البشائر
دمشق - سورية

- في المقدمة أن الكتاب مستعر قبل خمسة عشر عاماً
وفي سرد مصادره ما طبع عام ١٩٩٧م؟
كالمذكر والمؤنث للسجستاني.
- وقع خطأ في الصفحات ما بين ٢٠٩ و٢٠٤

فوائد:
أول من خط بالقلم إدريس عليه السلام. واسمه مشتق من دراسته للكتب ص٢٧
وأول من استعمل القلم العربي إسماعيل عليه السلام ص٢٨
وأول من اتخذ القراطيس يوسف عليه السلام ص٢٨

مواد البيان

بسم الله الرحمن الرحيم

العنوان : موادُ البيان

تأليف : علي بن خلف الكاتب

تحقيق : الأستاذ الدكتور حاتم صالح الضامن

عدد الصفحات : ٤٧٠ صفحة

قياس الصفحة : ١٧ × ٢٤سم

عدد النسخ : ١٠٠٠ نسخة

التنضيد والإخراج الفني : زياد ديب السروجي

المطبعة : دار الشام للطباعة



دارُ البشائر

للطباعة والنشر والتوزيع

دمشق - شارع ٢٩ أيار - جادة كرجية حداد

هاتف : ٢٣١٦٦٦٨ - ٢٣١٦٦٦٩

ص. ب ٤٩٢٦ سورية - فاكس ٢٣١٦١٩٦

الطبعة الأولى

١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣م



لعلي بن خلف الكاتب

المتوفى بعد سنة ٤٣٧ هـ

تحقيق

الأستاذ الدكتور حاتم صالح الضامن

كلية الدراسات الإسلامية والعربية

إهداء من

سيف بن أحمد الغرير

دبي - الإمارات العربية المتحدة

دارُ البشائر

للطباعة والنشر والتوزيع

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

هذا الكتاب الذي نقوم بنشره أثرٌ نادرٌ في صناعة الكتابة ، جليلُ القدر ، عظيمُ النفع ، كبيرُ الفائدة ، جمع فيه مؤلفه الآداب الخاصة بالكتابة ، والعلوم التي يجب أن يعرفها كلّ كاتب لتعينه علىٰ إنجاز عمله في كتابة الإنشاء .

والكتابة العربية أشرف الكتابات لأنّ الكتاب العزيز لم يُرقَم بغيرها .

وصناعة الكتابة من أنبل الصنائع خطراً ، وأحسنها علىٰ أهلها أثراً ، لاشتراك الخاصة والعامة في استعمالها .

وقد وقع لي هذا الكتاب بفضل صديقي المستشرق الألماني راينهرت فايبرت إذ وافاني بنسخة مصورة منه فله مني خالص الشكر والتقدير .

ونشرت الكتاب في سبعة أعداد من مجلة المورد قبل خمسة عشر عاماً .

وفي دبيّ الحبيبة التقيت الشيخ الجليل سيف الغرير الذي تفضّل بطبع هذا الكتاب علىٰ نفقته الخاصة ، فجزاه الله خيراً عن العلم والعلماء . والحمد لله أولاً وآخراً ، إنّه نِعْمَ المولىٰ ونِعْمَ النصير .

حاتم صالح الضامن

دبي

٢/١٢/١٤٢٣هـ - ٢٠٠٣/٢/٣م

مؤلف الكتاب

أبو الحسن علي بن خلف بن علي بن عبد الوهاب الكاتب ، من كتاب الفاطميين في القاهرة ، كان حياً سنة ٤٣٧ هـ . ولم نقف على ترجمة له إذ أغفلته كتب التراجم جميعاً .

ومن حسن الحظ أننا وقفنا على نص مهم في كتابه (مواد البيان) إذ جاء في ص ٣٨٠ :

(. . وإنه لو أغفل إلحاق السنة الخراجية بالهلالية لكان بينهما من سنة الهجرة وإلى سنتنا هذه وهي سنة سبع وثلاثين وأربعمئة . .) .

ومن هذا نتبين أن المؤلف قد توفي بعد سنة ٤٣٧ هـ .

ولعلي بن خلف كتاب سماه (آلة الكُتّاب) أشار إليه في موضعين من كتابه (مواد البيان) .

قال في ص ٣١٨ : (. . ويتفرع من هذين الأصلين أقلام عدة ذكرنا كثيراً منها في كتابنا الذي نعتناه بآلة الكُتّاب) .

وقال أيضاً في ص ٣٢٥ : (ولسنا نحتاج أن نذكر أحكام الهجاء والمصطلح عليه منها ، لأنها موجودة في مظانها ، وقد استوفينا القول عليها أيضاً في كتابنا المرسوم له بآلة الكُتّاب) .

وله كتاب الخراج ، قال في ص ٣٩ : (وسنستوفي القول في الفائدة به وبالمبرزين فيه في كتاب الخراج إن شاء الله تعالى) .

وقال أيضاً في ص ٥٤ : (. . وسنستوفي القول في كتاب الخراج إن شاء الله) .

ولا بد من الإشارة إلى أنّ حاجي خليفة قد اكتفى في كتابه كشف الظنون ١٨٨٨ بقوله :

(موارد البيان لعلي بن خلف بن عبد الوهاب الكاتب) .

وحُرِّفت مواد فيه إلى موارد .

هذا كلّ ما نعرفه عن المؤلف وعسى أن يقف أحد العلماء على ترجمة له فيفيد العلم وأهله .

كتاب مواد البيان

سبب وضع الكتاب :

بيّن المؤلف السبب في وضع هذا الكتاب فقال :

(وعلة وضعنا لكتابنا هذا رغبتنا أن نصنِّف كتاباً جامعاً لما تنظمه صناعة الكتابة من العلوم والآداب الخاصة بها ليجد من يعنى بهذه الصناعة جميع ما يرونه من أصولها وفروعها التي فرّقها المصنفون في الكتاب مودعة فيه ، ويعرف به الطالب جلالة خطرها وارتفاع قدرها بين الصنائع ، ويصرف همته إليها ليتميز من انتمى إليها بالاسم دون الرسم وبالزيّ دون المعنى) .

أبوابه :

قسم المؤلف كتابه على عشرة أبواب هي :

الباب الأول : في حد صناعة الكتابة وفضيلتها ومنفعتها وغرضها وقسمتها ورسم الكتاب وعلة وضعه .

الباب الثاني : في البلاغة وأقسامها الأصلية .

الباب الثالث : في أقسام البلاغة الفرعية .

الباب الرابع : في صناعة البديع وأبوابها .

الباب الخامس : في ما يُخرج الكلام عن أحكام البلاغة .

الباب السادس : في أنّ الطبع هو قوام الصناعة ونظامها واحتذاء مذاهب السابقين بكمالها وتمامها .

الباب السابع : في أوضاع الخط وقوانينه وترتيب الصدور والأدعية والعنوانات والتاريخ والخَتْم .

الباب الثامن : في رسوم المكاتبات .

الباب التاسع : في آداب الصناعة .

الباب العاشر : في آداب السياسة .

أهميته :

تكمن أهمية هذا الكتاب في كونه من الكتب المؤلفة قديماً في صناعة الكتابة ، وكان لهذا السبب من أهم مصادر القلقشندي في كتابه صبح الأعشىٰ إذ نقل عنه في نحو مئتي موضع مشيراً إلىٰ اسم الكتاب مرة وإلىٰ اسم المؤلف أخرىٰ ، واعتمد عليه كثيراً في الباب الذي تحدث فيه عن (مذاهب كُتّاب الدولة الفاطمية) . وكان يتصرف بالنقول وقد أشرت إليها في الحواشي .

وينفرد الكتاب بنصوص كثيرة ورسائل مهمة .

شواهده :

استشهد المؤلف بنحو مئة وتسعين آية ، وبتسعة وثلاثين حديثاً وأثراً ، وبسبعة عشر مثلاً وقولاً . أمّا الأشعار والأرجاز وأنصاف الأبيات فقد أربت علىٰ ٧٥٠ .

وقد استشهد بكثير من شعر الجاهليين والمخضرمين والأمويين ، وأورد كثيراً من شعر العباسيين كأبي تمام ، والبحتري ، وابن الرومي ، والبستي ، وابن المعتز ، والشريف الرضي وغيرهم .

مصادره :

اعتمد المؤلف علىٰ الكتب المؤلفة في البلاغة والبيان والبديع وصناعة الكتابة ، وأشار في كتابه إلىٰ ابن المعتز وقدامة بن جعفر وأبي علي الحاتمي والرماني وأبي علي النحوي . ونقل من كتاب الخراج لقدامة أيضاً وصرح باسمه .

مخطوطة الكتاب :

هي نسخة فريدة تحتفظ بها مكتبة الفاتح باسلامبول برقم ٤١٢٨ .

وتقع هذه النسخة في ٢٠٢ ورقة ، في كل ورقة صفحتان ، عدد أسطر كل صفحة ١٥ سطراً .

وقد كتبت النسخة بخط النسخ المضبوط بالشكل ، وترقىٰ كتابتها إلىٰ القرن السادس الهجري . وعلىٰ صفحة العنوان عدة تملكات كما في الصورة المرفقة بنشرتنا هذه .

والمخطوطة ناقصة الآخر إذ ينقص من أبوابها العشرة المذكورة في مقدمة الكتاب البابان التاسع والعاشر . ويتبين بمقابلة المخطوطة بصبح الأعشىٰ أن النسخة التي اعتمد عليها القلقشندي أكمل من نسختنا هذه إذ ثمة نقول كثيرة من البابين الناقصين في صبح الأعشىٰ .

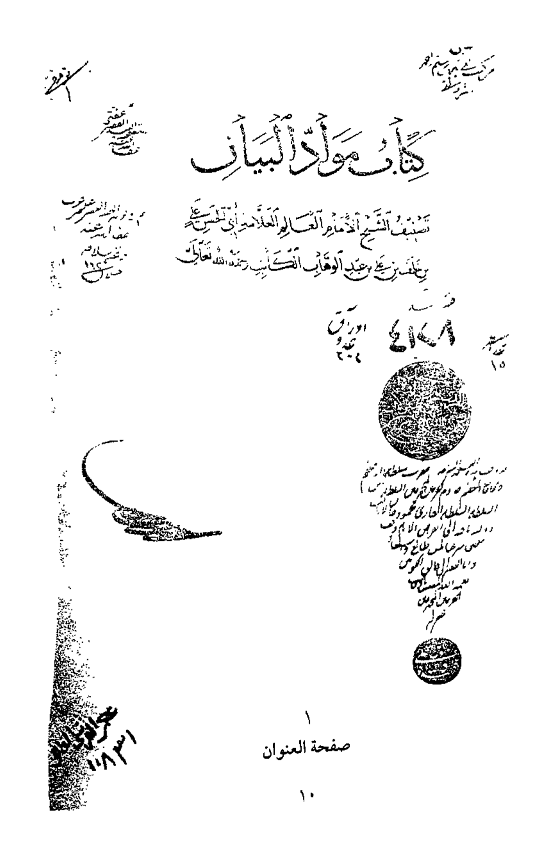
ولا بد من الإشارة إلىٰ أنني جعلت صبح الأعشىٰ أصلاً ثانياً اعتمدت عليه في المقابلة وقد أشرت إلىٰ نقوله في الحواشي ومما يؤخذ عليه أنّه كان يتصرف بنصوص (مواد البيان) .

وثمة مواضع فيها بياض بقدر كلمة أو كلمتين وضعت مكانها نقاطاً من غير إشارة إلىٰ ذلك .

واتبعت في الكتابة الرسم الإملائي المعروف عندنا ولم أشر إلىٰ رسم المخطوطة .

وقد أرفقت بنشرتي هذه صوراً لعنوان المخطوطة وللصفحتين الأولىٰ والأخيرة .

والحمدُ لله الذي هدانا لهذا ، وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله .



١

صفحة العنوان

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين وصلى الله على سيدنا محمد خير خلقه وآله
وصحبه أجمعين، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم

قال علي بن خلف بن علي بن عبد الوهاب الكاتب رحمه الله

أما بعد فإن العقول بحار والعلوم ثمرها، والأفهام غاص والآداب
جوهرها، والبصائر نجوم والحكم نورها، ومن لطيف صنع الله تعالى
وصنعه أن جعل لكل ذي بصيرة بصيرة، وخزينة منيرة قوة بقدر
ما على اقتضاب الصنائع وارتجالها والوصول بما اقتربت قرائح مقتضيه
عن كمال غاياتها كمالها تلبس التكرار أو إنما التكرم من أقفى فيه أثره
لا سيما الداجرة صور المعاني من موادها وخطرا زواجها من
أجسادها وبدلها معارض أرق من معارضها شفوقا وأدق تطريزا وتفويفا
ورتب خططها والفه ونظم منثورها وعقّبه وكمل منقوصها
وراش محصوصها وحل فصوصها ونزع عاطلها وحلاه والبس عاريها وكساه
وصفى مرنقها ونقى قذاه فإن الله وهو المحمود قد سوى في هذه الموهبة
بين التالدين والطارفين وأقدر الآنفين على استنان سنن السالفين

انقضاب الكلام ارتجاله

٣

الصفحة الأولى

إذ لا سبيل إلى إبانتهم في الصفة البشرية التي شرك الله تعالى فيها الخبيث والطيب
والبر والفاجر والمؤمن والكافر وجعلها موهبة شاملة للنوع بأسره
مع علم المؤمن وإيمانه والكافر وكفره ثم يؤكد هذا الكتاب بما يؤكد به
مثله ويرصع من الآيات بما ينتظم في سلكه إن شاء الله تعالى ٥

الحمد لله رب العالمين وصلواته على سيدنا محمد خير خلقه وآله
وصحبه وسلامه ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم ٥

٤٠٤

الصفحة الأخيرة

موادُّ البيان

لعلي بن خلف الكاتب

المتوفىٰ بعد سنة ٤٣٧ هـ

(٢) بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله ربُ العالمين ، وصلّىٰ الله علىٰ سيِّدنا محمدٍ خيرِ خلْقِهِ وآلِهِ وصَحْبِه أجمعين ، ولا حولَ ولا قوّةَ إلا بالله العليّ العظيم .

قال عليّ بن خلف بن عليّ بن عبد الوهاب الكاتب ، رحمه الله : أمّا بعدُ فإنّ العقول أشجارٌ ، والعلومُ ثمرُها ، والأفهام بحار ، والأدب جوهرها ، والبصائر نجوم ، والحكم نورها ، ومن لطيف صنع الله تعالىٰ وصنعته أن جعل لكل ذي بصيرة بصيرة وغريزة منيرة قوة يقتدر بها علىٰ اقتضاب الصنائع وارتجالها ، والوصول بما قصرت قرائح مقتضبيه عن تكميل غايات كمالها فليس المبتكر أولىٰ بما ابتكره ممن اقتفىٰ فيه أثره ، لا سيما إذا جرد صور المعاني من موادها ، وخلّص أرواحها من أجسادها ، وبدلها بمعارض أرق من معارضها شفوفاً وأدقّ تطريزاً وتفويفاً ، ورتب مخلطها وألّفهُ ، ونظم منثورها وعكّفه ، وكمل منقوصها وراش محصوصها وتَنَخّل فصوصها ، وزيّن عاطلها وحلّاه وألبس عاريها وكساه وصفّىٰ مُرَنَّقَها ونقّىٰ قذاه ، فإنّ الله وهو المحمود قد سوّىٰ في هذه الموهبة بين التالدين والطارفين ، وأقدر الآنفين علىٰ استنان سنن السالفين .

(٣) فنحن جدراء أن نشيم مقاصل اللبابة فنطبق بها مفاصل الإصابة ، ونتصرف بين اقتضاب رائع وتصنيف بارع واختيار واقع ، فإن اقتضبنا اقتننصنا نوادر الكلام ، وإنْ صنفنا ألفنا فرائد النظام ، ولولا سبق الأولين إلىٰ ما اخترعوه ووجودهم بتقدم الزمان إلى إفراغ ما أفرغوه حتىٰ لا يكون مُلغًى مهملًا ومُلقًى مُرسَلًا لأمكنَ أن يقع المحدثون علىٰ ما وقعوا عليه ، ويصلوا إلى ما وصلوا إليه ، إذ المعاني قائمة في نفوس المميزين ، وليس المتقدم أحق بالولاء عليها من المتأخر ، ولذلك تواردت فيها الخواطر ، وتوافت إليها توافي الحوافر .

ولما كان كثير من مستنبطي الصناعات يعجزون لاستفراغهم قوىٰ قرائحهم

في إقامة صور ما استنبطوه ، وإخراجه من القوة إلى الفعل ، عن إلباسه برود التنميم وتحليته كعقود التنظيم ، خصنا الله تعالىٰ بالفضيلة في استدراك ما أغفلوه ، وتحلية ما صوّروه ، وأقدرنا بما حملوه عنا من مؤونة الابتداع وأبقوه علىٰ قرائحنا من فضل [الاتباع] علىٰ تفصيل ما أجملوه وتلخيص ما اقتضبوه ، فلهم حق التشكيل والتركيب ، ولنا حق التكميل والترتيب ، ولذلك لا شيء من العلوم والصنائع إلّا وتغيير حليته ، وتبديل صيغته ، وبسطه واختصاره ممكن متسهل إلّا أنّ (٤) القرائح تخصُّ كلَّ صناعةٍ من العناية بتنقيحها وتهذيبها وتصحيحها وترتيبها بقدر شرف تلك الصناعة وفضيلتها وما يستثمر من جدواها وعائدتها .

ولما كانت الصناعة الكتابية والفضيلة اليراعية من أنبل الصنائع خطراً وأحسنها علىٰ أهلها أثراً لاشتراك الخاصة والعامة في استعمالها ، وأخذ كل منهم ما تقتضيه حاجته ومنزلته منها أكثر الناس من وضع الكتب فيها ، وصار المعنىٰ بالتصنيف فيها إنما يقتدي علىٰ مثل السالف مُغِيراً علىٰ معانيه ، مُغَيِّراً لألفاظه ومبانيه ، إلّا أننا لما طالعنا الكتب الموضوعة منها وجدنا أكثرها معدولاً به عن الطريق القاصد إليها ، لأنّ من الواضعين مَنْ اختصر وقَصَّرَ ، ومنهم مَنْ أسهب وكثّر ، ومنهم من شغل كتابه بأجزاء من العلوم القائمة بأنفسها الموجودة في مظانها ، لما للصناعة من الشركة فيها ، وأخلّ بما هو من نفسها وهو أخصُّ بها ، ومنهم من اقتصر علىٰ إيداع كتابه رسوماً لا تستعمل إلّا في دولةٍ بذاتها وبلاد بعينها فلا ينتفعُ بكتابه في غيرهما ، ومنهم من نصَّ علىٰ طريقةٍ قد صار عرفها وأمرُها أمراً لوقوع الاصطلاح علىٰ هجرها وإلغائها والاستبدال منها بما هو أليقُ بالزمان والمكان وأهليهما ، ومنهم من استوفىٰ الفن الذي بهر فيه وتدرب به وقصّر في غيره من الفنون الأخر ، وهي من أجزاء الصناعة (٥) وأقسامها .

فرأينا لذلك ، وبالله التوفيق ، أن نصنف كتاباً جامعاً لأصولها وفروعها

ورسومها المستعملة وأوضاعها وأقسام البلاغة وأنواعها ليكون علماً يُهتدىٰ بناره ، ودليلاً يُسعىٰ علىٰ آثاره ، وحاكماً يُتحاكم إليه ، ومحكّاً يعرض من اعتزىٰ إلى هذه الصناعة عليه ، وأشرنا إلى ما لا بد للكاتب الكامل من معرفته من العلوم الأُخر التي هي وإنْ كانت من أجزائها فإنها تؤخذ من معادنها وتوجد في أماكنها ، لأنّ المتفردين بها قد فرغوا منها واستوفوا القول عليها ، فإنْ مَرَّ في أثناء الكلام شيءٌ من نصوصها فإنَّما أتينا به تنبيهاً على القدر الكافي منها ، وإشارة إلى موقع الحاجة في الصناعة إليه ، ونعتنا هذا الكتاب بموادِّ البيان ، لوقوع هذا النعت منه موقع الحقيقة . والله تعالىٰ نسألُ عوناً يُفرغُه وتوفيقاً يُسبغُه ، وهو مانٌّ بهما بفضله . وهو عشرة أبواب :

الباب الأول :

في حدِّ صناعةِ الكتابةِ وفضيلتها ومنفعتها وقسمتها ورسم الكتاب وعِلَّةِ وَضعِهِ .

الباب الثاني :

في البلاغة وأقسامها الأصلية .

(٦) **الباب الثالث :**

في أقسام البلاغة الفرعية .

الباب الرابع :

في صناعة البديع وأبوابها .

الباب الخامس :

في ما يُخرجُ الكلامَ عن أحكام البلاغة .

الباب السادس :

في أنَّ الطبع هو قوامُ الصناعة ونظامها واحتذاء مذاهب السابقين بكمالها وتمامها .

الباب السابع :

في أوضاع الخط وقوانينِـهِ وترتيب الصدور والأدعية والعنوانات والتاريخ والخَتمِ .

الباب الثامن :

في رسوم المكاتبات .

الباب التاسع :

في آداب الصناعة .

(٧) الباب العاشر :

في آداب السياسة .

ونحنُ قائلون في كلِّ باب من هذه الأبواب ما يُبلِّغُ إلىٰ قاصيةِ الإقناع والإحساب ، والله الموفق للسداد والصواب بمنِّهِ ويُمنِهِ .

الباب الأول

في حد صنعة الكتابة وفضيلتها ومنفعتها
[وغرضها] وقسمتها ورسم الكتاب وعلّةِ وضعه

الحَدُّ:[١] ما يدلُّ علىٰ ذات الشيء المحدود ويميزهُ عن غيره عما يحصره فلا يدخل فيه ما ليس منه ، ولا يخرج عنه ما هو له .

وأمّا الفضيلةُ فإن بظهورها وقيام الدلالة عليها تسلم الصناعة من المطاعن والمثالب وتخلص من المناقص والمعايب .

وأما الغرض فإن حصول العلم به يُسهِّلُ علىٰ الراغبين المشقة في الوصول إلىٰ الغاية .

وأما القسمة فليؤخذ في الأهم فالأهم من الأقسام ، ويؤخذ الطريق إلى امتحان المعتزي إلى الصناعة ، فإن لكلِّ صنعة دخلاء ينظمهم فيها اسمها ويخرجهم منها حدُّها ورسمها ، وأكثر ما يتوجه النقص علىٰ الصنائع التامة منهم ، لأنّ أكثر الناس يحكمون علىٰ الصناعة (٨) بوزن من حضرهم من أهلها وإن كان ناقصاً، ولا يراعون الكامل فيجعلون التحدِّي به فيتوجه الغلطُ عليهم ، لأنهم ينسبون التخلُّف الذي في المقصرين إلى الصنائع ، ولو أنعموا النظر لعلموا أن كمال الصناعة لا يوجد إلا عند مَنْ تطرق من أوائلها إلىٰ أواخرها ، ومن صدورها إلىٰ أعجازها ، وإن من تعلق بالسبب الضعيف لا يجوز الحكم به عليها ، نعم ولا أن ينسب إليها ، وهذا موجود في جميع الصنائع المهنية وغيرها ، لأنا لا نسمي من عانىٰ يسيراً من النجارة نجّاراً ، ولا من مارس حقيراً من البناء بنّاءً ، وكذلك لا نسمي من وصف دواء واحداً طبيباً .

وأمَّا الرَّسمُ فإنهُ ينبىء عن الغرض بقول وخبر .

(١) ينظر : التعريفات ٧٣ ، الكليات ٢/٢٣٨ـ٢٣٩ ، كشاف اصطلاحات الفنون ٢/ ٢٢.

وأمَّا عِلَّةُ الوضع فإنَّهُ يدلُّ علىٰ السبب الذي لأجله وضع الواضع كتابه .

ونحن قائلون في ذلك بحسب الطاقة ، والله الموفق بكرمه .

القول علىٰ الحَدِّ :

أمّا حدُّ صناعة الكتابة فإنها صناعة ترسم صوراً دالة علىٰ الألفاظ دلالة الألفاظ علىٰ الأوهام . وهذا الحدُّ وإن كان ظاهراً لفظه يدلُّ علىٰ أن جملة الصناعة إنما هو رسم الصور الخطية ، فإنَّه إذا تُدُبر وُجِد مشتملاً علىٰ حواشيها محيطاً بكلِّ ما يقع فيها ، لأن الخط تِرب اللفظ وقسيمه بل هو هو في الحقيقة ، لأنه لا سبيل إلىٰ رسم صوره الموضوعة للدلالة علىٰ الألفاظ إلا بعد توسط اللفظ بينها وبين الأوهام القائمة (٩) في النفس ، حتىٰ أن من يكتب وهو صامت لا بُدَّ أن يكون مشكلاً للفظ في نفسه قبلَ أنْ تنقله يده خطاً إلىٰ طرسه . وكذلك الناظرُ في الكتاب من غير جهرٍ لا بُدَّ له من حكاية اللفظ بضميره ليكون ذلك سبيلًا إلى تمييز معناهُ وتحصيله . ولو اقتنع بالنظر دون تشكيل اللفظ لتعذر عليه إدراك غرضه ، وكان كالحائر في طريقٍ . ولذلك قال صاحبُ المنطق : إنّ النُّطق نطقان : نطقٌ داخل وهو صور المعاني القائمة في النفس ، ونطق خارج وهو الألفاظ المعبرة عن تلك الصور . فأطلق علىٰ صور المعاني اسم النطق ولا نطق فيه يقرع الأسماعَ ، وإذا انتظمَ الخطُّ ما ينتظمه اللفظ ، وانتظم اللفظ ما تنتظمه الأوهام ، فقد اشتمل الرسم علىٰ كلِّ ما تحيطُ به دائرةُ الصناعة ولم يخرج عنه شيءٌ مما هو لها .

القول علىٰ الفضيلة :

أما الكلام علىٰ فضيلة هذه الصناعة فإنها من الصنائع الظاهرة الشرف والجلالة ، الحائزة للسيادة والنبالة ، وذلك لاختصاصها بالقوة الإنسانية وعودها بتمام الفضيلة التمييزية من قسميها العلمي والعملي ، لأنا إنما نُمَيِّزُ فاضل الصنائع من مفضولها بتأمُّل أحوالها . فما كان منها مختصاً بهذه القوة

كصناعة الطب والنجوم فهو الفاضل ، وما كان مختصاً بالحِسِّ كالبناء والنجارة وما شابهها فهو المفضول .

وصناعة الكتابة مختصة بالقوة المميزة من قسميها العلمي والعملي .

(١٠) أما العلمي فهو البيان عما يخرجه الكاتب من الصور القائمة في ضميره بالقوة إلى الفعل بالألفاظ البليغة والحساب الذي يبرزه من وهمه إلى العقد .

والبيان والحساب مختصان بالقوة المميزة التي بها فُضِّل الإنسان على سائر أنواع الحيوان، لأنَّهُ إنّما انحاز عنها وانفصل منها بالمنطق .

وكما أن بالتمييز وقع الفصل بين الإنسان وأنواع جنسه فكذلك يجب أن يُفصل به في الفضيلة والنقيصة بين أشخاص نوعه ، فمن علت طبقته في البلاغة والإبانة حُكِم له بالفضيلة ، ومن انخفضت درجته فيهما حُكِم عليه بالنقيصة ، لأن أثر القوة المميزة في البليغ الألسن أظهر من أثرها في المفحم الألكن .

والطريق إلى اعتبار ذلك أن تتأمل ألفاظ الإنسان التي تخرج بها المعاني القائمة في نفسه بالقوة إلىٰ الفعل ، فإن كانت ألفاظاً يطابقها ، ويقربها من الأفهام ، ويشمر عنها سجوف الإبهام ، ويجلوها في حلل الإبانة وحلىٰ البلاغة ، دلّ ذلك علىٰ ممكن القوة المميزة وجودة تحصيلها وصحة تمييزها ، وإن كانت ألفاظاً معقدة دالة عليها دلالة بعيدة لا يحصل حقيقتها من أول وهلة ، ولا يوضحها إلّا في زمان طويلٍ ومهلةٍ ، دلّ ذلك علىٰ ضعف القوة المميزة ورداءة تحصيلها وفساد تمييزها واختلاط الصور التي فيها ، وعجزها عن تفصيلها والحكم (١١) عليها من العبارة بما يوضحها .

فهذه الصناعة أخص الصنائع بالقوة الناطقة لأنها المفردة باستعمال الأشياء الخاصة بها التي هي تأليف الكلام المنثور ، وتقييده بالخط الحافظ له علىٰ تعاقب الدهور ، وعقد الحساب وحصر المعدودات به .

وقد كان حكماء اليونان يسمون علم البلاغة العلم المحيط ، وذلك لحاجة جميع الناس إليه ، وإنما فُضِّلَ الإنسان علىٰ سائر الحيوان بالمنطق ، فأحق

الناس بالرئاسة أبلغهم في منطقه ، وأوصلهم للعبارة بذات نفسه ، وأوضعهم لقوله في موضعه ، وأحسنهم اختيارًا لأوجزه وأغربه .

وكما أن الحكمة أشرف الأشياء فكذلك ينبغي أن تكون العبارة عنها بأحكم المنطق وأوجز اللفظ وأبعده من الزلل ، وأن سماجة المنطق واللكنة والعي تذهب نور الحكم ، وتفسد المعاني ، وتورث الشبهة ، وتقصر عند الحاجة ، وتلتبس على المستمع .

فأمَّا العمليُّ فهو الخطُّ ، وهو لاحقٌ بالمنطق في إيضاح المعاني وإبانة الأغراض والدلالة على المقاصد ، وهو مُعَبِّرٌ صامتٌ مُسِرٌّ ، وهو مع ذلك يفعلُ فعل الناطق المفصح والمعرب الموضح ، لأنه يدل على المعنى برسمه ، كما يدل عليه المتكلم بلفظه .

وكما أن أوهام الإنسان تدلُّهُ على الصور القائمة في نفسه ، وألفاظه تدلُّ من يخاطبه على أوهامه ، فكذلك الخطُّ يدلُّ من بَعُدَ عن سماع لفظه دلالة الألفاظ .

(١٢) واللفظ يفضل الخطّ بأنهُ دليلٌ طبيعيٌ وآلته طبيعية ، وهي اللسان . والخطُّ دليلٌ صناعيٌ وآلتُهُ صناعيةٌ ، وهي القلمُ .

ولما كان اللفظ في السيلان لا يلبثُ إلّا ريثما يقرعُ الأسماعَ ثم ينحلُّ على المكان ، وكان حفظُ المسموعات كالأمر العَرَضيِّ إنما يُحتاجُ إليه في حراسة صور المحفوظات من مداومة الدرس ومطالعة المحفوظ وتعهده بالفكر والقراءة ، وكان النسيانُ كالأمر الطبيعي لما نجده من رجوع الإنسان إليه عند إهماله ما حفظه ، ألهم الله تعالى الإنسان اقتضاب الخط وأقدرهُ به على استكمال معنى النطق الذي خصّهُ بفضله واستتمام قوته ، وأوجده بما هداه إليه من ذلك السبيل إلى الفهم والإفهام على تغاير الأحوال ، من قُرْبٍ وبُعْدٍ وغيبةٍ وحضورٍ . ولولا ذلك لماتمت منفعةُ النُّطقِ ، لأنّه لو عُدمَ الخَطّ لم يُتوصَّل بالنطق إلّا إلى إفهام المخاطب القريب من الصوت المنفصل عن لسان القائل

إلى أذن السامع دون غيره ممن بَعُدَ عن سماع اللفظ ، ولتعذر على الآنفين الاطلاعُ على أنباءِ السالفين وآثار عقولهم في الفضائِلِ والآدابِ ، ولم يصل إليهم منها إلّا ذِرْوٌ يسيرٌ مما تتحمَّلُهُ الصدورُ ويؤديه الحفظُ ، ولم يكنْ وصولُهُ أيضاً على فصوصه ونصوصه لما يدخل عليه من التغيير والتبديل باضمحلال الشيء فالشيءُ مُنْهِ عن الأوهام (١٣) التي تحضرُهُ والقوى الحافظة له .

فلما أنْعَمَ الله تعالى على الإنسان بإلهامِهِ تقييد ألفاظِهِ بالرسومِ التخطيطية شملَ نَفْعُ هذه النعمةِ وعمَّ جميعَ مميِّزي الأزمنة . وذلك أنَّ العبارة التي يُتوصَّلُ بها إلى الفهم والإفهام حروفٌ يركبُها اللفظُ في حالِ المقارنةِ ، ويركبُها الرسمُ في حالِ المُباعدةِ ، وبهذا يرتبطُ جميعُ ما يدخلُ تحتها من المعاني للإنسان ومعاصريه واللاحقين به .

وإذا انقرضَ أهلُ عَصرٍ نابتْ هذه الصورُ في الفضائلِ التي استنبطوها والمعاني التي استخرجوها والمعادن التي سَهَّلوا سبيلها إذا قُيِّدَتْ بها وأودعتْ فيها منابَ التشافه والملافظةِ وأَغْنَتْ مغناهما . وهذه فضيلةٌ عامةٌ شاملةٌ تامةٌ كاملةٌ لا مزيد لفضيلةٍ عليها . ولهذا قال بعضُ المنطقيين في تحديد الإنسان : إنّهُ الحيُّ الناطقُ المائتُ الكاتبُ .

وإنَّ الكتابةَ متى لم تدخل في حدِّهِ لم يقضِ له بالنطق التامِّ لعجزه عن إفهام مَنْ يبعُدُ عن سماعِ صوته .

ولولا أنَّ مَنْ لا يُحسنُ الكتابةَ يخدم بحسنها لنقص عن معنى الإنسانية نَقصاً بيّناً .

فإن اعترض مُعترضٌ بأنَّ هذه الصناعةَ وإنْ كانتْ في المنزلةِ اللطيفةِ والرتبةِ الشريفةِ ، وكانت نعمةُ الله تعالى بها جليلة الخطر عظيمة القَدْرِ فإنها موهبةٌ مشتركةٌ (١٤) لكلِّ مَنْ عبَّرَ عن ضميره بلسانِهِ وخَطَّ بيدِهِ وعَقَدَ بأصابِعِهِ فقد نكب عن سننِ الصوابِ في أغراضه ، وذاك أنَّهُ وإنْ كان لكلِّ مَنْ وصفَ نصيبٌ من تأليف الكلام ورسمِ الخطِّ وعَقْدِ الحسابِ ، فإنَّ شرف الصناعة وفضيلتها إنّما تحصلُ للكتاب الذين يحوزون هذه الأوصاف على التمام . وإنما تقعُ في

الحقيقة على الكاتب الجامعِ لآلات الصناعة وأدواتها المستقل بعملي التفصيلِ والترسيل دون غيره ممن يشارك الكُتّابَ في استعمال بعض أجزاء الصناعة . وليس هؤلاء فقط يجبُ أنْ لا يُسمَّوْا كُتّاباً وغيرهم ممن هو أقربُ منهم إلى الكتابة ، من الشعراء والخطباء والوراقين وممن يحاذيهم ، لأنَّ لكلِّ طبقةٍ من هذه الطبقاتِ صناعةً قد تفرَّدَ بها ووقعَ اسمُها عليه .

فَصْلٌ
في فضائلها المستنبطة من كتاب الله عزَّ وجلَّ

فأما فضائلها المستنبطة من كتاب الله عزَّ وجلَّ فإنَّ الله تعالى شرَّفها بإضافتها إلى نفسِه ، وإنْ كانَ الحكمُ في إضافتها إليه سُبحانَهُ على غيرِ الحُكمِ في إضافتها إلى خَلقِهِ ، فقالَ جلَّ وعزَّ : ﴿ وَكَتَبْنَا لَهُۥ فِى ٱلْأَلْوَاحِ مِن كُلِّ شَىْءٍ مَّوْعِظَةً وَتَفْصِيلًا لِّكُلِّ شَىْءٍ ﴾[1] . وقال : ﴿ وَكَتَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَآ أَنَّ ٱلنَّفْسَ بِٱلنَّفْسِ ﴾[2] . وقال : ﴿ وَرَهْبَانِيَّةً ٱبْتَدَعُوهَا مَا كَتَبْنَٰهَا عَلَيْهِمْ إِلَّا ﴾[3] .

(١٥) ونسب تعليمها إلى نفسه فقال تعالى : ﴿ ٱقْرَأْ بِٱسْمِ رَبِّكَ ٱلَّذِى خَلَقَ ۝١ خَلَقَ ٱلْإِنسَٰنَ مِنْ عَلَقٍ ۝٢ ٱقْرَأْ وَرَبُّكَ ٱلْأَكْرَمُ ۝٣ ٱلَّذِى عَلَّمَ بِٱلْقَلَمِ ۝٤ عَلَّمَ ٱلْإِنسَٰنَ مَا لَمْ يَعْلَمْ ۝٥ ﴾[4] .

وجاء في التفسير أنَّ هذه السورة مفتتحُ الوحيِ وأوَّلُ آيةٍ أنزلها الله تعالى من كتابه على رسولِهِ ، ﷺ .

وفي ابتداءِ الله تعالى فيما عدده من نِعمِهِ على الإنسان بذكر القلمِ وتعليمه إيّاه به ما لم يعلم من قبلُ أظهرُ دليلٍ على عِظمِ رُتبةِ الخطِّ .

(١) الأعراف : ١٤٥ .
(٢) المائدة : ٤٥ .
(٣) الحديد : ٢٧ .
(٤) العلق : ١ ـ ٥ . وينظر : تفسير الطبري ٣٠/ ٢٥٢ وأسباب نزول القرآن ٨ .

وقال في عيسى عليه السلام : ﴿ وَنُعَلِّمُهُ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحِكْمَةَ ﴾[1] . وأقسم تعالى بالقلمِ فقالَ : ﴿ نٓ ۚ وَٱلْقَلَمِ وَمَا يَسْطُرُونَ ۝١ ﴾[2] ، وبالكتابِ فقالَ : ﴿ وَٱلطُّورِ ۝١ وَكِتَٰبٍ مَّسْطُورٍ ۝٢ فِى رَقٍّ مَّنشُورٍ ۝٣ ﴾[3] .

والأقسام لا تقعُ منه سبحانه إلَّا بشريفٍ ما أبدع كالشمس والقمر والنجوم وما أشبهها بما به نظامُ الخلق واتّساقُ التدبير . وإلحاقُهُ القلمَ والخطَّ بها في القسامةِ بهما وإجراؤه إياهما مُجراهما في ذلك مُنبىءٌ عن شرفِ رُتبةِ الخطِّ ، وأنّه أصلٌ عظيمٌ من أصول منافعِ الخلق . وسمَّى ، عزَّ اسمُهُ ، ملائكتَهُ كُتّاباً فقال : ﴿ وَإِنَّ عَلَيْكُمْ لَحَٰفِظِينَ ۝١٠ كِرَامًا كَٰتِبِينَ ۝١١ ﴾[4] . وقال : ﴿ أَمْ يَحْسَبُونَ أَنَّا لَا نَسْمَعُ سِرَّهُمْ وَنَجْوَىٰهُم ۚ بَلَىٰ وَرُسُلُنَا لَدَيْهِمْ يَكْتُبُونَ ۝٨٠ ﴾[5] .

وعظَّمَ تعالى شأنَ الصحفِ والكتب فقال سبحانه : ﴿ كَلَّآ إِنَّهَا تَذْكِرَةٌ ۝١١ فَمَن شَآءَ ذَكَرَهُۥ ۝١٢ فِى صُحُفٍ مُّكَرَّمَةٍ ۝١٣ مَّرْفُوعَةٍ مُّطَهَّرَةٍۭ ۝١٤ بِأَيْدِى سَفَرَةٍ ۝١٥ كِرَامٍۭ بَرَرَةٍ ۝١٦ ﴾[6] . (١٦) وقال تعالى : ﴿ إِنَّ هَٰذَا لَفِى ٱلصُّحُفِ ٱلْأُولَىٰ ۝١٨ صُحُفِ إِبْرَٰهِيمَ وَمُوسَىٰ ۝١٩ ﴾[7] وقال : ﴿ هَٰذَا كِتَٰبُنَا يَنطِقُ عَلَيْكُم بِٱلْحَقِّ ۚ إِنَّا كُنَّا نَسْتَنسِخُ مَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ ۝٢٩ ﴾[8] .

وقال : ﴿ وَكُلَّ إِنسَٰنٍ أَلْزَمْنَٰهُ طَٰٓئِرَهُۥ فِى عُنُقِهِۦ ۖ وَنُخْرِجُ لَهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ كِتَٰبًا يَلْقَىٰهُ مَنشُورًا ﴾[9] . ونظائرُ هذا كثيرٌ .

(١) آل عمران : ٤٨ . وفي المصحف : يعلمه ، بالياء ، وهي قراءة نافع وعاصم . وقرأ الباقون بالنون . (السبعة ٢٠٦).
(٢) القلم : ١ .
(٣) الطور : ١ ـ ٣ .
(٤) الانفطار : ١٠ ـ ١١ .
(٥) الزخرف : ٨٠ .
(٦) عبس : ١١ ـ ١٦ .
(٧) الأعلى : ١٨ ـ ١٩ .
(٨) الجاثية : ٢٩ .
(٩) الإسراء : ١٣ .

وسمىٰ سبحانه ما أوحاهُ إلى رُسُلِهِ الكرام كُتُباً ، فقال في موسىٰ وهارون : ﴿ وَءَاتَيْنَٰهُمَا ٱلْكِتَٰبَ ٱلْمُسْتَبِينَ ﴾[1] : وقال : ﴿ وَلَقَدْ ءَاتَيْنَا بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحُكْمَ وَٱلنُّبُوَّةَ ﴾[2] . وقال : ﴿ قُلْ مَنْ أَنزَلَ ٱلْكِتَٰبَ ٱلَّذِى جَآءَ بِهِۦ مُوسَىٰ نُورًا وَهُدًى لِّلنَّاسِ ﴾[3] .

وقال فيما أنزلَهُ علىٰ نبيِّنا محمد ، ﷺ : ﴿ الٓمٓ ۝ ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ ﴾[4] . ﴿ وَهَٰذَا كِتَٰبٌ أَنزَلْنَٰهُ مُبَارَكٌ ﴾[5] . والوحيُ لم يُنزل كتاباً ، ولكنّه لمَّا أنزل كتاباً أشار سبحانه إلى تمامِهِ وغايتِه ، لأن الأشياءَ إنما تُحَدُّ بتمامها وغاياتها .

والأشياءُ التي تَدلُّ ويُدَلُّ عليها أربعةٌ :

(الأول) : الأعيانُ التي تقعُ عليها الأسماءُ .

والثاني : صورُها الوهميةُ التي انتُزعتْ بها وانتُسِخَتْ عنها .

والثالث : الألفاظُ التي تدلُّ علىٰ هذه الصور وتُخرجها من القوّةِ إلى الفعل المطلق .

والرابع : الرسومُ التي تُقَيِّدُ الألفاظَ وتحفظُها علىٰ ممرِّ الأزمانِ .

فالكتابةُ تمامُ قوّةِ النطقِ والمُبَلِّغُ به إلى أكملِ غاياتِه ، ولذلك جعلها رسول الله ﷺ ، عِقالَ العلومِ ، فقالَ : « قيِّدوا العلمَ بالكتابِ »[6] .

ومن شريف صفاتِها أنَّ الله تعالىٰ جَعَلَ عدم نبيِّه لها من أعظمِ دلائل النبوّةِ (١٧) لتوصُّلِ الإنسان بها إلىٰ تأليف الكلامِ المنثورِ وإخراجِهِ من الصُّوَرِ التي

(١) الصافات : ١١٧ .
(٢) الجاثية : ١٦ .
(٣) الأنعام : ٩١ .
(٤) البقرة : ١ ـ ٢ .
(٥) الأنعام : ٩٢ .
(٦) سنن الدارمي : ١/١٢٣ ، المحدث الفاصل ٣٦٥ ، تقييد العلم ٦٨ ، الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع ١/٢٢٨ .

تأخذُ بمجامعِ القلوبِ ، وأقوىٰ الحُجَجِ علىٰ تكذيبِ معانديه وحَسْمِ أسبابِ الشكِّ فيه[1] ، يدلُّ علىٰ ذلك قوله تعالىٰ مخاطباً له ، عليه السلام : ﴿ وَمَا كُنتَ تَتْلُواْ مِن قَبْلِهِۦ مِن كِتَٰبٍ وَلَا تَخُطُّهُۥ بِيَمِينِكَ إِذًا لَّٱرْتَابَ ٱلْمُبْطِلُونَ ۝ ﴾[2] .

ولما أعدمه هذه الصناعة عوَّضَهُ ما هو أجلُّ منها ، وهو رَفْعُ الارتياب في أمره وتنزيهه عن ظنّةٍ في . فعدَمُ هذه الصناعة فيه فضيلةٌ وفي غيره رذيلة .

ولما كانت هذه رتبتُها في الصنائع صار السلطانُ الذي هو رئيسُ الناسِ ومستخدم أربابِ كلِّ صناعةٍ ومُصرِّفهم علىٰ أغراضِهِ ، يفتخرُ بأنْ تكونَ فضيلته له حاصلةٌ مع رفعةٍ عن التلبُّس بصناعةٍ من الصنائع الحِسِّيَّةِ واستنكافه أنْ يقعَ اسمٌ من أسمائها عليه . وذلك أنّا نرىٰ كلَّ ملكٍ وسلطانٍ يُؤثِرُ أنْ يكون له حظٌّ من بلاغةِ العبارةِ وجودةِ الخطِّ . وفي رضىٰ السلطانِ الذي يسودُ أهلَ نوعِهِ بالتحلِّي بهذه الصناعة ما يدلُّ علىٰ أنَّها أشرفُ الصنائع رُتبةً وأعلاها درجةً[3] .

فصل

من فضائلها المأخوذة من مراتب أهلها ومنازل أربابها

فأمَّا مراتبُ أهلها ومنازلُ أربابها فقد عُرِفَ أنَّ الذين وضعوها ورسموا رسومها هم الأنبياءُ عليهم الصلاةُ والسلامُ .

وفيما رواهُ نَقَلَةُ الآثار أنَّ أول مَنْ كتب بالقلمِ واقتضبَ الخطَّ آدمُ عليه السلام ، (١٨) وأنه وضع حسب ما علّمه الله تعالىٰ لأهلِ كلِّ مِلَّةٍ قلماً .

وقيلَ : إنَّ أولَ مَنْ خَطَّ بالقلم إدريس عليه السلام ، وإنَّه إنَّما سُمِّي إدريس لدراسته الكتبَ المُنزَّلة . وكانَ يُسمىٰ الكاتب .

(١) ينظر : صبح الأعشىٰ ١/٤٣ .
(٢) العنكبوت : ٤٨ .
(٣) ينظر : صبح الأعشىٰ ١/٣٨ .

وقيل : إنَّ إسماعيل بن إبراهيم ، عليه السلام ، اخترعَ القلمَ العربيَّ ، وكتب به ، ولم يُسبَقْ إليه[1] .

فأمَّا مَنْ تحلَّىٰ بها في الأيام الخالية والأعصر الماضية ، من ذوي الأخطار العالية في الدين والدنيا فكثيرٌ لا نُحصيهم إلّا أنَّ أصحاب التواريخ ذكروا أنَّ منهم: يوسف بن يعقوب ، عليه السلام ، وكان عزيزُ مصر استوزره ، وهو أوّلُ منْ اتخذ القراطيس . وهارون بن عمران ويوشع بن نون وكانا يكتبان لموسىٰ ، عليه السلام . وسليمان بن داود وكانَ يكتبُ لأبيه ، وقد ذكر الله تعالىٰ بلاغتَهُ في كتابه بقوله: ﴿ إِنَّهُۥ مِن سُلَيْمَٰنَ وَإِنَّهُۥ بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ ﴿٣٠﴾ أَلَّا تَعْلُوا۟ عَلَىَّ وَأْتُونِى مُسْلِمِينَ ﴿٣١﴾ ﴾[2] . وآصفُ بن برخيا وهو القائلُ في عرش سبأ: ﴿ أَنَا۠ ءَاتِيكَ بِهِۦ قَبْلَ أَن يَرْتَدَّ إِلَيْكَ طَرْفُكَ ﴾[3]، ويوسف بن عنقا وكانا يكتبان لسليمان بن داود ، عليهما السلام . ويحيىٰ بن زكرياء وكان يكتب لعيسىٰ المسيح ، ﷺ[4] . وبخت نصَّر[5] وكان أحد كُتّاب سنحاريب[6] وغلبَ بعدَهُ علىٰ بابل وبيت المقدس والشام .

فأما من وقع عليه اسم الكتابة في الملة الإسلامية وبلغ إلىٰ المنزلة العالية من الخلافة والرتبة السنيّةِ من الإمارة فكثيرٌ أيضاً . (١٩) ومنهم أمير المؤمنين علي بن أبي طالب ، رضي الله عنه ، وهو ذو القرابة والصهر ، له الشرفُ والسابقةُ . ومنهم عمر بن الخطاب ومعاوية بن أبي سفيان كانا يكتبان للنبي ﷺ ، ومنهم زيد بن ثابت صاحب الفرائض ، كان يكتب لرسول الله ﷺ . ومنهم عثمان بن عفان ، وكان يكتب لأبي بكر ، وانتقل الأمر إليه . ومروان بن

(١) الأوائل : ١/ ١١٥.
(٢) النمل : ٣٠ ـ ٣١.
(٣) النمل : ٤٠ . وينظر : تفسير الطبري ١٩/ ١٦٣ وتفسير القرطبي ١٣/ ٢٠٤.
(٤) ينظر : صبح الأعشى ١/ ٣٩.
(٥) ملك بابل.
(٦) ملك بابل.

الحكم ، وكان يكتب لعثمان ، وانتقل الأمر إليه . وعبد الملك بن مروان ، وكان يكتب لمعاوية بن أبي سفيان ، وانتقل الأمر إليه .

وفي كون واضعي هذه الصناعة من الأنبياء والمعتزين إليه من العظماء والخلفاء والرؤساء ما يدلُّ علىٰ علو خطرها وارتفاع قدرها .

وأما من قرع الذروة العالية من السيادة والسنام الباذخ من الرئاسة من أهل هذه الصناعة علىٰ تغاير الدول وتنقلها بين العرب والعجم ، فاشتهار آثارهم وانتشار أخبارهم يغني عن النص علىٰ أسمائهم ما تهيّأ لهم من المنازل التي نالوها بالاستيجاب والاستحقاق لا بالحظِّ والإنفاق ، والسعادات التي قُيِّضتْ لهم ملوكاً فاضلين فولوهم في دولهم علىٰ ما تقتضيه الكفايات لا ما تقتضيه الأحاظي . قيل : (تسقط الحظوظ في زمن الملك الفاضل فلا يتسنَّمُ الرتبة العالية إلا موصوف بالفضيلة) . فسموا بالعلوم التي حلقت خواطرهم إلىٰ أعنانها ، وجالت أفامهم في ميدانها ، وأثاروا غوامضها ودقائقها ، (٢٠) وعبدوا مذاهبها وطرائقها ، وما اقتضبوه من بليغ المكاتبات وارتجلوه من بديع السجلات ، في الهدن والعقود والتقاليد والعهود المشتملة علىٰ تمثيل الرسوم والأعمال والأمر والنهي والوعد والوعيد والترغيب والترهيب والحمد والذَّمِّ ، إلىٰ الرتب الجليلة الشريفة ، والمنازل النبيلة اللطيفة ، وحلولهم في أعلىٰ طبقات الإكرام ، وأبعد غايات الإنعام ، وفوزهم بموفور المنح الجسام التي أقدرتهم علىٰ تطويق الأعناق بالمنن وادخار الفعل الحسن .

ولعلم الملوك الحزمة بخطر هذه الصناعة وأهلها وعائدتهما في أمور السلطان صرفوا العناية إلىٰ الكتبة ، وخصُّوهم بالحظوة وعرفوا لهم فضل ما جمعوه من الرأي والصناعة[1] .

(١) ينظر : صبح الأعشى ١/ ٤٤.

وكانت ملوكُ الفرسِ ، وهم أسوسُ ملوكِ الأُممِ وأعرفُهم بالرُّتَب ، تقول : الكُتَّابُ نظامُ الأمور ، وجمالُ المُلك ، وبهاءُ السلطان ، والألسنةُ الناطقة عنه ، وخزان أمواله ، والأمناء علىٰ رعيته وبلاده ، وهم أغنىٰ الناس عن الملوك والرعية ، وأولاهم بالحباء والكرامة ، وأحقُّهم بمحبَّة السلامة[1] .

وأعظم الناس حقاً علىٰ جميع الطبقات من ولي أسرار الملوك وأمورهم الخاصة .

وقالوا : للكاتب علىٰ الصاحب ثلاثُ خصال : رفعُ الحجاب عنه ، واتهام الوشاة عليه ، وإفشاء السر إليه .

وكانوا يجمعون أحداث الكُتّاب ونواشئهم المتعرضين لأعمال الملك ، ويتقدمون إلى رؤساء الكُتَّاب بامتحانهم والفحص عن عقولهم ، فمن رضي أُقِرَّ (٢١) بالباب ليُستعان به ، ثم يأمرُ الملك بضمهم إلى العمال ، وينقلهم في الخدم من حال إلىٰ حال حتىٰ ينتهي كلُّ واحدٍ منهم إلى ما يستحقُّه من المنزلة . ولم يكن يتهيأ لمن عرض نفسه علىٰ الملك أن يخدم أحداً من النا س إلَّا بأمر الملك وإذنه[2] .

وكانوا إذا نفذوا جيشاً قرنوا بقائده وجهاً من وجوه الكتاب وأمروه أن لا يحلَّ ولا يعقد إلَّا برأيه تعويلًا علىٰ فضل رأي الكاتب وحزامته .

ولم يكن يركبُ الهماليج في أيامهم إلَّا الملكُ والكاتبُ والقاضي[3] .

وكانوا يقولون : ينبعي أنْ تفرَّغ أذهانهم لما يُمضُونه علىٰ الناس . وفي عهد سابور[4] : (ووزيرك فليكُنْ مقبول القول عندك ، رفيع المنزلة لديك ، يمنعه مكانه منك وما تثق به من لطافة موضعه عندك من الضراعة لأحد

(١) ينظر : صبح الأعشى ١/ ٤٤ .
(٢) ينظر : صبح الأعشى ١/ ٤٤ .
(٣) ينظر : صبح الأعشى ١/ ٤٥ . والهماليج : البراذن الحسنة السير .
(٤) من ملوك العجم .

والمداهنة في شيء مما وليته لتبْعَثه الثقةُ بك علىٰ محضِ النصيحةِ لك ، ومنابذة من أراد غِشَّك وانتقاص حقِّك[1] . وإن أورد عليك رأياً يُخالِفُك ولا يُوافقُ الصوابَ عندك فلا ترده عنك[2] بالتجهُّم فينتفض عن إتيانك بكلِّ رأي يلوحُ له ، ولكن اقبل ما رضيت ، وَعرِّفْه ضرر ما سخطت ، لينتفع وزراؤك بأدبك فيما يستقبلون النظر فيه . واحذر كلَّ الحذر أن ينزل سواهم عندك هذه المنزلة ، وأن يسهل لغيرهم سبيل الانبساط بالنطق عندك ، والإفاضة في أمور مُلكك ورعيتِكَ ، فإنَّهُ لا يُوثَقُ بصحة آرائهم ، ولا يؤمنُ انتشار ما وصل (٢٢) من الأسرار إليهم) .

وكانت الفُرسُ تقول : ينبغي للملك أن لا يكون عنده آثرُ من وزيرٍ صالح العقل والرأي وافر الأدب بصيرٍ بالأمور ، فإذا ظفر به فلا يبعده ولا يقصيه ، علىٰ أنّ الفاضل الطبع لا يمنعُ نصحهُ وإن خُفي .

وأمَّا فضائلُها المأخوذة من . . في أُمور الممالك والدول والسلاطين والملوك المؤهلين لسياسة العباد وعمارة البلاد فهم الذين يزنون الأمور بزنتها ، ويقوِّمون الأشياء بقيمتها ، ويرتِّبونَ كلَّ طبقةٍ من الطبقات التي تشتمل ممالكهم عليها في الموضع الأخصِّ بها ، ويُرقُّونها إلى الدرجة التي تستوجبها بكفايتها وعائدتها في مصالح السلطان ورعيّته ، فمَنْ قرُبتْ منهم منزلتُهُ ، ولطفت عندهم حالتُهُ من كُفاةِ أعمالهم وحملة أثقالهم ، فهي أفضلُ الصنائع وأعودها باتِّساقِ الأمور وانتظام التدبير .

وليس في متولي خدم السلطان والمتصرفين في مُهماتِهِ أخصُّ من الكتاب به ، لأنهم دون جميع الناظرين في أمور الدولة خاصة الملك وبطانته ، والمنفردون بالاطلاع علىٰ سرائره والعلم بأخباره . وأخصُّهم كاتبُ الرسائلِ ، فإنَّهُ أوّلُ داخل علىٰ الملك وآخرُ خارجٍ عنه ، ولا غنىٰ له عن مفاوضته في آرائه

(١) ينظر : صبح الأعشى ١/ ٤٥ .
(٢) في الأصل : عليك . والصواب ما أثبتنا .

والإفضاء إليه بمُهماته وتقريبه من نفسه في آناء ليله وساعات نهاره وأوقات ظهوره للعامة وخلواته واطلاعه علىٰ حوادث دولته ومهمات مملكته ، (٢٣) فهو لذلك[١] لا يثقُ بأحدٍ من خاصته ثقته به ، ولا يركنُ إلى قريبٍ ولا نسيبٍ ركونه إليه[٢] ، ومحله منه لما ذكرناه من عائد خدمته وأثره في دولته محلُّ قلبه الذي يؤامره في مشكل رأيه حتىٰ يتفتح ، ويراجعه في مُهمٍّ تدبُّرِهِ حتىٰ يتوضح ، ولسانه الذي يقرُّ بترغيبه أولياءه علىٰ الطاعة والموافقة ، ويستقي بترهيبه أعداءه عن المعصية والمشاقفة ، ويقر بأوامره ونواهيه أمور سلطانه في متوطد منازلها ، ويحلُّها في متمهد محالها ، ويتمكنُ من سياسة أجناده وعمارة بلاده ومصلحة رعيته ، واستجلاب مودّتهم واستخلاص نياتهم ، وعينه التي تلاحظُ أعوان سلطانه وترعىٰ مهمات شأنه ، وسمعه الذي يثقُ بوعيه ولا يرتابُ بما سمعه ، ويده التي يبسطها بالإنعام ويبطشُ بها في النقض والإبرام .

ومن كانت هذه رتبته فالسبب الذي رتّبه فيها أفضلُ الأسباب وأجدرها بالتقديم على الاستحقاق والاستيجاب[٣] .

وهذا أمرٌ ظاهرٌ لأنه قد عُلِمَ أنَّ الصنائع كُلَّها معاونٌ ومرافقُ لا تنتظم عمارة العالم إلا بها . وهي على ضربين : خاصية وعامية .

فالعامية صنائع المهن وأهلُ الأسواق والحرف ، وإن شاركهم الخاصةُ في الحاجة إليها ، لأنَّ بها تنتظم أمورُ المعاملات ، وهم عمارةُ البلاد .

والخاصيَّةُ هي التي تقع في حيِّز الملوك والسلاطين ، ويتوزعها أعوانهم وأتباعهم .

(٢٤) وهذه الصنائعُ إنما يقعُ التمييزُ بين أقدرها بأنْ يُنظرَ إلىٰ مقدار عائدتها في أمور الملك والسلطان والرعية ، فما كان مُعلقاً بالأمر الأهمِّ وكانت الحاجةُ

(١) في الأصل : كذلك . والصواب ما أثبتنا.
(٢) ينظر : صبح الأعشى ١/١٢٨ ـ ١٢٩ .
(٣) ينظر : صبح الأعشى ١/١٠١ ـ ١٠٢ .

إليه ألزم ، وقدر المنفعة به أجسم ، والفسادُ العائدُ بوقوع خللٍ فيه علىٰ أسباب المملكة أعظم ، فرتبته في الصنائع الخاصية أشرفُ وألطفُ .

وليس من الصنائع صناعةٌ تجمعُ هذه الفضائل إلّا صناعةُ الكتابة ، لأنّ الملك محتاجٌ في انتظام أمور سلطانه إلى ثلاثة أشياء لا ينتظم ملكه مع وقوع خلل فيها :

أولها : رسمُ ما يجبُ أن يُرسم لكلٍّ من العمال والمكاتبين عن السلطان في الأمور والأعمال المنوطة بهم ، ومخاطبتهم بما تقتضيه السياسة من أمرٍ ونهيٍ وترغيبٍ وترهيبٍ ووعدٍ ووعيدٍ وحمدٍ وذمٍ .

والثاني : استخراج الأموال من وجوهها واستيفاء الحقوق السطانية .

والثالث : تفريقُها في مُستحقيها من أعوان الدولة وأوليائها الذين يحمون بيضتها ، ويسدون ثغورها ، ويحفظون أطرافها ، وذبون عنها رعاياها ، وغير ذلك من وجوه النفقات الخاصة والعامة .

وهذه أعمالٌ لا يقومُ بها إلَّا كُتَّابُ السلطان ، لا سبيل للكُتَّاب إلى الكفاية[١] فيها إلَّا بالتبريز في صناعة الكتابة . فهي إذاً من أشرف الصنائع لعظم عائدتها على السلطان وأسبابه[٢] .

وفضائلُ هذه الصناعة أكثرُ من أن نُحصيها ونُعدِّدها ، (٢٥) وفيما أثبتناهُ دلالةٌ على ما ألغيناهُ ، وهو كافٍ في إبانة فضلها على سائر الصناعات الخاصية الملوكية ، وأنَّ لها رُتبة الفضيلة والتقدم الحقيقي .

القول على المنفعة :

أمَّا منفعةُ هذه الصناعة فظاهرةٌ متجلِّيةٌ ، عامَّةٌ شامِلةٌ ، لتتميمها قوّة النطق التي هي معنىٰ الإنسانية ، وبلوغها به إلى أبعد غايات كماله كما ذكرنا فيما

(١) في صبح الأعشىٰ : الكتابة .
(٢) ينظر : صبح الأعشى ١/٣٨ ـ ٣٩ .

سلف ، وكونها من المرافق المشتركة التي[1] لا يخلو خاصٌ ولا عامٌ من الأخذ بحظٍّ منها ، لحاجته وضرورته إلى استعمالها ، ولقيامها بمصالح الملوك الذين هم نظامُ الأمور وقوام الجمهور ، ووقوع الاضطرار إلى المُتَحلِّينَ بها من الكتاب لتوسُّطهم بين طبقتي السلاطين والرعية ، لأن كلًا من هاتين الطبقتين في الطرف الأبعد من الأخرىٰ ، وقوام كلٍّ واحد منهما بأن يتصل بصاحبه ، ولا سبيل إلىٰ اتصالهما بأنفسهما مع تباينهما ، وإنما يتم ذلك بحصول طبقة ثالثة مساهمة لهما في خواص أفعالهما ، آخذة من أخلاقهما بنصيب لتؤدي عن كلِّ طبقةٍ إلىٰ الأخرىٰ ما يصلها بها إذ لا يصل بين الطرفين المتباعدين إلا بمتوسط بينهما آخذ من كل منهما بمجاورته له .

وليس من طبقات الناس من حصل في هذه الرتبة ، أعني رتبة التوسط بين الملوك والسوقة ، فساهم الملوك في كبر الهمة وجلالة الخطر ، وساهم العامة في التواضع والاقتصاد ، سوىٰ الكُتَّاب ، ولذلك جعلت إليهم السفارة في مصالح الرعية (٢٦) عند السلاطين ، واستيفاء حقوق السلاطين من الرعية ، والتلطف في الصلة بينهما[2] ، فالحاجة إليهم ضرورية ، وسنستوفي القول في هذا المعنىٰ .

اعلم أن جميع الصنائع وسائل إلى درك المطالب ونيل الرغائب ، وأن عوائدها تتفاضل في الكثرة والقلة بحسب تفاضلها في الرفعة والضعة ، إذ كان منها ما لا يفي بالبُلغةِ من قوام العيش نحو الصنائع المهينة السوقية الداخلة في المرافق العامية ، ومنها ما يوصل إلى الثروة ويتجاوز حدَّ الكفاية ويحظىٰ بالمال الدثر والنعم الخطيرة ، وهي الصنائع الخاصية .

وإذا تؤمل ما هذه صفته منها علم أنه ليس منها ما يلحقُ بصناعة الكتابة ولا يُساويها في هذا النوع ، ولا ما يكسب ما تكسبه من الفوائد والمعاون مع

(١) في الأصل : الذي.
(٢) ينظر : صبح الأعشى ١/ ٤٤.

حصول الرفاهية ومجانبة التبذُّل والتنزه عن دنايا المكاسب ، ولا ما يوصل إلى ما توصل إليه من الحظوة ورفاهة العيش ومشاركة الملوك المستعبدين للكافة في المساكن الفسيحة والملابس الرقيقة والمراكب الجميلة والدواب الفرهة والخدم والحشم وغير ذلك من الآلات والأدوات الملوكية[1] .

ومن العجب أن صاحب هذه الصناعة ينتهي إلى الحال التي ذكرنا ، ويحصل الفوائد التي عددنا علىٰ أكثر الأحوال في أقرب المدد وأقل الأزمنة[2] ، فإن كان ما يصل إليه من ذلك أمراً يتحمله رئيسه له ، لعلمه بخطر صناعته (٢٧) وعنايته في خدمته ، واستنجابه لتنويله ما نوّله بكفايته . وناهيك بذلك من فضل هذه الصناعة وشرفها [وارتفاع خطرها وسحر قدرها إذ كان لها سعة لمثل هذه الجدوىٰ التي لا يوجد مثلها في غيرها من الصنائع][3] ، وإن كان ما يخلص إليه من الاكتساب والمرافق أمراً يوصله إليه استقلاله بصناعته ويقدره عليه تبريزه في معرفته ، حتىٰ ينهي إلى الحال التي وصفناها ، من غير خيانة للسطان ولا إشكاء للرعية ولا تطرق بيعة في دين ولا دنيا . فإن اعترض بمن يقعد به الجدُّ ويتخلف عنه الحظُّ من أهلها ، فلسنا نقول إن ما وصفنا به هؤلاء القوم مطردٌ في حقهم ولا لازمٌ في كافهم . وكيف ذلك والأقدار تعترضُ دون الأوطار ، وتجري بحرمان الكافي المشمِّر ، وتنويل العاجز المُقصِّر . لكن الذي جرت العادةُ به أن يؤخذ الاعتبار مما يكثر وقوعه .

على أن المُبَرِّز في هذه الصناعة إن قعدت به الأيامُ في حالٍ ، فلا بد أن تنهض به في أخرىٰ ، لأنّ دولة الفاضل من الواجبات ، ودولة الجاهل من الممكنات[4] ، ولا نسبة بين الواجب والممكن .

ومما يتصلُ بالقول علىٰ هذا الفصل أنّه ما من أحد يتوسلُ إلى السلاطين

(١) في صبح الأعشىٰ : الخاصة.
(٢) ينظر : صبح الأعشى ١/ ٣٧ ـ ٣٨.
(٣) من صبح الأعشىٰ ١/ ٣٨.
(٤) ينظر : صبح الأعشى ١/ ٤٢.

بالأدب ، ويمتُّ إليهم من العلم بسبب ، إلا وهو نافلةٌ لا ينوّل ما ينوّله على وجه الإرفاق خلا الكاتب ، فإنه يُنول الرغائب العظيمة من طريق الاستحقاق لموضع الافتقاد إليه والحاجة[1] الحادثة عليه .

وهذا كاف في الدلالة على منفعة هذه الصناعة وجلالة عائدتها .

(٢٨) القول على الغرض :

كلّ صانع يعاني صناعة من الصنائع فلا بُدَّ له في معاناة تلك الصناعة من مادة جسيمة تظهر فيها الصورة وآلة تصور بها ، وغرض يقطع الفعل عنده ، وغاية تستثمر من صنعته ، وقد استعمل بعضهم الغرض في مكان الغاية ، وبينهما فرقٌ ، وهو أن الغرض هو الحدُّ الذي يقطع كل فاعل الفعل عنده ، والغايةُ هي الشيء المستثمر المجتنىٰ من ذلك الفعل ، فلذلك مادتان : إحداهما لطيفة روحانية وهي الألفاظ التي يحلها[2] الكاتب في أوهامه ويصوِّر من ضم بعضها إلى بعض صورة باطنة قائمة في نفسه بالقوة ، والأخرىٰ مادة جسمانية[3] ، وهي الخطُّ الذي تخطه بالقلم وتقيدُ به تلك الصور[4] فتصير بعد أن كانت صورة معقولة باطنة صورة محسوسة ظاهرة[5] .

وأما غرضها الذي ينقطع الفعل عنده فهو تقييد الألفاظ بالرسوم الخطية ، لتكمل قوة النطق ، وتحصل فائدته للأبعد كما تحصل للأقرب ، وتصل إلى الغابر كما تصل إلى الحاضر ، وتحفظ صورة ويؤمن عليه من التغير والتبدل والتفلّت .

وأما غايتها ، وهي الشيء المستثمر منها ، فإن بها ينتظم جمهور المعاون

---

(١) ينظر : صبح الأعشى ١/ ٤٤ .
(٢) صبح الأعشى : يتخيلها .
(٣) صبح الأعشى : جثمانية .
(٤) صبح الأعشى : الصورة .
(٥) ينظر : صبح الأعشى ١/ ٥١ .

والمرافق ، العظيمة في أحوال الخاصة والعامة ، الجسيمة العائدة في أمور الدين والدنيا .

وهذا أمرٌ ظاهرٌ للعقل داخل تحت الحس ، يستغنىٰ فيه بالإيجاز عن الإسهاب (٢٩) وبالإجمال عن الإطناب لأننا إن أخذنا نعدد جميع الأشياء المجتباة منها طال القولُ وامتدَّ ، واحتجنا إلىٰ إيراد كل ما تنتظمه الصناعة ، ما قد تقسمته وتوزعته رتبه ومنازله من كتابنا هذا .

والصنائع كلها وإن كانت مفتقرة في كمالها إلى وجود المادة والآلة والغرض والغاية ، فليست هذه الأربعة فيها بمتكافئة في الشرف والفضيلة ، لأن من الصنائع ما يشرف بمادته وآلته ، وغرضه وغايته ، كصناعة الطب ، فإن مادتها أجسام البشر الذين هم أفضل الجنس الحيواني ، وآلتها الأغذية الحافظة للصحة الحاسمة للمرض، وغرضها الصحة للبدن ، وغايتها حفظها علىٰ حال الصحة .

ومن الصنائع ما يشرف بعضها دون بعض ، وصناعة الكتابة تشرفُ من كلِّ وجهٍ .

أما مادتها فقد قلنا إنّ لها مادتين وهماه : اللفظُ والخطُّ ، وهاتان المادّتان من الشرف والفضيلة كما تقدم ، لتقاسمهما البيان وتشاطرهما الدلالة علىٰ المعاني وخدمة النطق الذي هو خاصة الإنسان .

وأما آلتها التي هي القلم فقد أنبأ الله تعالىٰ عن جلالتها وشرفها بإقسامه بها وإضافته تعليم ما يخطه إلى نفسه ، وما لقائل أن يقول : إن القلم براعة لا تستحق هذا التفخيم ، لأن اللسان مضغة من لحم ، وقدر جعله الله تعالىٰ أداة لتقديسه وتمجيده وتوحيده وإبراز ما (٣٠) في الأفهام بالقوة إلى الفعل وتكميل فضيلة المنطق ، والأشياء إنما تُقدَّرُ بغاياتها لا بجواهرها .

وأما غرضها الذي هو تقييد ما تبرزه الخواطر من أوهامها حتىٰ تتساوىٰ في علم من حضر وغاب وبعد وقرب ، فغرضٌ شريفٌ جليل العائدة نبيل الفائدة .

وأما غايتها المُجتباةُ منها ، وهي[1] تعدُّ أشرف موقعاً وألطف موضعاً لانتظامها بتعاظم المعاون والمرافق التي لا تستقيم أمور الملومك والسوقة إلا بها ، فغرضٌ يبرز الصناعة من أنفس الأغراض وغايتها من أجل الغايات .

القول على القسمة :

هذه الصناعة تنقسم أقساماً كثيرة ، وترجع إلى أصلين :

أولهما : أولاهما بالتقديم والتفضيل ، وهو الإنشاء والترسيل .

والثاني : الحساب والتفصيل ، وإنما يُميزُ الأصلُ الأول على الثاني لما تفيده الزيادة من قوة التمييز وجودة الرؤية وثبوت الفطنة ، واشتماله على البيان الدال على المعاني ، وهو أقدمُ من الحساب لأن المتولي لعمل هذا الأصل هو الذي يُمثل لكل عامل من عمال السلطان ما يجب أن يجري عليه في عمله ، فهو بهذا الحكم حائزٌ للقسمين ماهرٌ فيهما .

وكاتب الترسيل يحتاج إلى التصرف في المعاني المتداولة ، والعبارة عنها بألفاظ غير الألفاظ التي عبر بها من سبق إلى استعمالها ، يحفظ صورها ويؤديها على حقائقها . وفي هذا من المشقة ما لا خفاء به على من مارس الصناعة ، ولا سيما إذا (٣١) طلب الزيادة والإبراز على من تقدمه في استعمال تلك المعاني ، أو حذا حذو رسوم بعض المبرزين الذين ينتخلون الكلام ويوقعونه في مواقعه في غاية من الرشاقة والحلاوة ومناسبة المعنى .

ويحتاج أيضاً إلى اختراع معانٍ أبكار في الأمور الحادثة لم يقع مثلها ، ولا سبق سابقٌ إلى المكاتبة فيها لأن الحوادث السلطانية لا تتناهى ولا تقف عند حد .

ولاختصاص متولي هذا العمل بالسلطان ، وقرب منزلته منه ، وإعظام خواصه له ، واعتمادهم في المهمات ونيل الأمل وبلوغ الأوطار عليه ، ولأنه

(١) في الأصل : فهي

متى صان نفسه ولزم الطريقة المشاكلة لمنزلته كان أجدر بالسلامة عن سائر أرباب الأقلام الذين يتصرفون في الأموال والأمر .

وفي تقدم الأصل الأول على الأصل الثاني ما هو أوضح من أن نتكلف فيه بياناً أو نقيم عليه برهاناً . على أن الأصل الثاني عظيم المحل في الدولة وأمور السلطان . وسنستوفي القول في الفائدة به وبالمبرزين فيه في كتاب الخراج إن شاء الله تعالى .

واعلم أن صناعة تأليف الكلام تنقسم على ثلاثة أنواع هي كالجنس لها ، وهي : الكتابة والخطابة والشعر . ومن ها هنا وقع التناسب بينها . ولكل منها رتبة من الشرف والفضل ، إلا أن صناعة الكتابة ترأس صناعة الخطابة ، وصناعة الخطابة ترأس صناعة الشعر .

وإن عددنا جميع الأشياء التي تتميز بها الكتابة على هاتين الصناعتين طال الكتاب وأفضينا (٣٢) إلى الإسهاب ، غير أنا نأتي من ذلك بما يقع عليه إبانته من تقدمها عليهما بالقول الموجز فنقول : إن صناعتي الخطابة والشعر وإن كانتا متوفرتي الحظ من الفضل والشرف غير بالغتين مدى صناعة الكتابة ، ولا مجاريتين لها في دوام الحاجة إليها وقدر الانتفاع بها وكثرة غنائها في أسباب الملك والسلطان ، وذلك أن الخطيب إنما يحتاج إليه في الأحيان المتباعدة مرة ليقوم على رؤوس الأشهاد في المجالس الحافلة ، مُزَيِّناً لها بما يقضي حق المشهد ، ولا يتجاوز ما يودعه خطبته فناً واحداً من فنون الكلام ، وهو الدعاء والثناء والوعظ والحض[1] على لزوم الطاعة والتحذير من المعصية .

والشاعر إنا يُحتاج إليه أيضاً لتزيين مثل هذه المجامع بما يورده من كلام موزون مقصور على المدح والإطراء ونحوهما . ومجالها أضيق من مجال الخطيب لحاجته إلى إقامة الوزن .

(١) في الأصل : الحظ ، بالظاء ، والصواب ما أثبتنا.

وأين يقع هذان النوعان من الرسائل التي ينشئها الكاتب في أنواع المعاني الصادرة عن الملوك والسلاطين في سياسة الملك ومخاطبة الخاصة والعامة ، ككتب البيعة التي بها تنعقد إمامة الأئمة وتستقر خلافة الخلفاء ، وهم عماد الدين والدنيا ، وسياسة العباد والبلاد ، وبوقوع الإجماع عليهم تمضي الأحكام في النقض والإبرام ، وكتب الهدن المشتملة على الشروط القاضية بحقن الدماء وسكون الدهماء وإصلاح ذات البين (٣٣) واتصال العمارة واستمداد المرافق والمعادن التي يُستعانُ بها علىٰ مصالح الدولة والملّة ، من الأسلحة والعدد وآلات الحرب وغيرها مما يرهف الشوكة ويقوي المنن ويعود بالجمال ، وكتب تقاليد الوزراء والقضاة والعمال والنظار في الأموال الذين هم أركانُ الدول وقواعدها ، وبهم تنتظمُ عقودُها . ثم إنا نجد الحاجة إلىٰ الكاتب في كل وقت من ساعات النهار وآناء الليل وأحيان الحركة والاستقرار والسلم والحرب ضرورية وليست داخلة في باب الرتبة التي يقع الغناء عنها كالخطيب والشاعر اللذين إنما يُعدانِ ليزينا وقتاً بعينه .

وإن اعتبر فضل ما بين هذه الصناعة والصناعتين الأخريين من طريق المرفق والجدوىٰ ظهر أنه لا نسبة بين ما يحصل عليه الكاتب من الحظ وبين ما يحصل عليه الخطيب والشاعر من طريق البر والصلة والرغبة في حسن السمعة ، هذا علىٰ استمرار ما يُحبىٰ به الكاتب وانقطاع ما يُحبىٰ به الخطيب والشاعر .

وإن اعتبر أيضاً فضلُ ما بين صناعة الكتابة وصناعتي الشعر والخطابة برتب أهلها علم أن الكتاب هم أهل التقدمة وذوو الحظوة والرتبة والمنزلة العالية ، وأنّ مفالق الشعراء خُدّامهم ومتعرضون لصلاتهم ، وبَيْنَ مَنْ يُعطي ومَنْ يأخذ ومَنْ يصلُ ومَنْ يوصل بونٌ بعيدٌ وفرقٌ واضحٌ .

وإن اعتبر عناءُ الترسيل والشعر في الأمور (٣٤) التي يُستعمل فيها الكلامُ المؤلف عُلِمَ أنَّ الشعر لا يُغني فيما يغني فيه الترسيل ، لأنه لو كتب كاتبٌ في حادث من الحوادث السلطانية إلىٰ صنف من أصناف الرعية ، عوضاً من رسالة يتضمنها الغرضُ الذي[1] تقتضيه تلك الحادثة ، قصيدة تشتمل على مثل ذلك المعنىٰ لما جاز ولا حَسُنَ في رسوم السلطان ، ولو شاء أن يُودعَ ما يودعه الشاعر قصيدته من جميع سائر أنواع الشعر رسالة لما قبح ذلك ، فالترسيلُ يشاركُ الشعر في جميع وجوهه ، من مدحٍ وهجاءٍ وسلوىٰ واجتداءٍ وشكرٍ وثناءٍ وهناءٍ وعزاءٍ ، ويأخذ منها بالحظ الأوفىٰ .

ومما أوردناه كفاية في الدلالة على استحقاق صناعة الرسائل التقدُّم على الصناعتين الأخريين اللتين يقاسمانها استعمال الكلام المؤلَّف .

فأما ماتفضل به صناعة الخطابة على صناعة الشعر فإن الخطابة من الصنائع المتعلقة بأسباب الدين والسلطان ، إذ الخطبةُ شطرُ الصلاة ، والمشتملة على المواعظ الوازعة والذكرىٰ النافعة المنبهة للساهي الغافل ، الموقظة للاهي الذاهل ، العائدة بترقيق القلوب وكشف ما غشيها من زين الاغترار والإخلاد إلىٰ هذه الدار ، والحض على الاستعداد لمنزل القرار ، وغير هذا مما كانت الخلفاء تتخوَّل به الرعايا اقتفاءً لسُنَنِ الرسول ﷺ ، فإن خطبه كانت تنوبُ مناب الوحي إذا تأخرت موادُّه .

وإذا اعتبر فضل ما بين الخطابة والشعر (٣٥) بفضل ما بين الخطباء والشعراء عُلم أن التقدُّم للخطباء علىٰ الشعراء .

قال : لأن رسول الله ﷺ ، أَوَّلُ من يعزىٰ إلى الخطابة ، وخُطُبُه أفضلُ الخطب ، وقد حاز رُتبة الخطابة على أكمل حدودها وأتم رسومها .

فأما الشعر فإن الله تعالىٰ نزهه عن نظمه بل عن إنشاده ، فقال : ﴿وَمَا عَلَّمْنَاهُ الشِّعْرَ وَمَا يَنبَغِي لَهُ﴾[2] . وقال : ﴿وَمَا هُوَ بِقَوْلِ شَاعِرٍ قَلِيلًا مَّا تُؤْمِنُونَ ﴿٤١﴾﴾[3] .

ثم أمير المؤمنين علي بن أبي طالب ، وهو بعد الرسول الخطيبُ

(١) في الأصل : التي.
(٢) يس : ٦٩.
(٣) الحاقة : ٤١.

المِسْقع[١] ، وخطبه أجزل الخطب وأجمعها للفوائد والمواعظ .

ثم الخلفاء الذين خلفوا في الإسلام ، فإنهم كانوا يوصفون بالخطابة ولا يوصفون بالشعر ، لترفعهم عن الاتسام بسمته . ومما تفضل به الخطبُ الشعرَ أيضاً أن الخطب كلامٌ مبني على الصدق والإرشاد إلى الخير ، وأما الخطبُ الجاهليةُ التي كان خطباءُ العرب يقومون بها في الأندية والمحافل فمقصورةٌ على الأمر بالصلاح والإصلاح ، والتحضيض على التبارّ والتعاطف ورفض التباغض والتقاطع ، وصلة الرحم ، ورعاية الذمم ، ونحو هذا[٢] .

وأما الخطب الإسلامية فلا حاجة بنا إلى ذكر ما تشتملُ عليه من وجوه الخيرات ، وما تتضمنه من تمجيد الله تعالى وتوحيده والثناء عليه ، والصلاة على رسوله ﷺ ، والترغيب في الآخرة والتزهيد في الدنيا ، وقدح الهمم في طلب الثواب ، والورع عن (٣٦) احتقاب ما يوجب العقاب .

والشعر إنما بني على معان أكثرها مستحيلٌ ، وأقوال جُلُّها كذبٌ ، لا سيما الشعرُ الجاهلي الذي هو أفحلُ الأشعار ، فإنَّه يشتمل على قول البهتان ، وشهادة الزور ، وسبِّ الأعراض ، وقذف المحصنات ، والقدح في الأنساب الصريحة ، وقبح الهجاء ، وما يُجاري هذا مما يجبُ التنزه عن الخوض فيه والتصون عن إطلاق اللسان به .

وهذا كاف فيما رمنا إبانته من فضل الخطب على الأشعار .

وأما ما يشرفُ به الشعرُ غيره من الكلام فبوزن الأجزاء وتساوي الحروف. وطول بقائه على أفواه الرواة ، فإنه لا شيء أبقى على الدهر من الشعر ، لتمكن القوة الحائطة بارتباط أجزائه ، وتعلق بعضها ببعض من تقييده ، لأنهم مجمعون على أن أبقى سيرهم وأخبارهم ما اشتملت عليه الأشعار ، وهذه

(١) يُقال : خطيب مصقع ومسقع ، بالصاد والسين ، أي بليغ . (ينظر : الفرق بين الحروف الخمسة ٤٨٨ ، اللسان والتاج ، سقع ، صقع).

(٢) ينظر : صبح الأعشى ١/ ٦٠ وفيه قول علي بن خلف ، ولكنه لم يشر إليه .

فضيلة جليلة الخطر ، لأن بقاء الشيء وطول مدته من أشرف فضائله .

ومنها : اشتهاره واستفاضته ، لأنّه لا شيء أشهر من المعنى الجيد ، وهو جارٍ مجرى الأمثال . وقد قيل : لا شيء أسبقُ إلى الأسماع من بيتٍ نادرٍ ومثلٍ سائرٍ .

ومنها : تزيينه مجالس الملوك بالثناء عليهم وتعديد محاسنهم .

ومنها : ما يحصلُ عليه الشاعر المجيد من الحباء الجسيم الذي يستحقه بحسن موقع ألفاظه ومعانيه من النفوس وما يحدثه فيها من الأريحية .

ومنها : عمارته لمجالس الأنس التي لا تعمر إلّا بإنشاد (٣٧) الأشعار ورواية الأخبار .

ومنها : قبوله لما يركب عليه من الألحان المطربة المؤثرة في الأنفس اللطيفة والطباع الرقيقة .

ومنها : أن ألفاظ العربية وشواهد القرآن وغيره من الكلام العالي ككلام النبي ﷺ ، إنما يُستنبطُ منه .

ومنها : معرفة أمثال العرب وحكمها وعلم تواريخ أيامها ووقائعها .

فقد وضح بذلك غاية رتبتها في الفضل ، وأن المُجلِّي السابق صناعةُ الرسائل، والمُصلِّي اللاحق صناعةُ الخطب، والمُسلِّي التابع صناعة الشعر[١] .

وذهب قوم لما عددناه من محاسن فضائل الشعر إلى تفضيله على الرسائل ، وتابعهم على ذلك من أصغى هواه إلى أهويتهم وضعف نقده عن إعطاء الأشياء حقها من التأمل واستعمال النظر الشافي في المقايسة والتمييز ، واستعملوا المغالطة في تقديم النظم ، فنقول وبالله التوفيق :

إن الشعر وإن كان في المنزلة التي أشرنا إليها فإنه هابطٌ عن درجة الرسائل

(١) يقال للسابق الأول من الخيل المُجَلي وللثاني المصلِّي وللثالث المُسلِّي . (ينظر : الزاهر ١/ ٢٢٩ ، شرح مقامات الحريري ٣/ ١٥٠ ، نهاية الأرب ٩/ ٣٧٣ ، جرّ الذيل ٧٣).

هبوطاً بيّناً لا يخفىٰ عن ذوي المعارف المميزين ، ويدل على ذلك خبر امرىء القيس مع أبيه حجر حين هم بقتله لما سَمِعهُ بعد أن نهاه عن قول الشعر يترنم في مجلس شرابه بقوله[1] :

اسقيــا حُجْــراً علــىٰ عِــلاّتِــهِ   مــن كُمَيْــتٍ لــونُهــا لــونُ العلــقْ

وما رواه الرواة من حديث النابغة الجعدي ، وأنه كان سيِّداً في قومه لا يقطعون (٣٨) أمراً دونه وإن قول الشعر حطَّ رتبته[2] .

ولإيضاع الشعر في نفوس سادات العرب وملوكهم نزه الله تعالىٰ رسوله عنه ومنعه منه ، وليس إعدامه الشعر كإعدامه الخط ، لأن الذي جاء به ليس بشعر فيقع الارتياب فيه إذا كان يقول الشعر ، لأنه لا يجوز أن يبعث الله تعالىٰ رسولاً يريدُ أن ينقاد الناسُ إليه بما ينقص من قدره في أنفسهم .

ولو كان الشعر أعلىٰ مرتبة من النثر لم يجز أن يتحدىٰ الله تعالىٰ العباد إلا به ، لئلا يكون قد تحداهم بما يوجدُ أبلغ منه ، لكنه سبحانه لعلمه بفضل الكلام المنثور أنزل كتابه العزيز منثوراً ذا مقاطع وفواصل ولم ينزله قصائد ذوات قوافٍ وأوزان ، وعراه من حلية النظام الذي يصقلُ صفحة الكلام ، ليظهر العجز من غير طريق القوم الذين أنزله بلسانهم .

ولو كان النظم أيضاً أفضل من النثر لوجب أن يجيء ما نقله الشعراء من معاني الكلام المنثور إلىٰ النظم في [أعلى] صورة من البلاغة، وهذا مستحيل ، لأننا إذا أعرنا ما نقل من معاني النثر إلى النظم وجدناه قد انحط عن درجته في النثر . ومن ذلك قول الله تعالىٰ: ﴿ يَحْسَبُونَ كُلَّ صَيْحَةٍ عَلَيْهِمْ هُمُ ٱلْعَدُوُّ ﴾[3]، فإن جريراً نقله إلىٰ قوله[4] :

(١) أخلّ به ديوانه.
(٢) ينظر : صبح الأعشى ١/ ٦٠ ـ ٦١.
(٣) المنافقون : ٤.
(٤) ديوانه ٥٣.

حملتْ عليكَ حماةُ قيسٍ خيلها   شُعْثاً عـوابسَ تحمـلُ الأبطـالا
ما زلتَ تحسِبُ كلَّ شيءٍ بعدها   خيــلاً تكُــرُّ عليهــمُ ورجــالا

(٣٩) والفرقُ بين الكلامين ظاهرٌ لمَنْ كان ذوقُه مستقيماً وطبعُهُ سليماً .

ومنه قوله تعالىٰ : ﴿ كَمَثَلِ ٱلْحِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَارًا ﴾[1] . نقله الشاعر[2] إلى قوله :

زوامِلُ للأشعارِ لا عِلمَ عِندهُم   بجيِّدها إلّا كعلمِ الأباعِرِ
لعَمْرُك ما يدري البعيرُ إذا غدا   بأوساقه أو راح ما في الغرائرِ

وبيان هذين الكلامين واضحٌ أيضاً .

فإن قيل : إنهُ يجبُ أن توقع المقايسةُ بين النظم والنثر من كلام المخلوقين دون كلام الخالق ، عزَّ سلطانه ، لتفرُّدِهِ بالمُعْجز وحلوله في الدرجة العالية من البلاغة التي لا يصلُ البشرُ إليها ، سلَّمْنا ذلك وأوقعنا المقايسة بين كلام البشر وأتينا في التمثيل بأبلغ النوعين ، أعني المنظوم والمنثور .

فمن ذلك قولُ النبي ﷺ للأنصار ، رضي الله عنهم : (إنكُم لتكثرون عند الفزع وتقلُّونَ عند الطمع)[3] .

قال عنترةُ بن شداد[4] :

يُخْبِرُكِ مَنْ شَهِدَ الوَقِيعةُ أنّني   أغشىٰ الوغىٰ وأعِفُّ عند المغنمِ

يشتملُ هذا البيت على معنىٰ كلام رسول الله ﷺ ، ويوازنُهُ في عذوبة اللفظ ، فقد ساواه كلام النبي ، ﷺ ، بنفسه لا بسبب آخر هو معرضٌ له .
وهذا يوجب الفضيلة للنثر لأنها حصلتْ له بنفسه لا بسببٍ من خارجٍ .

(١) الجمعة : ٥.
(٢) مروان بن أبي حفصة ، شعره : ٥٨.
(٣) الفائق ٣/ ١١٥ ، النهاية ٣/ ٤٤٣.
(٤) ديوانه : ٢٠٩.

والنظمُ إنما تَمَّمَ حُسْنَهُ المعرض الذي هو لابسُهُ من الوزن والقافية ،(٤٠) وذلك أنَّ الشعر حالٍ من الأوزان والقوافي وقيام كلِّ بيتٍ وانفصاله عن غيره بما النثرُ عاطلٌ منه .

وهذه أسبابٌ تزيد في رونقه وجوهره وتقضي بتقبل الأنفس له ، ولذلك يعجبُ به كثيرٌ ممن لا يفهم معنىٰ الشعر ويتحفظه وإن كان ملحوناً مستحيل المعنىٰ .

و[أمّا] النثرُ فإنما تحليه بلاغته ، فإذا ساوىٰ وهو عاطلٌ بنفسه ما هو حالٍ فقد زاد عليه لا محالة ، لأنه لو كانت له حليةٌ لفُضِّل بها علىٰ ما سواه بنفسه لا غير . ومثال ذلك أنا لو استعرضنا شخصين : أحدهما حالٍ كاسٍ ، والآخر عاطلٌ عارٍ ، فتوازنا في الوضاءة والصباحة ، لحكمنا للعاطل العاري بالإرباء والإبراز علىٰ الكاسي الحالي ، لأنَّ الحالي الكاسي لو نزع حلاه وكساه وقايس العاطل العاري لما ساواه .

وأما وجازةُ البيت فلأنَّهُ مُعبِّرٌ عن حالٍ يخصُّ قائلهُ ولا يعدوه .

وفي كلام النبي ﷺ زيادةٌ في المعنىٰ أوجبت زيادة اللفظ ، وهي العموم في الحال المعبر عنها ، وخطاب الجماعة بقوله : (تكثرون وتقلون) ، وقوله : (عند الفزع) ، يجمعُ الجنس الذي من أنواعه الوغىٰ وغيره . وكذلك (الطمعُ) فقد يكون مغنماً وغير مغنم .

ففي الكلام فوائد ليست في البيت، ومطابقةٌ لفظيةٌ وهي ذكر القلة والكثرة.

ومع هذا فإن صاحب النثر مطالبٌ بطبقِ معانيه علىٰ ألفاظه ، غير مُسامحٍ بضرورة ولا مجازف باستعمال كلمة مرفوضة ، وليس (٤١) كذلك الشعرُ ، لأنه يتبعُ الوزن وينقادُ إلى ما تقتضيه القافية ، وصاحبُهُ مُساهلٌ فيما خالف القياس ، مُسامحٌ بما لا يُسمَحُ به لمُترسلٍ ولا خطيب .

فإن قيل : إذا كان النثرُ في أعلىٰ طبقةٍ من البلاغة ، لخلوه من سبب يُحسنُهُ

واكتنافه ببلاغته وتأليفه المخصوص ، فما يمنعُ أن يكون الشعرُ أفضل من أجل أنَّهُ لو قُدِّرَ أنَّ كلاماً منثوراً بلغ الغاية من البلاغة بنفسه وتأليفه ونُقِلَ على صورته إلى الموزون لصار في أفضل من حالته الأولىٰ ، لجمعه بين بلاغته وهو نثرٌ وما اكتسبهُ من تحسين الوزن ، لا سيما ولا منزلة من البلاغة في غير الشعر إلا ونقلها إلى الشعر ممكنٌ .

قلنا : هذا لا يصحُّ ، لأن الكلام البليغ نمطٌ من التأليف وضربٌ من الترتيب .

ونقل الشاعر[١] ، قول علي بن أبي طالب ، رضي الله عنه : (قيمةُ كلِّ امرىءٍ ما يُحسِنُ)[٢] ، فقال :

فيا لائمي دَعني أُغالي بقيمتي   فقيمةُ كُلِّ الناس ما يُحسِنُونَهُ

فإنه وإن كان قد أورد المعنىٰ في نصف بيت علىٰ سبيل التضمين والاهتدام والنقل لم يأت بما ينسبُ إليه إلّا لفظاً بدله وزاده لإقامة الوزن . والذي طبعه سليمٌ وحسُّهُ مستقيمٌ لا يفتقرُ إلى تعريفه فرق ما بين الكلامين ، إلّا أنّ هذا الشاعر زاد فاءً في قوله : (فقيمة) ، وهي مستكرهةٌ ثقيلةٌ في هذا الموضع ، وأبدل لفظة (امرىء) بلفظة (الناس) ، وامرؤٌ أعذبُ وألطفُ ، ونقل قوله : (ما يحسن) إلى قوله : (ما يحسنونه) ، (٤٢) والجمع بين هاتين النونين وليس بيهما إلّا حرفٌ ساكنٌ ، والساكنُ لا يُعْتَدُّ به ، مستوخمٌ[٣] .

وفي هذا دلالةٌ علىٰ بطلان نقل المنثور إذا علت طبقتُهُ في البلاغة إلى المنظوم وهو على الصورة التي كان عليها في المنثور ، وهنا في الوجيز [من] النثر فكيف بالمسهب الكثير الذي يحتاج فيه إلى التبديل والتغيير . ولولا خوفُ التطويل لأتينا بأمثلة من النثر والنظم . وفي الذي أوردنا كفايةٌ في مناقضة من ذهب إلى تفضيل النظم على النثر .

---

(١) ابن طباطبا ، شعره : ١٢١ .

(٢) المحاسن والمساوىء : ٢/١٢١ .

(٣) ينظر : صبح الأعشى ١/٥٩ .

[مراتب صناعة الكتابة]

وأما المراتبُ التي تنقسمُ إليها صناعةُ الكتابة فخمس عشرة مرتبة ، وهي :

الوزارةُ والتوقيعُ والرسائلُ والخراجُ والضياعُ وبيتُ المالِ والخزائنُ والنفقاتُ والجيشُ والزمامُ والبريدُ والفضُّ والمظالمُ وكتابةُ القضاء وكتابةُ القُوّاد والأمراء وكتابةُ المعاون .

وقلنا فيما سلف إن اسم الكاتب إنما يقع في الحقيقة على الكاتب المستقل بجميع آلاتها ، المحيط بكلية أدواتها ، لا من تعلَّقَ منها بالسبب المتصرم واستند إلى الركن المتهدم . وينبغي لمن تمسَّك بحبلها وأحبَّ أن يكون من صرحاء أهلها ، أن يتحلَّىٰ بحلية فضلها ، ويصبر[1] على المشقة في اجتياز مداها ، ولم يقتصر على اسمها دون معناها ، لتحصل له حقيقةُ ما انتسب إليه ، ولا يكون دعياً ملصقاً ، ويفوز بمعنىٰ ما يُسمَّىٰ به ولا يكون صفراً منه مُملِقاً ، فإنْ عجز عن استتمامها ، وقصر عن استيفاء أقسامها ، فلا يقفُ في الفنِّ الذي (٤٣) يعتزي إليه من فنونها دون غايتها ، ولا يرضىٰ بالخروج من خاصته إلى عامته .

وقد مثلت الحكماء الملك وأعوانه بالنفس والأعضاء ، فقالوا : مثالُ الملك مثالُ النفس التي تسوسُ جميع الجسد ، ومثال الخدم مثالُ الأعضاء التي تخدمُ النفس . وقسموا الخدم بحسب انقسام الأعضاء فقالوا : إنَّ منهم من يخدمُ الملك خدمة القلب للنفس التي هي التفكيرُ وإجالةُ الرأي ، وهذا عملُ وزير السلطان الذي يستعين بآرائه في مصالح الملك . ومنهم من يخدمُ الملك خدمة اللسان للنفس التي هي العبارة عن الضمائر وإخراج الصور الوهمية إلى المخاطبين ، وهذا عملُ كاتب الملك الذي يأمرُ عنه وينهىٰ ويخاطبُ . ومنهم

---

(١) في الأصل : صبر.

من يخدمُ الملك خدمة اليد للنفس التي هي تُناول الحاجات ، وتُقربُ ما يحتاج إلى تقريبه ، وتدفعُ الأذىٰ عن الجسم والمغالبة والمباطشة إذا احتيج إليهما ، وهذا عملُ أجناد الملك وأنصاره وخُدّامِه الذين يقومون بمرافق الملك .

ومنهم من يخدمُ الملك خدمة الرِّجل للنفس التي هي للسعي والحركة إلى المواضع التي يستدعي لها حاجاته ومهماته ، وهذا كرسل الملك . ومنهم من يخدمُ الملك خدمة البصر للنفس التي تلحظُ له الأشياء وتحفظها وتشاهدها ، كأمناء الملك وعماله . ومنهم من يخدمُ الملك خدمة السَّمع للنفس التي هي آتيةٌ بالأصوات علىٰ حقائقها ، وهذا عملُ أصحاب البُرُدِ الذين يفحصون عما غاب عن الملك (٤٤) ويطالعونَهُ به .

وهذا دالٌ على أنَّ أهل هذه الصناعة هم المتحملون لمعاظم شؤون الملك والقائمون بجمهور أموره . ولا ينبغي لأحدٍ منهم أنْ يتعرض لنوع من أنواع خدمته إلَّا بعد مهارته في ذلك النوع ، وارتياضه به ، وثقته بنفاذه فيه .

ونحن نذكرُ ها هنا ما يلزمُ كلَّ طبقة من هذه الطبقات الخمس عشرة أن تستقلَّ به من العلوم والآداب بالقول المجمل ، ليأخذها من معادنها ، ويجتلبها من مظانها . والله المستعانُ .

الوزارة :

هي الرئاسة . وصاحبُها يجب أن يكون قيِّماً بجميع أنواع الكتابة وأقسامها . عالماً بشروطها وأحكامها ، لأن كلَّ ناظرٍ في فنٍّ من فنونها إليه يرفعُ ما ينظرُ فيه ، فلا يجوزُ أن يكون جاهلاً بشيءٍ منه ، وأن يكون نافذاً في علوم الدين ، لأنَّ الدِّين أساسُ الملك الذي يبنىٰ عليه أمره ، وأن يكون فاضل العقل ، أصيل الرأي ، جيد الروِية ، ثاقب البديهة ، جميل الصفح ، مُترفِّعاً عن المباهاة برئاسته والمطاولة بمنزلته ، عفيف الطعمة ، شريف النفس ، وقوراً ، صموتاً عن الخوض فيما لا يعنيه ، كثير الأناة ، منتهزاً للفرصة ،

متصرفاً لبلاغتي المنطق واليد ، فاضل الطبع ، مجبولاً على العدل ، عالي الهمة ، صادق اللهجة ، متأنياً في وعيده ، يلاينُ أهل الطاعة والانقياد ويُغلظُ على ذوي المصية والعناد ، لا يسرعُ إلى العقاب متهوراً ولا يطمعُ في إغفاله مضجعاً ، آخذاً بالتقوىٰ ، عادلاً عن الهوىٰ ، لا يشقىٰ به المُحقُّ وإن كان عدواً ، (٤٥) ولا يسعدُ به المُبطلُ وإن كان ولياً ، سهل الحجاب ، مفتوح الباب ، لطيفاً باللهيف المظلوم ، عسوفاً علىٰ الغشوم الظلوم ، محباً للخير ، مستكملاً شرائط المروءة وأقسامها ، في سعة المنزل والطعام ، وجودة الفرش والثياب ، وعطر الرائحة ، وفراهة الدواب ، وكثرة الأصحاب ، من غير مبالغة تطغي وتزدهي ، ولا تقصيرٍ يغصّ ويغمضُ ، متجنِّباً للغضب ، قليل اللهو والطرب ، مداوساً للتجارب ، ملابساً للنوائب ، عارفاً بتصرُّف الأحوال ، عالماً بوجوه الأموال ومصالح الأعمال ، مستوياً لحقوق السلطان من غير حيفٍ على معاملته ورعيته ، معتمداً للإنصاف لهم والانتصاف منهم ، مقدماً أهل الفضيلة والدين والغناء ، مُستكفياً للكفاة ، عارفاً لذوي البيوتات والرتب أقدارهم ومنازلهم ، مُنزلاً بحيث يستحقون منها ، بصيراً بمكايد الحروب ومُعاجمه الخطوب وتدبير الدولة وسياسة الرعية ، عارفاً بما يعتمدُ كلّ طبقةٍ منها من عسفٍ ولطفٍ وخشونةٍ ولينٍ وما يصلحُ عليه من السِّيَرِ المتضادة ، لا يشغلُهُ كبيرُ أمرٍ عن صغيره ، مقدِّماً للحزم ، عاملاً بالعزم ، ناظراً في العواقب ، مخلص النيَّةِ ، صحيح الطويّةِ ، حارساً . .

وسنذكرُ في الباب العاشر ما يحتاجُ إليه كافة الكُتَّابِ من الاعتقاد والتخلُّق والعمل ، إن شاء الله تعالىٰ .

التوقيع :

صاحبُ التوقيع هو يدُ الوزير ونائبُهُ ، ومتولِّي العرض على الخليفة إذا غاب . وإذا لم يكن للسلطان وزيرٌ منصوبٌ (٤٦) فالموقِّعُ يدخلُ مدخلَهُ .

وينبغي أن يكون مستقلاً بكل ما يستقلُّ به الوزراء ، ماضياً في جميع علوم

الدواوين علىٰ اختلافها ، عارفاً بأوضاعها وبوجوه الأموال وتثميرها وصلاح الرجال وسياستها ، وقد يحتمل تقصير الكاتب في أشياء : فمنها أن يكون عفيفاً أميناً وإن لم يكن ناقداً بصيراً ، ومنها أن يكون عارفاً بوجوه المال موفراً له عاجزاً فيما سوىٰ ذلك من أقسام الصناعة ، ومنها أن يكون مُقصِّراً في البلاغة إلّا أنَّهُ يعبرُ عن نفسه وعن صاحبه بما يؤدي الغرض من غير إخلالٍ بمعنىٰ ، وقد تمهدتْ له حرمةٌ ، وعُرفتْ منه مخالصةٌ ، واستمرّت له صُحبةٌ .

فأما صاحبُ التوقيع فلا يحتملُ تقصيره في شيء بالجُملة ، لأنه يدُ السلطان ولسانُه ، وإذا علم منه أصحاب الدواوين غباوةً وتخلُّفاً وجهلاً بما يخرجونه أدغلوا في المؤامرات ووَرَّوْا عما يؤديهم إلى الارتفاق . وينبغي أن يكون مع تحصيل هذه الأدوات كلِّها حسن الخطِّ ، سريع البديهة ، ديناً ، أميناً ، نزه النفس ، لا يخرجُ عما يؤمرُ به ولا يتعداه لغرض من الأغراض كُلِّها .

الرسائل :

صاحبُ هذه الرتبة هو لسانُ الملك الناطقُ بحجته ، المترجمُ عن عقله ومقالته ، وهو حليةُ المملكة وزينتها ، يرفعُ ذكرها ويُعلي قدرها ويُعظِّمُ خطرها ويدلُّ على فضل ملكها ورئيسها . وهو المتصرِّف عن السلطان في الوعد والوعيد والترهيب والترغيب والإحماد والإذمام واقتضاب (٤٧) المعاني التي تُقرُّ الوليَّ على ولائه وطاعته وتبعدُ العدوَّ العاصي عن عداوته ومعصيته[1] .

وينبغي أن يكون قيِّماً بكلِّ ما يشتملُ عليه كتابُنا هذا من الآداب الأخر التي تُؤخذُ من مواضعها .

ومتولي الرسائل إذا لم يكن للسلطان صاحبُ توقيع ينوبُ منابه ويكفي فيما يتولاه .

---

(١) ينظر : صبح الأعشى ١/٥٦.

ويجبُ أن يكونَ مُوجزاً في موضع الإيجاز ، مُطنباً في موضع الإطناب ، حتىٰ إذا وقّع جَمَعَ المعاني وأجملها ، وإذا كتب بسطها وفصّلها . وهو يرأسُ طبقات الكتاب ويتقدمهم بالفضائل التي ذكرناها في الباب الأول من هذا الكتاب وبما خُصَّ به من وقار العلم وفصل الحكم ورجاحة الفهم وصواب المنطق ، والتميُّز عمّا في الطبقات الأخر من الطيش وخفة الأحلام وزلل الألسن .

وقالت الحكماءُ : الكُتّابُ كالجوارح ، كلّ جارحةٍ منها ترفدُ الأخرىٰ في عملها ، وكاتب الرسائل بمنزلة الروح المشاركة للبدن المدبرة لجميع جوارحه وحواسّه .

وهذا تمثيلٌ صحيحٌ لأنّ هذا الكاتب هو الذي يمثّلُ لكلّ عامل في تقليده ما يعملُ عليه ، ويتصفّحُ ما يردُ منه ، ويصرفه بالأمر والنهي على ما يؤدي إلى استقامة ما عَدَقَ به[1] . وهو يحتاج إلى أن يكون بين يديه كُتّاب يُعينونه في الإنشاء ، وآدابُهم كآدابه .

فأما آدابُ الصناعة والسياسة التي يفتقر إليها كاتبُ الترسيل فقد استوفينا القول عليها في البابين التاسع والعاشر من هذا الكتاب . والله الموفقُ للصواب بمنّه وكرمه .

(٤٨) الخراج :

خطرُ متولي الخراج بحسب ما يتولاه من أموال السلطان التي يستظهرُ بها على جهاد أعدائه وإرهاف عزائم أوليائه . وهو يحتاج إلى المعرفة بوجوه الأموال ومصالح الأعمال ورسوم الخراج واستئداء ما يجبُ منه في أوقاته وتناوله من جهاته ، والاستقلال بجزء غير يسير من كتابة الرسائل لما يحتاجُ إلى إنشائه من العهود الخراجية المودعة شروط العمالة ، والمناشير المتعلقة

(١) ينظر : صبح الأعشى ٥٦/١ .

بالعاملين ، وكتب القبالات[1] والضمانات ، والكتب النافذة إلى العمال في جباية الأموال والحث والاستبطاء في حملها والاحتجاج بما يوجب المبادرة بها واستدعاء الحساب وشواهده وغير ذلك ممايقع في عمله ، والعلم بالفروض والزكوات والأخماس والأعشار التي أوجب الله تعالىٰ على المسلمين إخراجها من أموالهم ، لتناولها على حقها الذي أُمِرَ به ، والشروط الفقهية ليستعملها إذا ضمَّن وقَبَّل ، والرسوم الديوانية التي يستعملها السلطان استظهاراً على مُعامليه ، أنه لا يجوزُ له أن يخرج عن حكم الفقه والدين ، والتميز في الحساب وجودة العقد وتأليف أنواعه واستيفائه من رافعيه على الصحة والحقيقة . وهذه الثلاثة أشياء[2] التي هي العقد والتأليف والاستيفاء هي أصول الأعمال الديوانية ، فليُنتظر فيما يحتاج إليه العمال من أحكام المساحة والزراعات وأوقاتها وفسادها وصلاحها ، والأصناف العالية منها ، والآفات الداخلة عليها ، ورسوم السقي (٤٩) وتقسيم الشرب والعمارات وعمل الجسور والترع وغير ذلك ، والإحاطة بارتفاع كل ناحية ، فمتىٰ سُئِلَ عن ذلك أجاب من غير رجوع إلى شواهده ، وإن أمكنه أن يعرف ارتفاع جميع الكور كان أزيد في فضله ، وحفظ المستخرج والمحمول إلى بيت المال والحاصل ، حتىٰ متىٰ كشف من جهته عن شيء من ذلك ذكره من غير أن يطالع تعليقاً ولا غيره ، والمعرفة بالعمال الذين يتصرفون من قبله والكتاب والخُزان وأسمائهم وأسماء آبائهم ومنازلهم وطرائقهم وسيرهم ومبالغ أرزاقهم ، وأن يكن مع ذلك صبوراً أميناً نزهاً مستوفياً للحجة في المناظرة متفقداً لديوانه معتمداً للحقّ عادلًا عن الهوىٰ مستشعراً خيفة الله تعالىٰ .

الضِّياع :

كتابة الضياع جليلة المقدار ، لم تزل عناية الملوك مصروفةً إلى من يعرفها

(١) جمع قبالة ، وهي الكفالة .
(٢) الصواب : الثلاثة الأشياء .

ويُسندُ إليه أمرُها من ذوي السابقة والقدر والحُرْمة والوجاهة . وصاحبُها يحتاج إلى أمر كثير وجزء كبير من المعرفة بأحكام الترسيل لما يكتبه من مناشير الوكلاء والأمناء والمسّاح والخُزّان وكتب القبالات وعلم الحساب ومعرفة التأليف والجبابة والاستخراج .

وهذه وإن كانت أنواعاً فهي ترجع إلى جنس واحد وهو استيفاء حقوق السلطان وترتيب الارتفاع والحمول والنفقات والحواصل والبواقي ، ليضع كلّاً من ذلك في مكانه ، والنفاذ في المسايح علماً وعملاً والكيل والتقدير ، والعلم بأمور الزراعة وأصناف النبات (٥٠) من الشجر والزرع وما يفضُلُ بعضه بعضاً منها ، وأوقات الغرس والزراعة ، والآفات العارضة للنبات ، وأخذ العاملين بالتوفر على ما يلزمهم من العمائر والمصالح ، والنظر في أمور الحرث والاهتمام بذلك واحتفار الخلج والحوطة على المياه وتقسيمها على قوانين الريّ ، وتعهد ما يُسقىٰ بالدّوالي والسواقي ، وتقوية ما يجب تقويته من أصناف الزرع والبذار والحصاد والدراس ورفع الغلات ، ومطالبة المستخدمين بعمل كلّ شيء من ذلك في وقته . وسنستوفي القول في كتاب الخراج إن شاء الله .

بيت المال والخزائن :

متولي هذه الكتابة هو أمين السلطان على أمواله وعروضه وذخائره وزين دولته في الجواهر والملابس والأواني وغير ذلك من الأسلحة والمراكب وآلات المواكب وما يجاريها .

ويجب أن يكون ثقةً حافظاً ، عارفاً قدر ما ائتُمن عليه ، متجنّباً للخيانة ، عالماً بالأصناف التي تحت يده ، حازماً لا تتمّ عليه حيلة ، وأن يكون قيّماً في الحساب بما يكفيه في ضبط ما يُحملُ إليه من ذلك .

النفقات :

متولي النفقات كأنّه ضدّ متولي الخراج ، لأن صاحب الخراج موضوعه

جمعُ أموال السلطان من جهاتها ، وصاحبُ النفقات موضوعه تفرقتُها في مستحقيها من رجال الدولة وحماتها الذين يسدون ثغورها ويذبون عنها . وعليه القيامُ بحساب ما يُنفق (٥١) فيهم وفي غيرهم من سائر النفقات الخاصة والعامة . وينبغي أن يكون قيّماً بالحساب، عارفاً بنصب دفاتره وتتبعه واستيفائه، وأن يُقدّم ما يجبُ تقديمُهُ من النفقات ويؤخّر ما يجبُ تأخيرهُ منها ، فإن مُؤن السلطان التي يحتاجها للاستظهار في عُدَّته وتزيين مملكته مؤسَّسةٌ على مساواة دخلِهِ ، ولا يصحُّ ذلك إلّا بالحزم في نفقاته وتقديم الأهمّ منها وتأخيره ما يمكنُ التسويف به ، حتىٰ لا يخلو بيتُ المال من حاصلٍ يكون ذخيرةً فيه إن عرض للسلطان مهمٌّ يدعوه للاستعانة بماله ، فإنه إن فقد ذلك وقت الحاجة إليه اتهم كاتبه بالخيانة وإن كان أميناً ، وقلّة الاضطلاع وإن كان كافياً ، وإن وجد ما يستعينُ به علىٰ بلوغ غرضه زادت حظوتُهُ وعَلَتْ رتبتُهُ وتأكدَت القربةُ له .

ومراتب كُتّاب النفقات تختلفُ على اختلاف ما يتولونه .

الجيش :

خطرُ منزلة كاتب الجيش بمقتضىٰ خطر ما ينظرُ فيه من أمور الرجال الذين هم أعضادُ السلطان وأعوانُه . وهو يحتاجُ إلى الاستقلال بجزء كثير من الحساب وإلى معرفة شِياتِ الخيل وأسنانها وعتاقها وأوصافها المحمودة والمذمومة وعيوبها الأصلية والحادثة وأخلاقها وخلقها ، والمعرفة بالأسلحة وأنواعها ، والسيوف وجواهرها ومياهها ، والرماح وأجناسها والمختار منها ، والقسيّ والسهام والدروع (٥٢) وما يجاريها من الآلات التي ألهم الله تعالىٰ الإنسان إعدادها للدفاع عن نفسه وجعلها له عوضاً مما جعلت اتخاذها باقي الحيوانات الأخر من الأعضاء التي يدافع بها عن نفسه كالأنياب والمخالب والقرون والحوافر ، وأن يطالب الأجناد بتحصيلها وعرضها في كلّ وقت ، كما يعرض الخيول التي يُثبتُ شياتها في ديوانه ، ولا يفسح لأحد منهم في الاستبدال من جيِّدٍ برديءٍ ولا من عتيقٍ بهجينٍ ولا من أصيلٍ بدنيءٍ ، ومن غيَّر

شيئاً ألزمه بتعويض ما غيّره . ولهذا أوقع حَزَمةُ الملوك الوسوم على الخيول والعلامات على الأسلحة .

ولا بأس بأن يكون قد تأدّب بالفروسية وأخذ بطرفٍ من العمل بالسلاح ، وأن يكون فيه حُسنُ مداراة وجميلُ ملقىً وصبرٌ علىٰ مُرِّ أخلاق من عامله ، فإنه مدفوع إلى سياسة طوائف عدّة من أهل الحميَّة وعزَّة النفس . وهو محتاجٌ إلىٰ رياضتهم وحُسْنِ السيرة في معاملتهم ليتمكن من حملهم على الحقِّ ، وأن يبني أمرهُ على النزاهة عن الطمع ، ليقتدر بذلك على ما يرومه من تنزيلهم منازلهم ، وليحذر وضع الأعلىٰ ورفع الناقص ، وليأخذ بالحزم والأمانة فإنّ خيانة كاتب الجيش يتوجه على المال والرجال ، ولا يخص أحداً دون آخر ، فإنه إذا اعتنىٰ بمن لا كفاية عنده نزّله منزلَةَ الكافي ، وفرض له من مال السلطان ما يُفرضُ للكُفاةِ ، فيكون خائناً بإعطائه من لا يستحقُّ . (٥٣) ولا غناء به عن جزء من كتابة الترسيل ، لأنه رُبّما نُدِبَ مع والي حَربٍ واحتاج إلى المكاتبة عنه بخبر الفتح وغيره مما يعرضُ له .

الزمام :

كاتبُ الزّمام يجبُ أن يكون ذا رئاسة وموضع في نفوس الناس ونفاذٍ في نوع الكتابة التي تُجعلُ زماماً عليه ، ذا علم بأحكامِهِ ورسومه ، فيحتاج إلى التمهُّرِ فيما يَتَمَهَّرُ فيه كاتبُ النفقات ليطالب عماله بما تقتضيه خدمته ويستوفي منه شروطها وقوانينها وينبغي أن يكون أميناً مُتحرِّزاً محتاطاً ، غير مُقصِّر ولا مُمالٍ .

وقد جرت العادة بأن يردّ إلى صاحب الزّمام خاتم الخليفة ، ويكون إليه ختمُ الكتب التي تنفذ عنه . وسنذكر الرسم المستعمل في ذلك في موضعه ، إن شاء الله تعالى .

البريد :

هذه الكتابةُ كتابةٌ خطيرةُ الشأن في أعمال السلطان ، وذلك أنَّ السلطان

كما يحتاجُ إلى كاتب يُعبِّرُ عنه ويُخاطبُ بلسانه الجمهور ، وكاتب يجمعُ أموالهُ ، وكاتب يُفرِّقُها في وجوهها ، وكاتب يتولىٰ أمر جُندِه ، فكذلك يحتاجُ إلى كاتب بريد يُنهي إليه أخبار الحُكَّامِ والعُمَّالِ وولاة الأعمال وقتاً وقتاً ، ليُقابلها من في التدبير بما يجري الأمر أحسن مجاريه .

ولولا أصحابُ الأخبار والبُرُدِ لم يُحَطِ السلطانُ من الأحوال إلا بما دنا منه . وصاحبُ هذا العمل يحتاجُ إلى حظٍّ وافر من كتابة الترسيل ، لأنَّه يكاتبُ السلطانَ في المهمات والأسرار (٥٤) التي لا يطلعُ عليها غيرُه . وينبغي أن يكون قادراً على مخاطبته من الكلام البليغ الجامع للمعاني بما تقتضيه رتبتُهُ ، مُتمكناً من التصرُّف في الصناعة ، ليتأدب في مكاتبته له ، ويتجنب مقابلته بما لا يجوزُ أن يُقابل به ، وأن يستقلَّ في الحساب بما يقدره على ضبط ما يجري علىٰ يده من أرزاق المستخدمين في البُرُدِ وغيرهم ، وأن يتخلَّقَ بالشفقة والنصيحة والأمانة واتباع الحقِّ ، والفحص عن المستور من الأخبار وإيثار ما يعودُ بصلاح السلطان والرعيّة ، وأن يستوي عنده الولي والعدو في الحقِّ ، فلا يقبِّحُ ما يُكاتبُ به في العدو ولا يُحسِّنُهُ في الصديق ، ولا يُهادي أحداً من العمال في عمله ولا يُداعبُهم ولا يقبلُ هداياهم ولا يحضرُ دعواهم ولا يأنسُ بهم ولا يكتمُ شيئاً من أمورهم ويحضرُ مجالس الولاة ويطالعُ ما يحتاج إلى عمله مما يجري في كلٍّ منها .

الفَضّ :

كاتبُ الفضِّ يجبُ أن يكونَ بليغاً ماهراً في صناعة التَّرسيل ، قادراً علىٰ جمع المعاني الكثيرة في الألفاظ القليلة ، وكتّابُ المِصريِّين يسمُّونَهُ المُخرِّج ، وخدمتُهُ في مجلس الوزارة ، وموضوعُهُ أن يُخرجَ من الكتب الواصلة إلى السلطان من عُماله جوامعها ويوردها بقولٍ وجيزٍ في سراح ليخرج أمرُهُ في معنىٰ كلِّ كتابٍ بما يراه ، إذ لا يتسعُ زمانه لقراءة فصوص الكتب الواردة عليه . وينبغي أن يكون هذا الكاتب كتوماً للأسرار (٥٥) خازناً للسانه حافظاً لما يمرُّ عليه .

المظالم :

معاملةُ متولِّي هذا الديوان جاريةٌ مع أهل الخراج ومن يجري مجراهم ممن يتظلَّم من عمال السلطان الذين لا يمكنُ الحكام إحضارهم ولا بتّ الحكم بينهم وبين من يدعي عليهم ، لأنَّ جُلَّ دعاوي هؤلاء في أشياء من حقوق الزراعات وحدود الأرضين والسواقي والضياع التي لا تقوم البينات عليها بالشهود المعدلين ، ويمكن أن يستدلَّ علىٰ الحقِّ فيها بشواهد وعلامات يُرجعُ إلى مثلها ، ويقع التراضي بشهادة من يشهد عليها من المجاورين والمستورين ، ولذلك حيز هذا الديوان عن الحكام .

وينبغي أن يردّ النظر فيه إلى رجل ذي أمانةٍ وعدلٍ ورحمةٍ ليعملَ بالحقِّ ويرؤفَ بالضعيف . وأولُ ما يجبُ عليه أن يطلب البيِّنة من المترافعين إليه كما يطالبُها الحكامُ ، فإن قامت له بيِّنةٌ مرضيةٌ استغنىٰ عن الاستدلال بالشواهد والعمل على الشائع الذائع فإذا اختلفت عليه الأمور فليدعُ إلى الصلح ولا يدخل فيما يتقلَّدُ منه إثماً . وينبغي أن يتأدب بكثير من آداب الحكم التي يشتملُ عليها رسمُ تقليد القضاء الذي يأتي في موضعه من هذا الكتاب .

كتابة القضاء :

هذه الكتابةُ كان حكماءُ الفرسِ يسمُّونها كتابة العدل . وهي تلي منزلة الحكم في الشرفِ والفضيلة ، لأنَّ كاتب الحاكم يدُهُ ولسانُهُ الذي يخاطبُ به نوَّابَهُ وخلفاءه ، ويُمثِّلُ لكلٍّ منهم (٥٦) ما تجري الأحكامُ عليه في عمله .

والمُرشَّحُ لهذه الكتابة لا يَغْنَىٰ عن التمهُّر في البلاغة وتأليف الكلام والقيام بعلم موفورٍ من علم الفقه والأحكام الشرعية ، لا سيما ما دخل منها في الدعاوي والبيِّنات والإقرار والشهادات والمصالحات والشروط والوثائق والسجلات وما أشبهها .

وينبغي أن يكون ديناً حليماً وقوراً أميناً عفيف النفس والجوارح موسوماً بجميل السيرة وحسن السريرة .

كتابة الأمراء والقُوّاد :

كُتابُ الأمراء والقواد يحلون منهم محل الوزراء من الملوك والخلفاء . وينبغي لهم أن يتصرفوا في جميع فنون الكتابة ، لأنهم الذين يكاتبون الناس عن أصحابهم ، فلا يَغْنَوْنَ عن حظٍّ متوفرٍ من الترسيل ، والذين ينظرون في أموالهم ، فلا مندوحة لهم عن المعرفة باستخراج المال وأسباب العمارة والمهارة في كتابة التفصيل ، والذين يستوفون حقوقهم من ديوان الجيوش ويعرضون رحالهم ودوابهم ، ولا غنىٰ لهم عن العلم بأمور الجيش ورسومه ، وكذلك سائر ما يدخلُ في أعمالهم .

وينبغي أن يكون فيهم مع ذلك لطفٌ وحسنُ مداراةٍ وعشرةٍ ووفاءٍ وأمانةٍ ، وحُسن مناب وسفارة عن أصحابهم عند الرؤساء .

كتابة المعاون والأحداث :

كاتبُ المعاون يحتاج مع شَدوِ ما لا غناء به من أدوات الكتابة التي يدعي مع شدوها إلى المعرفة بالأحكام الشرعية في الحدود التي أمر الله تعالىٰ بها (٥٧) على من تعدَّىٰ إلى محارمه من القود والقصاص والقتل والديات والأرش والضرب والصلح وغير ذلك مما يُجاريه ، ليمضي الحكم فيه على ما يسلمُ من دينه ودين من استكتبه .

فهذه مراتبُ الكتابة التي تنقسمُ إليها الصناعةُ ، وما يلزمُ المرتبين فيها أن يقوموا به نم العلوم والآداب والأخلاق .

القول علىٰ هذه الصناعة في أي مذهب هي من المذاهب :

قد قُلنا فيما سلف أن حكماء اليونانيين كانوا يسمُّون صناعة الكتابة : العلم المحيط . وهذا اسمٌ واقعٌ لافتقار جميع الأشياء وحاجتها إلى الاستعانة بها في تكميل معانيها . وهي لذلك قحيقة بأن تكون العلوم والصنائع في حيِّزها أو في حيِّز شيءٍ منها ، وأن يكون لها رتبة السلطنة والمملكة عليها . ويؤكدُ ذلك أن

هذه الصناعة تستعملُ جميع العلوم والصنائع الخاصة عن وجهين : أحدهما أنها تستخدم[1] بعضها لما لها من الشركة ، والآخر أنها تستعملُ بعضاً عن طريق الأدب والتحلية من غير مشاركة . . نحو علم البلاغة واللُّغة والنحو والحساب والمساحة والهندسة والمنطق ، والتي تستعملها على طريق الأدب والتحلية هي ما لا تفتقر[2] في تمامها إليه ، نحو صناعة الطبِّ والنجوم والموسيقىٰ ، فإن هذه الصنائع وإن كانت غير متعلقة بالكتابة ولا مشاركة لها ، فإن الكاتب لا يغنىٰ عن التأدب بمعرفة جُمَلِها وجوامعها ، إذ لا يخلو أن يؤمر بالكتابة فيها بما يفتحُ به جهله وأن يُحاضرَ في مجلس سلطانه من علمائها من يضطر إلى مفاوضته (٥٨) فيها . . جميع العلوم والصناعات كالأجزاء والأعضاء لهذه الصناعة ، وهي تحلُّ فيها محلَّ كلٍّ من بعض ، وأصلٍ من فرعٍ ، ألا وأنها وإن كانت كما ذكرنا فإنا إذا عدنا إلى قسمة الصنائع وجدناها تنقسم إلى ثلاثة أقسام : إما عملية كالنجارة ، أو علمية كالهندسة ، أو علمية وعملية كالموسيقىٰ ، ووجدنا صناعة الكتابة من الصناعات العلمية العملية لأنها تفتقر في كمالها إلى معرفة العلوم التي عددناها وإلىٰ رسم الرسوم الخطية للإبانة عن المعاني وعقد الحساب الذي تُبرزُهُ الأوهام باليدين ، فهي على الجملة للصنائع ذوات الأخبار ومحيطة بها فليست في حيِّز شيءٍ منها ، وعلى التقسيم الصناعي من حيِّز الصنائع العلميّة العمليّة .

القول على الرسم :

الرسمُ مُنبئٌ[3] عن غرض الشيء للمرسوم مثل الرسوم الواقعة على الصنائع وغيرها . فإننا إذا قلنا صناعة الكتابة وصناعة التجارة وصناعة الصياغة عُرفت من هذه الرسوم أغراض تلك الصناعة .

---

(١) في الأصل : يستخدم.
(٢) في الأصل : يفتقر.
(٣) في الأصل : مبني

ورَسْمُنا كتابنا هذا بموادِّ البيان دالٌّ على إحاطته بالأشياء التي تمدُّ صناعة البيان . وعلى هذا يجب أن يجري الأمر في سائر ما يرسمُ ، أعني أن يكون الرسمُ دالًّا على غرضه .

القول على عِلَّة وضع الكتاب :

المعرفةُ بعلَّة وضع الكتاب يدلُّ على السبب الذي من أجله وُضِعَ الكتاب .

وعِلَّةُ وضعنا لكتابنا هذا رغبتُنا أن نصنِّفَ كتاباً جامعاً لما تنظمُهُ (٥٩) صناعة الكتابة من العلوم والآداب الخاصة بها ، ليجد مَنْ يُعنىٰ بهذه الصناعة جميع ما يرومُهُ من أصولها وفروعها التي فرَّقها المصنفون في الكتب مودعةً فيه ، ويعرفُ به الطالبُ جلالة خطرها وارتفاع قدرها من بين الصنائع ، ويصرفُ هِمَّتَهُ إليها ليتميز من انتمىٰ إليها بالاسم دون الرسم وبالزيِّ دون المعنىٰ .

وإذ قد أتينا بما فيه كفاية ، فإنا نقفُ عند هذا الحدِّ من هذا الباب ، ونأخذُ فيما يليه إن شاء الله تعالىٰ .

الباب الثاني
في البلاغة وأقسامها

البلاغةُ هي العبارةُ عن الصُّوَرِ القائمةِ في النفسِ بمعانٍ جامعةٍ لتلك الصُّوَرِ محيطةٍ بها ، وألفاظٍ لتلكَ المعاني مساويةٍ لها . ولصعوبة المرامِ في تركيب الكلام من ألفاظٍ ومعانٍ مشتملةٍ علىٰ الصفة التي وصفناها قلَّ البلغاءُ وصارت البلاغةُ صناعةً تخصُّ قوماً دونَ قومٍ .

ولو كانت البلاغة إنَّما هي العبارةُ عن هذه الصُّوَر بما يحضرُ كلَّ مُعَبّرٍ لتساوىٰ الناس في حيازةِ فضيلتها ، ولم يكنْ لأحدهم مزيّةٌ علىٰ الآخر فيها ، لكنَّ أكثرهم يعدلُ عن طريقها من وجهين :

أحدهما : أن يأتي بألفاظٍ عاميَّةٍ متبذّلة سخيفة النسج لا تدلُّ على المعاني في أوّل وَهْلَةٍ .

والآخر[1] : أنْ تكونَ الألفاظُ مُكَرَّرَةً بأعيانها أو مترادفةً ينوبُ بعضُها عن بعضٍ في الدلالة على المعنىٰ المدلول عليه (٦٠) ويؤخذُ الطريق إلى الإبانة عنه بجزء منها ، على أنَّ استعمال الألفاظ المترادفة أيسرُ قُبحاً من استعمال الألفاظ المكرّرة لما تفيده المترادفة من توكيد المعنىٰ . وفي التنزيل العزيز : ﴿وَمِنَ ٱلْجِبَالِ جُدَدٌۢ بِيضٌ وَحُمْرٌ مُّخْتَلِفٌ أَلْوَٰنُهَا وَغَرَابِيبُ سُودٌ﴾[2] والغربيب هو الأسود .

قال ذو الرُّمّة[3] :

لميـاءُ فـي شَفَتَيْهـا حُـوَّةٌ لَعَـسٌ ... وفـي اللِّـثاتِ وفـي أنيـابهـا شَنَـبُ

واللَّعَسُ حُوَّةٌ ، فرادَفَهُ لمَّا اختلفَ اللفظان ، ويجوز أنْ يكونَ لمَّا ذكر الحُوَّةَ خشيَ أنْ يتوهمَ السامعُ سواداً قبيحاً فبيَّنَ أنَّه لَعَسٌ ، واللعسُ حَسَنٌ في

(١) في الأصل : والأخرىٰ.
(٢) فاطر : ٢٧.
(٣) ديوانه : ٣٢.

الشفاه ، وأمثال هذا كثيرٌ .

وإنَّما يجب تجنّب الألفاظِ المترادفة في المواضع التي تقتضي الإيجاز والاختصار ، ولا يحسنُ فيها الإطالة والإكثار ، كمخاطبة الأعيان من الرؤساء الذين لا يجوزُ أنْ تُشغَلَ أسماعُهُم بما يقطعُهم عن أمورهم المهمة ولا أن ينفدَ زمانُهم فيما هِمَمُهم مصروفةٌ إلى مطالعةِ غيره . وهذه الطبقةُ من الناس لا يجوز الإقدام عليهم بمخاطبةٍ ولا مكاتبةٍ إلا بعدَ المعرفةِ بِرُتَبِ الألفاظ والمعاني ليَخُصَّها منها بما تقتضيه منزلتُها ومخاطبة أهلِ الذكاء والفِطنةِ الذين يستدلُّون بصدورِ الأمور على أعجازها ، ويتطرقُ فِكرُهم من أوائلها إلى أواخِرِها ، ويكونُ الإيجازُ عندهم أوقعَ من الإطناب ، والاختصار أنجع من الإسهاب .

فأمَّا مواقفُ الخُطباءِ بين (٦١) العامة وفي الأندية الحافِلةِ والعهود السلطانية والمكاتبات في الفتوحات والمخاطبات المبنيّة على إيصال المعاني إلى مَنْ لا يتصوَّرُها بأدنىٰ إشارة ، وما جرىٰ هذا المجرىٰ ، فإنَّ الإطالةَ فيها وترديد الألفاظِ المترادفةِ داخلٌ في عَقْدِ البلاغةِ وغير خارج عنها .

فأمَّا البلاغةُ عند العرب فهي الإشارةُ إلى المعنىٰ بلَمْحَةٍ تدلُّ عليه لأنهم يستحبُّون أنْ تكونَ الألفاظُ أقلَّ من المعاني في المقدار والكثرة . قال بعضهُم يصفُ كلاماً : كأنَّ ألفاظَهُ قوالب لمعانيه . يريد : أنّها مطابقةٌ لها غير زائدةٍ عليها ولا ناقصةٍ عنها . وهذا هو الطريقُ القاصدُ إلى البلاغة ، وعليه يجبُ أنْ يُعتمدَ إلَّا في الأماكن التي يحسنُ بها الإطنابُ .

وحُكي عن جعفر بن يحيى البرمكي[1] ، وكانَ من بلغاء عصره ، أنّه قال : إذا كان الإيجازُ كافياً كان الإطنابُ عِيًّا ، وإذا كان التطويل واجباً كان التقصيرُ عجزاً .

وعلىٰ هذا الترتيب تنقسم البلاغة إلى ثلاثة أقسام : إشارةٌ دالَّةٌ ومساواةُ لفظٍ لمعنىٰ وإسهابٌ يقتضيه الحالُ .

(١) قتله الخليفة هارون الرشيد سنة ١٨٧هـ. (الوزراء والكتّاب ٢٠٤، تاريخ بغداد ٧/ ١٥٢).

وبين البلاغة والإبانة فرقٌ ذكره أفلاطون ، وهو أنَّ الإبانة وصفُ الشيء بأخْصَرِ الأشياء وأوجزها ، وترتيبها في القول علىٰ مراتبها فيه ، واعتماد المتكلم أن يكونَ كلامُهُ كالقالب لمعناه . والبلاغةُ وصفُ الشيء بالغاية مما يليقُ به وتَوَخّي أحسنَ ما في اللغةِ من اللفظِ وأقربه إلى أفهام المستمعين (٦٢) وفضيلةُ البلاغة إنَّما يحوزُها ويفوزُ بها مَنْ بَعُدَ خاطِرُه في تأليف الكلام مخاطباً ومكاتباً ، لأنَّ لكلٍّ من المخاطبة والمكاتبة موضعاً تكونُ الحاجةُ فيه إلى البلاغة بوزن الحاجة إليها في الآخر ، فأمّا من استقلّ بإحدىٰ الحالين وعجزَ عن الأخرىٰ فهابطٌ عن الدرجة العالية التي توجبُ حيازةَ الفضيلةِ .

[حدود البلاغة] :

وقد حُدَّت البلاغةُ بحدودٍ[1] ، ورُسِمَت برسوم رأينا أنْ نوردَ بعضَها على سبيل التحلية والترصيع ، فمنها قولهم :

البلاغةُ إيصالُ المعنىٰ إلى النفس في أحسن صورةٍ من اللفظ .

والبلاغة حسنُ اللفظ مع صحة المعنىٰ .

والبلاغة حسنُ العبارة مع صحة الدلالة .

والبلاغة أنْ يبلغَ السامعُ أقصىٰ نهاية المعنىٰ بالإبانة له والإفصاح عنه .

والبلاغة الإيجازُ مع الإفهام والتصرُّف من غير إضجار .

والبلاغة القوّة على البيان مع التصرف والقِران . والقِرانُ : المشاكلةُ .

والبلاغة القُوّةُ على البيان مع حُسْنِ النظام .

والبلاغةُ إدراكُ المطالب وإقناعُ السامع .

وقال اليوناني : البلاغةُ تصحيحُ الأقسام واختيار الكلام .

وقال الرومي : البلاغةُ حُسْنُ الاقتضاب عند البداهةِ والغزارة يوم الإطالة .

---

(١) ينظر في حدود البلاغة : البيان والتبيين ١/ ٨٨ . عيون الأخبار ٢/ ١٧٠ . الرسالة العذراء ٤٤ . العقد الفريد ٤/ ١٨٩ . زهر الآداب ١٠٢ . العمدة ١/ ٢٤١ . فنون البلاغة ٦٦ . كفاية الطالب ٤١ . نهاية الأرب ٧/ ٧.

وقال الهندي : البلاغةُ وضوحُ الدلالةِ وانتهازُ الفرصةِ وحُسْنُ الإشارة .

وقال الفارسي : البلاغةُ أنْ يقربَ الفصلُ من الوصل .

وقال العربي : البلاغةُ أنْ يكونَ اللفظُ مُحيطاً بمعناك مُجَلِّياً عن مغزاك .

(٦٣) وقال معاويةُ لصُحار العَبديّ[1] : ما هذه البلاغةُ التي فيكم : قال : شيءٌ تجيشُ به صدورُنا ثُمَّ تقذفُهُ ألسِنَتُنا .

وقال الأصمعي[2] : البليغُ من طبَّق المَفْصِل وأغناك عن المُفَسِّر .

وقال الرُّمّاني[3] : القول بالإيجاز أنجعُ من البيان بالإطناب .

وقال أرسطاطاليس : الزيادةُ في المنطقِ بعضٌ منه .

وقال خالد بن صفوان[4] : أحسنُ الكلام ما قلّتْ ألفاظُهُ وكثُرَتْ معانيه .

وقيل : خيرُ الكلام ما شوَّقَ أوَّلُهُ إلى استماع آخره .

وكلَّمَ رجلٌ سقراط بكلام طويل ، فقال : أنساني أوَّلَ كلامِكَ بُعْدُ العهد به وفارق وهمي . . .

وقيل : قليل يُشتهىٰ خيرٌ من كثير يُجْتَوَىٰ .

ورُوي عن النبي ﷺ : « رَحِمَ اللهُ عبداً أوجزَ في كلامه واقتصرَ علىٰ حاجته »[5] .

وقيل : لايستحقُّ كلامٌ اسمَ البلاغةِ حتىٰ يسبق لفظهُ معناه ومعناه لفظَهُ ، فلا يكون لفظُهُ أسبَقَ إلى سمعك من معناه إلى قلبك .

---

(١) من خطباء العرب . ت نحو ٤٠ هـ . (المحبر : ٢٩٤ . الأعلام : ٣/ ٢٨٧).

(٢) عبد الملك بن قريب . ت ٢١٦ هـ . (مراتب النحويين ٤٦ . إنباه الرواة ٢/ ١٩٧).

(٣) علي بن عيسىٰ النحوي . ت ٣٨٦ هـ . (تاريخ بغداد ١٢/ ١٦ . إنباه الرواة ٢/ ٢٩٤) . وفي الأصل الريحاني .

(٤) من فصحاء العرب المشهورين . ت نحو ١٣٣ هـ . (وفيات الأعيان ٣/ ١٢ . نكت الهميان ١٤٨).

(٥) ينظر : العمدة ١/ ٢٤١ واللسان (بعق).

ولمّا كانت البلاغةُ ، كما قُلنا فيما سلفَ ، إنّما هي العبارةُ المركبة من الألفاظ والمعاني وجبَ أنْ نتكلّم على الألفاظ البسيطة الجارية مجرىٰ الموضوع لها بمفردها ، وما يلزمُ من تصحيحها على شرائط اللغة وينبغي من تخيّر ما يقع منها في الصناعة ، وعلى المعاني الحالّة منها محلَّ الصورة بمجرَّدها ومنزلتها من الألفاظ ، وما يتعيَّن من تهذيبها وتحريرها وعلى الجملة المركبة منهما التي هي ذات البلاغة وتعرّف الطريق الأقصد إلى تركيب اللفظ (٦٤) والمعنىٰ التركيب الذي ينتظم في سلك البلاغة . ونحن قائلون في ذلك بحسب الاختصار إن شاء اللهُ .

قول في الألفاظ البسيطة :

الكلام في الألفاظ البسيطة ينقسم إلى قسمين :

أحدهما[1] : أحكامُها واستعمالُها على أحكام اللغة .

والثاني : تخيّر ما يقعُ منها في صناعة الكتابة .

فأمّا أحكامُها واستعمالُها علىٰ أحكام اللغة فإنّه ينقسم إلىٰ قسمين :

أحدهما يحلُّ من الصناعة محلّ المادة ، والآخر يحلّ منها محلّ الأداة .

فأمّا الذي يحل منها محل المادة فهو بسائط اللغة من الأسماء والأفعال والحروف . والكاتبُ يحتاج إلى التوسع فيها والمعرفة بسهلها ووَعْرها وتناولها من العلماء بها والكتب الموضوعة فيها الصحيحة النقل ، ليسلم من الزلل والتصحيف وتقليد العامّة فيما وضعته غير موضعه ، والمهارةِ في معرفة مشترك الألفاظ ومتواطئها ومشتقِّها ومتباينها [ومترادفها] .

فأما المشتركةُ فهي التي تدلُّ على أسماء متباينة الذوات ، كلفظة العين الدالَّة على العين المبصرة وعين الماء وعين الذهب وغير ذلك[2] .

---

(١) في الأصل : أحدهما.

(٢) ينظر في معاني العين : المأثور عن أبي العميثل ٨ ، المنجد في اللغة ٣٢.

وأمّا المتواطئة فهي التي تدلُّ على أشياء متفقةِ الذوات ، كلفظة الحيوان الدّالة علىٰ الإنسان والفرس وكلّ حيّ .

وأما المشتقَّةُ فهي التي اشتُقَّتْ من معانيها ، كفصيح من الفصاحة وعالم من العلم وحكيم من الحِكمة ونحوها .

وأما المتباينةُ فهي التي يدلُّ كلٌّ منها علىٰ خِلاف ما يدلُّ عليه الآخرُ .

(٦٥) وأمّا المترادفة فهي التي يدلُّ كل واحد منها علىٰ مِثْلِ ما يدلُّ عليه الآخرُ ، نحو قطرٍ وغيثٍ ومطر ، والعلمُ بتصرّفها في وجوه الدلالات ليقتدر علىٰ استعمالها ويأمنَ مِن تداخلها وتكريرها المهجنين للمعاني ويجدَ السبيل إلى التصرّف في العبارة عن الصُّوَر القائمة ، في نفسه ، فإنّ التعبير عن المعاني من طريق البلاغة غير ممكن ، وإن كانت المعاني عتيدةً في نفس المعبّر ، إذا كانت الألفاظُ نزرةً عنده ، وإنّما يقوىٰ على إبانة المعاني متىٰ توفّر حظُّهُ من الألفاظِ واقتدر على التصرُّف فيها ، لأنها حاملةُ المعاني ومركبُها .

وأمّا القسم الثاني الذي هو كالأداة فهو ما يتضمَّنُهُ علمُ النحو من معرفة تصريف الأفعال واختلاف أبنية المصادر ووجوه الإعراب والجمع والتوحيد والتأنيث والتذكير والمقصور والممدود والاشتقاق ومراتب الأفعال والنعوت . والكاتبُ محتاجٌ إلى النظر في هذه الأشياء كلها لأسباب نحن ذاكروها .

فأمّا حاجتُهُ إلى علم التصريف لأنه يقعُ من أقسام الكلام الذي هو كالمادة للصناعة في الأفعال ، والأفعالُ عليها مدار الكلام ، فلا غناء به عن العلم بالجليل من تصرُّفها الواقع في الفعل الثلاثي وما تشعّب منه دون الدقيق الذي يتكلّفه النحويون ، والذي يكفيه من ذلك أن يعلمَ أنّ الأفعالَ ثلاثة أصولٍ ، وهي الثلاثية والرباعية والخماسية ، لا تنقصُ عن الثلاثي إلا بنقصانٍ يدخلُ على البناء ، ولا تزيدُ (٦٦) على الخماسي إلا بزيادةٍ تدخلُ على البناء ، فإن ما يزيدُ على الثلاثي حتىٰ يصيرَ رباعياً أو خماسياً يسمىٰ الأفعال المتسعة ، والذي

يدخلُ منها في الكلام ثمانيةُ أمثلة ، وهي التي مصادرُها : الأفعالُ والانفعال والافتعال والمفاعلة والتفعيل والتفعُّل والتفاعل والاستفعال .

ولكلٍّ واحدٍ من هذه الأفعال دلالة تخصُّهُ ، وقد توجدُ للواحدِ منها دلالاتٌ عِدّةٌ وبها تتغيّرُ معاني الكلام .

وكلُّ واحدٍ من هذه الأصول ينقسم من جهة مخارج الكلام إلى أربعة أقسام ، وهي : الأفعال المضاعفة والصحيحة (و) المعتلة والمهموزة .

ولا بُدَّ لمن يرومُ تصحيح ألفاظ اللغة أن يعرفَ تصرُّفَها وطريق استعمالها في الماضي والحاضر والمستقبل والأمر والنهي ومخاطبة الشاهد والإخبار عن النفس والغائب واستعمال أحكام التوحيد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث وكيفيّة استعمال هذه الأمثلة في الفعل الذي لا يسمىٰ فاعله .

وأمّا الحاجةُ إلى علم المصادر فلأمرين : أحدهما ألا يجهل الصواب فيها فيضع في موضعه ما لا تجوّزه اللغة ، وذلك أن مصادر الفعل الثلاثي تكثر وتتغيّر ألفاظُها ودلالاتُها وليس كحالِ مصادر الأفعال المشتقّة من الفعل الثلاثي التي لها أمثلةٌ محصورةٌ ، لكنّها تقبلُ الاختلاف وتكثرُ جدّاً ولا تحصل إلا بالسماع والأخذ من الكتب الموضوعة فيها ، ومتىٰ استعمل شيءٌ منها علىٰ سبيل القياس والحدس (٦٧) وقعَ الخطأُ فيه . وأكثرُ ما يغمضُ الأمرُ في الأفعال التي تتفقُ أبنيتها في الماضي والمستقبل ولا يفرقُ بين معانيها إلا بالمصادر المختلفة، وذلك مثل قولهم: وَجَدَ يجدُ، فإنّ هذه اللفظة يشترك فيها عِدَّة معان ولا تتميّز إلّا بالمصادر ، فإنّه يُقالُ في ضدِّ العَدَم : وَجَد يجدُ وجوداً . وفي الظَّفر بالضَّالةِ : وجَدَ يجِدُ وِجْداناً . وفي الثروة : وجَدَ يجِد وُجداناً وجِدَةً . وفي الحُزْن : وَجِد يجدُ وَجْداً . وفي العنت : وجَدَ يَجُدُ مَوْجِدَةً . وأمثال هذا .

ومن المصادر ما يزيدُ في رونقِ الكلامِ ويفخّمه ، ولا يُستغنىٰ عن معرفة ما

يحلو في الذّوق منها ، فليستْ وإنْ تساوَتْ في الدلالة متساوية في العذوبة والفخامة ، ألا ترىٰ إلى قوله تعالىٰ : ﴿فَمَن يَعْمَلْ مِنَ الصَّالِحَاتِ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَا كُفْرَانَ لِسَعْيِهِ﴾[1] . ولذلك كانت العربُ تختارُ مصادرَ الكلام وتوقعها في المواقع اللائقة بها .

وأمّا حاجتُهُ إلى علم النحو فلأنَّه ثِقافُ اللسانِ وحلية الكلام وميزانُ الألفاظ التي لا تصحُّ على أحكام العربية إلّا به .

وأمّا هذه اللغةُ فإنَّها بما يلحقُها من لواحق الإعراب تُعطي دلالات زائدة في المعاني يتغيّرُ بها الكلامُ تغيراً ظاهراً ويستحيل لأجلها إلى وجوه مختلفة . وصاحبُ هذه الصناعة جدير أن يأخذ منه بالنصيب المتوفِّر الذي يصونه عن هجنة اللحن من غير إغراق يقطعهُ عن حيازة الأعود عليه من الأمور الخاصة (٦٨) لصناعته .

وأمّا حاجتهُ إلى معرفة علم التوحيد والجمع فإنَّ أمثلةَ الأسماءِ تختلفُ اختلافاً كثيراً حتىٰ تشابه مصادر الأفعال الثلاثية في التشعّب ، وكُلُّها مأخوذٌ من السماع دونَ القياسِ ، وقد يقعُ فيهانوادرٌ لا نظائرَ لها ، نحو جمعهم (دُخان) علىٰ (دَواخن) و(وَرَشان) و(كَرَوان) على (وِرْشان) و(كِرْوان) ، بكسر الفاء[2] ومتىٰ لم يتمهَّر الكاتبُ في معرفة الجمع وعوَّلَ على القياس أخطأ ولم يعلم ودلَّ ذلك على قصوره .

وأمّا حاجته إلى علم المذكَّر والمؤنَّث فَلِما يقعُ فيه من الافتنان أيضاً ، وذلك أنَّ المؤنَّث على ضرْبَيْن : ضرب فيه علامةٌ من علامات التأنيث الثلاث ، وهي الهاء والألفان الممدودة والمقصورة ، نحو طلحة وحمزة ولمياء وظمياء ، وهذا الاختلاف فيه . وضرب لا علامة فيه وإنَّما يوجدُ من السماع ،

(١) الأنبياء : ٩٤.

(٢) اللسان والتاج (ورش . كرىٰ) . والورشان والكروان : طائران.

ويقعُ فيه أشياء كثيرة تحتمل التذكير والتأنيث كاسم السلطان واللسان[1] ، فإنَّ من العرب مَنْ يذكِّرهما ومنهم مَنْ يؤنثهما . ومتىٰ لم يعرف الكاتب الحكمَ في ذلكَ نقصَ من وضعِهِ .

وأمَّا حاجته إلى الممدود والمقصور فلاختلافهما في الدلالات على المعاني ، وذلك أنَّ اللفظة الواحدة نفسَها تدلُّ علىٰ معْنَيَيْن متغايرين إذا مُدَّتْ وقُصِرتْ) ، كقولنا :(هوىً) بالقصر ، و(هواء) بالمدِّ[2] و(صفا) بالقصر و(صَفَاء) بالمدِّ[3] . و(سناً) بالقصر ، وسناء بالمدِّ[4] ولأنَّه يحتاجُ إذا أضافَ الممدودَ أن يضيفَهُ في موضع الرفع بزيادة واو ، وفي موضع النصب بزيادة ألفٍ ، وفي موضع الخفض بزيادة ياءٍ ، ومتىٰ أضافَ (٦٩) المقصور لم يحتجْ إلىٰ إيقاع زيادة فيه ، وإنَّما تُبدلُ الياء فيما يُكتب بالياء ألفاً مقصورة . فمتىٰ لم يكنْ عارفاً بالمقصور والممدود جمعَ بين إحالة المعنىٰ وخطأ الهجاء .

وأمَّا حاجتهُ إلى الاشتقاق فلأنَّ الأسماء في كلِّ لغة تنقسم إلى قسمين : موضوع : ومشتقّ من الموضوع الذي ليس وراءه اشتقاق ، وإنَّما هو سِمَةٌ واقعة على ذاتٍ من الذوات . ضروري ، لأنَّه لو ادَّعىٰ مدَّعٍ أن الأسماء كُلَّها مشتقَّةٌ لأوجبَ ذلك أن تكون غير متناهيةٍ إلى مبادٍ اشتُقَّتْ منها ، وهذا محالٌ .

ولو ادَّعىٰ أنَّ الأسماءَ كُلَّها موضوعةٌ لناقض ما يوجبُهُ الامتحانُ لأنَّ حكمَ الاشتقاق مطّردٌ في أكثرها نحو : مركب ومجلس ومحمل ومنزل مما ينطقُ بأنَّه مشتقٌّ . ولولا الاشتقاق لضاقَ المذهب في التسمية ولم يكنْ سبيلٌ إلى التوسع في المنطق .

وقد كان الأمر في معرفة الاشتقاق في الأزمان السالفة مرجوعاً فيه إلى أهل صناعة الكتابة دون غيرهم .

(١) ينظر: المذكر والمؤنث للفراء ٨٣. ٧٤. وللمبرد ١١٣، و١١٤. ولابن الأنباري ١/ ٣٨١ و٣٦٢.
(٢) ينظر : الممدود والمقصور ٣٠ ، ٣٣.
(٣) ينظر : حروف الممدود والمقصور ٩٩ ، ٩٥
(٤) ينظر : حلية العقود ٤ ، ٤٠.

والاشتقاقُ وإن كان موجوداً في كلِّ لغةٍ فإنَّه في اللغةِ العربية أكثرُ تطرقاً وتصرُّفاً .

فمتىٰ لم يكن الكاتبُ عالماً بالاشتقاق ظنَّ أنَّ كلَّ لفظة من الألفاظ المشتقَّة موضوعةٌ ، وإذا ظنَّ ذلك لم يتمكن من التصرُّف في الكلامِ واستعماله في وجوه أغراضه ، وإذا علم بالوجْهِ في الاشتقاق أمكنَهُ أنْ يستعمل الكلامَ في جميع المعاني التي لها شِرْكَةٌ فيه ، ألا ترىٰ أنَّه إذا علمَ لِمَ سُمِّي الجنينُ الذي في الحشا جنيناً ، وأنَّه (٧٠) لمعنىٰ السَّتْر والتغطية أمكنَهُ أنْ يتصرَّفَ في هذه اللفظةِ بردِّها إلى أصلها فيقول : كان أمرُ كذا وكذا أمراً جنيناً حتىٰ ظهرَ كذا وكذا ، وأمثالُ ذلك كثيرٌ .

وأمَّا حاجتُه إلى العلم بمراتب الأفعال والنعوت فإنَّ الألفاظَ إنَّما هي عبارة عن المعاني ، وإذا كانت كذلك فيجب أن يكون بإزاء كل معنى خاصّ لفظٌ خاصٌ يدلُّ عليه دلالةً خاصيَّةً تعطيه حقَّهُ من العبارة علىٰ التَّمام . وهذا عزيزٌ في اللغات ولا تكادُ لغةٌ تستوفيه إلَّا أنَّها وإن كانت كذلك فإنَّها تختلفُ فيه ، فمنها ما يوجد أحسن لتمييز مراتب النعوت والأفعال من غيرها وأتمَّ عبارة . وللغة العربية من هذا الباب حظٌّ متوفرٌ تتميَّزُ به عن كثير من اللغات ، لأنَّ مراتب النعوت فيها متقسِّمةٌ ، وذلك مثل ما قسَّموا نعوت الحُسْن فقالوا : حَسَنٌ وجميلٌ وبَهيٌّ ووسيمٌ وقسيمٌ وغير هذا . وكذلك فعلوا في ترتيب القُبح والسخاء والبُخل والشجاعة والجُبْن . وعلىٰ مِثْلِ هذا الترتيب رتَّبوا الأمثالَ فقالوا : سرَّني الشيء وأفرحني وأبهجني وأجْذلني . وضِدُّه : غمَّني الشيءُ وأوحشني وأترحني وأحزنني وأقلقني وأمرضني ومضّني ونحو هذا .

وقد عني أربابُ الكلام وأهلُ النظر بترتيب الأوصاف ، لحاجتهم إلى المعرفة بما يجوز أن يطلق بها في الله تعالىٰ وما لا يجوزُ ، وذلك أن الله تعالىٰ لا يحسن أنْ يوصفَ إلَّا بالأفضلِ الأشرفِ ممَّا يقعُ في كلِّ باب من أبواب الثناء والتمجيد ، لقوله تعالىٰ : ﴿ وَلِلَّهِ ٱلۡأَسۡمَآءُ ٱلۡحُسۡنَىٰ فَٱدۡعُوهُ بِهَا ﴾[1] . ولهذا المعنىٰ

(١) الأعراف : ١٨٠.

يُطلق فيه تعالىٰ اسمُ الجوادِ ولا يُطلقُ فيه اسمُ السخيِّ ، لأنَّ رتبة الجواد أعلىٰ من رُتْبة السخاء . ويُطلقُ فيه صفة الحليم ولا يطلق فيه صفة الصبور ، لأنَّ رتبة الحلم أعلىٰ من رُتبة الصبر ، إذْ في الصبر من المشقَّةِ الواصلة إلى النفس ما ليسَ في الحِلْمِ . ويُوصفُ بأنَّهُ مُصَوِّرٌ ولا يُوصفُ بأنَّه مُشَكِّلٌ ، لأنَّ مرتبةَ التصوير أعلىٰ من مرتبة التشكيل . ونحو هذا مما يطولُ تعدادُهُ .

وعوامُّ أهلِ اللغةِ لا يراعون مراتب النعوت والأفعال ، فلذلك لا تقعُ ألفاظُهم مطابِقةً لمعانيهم مطابقةً تامَّةً . والكُتَّابُ لا يحتملُ ذلك لهم ، لأنَّهم الذين يكتبون عن الملوك ، والملوك هم الذين يتكلَّفونَ ترتيبَ الأمور العامة ووضع الصغير والكبير منها في رُتبته ولا يَرْضَوْنَ أنْ يخرجَ ما يكتبُ عنهم عن الاعتدال والترتيب الفاضل ، وليسوا أضَنَّ بشيءٍ منهم بالكلام الذي يُخاطبون به الخواصَّ والعوامَّ ، ألا ترىٰ أنَّهم يصلون بالصِّلات العظيمة والأموال الجسيمة ولا يسمحون بزيادة الرجل اللفظة الواحدة من الدعاء ، وإذا سمحوا بذلك كانَ موقعُهُ في النغمِ الموقعَ الذي لا يُكافأ .

ومتىٰ لم يعرف الكاتب مراتبَ النعوت والأفعال أزالَ مخاطبة السلطان عن جهاتها بالتقديم والتأخير والرفع والحطِّ [و] هجَّنَ كتابَهُ ووضع منه ودلَّ على تقصيره في كتابته .

وليس سواء أن تقولَ : وَقَعَ هذا الأمرُ لمحنتي ، وأنْ تقولَ : وقعَ لمسرَّتي ، فإنَّ بينهما بوناً بعيداً . ولا أن تقولَ : أوحشني هذا (٧٢) الأمرُ ، وأنْ تقولَ : ساءَني وهَمَّني . وليس يُحكَمُ هذا الأمر إلَّا بمعرفة خواصِّ النعوت والأفعال وإيقاعها في مواقِعِها .

فأمَّا القسمُ الثاني الذي هو تخيُّرُ ما يقعُ في الصناعة من الألفاظ فإنَّ الألفاظَ علىٰ ثلاثة أضرب :

ضَرْبٌ متوعِّرٌ حوشيّ معتاصٌ لا يُدركَ ما يدلّ عليه حتىٰ يعربَ ويفسَّرَ مثل الذي يوجد في الأشعار الجاهلية والخُطَب العربية ، ولوقوعِهِ في هذين النوعين

من الكلام احتاجا إلى ما ضِيف فيهما من التفاسير .

وضَرْبٌ فصيحٌ جَزْلٌ سافِرُ المطالع عذبُ المشارع مطابقٌ للمعاني أصحَّ مطابقة دالٌ عليها أقربَ دلالة ، وهو الذي تخَيَّرَهُ بلغاءُ الكُتَّابِ لرسائلهم واستعملوه في كتبهم ، إذِ الغرض فيها تقريبُ المعاني التي تشتملُ عليها من الأفهام وإيصالها إليها بسرعةٍ وسهولةٍ من غير إبطاء ولا عُسْر .

وضَرْبٌ مُبتذَلٌ سُوقيّ ، ساقِطٌ عامّي ، وهو ما يقعُ في المخاطبات والمكاتبات الدائرة بين العوام الذين لا تنقادُ طباعُهم إلى تأليفِ الكلام .

وينبغي لِمَنْ يؤثِّر التحقيقَ بهذه الصناعة أنْ يسلكَ في الألفاظ مذهبَ التوسُّطِ الذي سلكه مَنْ تقدَّمه من أهل صناعته ، فإنَّهُ هو الاعتدالُ ولا شيءَ أفضلُ من الاعتدال في[1] الأمور التي يقع فيها تفاوت من جهتي الإفراط والتقصير . وقد عُلِمَ أنَّ المعتدلَ من كلِّ شيءٍ هو الأفضلُ الأحسنُ ولا سيما في الكلام . وقلَّ مَنْ يوفِّقه الله تعالىٰ في (٧٣) أفعاله ومذاهبه ، لِمَا رُكِّبَتْ عليه الطبائعُ من الميل إلى الأطراف والخروج على الاعتدال ، فمَنْ نالَ مرتبةَ التوسُّطِ فيما يقصده فقد أحْرَزَ الفضيلةَ في ذلك الأمر المقصود .

ولحيازة الكُتَّابِ هذه الفضيلةَ أجمعَ نَقَدَةُ الألفاظ والمميِّزون لصُورِ التأليف على أنّه لا يُوجَدُ لصِنْفٍ من أصناف المتعاطين لنظم الكلام من البُلغاء والخطباء والشعراء ما يناسِبُ ألفاظَ الكُتَّابِ في العذوبة والرِّقة والحلاوة والرشاقة ، وأنَّ كلامَ المؤلفين ينحو نحوَهم ويرومُ التشبُّه بهم بإيقاع المناسبةِ بين ألفاظِهِ ، علماً منه بأنَّهم قد قصدوا في الألفاظ الطريقةَ المثلىٰ ، فاستعملوا السَّلِسَ السَّهْلَ الفصيحَ الجزْل ، واجتنبوا الطَرَفَيْن فتركوا ما كانَ حوشِيّاً وحشياً مُبتذلاً عامِّياً ، وانحطُّوا عن مرتبة الكلام الذي يستعمله فُصَحاءُ أهلِ البذْوِ ومُتَشَدِّقو اللغويين ، وارتَفَعُوا عن مرتبةِ العامَّة الذين لا يتأتُّون لنظم الكلام وتأليف

(١) في الأصل : والأمور.

البيان ، وإنما يعربون عن أغراضهم بما سَنَح لهم مما يُعربُ عنها .

ولا سبيلَ إلىٰ نَيْل هذه الرتبة في الكلام إلَّا باختيار الأخفِّ منه على الطباع ، الأسوغ في الأسماع . والطريقُ إلى اختيار ما هذه صفتُهُ إنَّما هو بتنخُّلِ الأسماء وتصاريف الأفعال ومصادرها ، لأنَّها متىٰ اعتدلت مخارجُها وتبدَّل اللسانُ بها ولطفت في ذواتها وكثُرَت في استعمال الخاصَّة حَسُنَ جَرْسُها في السمع وخفَّتْ على النفسِ ، ومتىٰ كانت متنافرة المخارج (٧٤) ثقيلةً على اللسان مستكرهةً في ذاتها أو غريبةً في الاستعمال أَبَتْها الطباعُ ومَجَّتْها الأسماعُ ونَبَتْ عن التأليف .

فأمَّا تنخُّلُ الأسماءِ فإنَّ الأسماءَ المترادفةَ على الذاتِ الواحدةِ منها ما هو أَخَفُّ وأَعْذَبُ ، ومنها ما هو أثقلُ وأبشَعُ ، ومنها ما هو أعرفُ وأشْهَرُ ، ومنها ما هو أغربُ وأغمضُ .

وعدولُ الكاتب عن الخفيف العذب والمعروف المشهور إلى الثقيل البشع والغريب الغامض غيرُ مناسب لصناعته ، ألا ترىٰ أنَّ الماء العَذْبَ يُسَمَّىٰ في غريب اللغة نُقاخاً ، والجاري منه يُسمَّىٰ فَلَجاً ، والسماءُ تُسَمَّىٰ الصكاكة[١] ، والشمس تُسمَّىٰ براح[٢] ، والقمر أو غلافه يُسمَّىٰ الساهور[٣] ، والظلُّ يُسمَّىٰ تُبَعاً لأنَّ الشمسَ تبيعةٌ منتسخة ، والسراب يُسمَّىٰ دَيْسَقاً[٤] ، والدهر يُسمَّىٰ سنة وسُنَيَّة ، والريحُ تُسمَّىٰ حَرْجَفاً[٥] .

ولو استعملَ كاتبٌ هذه الألفاظ في الترسيلِ لعيبَ بها ، لأنَّ منها غريباً غير متعارف وثقيلاً في السمع غير مقبول . وينبغي أن يقعَ الاختيارُ من الأسماء علىٰ

(١) يقال للهواء : السُّكاك والسُّكاكة ، بالسين . (ينظر : الزاهر ١/ ٤٦٠).
(٢) الأزمنة ١٦ ، الزاهر ١/ ٣٦٢.
(٣) اللسان والتاج (سهر).
(٤) اللسان والتاج (سبق).
(٥) رسالة في أسماء الريح ٣٠.

الأخَفِّ الأوضح دون الأثقل الأغمض .

فأمَّا تنخُّلُ أمثلةِ التصاريف فإنَّ منها الخماسية الثقيلة على الألسن البشعة في الأسماع ، ومنها المُضاعفة التي تتجاور فيها حروف الحلق فلا تعذب ولا تحلو في النفس ، نحو الأفعال التي مصادرُها :

الاقعنساس والاشمئزاز والاهبنقاع والاسحنكاك والاحرنجام والتَّسلسل والتطحطح[١] ، وما شابَهَهَا من الأمثلة الخشنة (٧٥) المستوخمة . ومنها الأمثلة المهجورة وإنْ كانت خفيفة نحو (العطْو) الذي هو التناول ، فإنَّ هذه اللغة ثلاثية خفيفة لم يستعملوها إلَّا في التفاعل ، فإنَّهم يقولون : فلانٌ يتعاطىٰ كذا وكذا ، فلا يستثقلون ذلك لاستفاضته ، فإذا رجعوا إلى الثلاثي من هذه اللفظة فقالوا :

فلانٌ لا يزالُ يعطو ، ثَقُل عندهم لقِلَّتِهِ في الاستعمال وإنْ كان أقدم في الترتيب ، لأنَّ (أفعل) أقدمُ من (تفاعل) الذي هو مشتقٌّ منه . ونحو لفظة (امتُحِن) فإنَّها من المِحنة ، وقولهم :

مَحُنَ يمحنُ أقدمُ منها ، لأنَّه مثالٌ ثلاثي ، ألا ترىٰ أنَّه لو قيل :

مَحُنَ فلانٌ بكذا فهو ممحونٌ به ، بدلًا من : امتُحِنَ فهو ممتحن به ، لاستُثْقِلَ . وكذلك ما يجري هذا المجرىٰ إلَّا أنْ يقعَ في الشعر فإنَّه غيرُ مستثقل ، فإنَّ الشعر يحتملُ من الألفاظ المهجورة ما لا تحتمله الرسائل .

وأمَّا تنخُّل المصادر فإنَّ منها الواضح الأقرب ، ومنها المشكل الأغرب ، مثل قولهم : ذهبَ ذهاباً وذُهوباً ، وهما مصدران أصليان إلَّا أنَّ الذهابَ أقربُ وأوضحُ من الذهوب .

(١) اقعنسس : اجتمع اشمأزّ : انقبض . اهبنقع : دلس جلسة المزهو . اسحنكك الليل : اشتدّ ظلامه . احرنجم : ازدحم . تسلسل الماء في الحلق : جرىٰ . تطحطح : تفرّق.

وينبغي أن يكونَ المستعملُ من المصادر ما شهر وظهر وكثر في الاستعمال دونَ ما غمضَ وبطنَ وقلَّ استعمالَهُ .

وقد يُستعملُ مصدرُ التَّفعال في مكان مصدر الفعل لاشتراكهما في المعنىٰ ، مثل استعمال التَّضراب في موضع الضرب ، والتَّسيار في موضع السَّيْرُ ، وهو مستثقلٌ لِقِلَّتِهِ . ويستعملُ بالجارية كالتّحوال والتّقوال (٧٦) والتّرحال فلا يثقُل لكثرته . فيجب أنْ يُرجَعَ في المصادر إلى المستعمل المشهور دونَ المُغفَل المهجور .

ونحنُ وإنْ كُنَّا قد حضَضْنا الكاتبَ على لزوم طريقة التوسُّط في الألفاظ فلسنا نقولُ : إنَّه [يجب] أنْ يلزمَ هذه الطريقة في جميع الأحوال التي يحتاج فيها إلى المكاتبات والمخاطبات ولا يتعداها إلى غيرها ، لكنَّا نقول : إنَّه يجبُ أن يتنقل في استعمال الألفاظ على حسب ما تقتضيه رُتَبُ الخطاب والمخاطبين وتوجبُه الأحوالُ المتغايرةُ والأوقاتُ المختلفةُ ليكون كلامُهُ مشاكلاً لكلٍّ منها ، فإنَّ أحكام الكلامِ تتغيَّرُ بحكم الأزمنة والأمكنة ومنازل المُخاطَبين والمكاتبين[1] من الرؤساء والعظماء والأكفاء والنظراء والمرؤوسين والأتباع ومراتب الأشياء التي تنفذ فيها الكتبُ ومواقعها من مُهِمَّات السلطان ومواضعها من أعمالِهِ ، ومتىٰ لم يحصل التشابُهُ والتشاكُلُ بين ألفاظِ الكُتَّابِ وبينَ ما تقتضيه الحال المكتوب فيها والزمان والمكان والكاتب والمكتوب إليه عاد ذلك بالخلل على الصناعة ، والنقص على الكاتب والمكتوب عنه .

ولتحرِّي الصدر الأول من الكُتَّاب إيقاعَ المناسبةِ بين كتبهم وبين الأشياء التي عددناها استعملَ كُتَّابُ الدولة الأموية من الألفاظ العربية الفَحْلة [والمتينة الجزْلة] ، ما لم يستعمل مثله كُتَّابُ الدولة العباسية ، وذلك لأنَّ أولئك قصدوا ما شاكلَ زمانَهم الذي استفاضت فيه علومُ العرب ولغاتها حتىٰ عُدَّتْ في جُملة

(١) ينظر : صبح الأعشى ٦/ ٢٩٧.

الفضائل التي تُثابر على اقتنائها ، (٧٧) والأمكنة التي نَزَلَها ملوكُهم من بلاد العرب ، والرجال الذين كانتِ الكتبُ تصدُرُ إليهم وهم أهلُ الفصاحة واللَّسَن والخطابة والشعر[1] .

وهؤلاء استعملوا من التسهُّل والألفاظ البيِّنة ما شاكلَ زمانهم ، والمواضع التي نزلها ملوكهم ؛ والقوم الذين كانوا يكاتبونهم .

فأمَّا زمانُهم فإنَّ الهِمَمَ تقاصرتْ عمَّا كانت مقبلةً علىٰ تطلُّبه مما تقدّمه من العلوم التي ذكرناها ، وشغلت بغيرها من علوم الدين .

وأمَّا المواضعُ التي نزل بها ملوكُهم فهي ديارُ العراق وما يُجاورها من بلاد فارس ، وليس استفاضة لغة العرب فيها كاستفاضتها في أرض الحجاز والشام .

وأمَّا القومُ الذين كانوا يُكاتبونهم فمن المعلوم أنهم لا يُجارون تلك الطبقة في الفصاحة والمعرفة بدلالات الكلام .

وكما انتقل الكُتَّابُ المتأخرون عن ألفاظ المتقدِّمين إلى ما هو أعذبُ منها وأخفُّ للعلل التي ذكرناها ، فكذلك انتقلَ الخطباءُ والشعراءُ التالون عن ألفاظ الخطباء والشعراء الأولين وتنكّبوا ما فيها من اللفظ المتين الجَزْل إلى ما استعملوه من الرقيق السهل .

فينبغي للكاتب أن يُراعي هذه الأحوال ويوقع المشاكلة بين ما يكتبه وبينها ، وإذا احتاج إصدار كتاب إلى ناحية من النواحي فلينظر في أحوالِ قاطنيها ، وإن كانوا من الأدباء والبلغاء العارفين بنظم الكلام وتأليفه فليودع كتابَهُ الألفاظ الجزلة التي (٧٨) إذا حُلِّيَتْ بها المعاني زادتها فخامةً في القلوب وجلالةً في الصدور ، وإن كانوا ممن لا يفرقُ بين خاصِّ الكلام وعامِّه فليُضمِّن كتابَهُ الألفاظَ التي يتساوىٰ سامعوها في إدراك معانيها ، فإنّه متىٰ عدلَ عن ذلك

(١) ينظر : صبح الأعشى ٦/ ٢٩٧.

أضاعَ كلامه ولم يصلْ معنىٰ ما كتب فيه إلى مَنْ كاتبَهُ ، لأنَّ الكلامَ البليغ إنَّما هو موضوعٌ بإزاء أفهامِ البلغاءِ والفصحاء . فأمَّا العوامُّ والحُشوةُ فإنَّما يصلُ إلى أفهامهم الكلامُ العاطل من حُلي النظم العاري من كُسَىٰ[1] التأليف .

ويجبُ للكاتب إذا كاتَبَ مَنْ هذه صورتُهُ أنْ يستعملَ في مُخاطبته أدنىٰ منازل البلاغة وأقربَها من أفهامِ العامَّة ، وكذلك إذا كانت أمّة من الأمم الأعجمية[2] فليعتمد تصوير المعاني التي يودعُها كتابَه في صور يتهيأ نقلها إلى لغة المكاتبين على حقائقها ولا يعتاصُ على المترجم لها . فبهذا جَرَتْ عادةُ بلغاء الكُتَّابِ .

وأوّلُ مَنْ سلكَ هذه السبيل في كتبه سيِّدُنا محمد ﷺ ، فإنَّ مكاتباتِه التي نفذتْ إلى ملوك العجم كانت في نهاية البيان والوضوح وسهولة الألفاظ وقربها على الناقلِ لها . فأمّا مكاتباتُهُ التي صدرت إلى رؤساء العرب فإنَّها بخلاف هذه الصفة ، وذلك أنها مشتملةٌ من غريب الألفاظ وجزْلها على ما يليقُ بمخاطبة مَنْ نفذت إليه . وفيما توخَّاه ﷺ من ذلك ما يوضحُ أنَّ استعمالَ الكلامِ إنما هو بحسب مراتبِ المخاطبين وأحكام الأزمنة والأمكنة .

(٧٩) فأمّا مراتبُ الأشياء التي تنفذ فيها الكتبُ عن السلطانِ فإنَّ منها كُتُبَ الفتوحات والسلامات ونحوها . فهذه تحتملُ الألفاظ الفصيحة الجَزْلة والإطالة القاضية بإشباع المعنىٰ ووصوله إلى أفهام كافَّة سامعيه من الخاصِّ والعام . ومنها كتب الخراج وأمورِ المعاملات والحساب . وهذه لا تحتملُ اللفظَ الفصيحَ ولا الكلامَ الوجيز ، لأنَّها مبنيَّة علىٰ تمثيل ما يعملُ عليه وإفهام مَنْ لا يصلُ المعنىٰ إلى فهمه إلَّا بالبيِّن الشافي من العبارة[3] .

(١) في صبح الأعشىٰ : كسوة
(٢) ينظر: صبح الأعشى ٦/ ٢٩٧ ـ ٢٩٨ .
(٣) ينظر: صبح الأعشى ٦/ ٢٩٨ .

وأمَّا الكتبُ الاخوانية النافذة في التهاني والتعازي وما يُجاريها فإنَّها تحتملُ الألفاظَ الغريبةَ القويّة الآخذةَ بمجامعِ القلوب الواقعة أحسنَ المواقع من النفوس ، مع الإيجاز والاختصار ، لأنَّها مبنيَّة على تحسين اللفظ وتزيين النظم . وإظهارُ البلاغة فيها مستحسنٌ واقعٌ في موقعه[1] .

وهذا كافٍ في تعرُّفِ أحكام الألفاظ البسيطة والطريق إلى استعمالها على شرائط اللغة والصناعة ، ونحن نُشفعُهُ بالقول على المعاني إن شاء الله تعالىٰ .

قول في المعاني المجردة :

المعنىٰ ما يمكن أن يدلَّ النفس ويدلُّ عليه . وأصلُهُ القَصْدُ إذا كانَ مصدراً ، ولكنَّه كثُر حتىٰ صارَ مستعملاً في كلِّ ما يصِحُّ أنْ يُقصَدَ .

والمعاني هي مثالاتُ الصُّوَرِ القائمة في الأوهام المقصودة بالعبارة لتخرج من القُوَّةِ إلى الفِعْل فيتعرَّف بعضُ المميزين بخروجها في الموادِّ اللفظية بحقائق تلك الصور القائمة البعضِ . ومحلّها من الكلام محلّ الأرواحِ (٨٠) من الأجسام والمستخدمين من الخدام . والحاجةُ إلى أحكامها ألزمُ من الحاجة إلى أحكام الألفاظِ ، لأن مدارَ الصناعة إنما هو علىٰ إصابتها .

وإذا كان حظُّ الألفاظ من العناية الحظّ الذي تقدَّم شرحُهُ ، وهي في الرتبة التي ذكرناها ، فينبغي أنْ يكونَ حظُّ المعاني من التهذيب أوفرَ ونصيبها من الترجيح أكثر ، لأنَّها أساسُ المنطق وقاعدته وجناه وثمرته . ولو حصَلَتْ صناعةُ الكتابةِ بالألفاظ دون المعاني لاستقلَّ بها كلُّ مَنْ مَهَرَ في معرفة الألفاظ مِنْ أعراب البدو وعلماء اللغويين .

ونحنُ نجدُ الأمرَ في الشاهد بخلاف ذلك ، فنستدلُّ على أنَّ الصناعة إنما تحصلُ لمن جمعَ بين المهارةِ والألفاظ ، لأنَّ مثالَ صاحب الألفاظ البسيطة

(١) ينظر: صبح الأعشى ٦/ ٢٩٩ .

مثال الصيدلانيّ الذي يجمعُ أصنافَ الأدوية المفردة ولا يتأتىٰ لتركيبها . ومثالُ الكاتب الذي يأخذُ تلك الألفاظ فيظهر فيها صورة تأليف مثالُ الطبيب الذي يُركِّبُ الأدوية المفردة التركيب الشافي من الأدواء المُعْضلة . ولهذا صارَ مَنْ يُحسنُ الكتابةَ بلغةٍ من اللغات يمكنُهُ إذا استفادَ لغةً أُخرىٰ أنْ يستعمل معانيَ الصناعةِ في ألفاظ تلك اللغة ولا تُفارِقُهُ صناعتُهُ . ولهذا أمكنَ المُبرِّزون في اللغتين العربية واليونانية نقل كتب الحكمة إلى اللسان العربي بالألفاظ الفصيحة المطابقة لمعانيها أشدَّ مطابقة .

وقد سلكَ هذا المذهبَ مُتقدِّمو (٨١) الكُتَّاب فنقلوا رسومَ المكاتبات المستعملة (التي) كانت في اللغة الفارسية إلى اللغة العربية ، نَعَمْ ونقلوا أوضاعَ الحساب وقوانينَه أيضاً ، لأنَّ الدواوين لم يزلْ ما يجري فيها من أعمال الخَراج بلُغة الفُرس وقلمِهم إلى أن نُقِلَتْ في أيامِ الحجَّاج بن يوسف[1] إلى العربية .

والطريق إلى تصحيح المعاني وتَفَحُّصها وتهذيبها وتنقيحها أنْ تُصَفَّىٰ مما يشوبُها وتحصّل وتميَّز في الأوهام ، وتخلَّص التخليص التام ، فلا تختلطُ ولا تشارِكُ ولا يدخلُ فيها ما يكونُ فَضْلَةً ولا يخرج عنها ما لا تتمُّ إلا به ، ثم تُكسىٰ من الألفاظ ما يكونُ عليها طَبْعاً ولها لِفْقاً . علىٰ أنَّهم قد استحبُّوا أنْ تكونَ الألفاظُ أقلَّ من المعاني في المقدار والعدد ، ولهذا موضعٌ يحسنُ فيه قد ذكرناه[2] فيما سلف .

فأما حصرُ أنواع المعاني بقوانين كليّات تجمعُها فمتعذِّرٌ ، لأنَّ المعاني مبسوطةٌ إلى غير غايةٍ وممتدةٌ إلى غير نهاية ، وليس حُكْمُها حُكْمَ أسمائها ، لأنَّ أسماءَها محصورة معدودة ومحصَّلة محدودة . فإنْ قيلَ : كيفَ يصِحُّ أنْ تدلُّ أسماءٌ متناهية علىٰ معانٍ غير متناهية ؟

(١) عامل الخليفة عبد الملك بن مروان على العراق وخراسان . ت ٩٥ هـ . (مروج الذهب ٣/ ١٢٥ ، وفيات الأعيان ٢/ ٢٩).

(٢) (قد ذكرناه) مكررة في الأصل.

قيلَ : يصِحُّ ذلك من وجهين : جملة وتفصيل .

فأمّا الجملةُ فتدلُّ عليها الكلمةُ ، كقولك : غير متناهية .

وأمّا التفصيل فيدلُّ عليه النقلُ والتأليف . وذلك أنَّ المعاني علىٰ ثلاثة أضرُبٍ : محقق ومقدَّر ومجهول :

فالمحقَّقُ هو الذي عرفه أهلُ اللغة فوضعوا له اسماً يدلُّ عليه . والمُقَدَّرُ هو الذي توهَّموه فقدَّروا له اسماً يدل عليه علىٰ جهة التوهم لمعنىٰ .

والمجهول لم (٨٢) يضعوا له اسماً إذْ لم يخطرْ لهم ببال .

ولهم في هذا ثلاثةُ أشياء :

أحدهما : تمييز المقدَّر حتىٰ أخرجوا بعضَهُ على التقدير وأخرجوا بعضَهُ على التحقيق ، كالحركة والسكون والاجتماع والافتراق[1] وسائر الأغراض ، فإنَّهم أخرجوها إلى تحقيق معانٍ غير الأجسام ، وكانت في الأصل على التقدير فأخرجوها إلى التحقيق . فأمَّا العدمُ والوجود والقِدَم والحدوث فأبقوها على التقدير ، إذْ كان الاستنباط يوجب أنَّه لا مُسَمَّى تحتها في الحقيقة ، فإنَّما يدلُّ على تقدير مُسَمّى يزيد في الموصوف معنى .

والثاني : نَقْلُ الأسماء لما عرفه العلماءُ مما يجهله أهلُ اللغة قبل الاستدلال ، وذلك كنقلهم الحدَّ إلى ما يحصُرُ المعاني ويحيط بها وإنَّما أَصْلُهُ نهاية الجسم ، وقد ورد مثلُ هذا في ألفاظ الدين كالكافر[2] والفاسق[3] ، وأصلهما الساتر والخارج .

والنَقْلُ على ضربين : فقد يفيدُ معنىٰ الوصف ، ولا بدّ فيه من مراعاة معنىٰ الأصل ليكون النقلُ إلى ما قرُبَ منه . ونقل لا يفيدُ معنىٰ الوصف ، فلا يراعىٰ

(١) في الأصل : الافراق.

(٢) ينظر : غريب الحديث لأبي عبيد ٣/ ١٣ ، الزاهر ١/ ٢١٦.

(٣) ينظر : غريب الحديث للخطابي ١/ ٦٠٣ ، الزاهر ١/ ٢١٧.

فيه معنىٰ الأصل ، وإنَّما يجري مجرىٰ التلقيب في أنَّه يخصُّ الذات بعينها .

والثالث : الدلالة على ما عرَّفه العلماء بالاستنباط مما لم يعرفْهُ أهلُ اللغة بالتأليف . وذلك أنَّ تأليف الكلام لا نهايةَ له ، ويدلُّ على هذا ما نجده من اختلافه في الرسائل والخُطب والأشعار وغيرها من فنون الكلام ، وليس هذا بواقفٍ عند غايةٍ .

ومَنْ مرادُهُ إحكامُ الصناعةِ الكُتَّابِيَّةِ إذا تطلَّعَتْ نفسُهُ إلى تحصيل هذا العلم افتقرَ إلى تقديم (٨٣) مقدِّمات كثيرة يقطعُهُ الاشتغالُ بها عن مرامِهِ .

ولمَّا كانت الطباعُ الفاضلة تواقعُ الصَّوابَ وتُباينُ الخطأَ وتقوىٰ علىٰ نظم المعنىٰ الذي يحتاجُ إلى إبرازه مؤلفاً تأليفاً حسناً في أكثر الأحوال عني عن صرفها عمَّا يسّرت له إلى إلزامِها أعظم مشقَّة ، وتبديلها من الأسهلِ بالأصعب ومن الأرْفَهِ بالمتعب .

قول في المركب من الألفاظ والمعاني :

لما كانت المعاني هي المقصودة بالعبارة حسبما قُلنا فيما تقدَّمَ من القول ، وكانت صورُها لا تخرجُ من القوّة إلى الفعل فتصير حقائقُها معلومةٌ لمنْ قصدَ إعلامه إيّاها إلا بالألفاظ الموضوعة للتعبير عنها والدلالة عليها ، أوجبَ ذلك اشتراك المعاني والألفاظ وارتباطهما كما ترتبطُ الصور بموادها والأرواح بأجسادها ، واقتضىٰ هذا الاتصال بالتواشج والاختلاط والتمازج مراعاة الحال في تأليفهما وتنزيل ما تركبَ منهما علىٰ حسب منازل الأغراض التي تقع المخاطبة والمكاتبة فيها والأزمنة والأمكنة ومراتب المخاطبين وتوفية كل موضع ما تقتضيه رتبتُهُ كما قُلنا فيما سلف .

والسبيل إلى تركيب المعاني والألفاظ هذا التركيب يكون بتدبير الكلام من جهة كيفيّته ، ومن جهة كمّيته ، ومن جهة ترتيبه .

الكيفيّة :

أمّا تدبيرُهُ من جهة الكيفية فمن وجوه عدّة :

منها : أنْ يتخيّر له من الألفاظ ما يناسبُ الأمور التي عددناها ، فيستعمل كلًّا من جَزْلها وفصيحها وسلسلها وسمحها في موضعه .

ومنها : أن يسلكَ في تأليفه الطريق التي تخرجه (٨٤) عن حكم الكلام المنثور العاطل الذي[1] تستعمله العامة في المخاطبات والمكاتبات إلى حكم المؤلف الحالي بحُلَىٰ البلاغة والبديع كالاستعارات والتشبيهات والأسجاع والتقسيم والتتميم والمقابلات وغيرها من الأنواع التي سنستوفي القولَ عليها فيما بعد إن شاء الله تعالىٰ . فإنَّ الكلام إنَّما يُخرجُهُ من حدِّ النثر إلى حدِّ النظم ما يقع فيه من هذه الفنون ، إلَّا أنَّها وإن كانت كذلك فإنَّه لا ينبغي للكاتب أن يستعملَ شيئاً منها على سبيل استكراه وتعسُّف ، وإنَّما يجبُ أن يستعملَ منها ما جادت به قريحته من غير كَدّ ودرّتْ به غريزتُه من غير غَصْب ، فإنَّه إذا تكلَّف إيقاع هذه الأنواع في كلامه ولم يأته عفواً لم يخلُ من إفساد المعنىٰ وإحالته وإدخال الخللِ فيه والاضطرار إلى وضع اللفظة في غير موضعها ، اللّهمّ إلّا أن يكون مطبوعاً على النظم متمكِّناً من قِران الألفاظ بأخواتها وتنزيلها في منازلها ، لا يُحيلُ معنى عن وجهه ولا يستعملُ لفظاً في غير مكانِهِ ، فإنَّه إذا توخّىٰ ترصُّعَ كلامه بهذه الأساليب زادت في رونقه وبهجته وتزيينه وحليته .

ومنها : أنْ يؤسِّس كلامَهُ بمقدِّمات في صدره ليخرجه من حدِّ النِثار إلى حدِّ النظام ، فإنَّ منزلةَ هذه المقدِّمات من كلِّ كلامٍ مؤلف منزلةُ الرأس من الجسد والأساس من البناء ، وكما أن الرأسَ يضمُّ أعضاء الجسد ويرأسها ، وكذلك المقدِّمة التي يُقدِّمُها (٨٥) المُنْشِيءُ في صدر كلامه تضمُّ ما تتبعُهُ وتقعُ في ضمنه .

(١) في الأصل : التي.

وكما أن الباني لا بُدَّ له من وضع أساس لما يبنيه يعتمدُ عليه ويستند عليه[1] ، كذلك مؤلف الكلام لا يغني عن تقديم مقدّمة يتطرَّقُ منها إلى ما يرومُ التأليف فيه ، لأنَّ كلَّ كلامٍ لا يخلو من فرش يُفرَشُ قبله غير داخل في حكم الكلام المنظوم ، وإنَّما تخلو من المقدِّمات كتبُ الأخبار التي تتضمَّنُ نصوصَ ما يخبر به ، وما يدور بين الناس في العوارض والحاجات من الكلام المبتذل .

وهذه المقدِّمات يشترك في استعمالها أصناف المؤلفين من الخُطباء والشعراء والكُتَّاب وغيرهم من المصنِّفين .

أمَّا الخُطباءُ فإنَّ عادتَهم جاريةٌ بافتتاحِ خُطبهم بفنون محامد الله تعالىٰ والثناء عليه والصلاة علىٰ رسوله محمد ﷺ ، واتباع ذلك بمقدِّمة جامعة لما يرومون القول فيه والإرشاد إليه من مصالح الدين والدنيا .

وأمَّا الشعراءُ فإنَّ عادتَهم جاريةٌ أنْ يفتتحوا قصائدهم المنظومة في مدائح الملوك والعظماء التي يزيِّنون بإنشادها المجالسَ الحفلة ويقومون بها بين السماطين بالتشبيب الرقيق الغزل ، وإنْ لم يكن مناسباً لهذه المواقف ، قصداً لتقديم ما تهشُّ الأسماعُ إليه وتقبل القلوب عليه قبل الأخذ بالغرض الذي يرومون القول فيه . فإذا ارتاحت له وتحرَّكتْ نحوه وانبسطتْ بعد الانقباض وأخذتْ حظاً من الطلاقة والهشاشة ورد عليها ما اشتمل عليه النظمُ من المعاني وهي متهيِّئة لقبوله متطلِّعة إلى سماعه .

فأمَّا الكُتَّاب فإنَّ عادَتهم جاريةٌ بأن يفتَنُّوا في المقدِّمات التي يُقدِّمونها أمامَ رسائلهم بحسبِ أفنانِ أغراضها ، لا يخلّوا رسالة منها من فرش يتطرق به إلى ما بعده . ولموضع غايتهم بذلك قال بعضُهم : إنَّه لا يحسُنُ بالكاتب أنْ يخلي كلامه وإن كان وجيزاً نافذاً في أحقر الأمور من مُقدِّمة يفتتحه بها وأنْ وقعت في حرفَيْنِ أو ثلاثة ليوفي التأليف حقَّه .

(١) كذا في الأصل . والأفصح . إليه .

(٨٦) وعلىٰ هذه السبيل جَرَوا في جميع الكتب كالعهود والفتوح والتهاني والتعازي والتهادي والاستحثاث والاستبطاء والإحماد والإذمام ، من افتتاحها بمقدمات تكون من طريق اللفظ بساطاً لما يريدون القول فيه ومن طريق المعنىٰ علَّةً لما يأمرُ به السلطانُ وحجَّةً يستظهر بها[1] مثل ما يصدرُ به الكتب في افتتاح الخراج . فإنَّ الكُتَّاب مع علمهم بمعرفة الرعايا بالحقوق الواجبة عليهم وأنَّها مما لا يجوزُ الإغضاء عنه لا يقنعون في استئذانها بأن يقتضوها بالقول المطلق حتىٰ يقدِّموا في ذلك مقدِّمات مشتملة على حاجة السلطان إلى الاستعانة بما يستخرجه من حقوقه في عمارة الثغور وتحصين الأعمال وتقوية الرجال وقمع أعداء الملّة والدولة وغير هذا من المصالح الراجعة إليهم العائدة عليهم .

فأمَّا كيفية استعمال هذه المقدِّمات فلا يمكن الإبانة عنها برسوم كُلّيّة تجمعُها ، وإنما يرجعُ في ذلك إلى معرفة الكاتب بما يستحقه كلُّ نوع من أنواع الكلام من المقدِّمات التي تشاكله .

فأمَّا ما يمكنُ الإخبارُ عنه بالقول المُجمل فتدبيرُ هذه المقدِّمات من جهة ألفاظها ومن جهة معانيها : فأمَّا ألفاظُها فيجب أنْ تُتخيَّرَ من أوجز الألفاظ وأشرفها وألطفها وأخفِّها ، لأنَّها مبادىء الكلام التي تقرعُ الأسماعَ أوّلًا ، وإذا شرفت شرف ما يلحقُها ويرادفُها لتعلُّقِ القلبِ بالابتداء والمقطع وإقبال المستمع عليهما دونَ ما (٨٧) ينطوي بينهما ، ودلالتهما إذا حَسُنا على تأتّي الصانع للدخول في الصناعة والخروج منها ، ولهذا وُصِفَ البارعُ من الكلام والحديث والغناء بحُسْنِ مُفتتحِهِ ومُختتمِهِ . وأمّا معانيها فيجب أن يودعها كلّ ما يحتاجُ إلى الإبانة عنه ، لتدلّ بصدورها على أعجازها وبمباديها على تواليها ولا يخفىٰ عن سامعها ما تنتهي إليه خاتمتها ، لأنَّ المقدمة متىٰ لم تكن بهذه الصفة لم يستحق الكلام اسم البلاغة . وببراعة مقدمات الكلام يظهر فضلُ

(١) ينظر : صبح الأعشى ٦/ ٢٧٨ .

بعض الكُتّاب علىٰ بعض ، ويُسْتَدَلُّ على مهارة الماهر وتقصير المقصِّر . والنافِذُ في الصناعة المطبوع عليها لا يفتقرُ إلى زيادة على ما ذكرناه .

وأمّا عن هذه الثلاث الطبقات من المُصَنِّفين فإنَّ عادتهم جاريةٌ بأنْ تكونَ مقدِّمات مصنفاتهم مستنبطةً من أنفسِ العلوم التي صنَّفوها ودالَّةً علىٰ أغراضها .

ومَنْ نظرَ في التصانيف الموضوعة في جميع أفانين العلم لم يكدْ يقع على كتاب خالٍ من مقدّمة يتطرقُ منها إلى ما بعدَها ويرتقي عليها إلى ما يتلوها .

ومنها : ألّا يتمثّلَ في الكتب النافذة إلى الملوك والصادرة عنهم بشيء من الشعر إجلالًا لهم عن شَوْب العبارة[1] عن عزائم أوامرهم ونواهيهم والأخبار المرفوعة إليهم يخالف نَمَطَها ووَضْعَها ، وذلك أنّ الشعرَ صناعةٌ مغايرةٌ لصناعة الترسيل ، وإدخال بعض صنائع الكلام في بعض غير مستحسن .

فأمّا الكتبُ الإخوانية والرقاعُ المبنيّة (٨٨) علىٰ المداعبة وفنون التهاني والتعازي والتزاور والتهادي فأن[2] يودعَ الأبيات على وجه التمثيل وعلى وجه الاختراع ، فقد كانَ الصدرُ الأولُ من الكُتّاب يستعملون ما ذكرناه في المَواضع التي بيّناها . وكذلكَ كانَ الخطباءُ في المحافل والمجامع يرتجلون في عرض الخطب الأبيات من الشعر إظهاراً لفضيلةِ البيان والتوسع في المنطق .

ومنها : أنْ يقتصرَ فيما يستعيره من آيات التنزيل العزيز في المُكاتبات النافذة في الأمور الجليلة للترصيع والتحلية والاستشهاد للمعاني على ما يقعُ في موقفه ويليقُ بالمكان الذي يُوضعُ فيه ، ولا يستكثر منه حتىٰ يكونَ هو الغالبُ على كلامه تنزيهاً لكلام الله تعالىٰ عن الابتذال ، فإنَّه إنَّما يُستعارُ على جهة التبرُّك والزينة لا ليجعل حشواً للمسهب من العبارة ومادة الألكن المفحم ، إذا

(١) (شوب العبارة) مكررة في الأصل . وينظر : صبح الأعشى ٦/٣٠٧.

(٢) في الأصل : أن يودع.

استعار منه شيئاً فليحكِهِ على هيئته ولا ينقله عن صنعته ليسلم من تحريفه عن مواضعه ومخالفة اختيار الله فيه ، وكما لا يجوزُ الإكثارُ منه فكذلك لا يجوزُ أنْ يخلي كلامه من شيءٍ منه يُحلِّيه ، فإنّ خلو الكلام من القرآن يتخونُ محاسنَهُ وينتقصُ بهجته ، ولذلك كانوا يسمُّون الخطبة الخالية من القرآن بتراء .

وحالُ الكتب الجليلة النافذة في معاظم أمور الدين والسلطان مناسبةٌ لحال الخُطب في استحقاقها ما يستحقُّه من العيب إذا خَلَتْ من وقوع شيء من القرآن فيها .

ومنها : ألّا يؤخِّرَ ما يجبُ تقديمهُ (٨٩) ولا يقدِّم ما يجبُ تأخيرُهُ ، ولا يستعملُ في الرسائل ما جاء به القرآنُ العظيم من الحذف ومخاطبة الخاصّ بالعامّ والعامّ بالخاصّ والجماعة بلفظ الواحد والواحد بلفظ الجماعة وما يجري هذا المجرىٰ ، لأنَّ القرآن نزلَ بلُغة العرب وخُوطِبَ به فصحاؤها ولا يجوزُ حملُ الرسائل على طريقته ، وكذلك لا يجوز أن يُستعمل فيها ما يُستعملُ في الشعر من صرف ما لا ينصرف وحذف ما لا يُحذفُ وقصر المدود ومدّ المقصور والإضمار في موضع الإظهار وتصغير الاسم في موضع التكبير إلّا أن يريد تصغير العظيم ، وهو كقول القائل[1] : (أنا جُذَيْلُها المُحَكَّكُ وعُذَيْقُها المُرَجَّبُ) . وقول الشاعر[2] :

وكلُّ أُناسٍ سوفَ تدخلُ بينَهُم   دُوَيْهيَةٌ تَصْفَرُّ منها الأناملُ

ومنها : أنْ يرفعَ الرؤساءَ والعظماءَ عن المدح بما يتمدَّح به العامّةَ من صدقِ الحديث ووفاء القول وتأدية الأمانة وإنجاز الوعد وردّ الوديعة والمحافظة على العهد والقيام بالغرض ، وإنْ كانتْ هذه الأشياءُ من الفضائل التي يتمدَّحُ بها ، لأنَّها ممَّا يشترك الخاصُّ والعامُّ في إيحائه واقتراضه ، ولا يُمدحُ الملوك بالخروج من الواجبات وإنَّما يُمدحون بتحمُّل النوافل وسنِّ السُّنَن الجميلة

(١) الخباب بن المنذر الأنصاري ، ينظر : الأمثال لأبي عبيد ١٠٣ ، مجمع الأمثال ١/٣١.

(٢) لبيد : ديوانه ٢٥٦ وفي الأصل : يدخل.

والسَّيْر بالسِّيَر الفاضلة وابتناء المحامد والمكارم واحتقار الجسائم والمعاظم ، ولهذا عِيبَ علىٰ الأحوص (٩٠) قوله في مخاطبةِ ملك[١] :

وأراكَ تَفْعَـلُ مـا تقـولُ وبعضُهُـم مَـذِقُ الحديـثِ يقـولُ مـا لا يَفْعَـل

ومنها ألَّا يُخاطبَ أحداً بالصلاة على أنَّ معناها الرحمة ، لأنَّها لفظةٌ قد قصرتْ على مخاطبة الأنبياء والخلفاء ، ولا بأمير المؤمنين وإنْ أَمَرَ فيهم ، لأنَّ هذه اللفظة قد خُصَّتْ بها الخلفاءُ فقط .

ومنها : ألَّا يصف مِلِكاً بالكَيْس وإنْ كانتْ هذه اللفظةُ من الألفاظ المستعملة في موضع العقل ، يدلُّ علىٰ ذلك قولُ عليّ[٢] ، عليه السلام :

أَمَا تراني كَيِّساً مُكَيَّسَا

يُريدُ عاقلًا معقلًا ، لأنَّ العامة قد وضعتها في غير موضعها . وكذلك ما جرىٰ مجراها مِن الألفاظ التي قد أُحيلت عن حقائقها وأُوقعت في غير موقعها .

ومنها : ألَّا يتحفَّظَ في الكتب النافذة عن الأتباع إلى الرؤساء من تفخيم اسم المكتوب عنه ، كقولك : تقدَّمتُ وخرج أمري بكذا وأنهىٰ إلى كذا ، فهذه الألفاظ وأمثالُها مما يُخاطب به الأتباعُ رؤساءَهم ، وأنْ يعدلَ عنها إلى ما يحفظُ معانيها فيقول : وجدتُ صواب الرأي يوجبُ كذا ففعلته ، ورأيتُ السياسة تقتضي كذا فأمضيته ، وما أشبه هذا[٣] .

ومنها : ألَّا يكتبَ بنون العظمة إلَّا عن الخلفاء والملوك والرؤساء من الوزراء وعظماء الأمراء وفُضلاء الكُتَّاب والعلماء دون غيرهم ، لأنَّها لفظةٌ لا يستعملها إلَّا آمر أو ناهٍ (٩١) أو جليل الخطر والمرتبة في الدين والدنيا .

---

(١) شعره : ١٧١ .

(٢) أخلّ به ديوانه وهوله في الرسالة العذراء ١٦ ، وتهذيب اللغة ٧/ ٤٧١ ، واللسان (خيس) ، وتخريج الدلالات السمعية ٣٢٤ .

(٣) ينظر : صبح الأعشى ٦/ ٣٠٢ .

ومنها : أنْ يتوقَّىٰ الشكلَ والاعجام إذا كاتَبَ رئيساً ، لأنَّ في ذلك تعريضاً باستنقاصه . فأمَّا إذا كتبَ الرئيسُ إلى مَنْ هو دونَهُ فجائزٌ أنْ يشكلَ ما يشكلُ ويُعجمه إيجاباً للحُجَّة وزيادةٌ في الإيضاح ، ولولا ذلك لما حَسُنَ .

وقد استعملَ بعضُهم الشَّكْلَ والإعجام في المكاتبات النافذة إلى الرؤساء واحتجَّ بأنَّ فيهما ترفيهاً لهم عن مراجعة الفِكْر فيما يشكلُ ، وهذا تأويلٌ لا ترتضيه الخاصة لما في شكل الكتب من استغبَاء المُكاتَب .

وحُكي أنَّه عُرِضَ على المأمون كتابٌ قد أخَلَّ كاتبُهُ بضبطِ ما يشكلُ من حروفه فتوقَّف في قراءته وصحَّفَ ألفاظاً منه واستثقلَ ترجيعه والنظر فيه وقال : (ما لهؤلاء الكُتاب لا يشكلون ويعجمون المواضعَ المشكلةَ من كتبهم) . فاعتلَّ له مَنْ حَضَرَ بما يتأوَّلونه فقال : (ليس هذا بحجةٍ ولا ينظُر في هذا مُنْصِفٌ من الملوك ، لأنَّ الخطَّ تلوُ اللفظ في الدلالة علىٰ المعاني ، وكما أنَّ التعقيدَ في اللفظ يهجِّنُهُ ويحملُ سامعيه على استثقاله وملاله فكذلك الإشكالُ في الخطِّ يهجِّنُ محاسِنَهُ ويدعو قارئه على التضجُّر منه والاضراب عنه وإنْ كانَ جليلَ الفائدة)[١] .

وقد ذهب المأمونُ في هذا المذهب الصحيح إلَّا أنَّه لا سبيلَ إلى مفارقة الإجماع والاصطلاح .

والصوابُ عندي للكاتب أنْ يعتمدَ في إثبات الشكل والاعجام وحذفهما علىٰ ما يعلمُ من فهم المكاتَب وتقصيره ، فإنَّ الغرضَ إيصالُ المعنىٰ إليه (٩٢) لا غير .

ومنها : أن يفرِّق بينَ مَنْ يكتبُ عنه ومَنْ يكتبُ إليه . وقال الأخفشُ[٢] : إنَّ أقلَّ الناسِ تقول للسلطانِ : انظرْ في أمري ، لفظُهُ لفظُ الأمر ومعناه معنىٰ السؤال .

---

(١) ينظر : أدب الكاتب ٥٨ .

(٢) أبو الحسن سعيد بن مسعدة ، ت ٢١٥ هـ . (مراتب النحويين ٦٨ ، نزهة الألباء ١٣٣) .

وحجّةُ الكُتّابِ أنَّ المشافهةَ تحتملُ ما لا تحتملُهُ المخاطبةُ ، لأنَّ المشافهةَ خاطرٌ يخطرُ للإنسان لا يمكنُهُ تقييدُهُ وترتيبُهُ والمكاتبةُ بخلاف ذلك ، فلا عذرَ لصاحبها في الإخلال بالأدبِ . فأمَّا مَنْ دونَ هذه المنزلةِ فيقول للمكاتَب منهم : ينبغي أنْ تفعلَ كذا ، ومَنْ دونَ ذلك فجميعُهُم ينبغي أنْ يخاطَبَ بأنْ يُقالَ : افعلوا كذا . وأمَّا النظراءُ والمتساوون في المراتب فخطابُهم : فإنْ رأيتَ أنْ تفعل كذا ، وهذا شرط لا بُدَّ في جوابه من الفعل والفاء للمستقبل ، وإنْ جئتَ به مستقبلًا تقول : فإنْ تردْ ذلكَ فافعلْهُ ونفعلْهُ . وإنْ شِئتَ أَتَيْت بالأوّلِ مستقبلًا وبالثاني ماضياً . ويقولُ الرجلُ لمَنْ دونَهُ قليلًا : وأحبّ أنْ تفعل كذا .

وهذا كافٍ في معرفة تدبير الكلامِ من جهة كيفيَّتِه .

الكمية :

فأمَّا تدبيرُ الكلام من جهة كمِيَّتِهِ فقد قلنا فيما سَلَف إنَّ البلاغة تنقسم إلى ثلاثة أقسام :

أحدها : الإيجاز والاختصار وجمع المعاني الكثيرة في الألفاظ القليلة والإشارة إلى الغرض بلمحةٍ تدلّ عليه .

والثاني : مساواة اللفظ للمعنىٰ وحَذْو أحدهما على الآخر حتىٰ يكون له لفقاً وعليه طبقاً .

والثالث : الإطناب والإشباع والشفاء والإقناع وترديد الألفاظ المترادفة على المعنىٰ الواحد .

وهذه قسمةٌ طبيعية ، لأنَّه لا يخلو شيءٌ من طَرَفَينِ ووَسَط ، إلَّا أنَّه قد (٩٣) مال قوم إلى اختيار الإيجاز ففضَّلوه واحتجوا بأنَّه صورةُ البلاغة على الحقيقة ، وقالوا : إنَّ ما يجاوزُ مقدار الحاجة من الكلام فَضْلةٌ داخلةٌ في حيِّز الهذر واللغو .

ومالَ قومٌ إلى اختيار التوسُّط والاعتدال ومساواة اللفظ للمعنىٰ ففضَّلوه واحتجوا بأنَّ منزعَ الفضيلة من الأوساط دون الأطراف وأنَّ الحُسْنَ إنَّما يوجد في الشيء المعتدل .

ومالَ آخرون إلى اختيار الإسهاب ففضَّلوه واحتجوا بأنَّ المنطق إنَّما هو بيانٌ ، والبيانُ لا يحصلُ إلا بإيضاح العبارة ، وإيضاحُ العبارة لا يتهيَّأ إلا بمرادفة الألفاظ على المعاني حتىٰ تحيط بها إحاطة يؤمن معها من اللبس والإبهام ، فإنَّ الكلام الوجيز لا يؤمن وقوع الإشكال فيه ، ولذلك لا يحصل معانيه إلَّا خواصُّ أهل اللغة العارفين بدلالات الألفاظ وأنَّ المشبع الشافي سالمٌ من الإلباس لتساوي الخاصّ والعامّ في فهمه .

والاختلافُ الواقع في اختيار أقسام الكلام بين مختاريها مطَّرد بين الناس في سائر الآراء الاختيارية ، لأن من الناس مَنْ يميلُ باختياره إلى الأطراف ويخرجُ إليها عن الأوساط وهم الأكثرُ ، ومنهم مَنْ يفضِّلُ التوسط وهم الأقلُّ .

والذي يُوجبُهُ النظر الصحيح أن الإيجازَ والمساواة والإسهابَ صفاتٌ موجودةٌ في الكلام ولكلٍّ منها موضعٌ لا يخلفه فيه رديفه وعقيبُهُ ، إذا وُضعَ بغيره (٩٤) وهىٰ منه ودلّ علىٰ نقص الواضع وجهله برسوم الصناعة[1] ، لأنَّه لو استعمل كاتبٌ ترديدَ ألفاظ ومرادَفَتَها على المعنىٰ الواحد في مكاتبةِ ملكٍ مصروف الهِمَم إلى أمورٍ كثيرةٍ متىٰ انصرفَ عنها إلى غيرها دَخَلَها الخَلَلُ لرتَّبَ كلامَهُ في غير رُتبتِهِ ودلَّ على جهله بها . وكذلك لو بنىٰ كتاباً يكتبُهُ في فتح جليلِ الخطر حسن الأثر ليُقرأ في الحفل والمساجد الجامعة على رؤوس الأشهادِ من العامة ومَنْ يُرادُ تفخيمُ شأنِ السلطانِ في نفسه على الإيجاز لأوقعَ كلامَهُ في غير مَوْقِعِهِ ونزَّله في غير منزلتِهِ ، لأنَّه لا أقبحَ ولا أسمجَ من أنْ تُستنفَرَ الدهماءُ لسماعِ كتابٍ قد وردَ من السلطان في بعضِ معاظم أمور الملك أو

(١) ينظر: صبح الأعشى ٢/ ٣٣٦.

الدين ، فإذا حضرَ الناسُ كانَ يمُرُّ على أسماعهم من الألفاظ[1] [وارداً موردَ الإيجاز والاختصارِ لم يحسُنْ موقعُهُ وخرج من وَضْعِ البلاغةِ لوَضْعِهِ في غير موضعِهِ ، كالألفاظ] التي اشتمل عليها كتاب المُهَلَّب بن أبي صُفْرَة[2] الذي كتبه في فتح الأزارقة على ارتفاعِ خَطَرِ هذا الفتح وطولِ زمانِهِ وعظمِ صِيتِ السلطان به ، فإنَّه قال في هذا الكتاب : (الحمدُ لله الذي كفىٰ بالإسلام فَقْدَ ما سواه ، وجعلَ الحَمْدَ متصلاً بنعماه ، وقضىٰ ألا ينقطعَ المزيدُ من فضلِهِ ، حتىٰ ينقطعَ الشكرُ من خَلْقِهِ ، ثمَّ إنَّا كُنَّا وعدوّنا على حالتين مختلفتين نرىٰ منهم ما يسرُّنا أكثَرَ ممّا [يسوءنا ، ويَرَوْنَ منا ما يسوءهم أكثرَ مما] يسرُّهم ، فلم يَزَلْ ذلك دأبَنا ودأبَهُم ، ينصرُنا الله ويخذلُهم ويُمَحِّصُنا ويمحقُهُم ، حتىٰ بلغَ الكتابُ بنا وبهم أَجَلَهُ ﴿فَقُطِعَ دَابِرُ ٱلْقَوْمِ ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ وَٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَالَمِينَ﴾[3])[4] .

وهذا اللفظُ وإنْ كانَ وجيزاً بليغاً جامعاً للمعاني (٩٥) مُحيطاً بها مُدَوِّناً في المختارِ من الكلام البليغ ، فإنَّما حَسُنَ في موضعه وهو مخاطبةُ السلطانِ ، والغرض الذي قصده كاتبُهُ هو البدارُ فإنهاءِ صورةِ الحالِ . فإنْ كتبَ كاتبٌ مثل هذا الكتاب عن السلطان في مثل هذا الفتح أو ما يقاربُهُ لَيُوردَ على العامّة ويُقَرِّرَ في نفوسهم به قدرَ النعمة الحادثة وموضعَ السلطان من التمكُّن وعلوَّ الشأن لم يحسنْ موقعُهُ وخرج عن شرط البلاغة بوضعِهِ إيَّاه في غير موضعِهِ[5] .

فأمَّا المواضعُ التي يجبُ أن يستعمل فيها كلٌ من المذاهب الثلاثة فإننا نذكرُها بقولٍ مجمَلٍ ثمَّ نشفعُه بقولٍ مفصَّلٍ .

---

(١) أشار الناسخ إلى زيادة بعد هذه الكلمة لكنه لم يذكرها ، وهي في صبح الأعشىٰ ٢/ ٣٣٨ نقلاً عن مواد البيان . وقد سقطت بسبب انتقال النظر . وهو ما يحدث في الجمل المتشابهة النهايات .
(٢) ت ٨٣ هـ . (المعارف ٣٩٩ ، وفيات الأعيان ٥/ ٣٥٠).
(٣) الأنعام : ٤٥ .
(٤) ينظر : الكامل ١٣٤٩ ، أدب الكاتب ٢٣٥ ، سرح العيون ٢٠٢ ، صبح الأعشىٰ ٦/ ٣١٨.
(٥) ينظر: صبح الأعشى ٦/ ٣١٩ .

فأما المُجملُ فإنَّ الموجزَ يصلحُ لمُخاطبة الملوك وذوي الأخطار العالية والهمم المستقيمة[1] [والشؤون السنيّة] ، ومَنْ لا يجوزُ أن يشغلَ زمانُه بما هِمَّته مصروفة إلى مطالعة غيره .

ومساواةُ اللفظِ للمعنىٰ يصلح لمخاطبة الأكفاء والنُّظَراء والطبقة الوسطىٰ من الرؤساء ، وكما أنَّ هذه الرتبة متوسطة بين طَرفَي الكلام فلذاك يجبُ أن تُخصَّ بها الطبقة الوسطىٰ من الناس .

والإسهابُ يصلحُ للمكاتبات الصادرة في الفتوحات ونحوها ممَّا يُقرأ في الحفل ، والعهود السلطانية ، ومخاطبة مَنْ لا يصلُ المعنىٰ إلى فهمه بأدنىٰ إشارة . والكاتبُ إذا عرف هذه الجملة عملَ في تفصيلها بما يقتضيه .

وأمَّا القولُ المفصّل فإنَّ ترتيبَ ما يوضع في كلِّ موضع من هذه المواضع لا يستقلُّ به إلَّا المبرِّزُ الماهرُ في الصناعة العالِمُ بمراتب الأشياء التي يكتبُ فيها وما يخصُّ كُلَّاً من أنواع المخاطبات . (٩٦) وهذا ما لا تتناهىٰ الإبانة عن أحكامه وشروطه بقول مبسوط يشتمل على أطرافه وحواشيه ، وإنما نتكلَّمُ عليه بكلام جامع نعرفُ الوجه فيه فنقول :

إنَّ المعاني التي يحتاجُ الكاتب أنْ يُنشيءَ الكُتبَ فيها عن السلطان وإليه ترجع إلى أصول محدودة وأجناس معدودة ، كالأمر والنهي وهما جنسٌ واحدٌ لأنَّ كل مأمور به منهيٌّ عن خلافه ، والخبر الذي يقعُ مرَّةً فيما يخاطبُ به السلطانُ عُمَّالَهُ ورعاياه كإطلاعه إيَّاهم على ما يتجدَّدُ له من عطيَّة وزريَّة ليقرِّرَ في نفوسهم جلالة خطرِ المنح التي جدَّدها الله عنده وسهولة موقع المحن الحادثة به ، ويقعُ أخرىٰ فيما يخاطبُ به العُمالُ سلاطينَهم ورؤساءَهم ، كمالعتهم إيَّاهم باستقامة الأحوال المعذوقة بهم واطرادها أو اضطرابها وفسادها ، وما يحتاجُ السلطانُ أنْ يخاطبَ به نُوَّابَهُ وتُبَّاعَهُ وكُفاته في معنىٰ

---

(١) من صبح الأعشى ٢/ ٢٣٦ وهي غير مقروءة في الأصل .

الإحماد والإذمام والثناء والتفريط والعذل والتوبيخ والاستقصاء والوعد والوعيد ، فإنَّ هذه كالأجناس لما يكتبُ السلطانُ فيه ويُكتبُ إليه .

فأمَّا ما يكتبُ فيه السلطانُ إلى رعيّته فإنْ كان خَبَراً يُريد تقريرَ صورته في نفوسهم كإنبائهم بالفتوحات المتجدِّدة في أعداء الدين والدولة والسلطان فيجب أن يشبعَ القول فيها ويبنىٰ على الإسهاب وتكرير الألفاظ المترادفة ليعرفوا قدر النعمة الحادثة وتزيد بصائرهم في الطاعة ويعلموا موضعَ سُلطانهم من عناية الله ، عزَّ وجلَّ (٩٧) فتقوىٰ مننُ أوليائه وتنخزلُ قوىٰ أعدائه .

وإنْ كان خَبَراً يُريدُ التوريةَ عنه وسترَ حقيقته كإعلامهم بالحوادث الحادثة على الملل والنوائب الملمة بالدولة ، من هزيمة جيش أو تغيير رسمٍ أو إحداثِهِ أو تكليف الرعيّة ما لا يسهل عليها تكلّفه أو ما أشبه ذلك ، فيجب أن يقصدَ إلى الاختصار والإيجاز ويعدل عن استعمال الألفاظ الخاصة بالمعنىٰ إلى غيرها ، مما يحتملُ التأوُّلَ ولا تنفرُ الأسماعُ منه ولا تُراعُ القلوبُ له من غير أنْ يحكي كذِباً صراحاً ولا محالاً تتواترُ الأخبارُ بخلافه ، فإنَّه لا شيء أقبحُ بالسلطان ولا أغْمَصُ[1] لشأنِهِ وقَدْرِهِ من أنْ يتضمَّن كتابُهُ ما ينكشفُ للعامة بُطلانُهُ .

وينبغي للكاتب أنْ يتخلَّصَ من هذا الباب التخلُّصَ الحسنَ الذي يُزَيِّنُ به الأثَرَ من غير تصريح بكذب ، ويتأبَّىٰ الاعتلال والاعتذار ، ويتحيَّلُ في إحالة العجز تماماً والحيف إنصافاً والتقصير تشميراً ، وما علىٰ المكاتَب له[2] ، ويُخرجُ الباطلَ في صورةِ الحقِّ ، ويُعرِّضُ السلطان للإحماد والتقريظ من حيث يستحق التأنيب والإذمام ، فإن هذه سبيل البلاغة وطريقة فضلاء العصر .

وقد أوضحَ ذلك عبدُ الله بن المُقَفَّع[3] في صفة البلاغة وتحديدها أنّها كشفُ ما غَمُضَ وتصوير الباطلِ في صورة الحقِّ .

---

(١) في الأصل أغمض ، بالضاد . والصواب ما أثبتنا . وينظر : صبح الأعشىٰ ٣١٦/٦ .

(٢) كذا . وأظن عبارة (وما علىٰ المكاتب له) مقحمة . ينظر : صبح الأعشى ٣١٦/٦ .

(٣) القول للعتّابي في البيان والتبيين ١١٣/١ .

وهذا كلام يشهدُ لنفسه بالصحة لأنَّ الأمرَ الجميل الشاهد ، الحسن الظاهر ، المجمع على الاعتراف بفضله ، لا يحتاجُ في العبارة عن حُسْنِهِ والدلالة على جماله إلى كَدِّ (٩٨) الخاطر وإتعاب الفِكْر ، لأنَّه يعضدُ الألكَنَ فكيف بالألْسَنِ ويوجده الطريق إلى البيان بما يستميله منه وينتسخه عنه ، وإنما الفضلُ في تحسين ما ليس بحَسَن وتصحيح ما ليس بصحيح بضروب من التمويه والحيل وخلق المعاذير والعلل المعفية على الإساءة والتقصير التي لا يشوبها كذب صراح ولا زورٌ مطلق .

وإن كان أمراً ونهياً فيجب أن يؤكدَ ويحزمَ القول فيه من جهة كميّة الكلام لا من جهة كيفيته ، لأنَّ حُكْمَ كتب الأوامر والنواهي السلطانية حُكْمُ التوقيعات الجازمة الوجيزة الجامعة للمعاني . هذا إذا كان الأمر والنهي واقعين في معنى واحد لا يحتاجُ أن يرسم فيه ويمثل ما يكون العمل بحسبه ، فإن كانا مما يحتاجُ إلى رسم رسوم أو تمثيل مثل يعملُ عليها فإن الحُكم فيها مخالفٌ لما تقدَّم ، لأنها محتاجة إلى الإطالة والتكرير دون الحذف والإيجاز ، وذلك كالذي يُؤمَرُ به ويُنهىٰ عنه في الكتب المختصة بالخراج وجباية الأموال وتدبُّر الأعمال ، فإن سبيل هذه الكتب أن يقتص فيها ما رآه السلطان وأمر به ثم يختم بفصل مقصور على التوكيد في امتثال أمره وإنفاذه ، ولا يقتصر على ما تقدَّم من الاقتصاص إيجاباً للحجة وتضييعاً للعُذْر وحَسْماً لأسباب الاعتلال .

وإنْ كان إحماداً وتقريظاً وثناءً ووعداً أو استقصاراً وتوبيخاً وعَذْلاً وتوعداً وجبَ أن يشيعَ الكلام ويمدّ القول بحَسَبِ ما تقتضيه آثار المكتوب إليه في الإساءة والإحسان والاجتهاد والتقصير لينشرح صدرُ المشمّر (٩٩) المُحْسِن ويبسط أملَهُ ورجاءَهُ ويُراعَ قلبُ المقصِّرِ المُسِيء ويرتدعَ عمَّا يُذمّ منه ويتلافىٰ ما فرَّط فيه[1] .

---

(١) ينظر : صبح الأعشى ٣١٦/٦ وفيه : وينبسط أملَه ورجاؤه .

وأمَّا ما يكتبُ فيه الأتباعُ إلى السلطان ومَنْ يُجاريه من الرؤساء فسبيلُ ما كانَ واقعاً في باب الإخبار بأحوال ما ينظرون فيه من الأعمال ويجري علىٰ أيديهم من المهمّات أن يُوفي حقه من الشرح والبيان ويسلك فيه طريقة تجمع بين إيضاح الأغراض من غير هذر ويُضجرُ ويملُّ ولا اختصار يُقصِّرُ ويُخل ، وأن يقصدَ إلى استعمال الألفاظ السهلة التي تصلُ معانيها إلى الأفهام من غير مماطلة ، ويتجنب ما يقع فيه تعقيدٌ وتوعُّرٌ وإبهام وتعسُّر ، إلا أنه قد تعرض في هذا النوع من المكاتبات حاجةٌ إلى استعمال الكناية[١] مكان الإفصاح ، والتورية موضع الإيضاح ، والاستبدال من اللفظ الخاصّ بالمعنىٰ المطابق له بلفظ يحفظ صورته ويخالفُ طريقته ، ولا يصرِّحُ بالمعنىٰ كلّ التصريح ، فإنَّه قد يتفقُ لِمنْ يطالع الرؤساء بالأخبار والأنباء الحادثة أنْ يدفعَ إلى المكاتبة بما لا يجوزُ كشفه وإنهاؤه على فصِّهِ ، أو مما في ذكره علىٰ نَصِّهِ هتكُ سترٍ ، أو في حكايته اطّراحُ مهابةِ السلطانِ وإسماعُهُ ما يلزمُ في حقِّ الأدب إجلالُهُ عن سماعِهِ ، مثل لفظ قبيح يُطلقُه عدُوُّه فيه ، أو ما في الصدق عنه ما يسوؤهُ ويخالفُ محبَّتهُ ، فيحتاجُ المنشىءُ إلى استعمال التورية في هذه المواضع ، والتلطُّف في العبارة عن هذه المعاني ، وإبرازها في صور تقضي حقَّ السلطان في التوقير والإجلال والإعظام والتنزيه عن المخاطبة بما لا يجوزُ إمرارُهُ على (١٠٠) سمعه وإيصالُ المعنىٰ إليه من غير جناية في طيٍّ ما لا غناءَ به عن علمه ، وهذا ما لا يستقل به إلَّا المُبرِّزُ في الصناعة المتصرِّفُ في تأليف الكلام .

وسبيلُ ما يقعُ في باب الشكر عن نِعمةٍ يسبغُها سلطانُه عليه ، وعارفةٍ يسديها إليه ألَّا يبنىٰ على إسهاب يتجاوزُ الحدّ ، فإن إطنابَ الأصاغر في شكر المتبوعين داخلٌ في باب الإضجار والإبرام ، ولا سِيَّما إذا رجعوا إلى [خصوصية و] تقدُّم حُرْمَةٍ[٢] .

(١) ينظر: صبح الأعشى ٦/ ٣٢٢.
(٢) ينظر: صبح الأعشى ٦/ ٣٢٠.

وإنما ينبغي أن يؤتىٰ في هذا الفن باللفظ الوجيز الجامع لمعاني الشكر المشتمل على أساليب الاعتراف والاعتداد ، وكذلك لا يحسنُ بالخواص الإكثار من الثناء علىٰ رؤسائهم ، لأن ذلك تملُّقٌ لا يليقُ إلا بالأباعد الذين لم يتقدّم لهم من الموات والحُرَم ما يدلُّ على صحة عقائدهم ولم يُضْفِ عليهم من النِعَم ما يوجبُ خلوص نياتهم .

فأمَّا إن كان المُثْني أجنبياً متكسِّباً بالتقريظ والثناء لم يقبح به الإيغالُ والإغراق فيهما . وكذلك لا ينبغي للخاصة أن يكثروا من الدُّعاء ويكرروه في صدور الكتب[١] وأثنائها ، لأنَّ تكلُّف ذلك أمرٌ يستثقله حَزَمَةُ الملوك ويحملونه على التملُّق الذي لا ترتضيه الحُصَفَاءُ[٢] .

وسبيلُ ما يُكتب به في مسألةِ حُسْنِ النظر ألَّا يُبنىٰ على شكاية الحالِ من جهد وضرٍّ وإقلال وفقر ، فإن التصاغر بذلك والتطويل فيه يجمع بين الإملال والاستثقال وذمِّ السلطان بتقصيره في أمره وإغفاله النظرَ في حاله وبخسه حظَّهُ من نعمته ، بل يجبُ أن يُبنىٰ القولُ على الإيجاز في الشكوىٰ ويمزجها (١٠١) بالشكر والاعتداد بالآلاء والرغبة في مضاعفة الإحسان والزيادة في البرِّ والإلحاق بالطبقة الراتعة في إكلاء العوارف ، فإن ذلك أعطفُ لقلب الرئيس وأدْعَىٰ إلى بلوغ الغرض[٣] .

وسبيل ما يُكتبُ في باب التنصُّل والاعتذار مما رُقي إلى السلطان عن التابع أنْ يُبنىٰ على الاختصار ويُعدلُ فيه عن الإطناب والإكثار ، ويُقصد إلى النكت التي تزيلُ ما عرض من الشُّبْهَة في أمره وتمحو الموجِدة السابقة إلى ضميره ، ولا يصرِّحُ ببراءة الساحة فإن ذلك مما يكرهه الرؤساءُ من أتباعهم ، لأنَّ عادتهم جاريةٌ بإيثار اعتراف الخدم لهم بالتقصير والتفريط والإخلال بالفروض ، ليكون

(١) ينظر: صبح الأعشى ٦/ ٣٢٠.
(٢) في الأصل : الخصفاء.
(٣) ينظر: صبح الأعشى ٦/ ٣٢١.

لهم في العفو عند الإقرار عارفةٌ توجبُ شُكراً مُستطرفاً ويدٌ تقتضي نشراً مستأنفاً . فأمَّا إذا أقامَ التابعُ الحجَّةَ على براءته ممَّا قُرفَ به فلا موضعَ للإحسان إليه في إقراره على منزلته والرِّضا عنه ، بل ذلك من الواجب له الذي إنْ مَنَعَهُ إيَّاه ظلمه وتعدَّىٰ عليه[١] .

فأمَّا أنواعُ المكاتبات البسيطةِ فليست مما يمكنُ الإبانةُ عمَّا يجب استعمالُه فيها من إسهاب وتوسُّطٍ وإيجاز بقولٍ جامعٍ ، إلَّا أننا قد أنشأنا في المشهور منها الكثير الدور في الاستعمال رسوماً ومُثُلًا أودعناها الباب الثامن من هذا الكتاب ، وأوردنا في صَدْرِ كلِّ مثالٍ القوانين التي ينبغي أنْ تستعمل فيه ، على أنَّنا لا ندَّعي أنَّنا وَفَّينا ذلك حقَّه ، لأنَّ مَرامَ الإحاطة (١٠٢) بكلِّ ما ينتظمه يصعبُ ويتعذَّرُ ، وصاحب الغريزة المطبوع إذا وقف على ما أوردناه اكتفىٰ به إن شاءَ الله تعالىٰ .

الترتيب :

وأمَّا تدبيرُ الكلام من جهة ترتيبه فإنَّ الوجهَ فيه أنْ يضعَ الكاتبُ كلامَهُ من جهة ألفاظه ومن جهة معانيه في المواضع التي تقضيها الصناعةُ ، ويستعمل في كلِّ موضع ما يليقُ به من إيجاز ومساواة وإطناب ، ويتصرفُ في تفخيم الألفاظ تارةً وتلطيفها أخرىٰ التصرُّف الذي توجبه الأحوال التي تقعُ فيها المكاتبةُ .

وهذا بابٌ خطيرُ الشأن يجبُ على الكاتب أن يصرفَ إليه عنايتَهُ ، ويوفِّرَ عليهِ رعايته ، ويتحفَّظَ من أن يتخلَّلَهُ خَلَلٌ أو يُلمَّ به زللٌ . ومَدارُ الأمر في أحكامه علىٰ تقسيم الألفاظ والمعاني على أقدار المخاطبين والمكاتبين والأمكنة والأزمنة والأحوال التي تقعُ فيها المكاتبةُ حسبما قلنا فيما سلف .

فأمَّا تقسيمُ المعاني فإنَّها وإن كانَ كلُّ معنىٰ منها جنساً بعينه كالتهنئة والتعزية والاعتذار والعتاب والاستبطاء ونحو ذلك فلا يجوز أن يخرجَ المعنىٰ

(١) ينظر: صبح الأعشىٰ ٦/٣٢١.

لكلِّ مخاطب على صيغة واحدة من اللفظ ، وإنما ينبغي أنْ يخرجَ في الصيغة المشاكلة للمخاطب اللائقة بقدره ورتبته ، ألا ترىٰ أنكَ لو خاطبت سلطاناً أو رئيساً بالتعزية عن مصيبة من مصائب الدنيا لما جازَ أنْ يُبنَىٰ الكلام على وعظه وتبصيره وإرشاده وتذكيره وحضِّهِ على الأخذ بحظٍّ من الصبر ومجانبة الجزع وتلقِّي الحادث بالتسليم والرِّضا ، وإنَّما الصوابُ (١٠٣) أنْ يُبنَىٰ الخطاب على أنَّه أعلىٰ شأناً وأرفعُ مكاناً وأوضحُ حَزْماً وأرجحُ حِلْماً من أنْ يُعَزَّىٰ تنبيهاً وتذكيراً وهدايةً وتبصيراً ، ويُعَرَّفُ بالواجب في تلقِّي السرَّاء بالشكر والضرَّاء بالصبر ، فإنك إنما تبعثُ السُّنَّة في تأدية حقوق النائبة والعائدة والقيام بفروض المحبوب والمكروه . وكذلكَ إذا كاتبتَ رئيساً في معنىٰ الاستزادة والشكوىٰ لا يجوزُ لكَ أنْ تأتي بمعناهما في ألفاظهما الخاصّة بهما، بل يجبُ أنْ تعدلَ عن ألفاظ الشكوى إلى ألفاظ الشكر، وعن ألفاظ الاستزادة إلى ألفاظ الاستعطاف والسؤال ، لتكونَ قد رتَّبْتَ كلامَكَ في رُتبته ، وأخرجتَ معناك مخرجَ مَنْ يستدعي الزيادة لا مَنْ يشكو التقصير[١] حَسْبَما بَيَّنَّاه فيما تقدَّمَ .

وكذلك لو رفعَ رافعٌ إلى السلطان نصيحةً لم يجزْ أن يوردَها موردَ التنبيه له على ما أغفله ، الموقظ لما أهمله ، المُعرِّف من الصواب بما جهله ، القاصد إلى الشورىٰ عليه برأيٍ أَضَلَّه ، لأنَّ ذلك قبيحٌ جداً لا يحتملُهُ الرؤساء من الأتباع ، على أنَّ السلطانَ أعلىٰ عيناً وأصحُ رأياً وأكثرُ إحاطةً بصدور الأمور وأعجازها ، وأنَّ آراء خَدَمِهِ أجزاء من رأيه ، وأنَّهم إنَّما يتغرَّسونَ في مخايلِ الإصابة بما وفِّقوا له من سلوك مذهبه والتأدُّب بأدبه والارتياض بسياسته والتنقُّل في خدمته ، وأنَّ مما يفرضونه في حكم الإشفاق والاهتمام وما سُبِغَ عليهم من الإنعام المطالعة بما يجري في أوهامهم ويهجسُ في أفكارهم من الأمور التي يتخيَّلون أنَّ (١٠٤) في العمل بها مصلحةً للدولةِ وعمارةً للمملكة ، ليتصفَّحه بأصالته التي هي أوفرُ ، ورأيه الذي هو أثقب ، فإن استوفَقَهُ أمضاه ، وإن رأىٰ

(١) ينظر: صبح الأعشى ٦/٣٠٥.

خلافَه ألغاه ، وكان الرأي الأعلىٰ ما يراه .

وعلىٰ هذه السبيل يجبُ أن يكونَ ترتيبُ المعاني في مخاطبة الملوك والعظماء .

وأمّا تقسيمُ الألفاظ فإنّا وإن كنّا قد حَضَضْنا على استعمال المتوسط منها ، ودَلَلْنا علىٰ فضله ومطابقته للمعاني ، فإنّه إنّما يحسُنُ استعماله إذا شابَهَ رُتبةَ المخاطب والحالَ التي يقعُ فيها الخطاب والزمان والمكان حسبما ذكرناه فيما سلف .

فأمّا إن خالفَ بعضَ هذه الأحوال وَجَبَ[1] العدولُ عنه إلى ما يُناسبُها ويضاهيها . وحاجةَ الكاتب لذلك إلى استعمال الجزْلِ في موضعه بوزن حاجته إلى استعمال كلٍّ من المتوسط والسهل في موضعه ، ألا ترىٰ أنه مدفوعٌ إلى المكاتبة عن السلطان في الأمور الجليلة الواقعة في معظم شؤون الدين والملك المحتملة لفصيح الألفاظ وجَزْلها ، وإلى المكاتبة عنه في تمثيل الأعمال ومخاطبة العامّة والمعاملين بالأوامر والنواهي التي لا يليق بها إلّا اللفظُ السهلُ القائم بإزاء أفهام هذه الطبقة ، إذ ليس الغرض تحسينها وتزيينها وإنما الغرضُ تقريرُ صورها في نفوس من تصدرُ إليه ، وإفهامهم ما أمرَ به في معناهم من إنصاف المظلوم وإعزاز المهضوم واستيفاء الحقّ وتوفيته ، ولا مدخلَ لغريب الألفاظ فيما هذه سبيلُهُ ، وإنّما الذي يدخلُ في هذا النوع هو اللفظُ الذي (١٠٥) يسبقُ معناه إلى قلب سامعه وتحتملُهُ طاقةُ هؤلاء القوم ، إذ لا يجوزُ خطابُ طبقة من الطبقات من الألفاظ إلّا بالمتعارف الدائر بينها ، وما أحسَنَ قول الإسكندر لنوقوس الخطيب وقد خطب بين يديه في الحَفْل فطوَّلَ الخطبةَ وأغربَها : (ليس الحسنُ أنْ تكونَ الخطبة على إطاقةِ الخاطبِ ولكنْ على إطاقةِ السامع) ، وإلى مكاتبة سلطانه عن نفسه بما تدعوه الحاجةُ إلى المكاتبة به . وهذا النوع لا يحتملُ قويَّ الألفاظِ ولا ضعيفَها ، لأنّه يُحَرِّكُ فيه غير سلطانه منه علىٰ تعاطيه البلاغةَ في مكاتبته ، ويكلِّفُهُ الفصاحة في مخاطبته ، وذلك غير

(١) كذا في الأصل . والأفصح مجيء الفاء بعد أمّا.

جائز في الأدب ولا محتمل من خادم ، وإن تنازل إلى الطرف الآخر ، أعني الألفاظَ المتبذِّلة الدائرة في مخاطبات السوقة ، لوضع من السلطان بمقابلته إيّاه بما لا يشبه رتبته من الخطاب ، والدلالة على أنّه إنما يسهل في مكاتبته لعلمه بتقصيره عن إدراك المعاني إذا وردت عليه في الألفاظ الكتابية ، وإنما يجبُ أن يستعملَ في خطابه اللفظَ المتوسط الذي يشبهُ موضعَهُ من الخدمة وفي الخطاب عنه اللفظَ العالي المشابه لموضعه من السلطان إذا اقتضت الحالُ ذلك .

هذا هو الأصل الذي يجب مراعاته أوّلًا ، فأمّا ما يتبعُهُ من آداب ترتيب اللفظ فإن الألفاظَ المترادفة على المعنىٰ الواحد مع تقاربها وتشاكلها ليست بمتكافئة في الدلالة عليه ، بل بينها مع التشابه والتقارب فروق لطيفة تميِّزُ بعضها من بعض (١٠٦) ، ومنها الأرفعُ الذي يدلُّ على غايات المعنىٰ ونهاياته ويُحيط به أشدَّ إحاطة ، ومنها الأوضع الذي يدلُّ على مبادئه وأوائله ولا يُحيط به كُلِّيَةَ الإحاطة . وكلُّ لفظة من هذه الألفاظ يصلحُ للعبارةِ عن حال من الأحوال التي ينتظمُها المعنىٰ دون الأخرىٰ ، ولطبقة من طبقات المخاطبين دون طبقة ، وينبغي للكاتب أن يعرفَ الفروقَ بينها وخواصَّها في الدلالة ليعدلَ نظم كلامه ولا يشوب رفيعَهُ بوضيعِهِ ولا يدخل خطاب طبقةٍ في خطابِ طبقةٍ أخرىٰ .

ومثالُ ما حكيناهُ في هذه الألفاظ المتشابهة الواقعة في جنس واحد من المعاني المميَّزة بالفروق الموجودة منه : أن يقول القائل : حَسُنَ موقع الشيء مني ، ولطُفَ موضعه عندي ، ووقع بوفاقِ محبتي ومشاكلة إرادتي . وأن يقول : آنسني الشيء وسرَّني وأبهجني وأجذلني وما شابهها ، فإنّها توجدُ متشابهةً لما بينها من التقارب والتشاكل والترادف على المعنىٰ ، وهي مفترقةٌ بدلالتها الخاصيَّة وكلٌّ منها بإزاء معنىٰ هو المطابقُ .

ومما يوضحُ التقارُبَ الواقع بين الألفاظ المتشابهة التي يتخيَّلُ سامعُها أنها تدلُّ على معنىٰ واحد ما يوجدُ من الفرق بين منزلتي (التقريظ) و(الإحماد) ،

فإنَّهما وإن كانا يشتبهان في بعض الوجوه حتىٰ يُظَنَّ أنَّهما يقتضيان معنى واحداً فإنَّ بينهما فرقاً واضحاً ، فما كلُّ مَنْ يؤهلُ للإحماد يُؤهلُ للتقريظ . وكذلك ما يوجد من الفرقِ بين (الاستقصار) و(التوبيخ) ، فماكلُّ من يستقصرُ في فعل يجوز توبيخُهُ (١٠٧) بل هذه مراتب مختلفة في بابي الرِّضا والسخط ، وذلك أنَّ أوّلَ مراتب الرِّضا التأهيل للإحماد والاحتباء ، والثاني للمدح والتقريظ ، والثالث للثناء والدعاء ، والرابع للوعد والتنمية وكريم المكافأة والجزاء .

وأولُ مراتب السخط الاستبطاءُ والاستقصار ، والثاني التعجيزُ والتقريعُ ، والثالث العذلُ والتوبيخُ ، والرابع الإعذار والوعيد .

هذا هو المستعملُ في مكاتبة السلطان لمن دونَه من كفاة أشغاله ، وقد يقعُ في مكاتبة الإخوان شبيهٌ بهذا كالابتداء بالمعاتبة ، ثمَّ يجاوزُها إلى الاستزادة ، ثم يُخطئها إلى الشكاية ، ولهذه الألفاظ نظائر كثيرة ، وقد تقدَّم من القول على مراتب الأفعال والنعوت ما فيه إقناعٌ وكفايةٌ .

وينبغي للكاتب أن يتمهَّرَ في العلم بهذا النوع من الكلام ، ويعرف الوجه في تصرُّف هذه الألفاظ في الدلالة على المعاني ، لئلا يظنّ أنَّها متواطئةٌ فيُساهل نفسَهُ في وضع بعضها مكانَ بعض ، وإنَّما يجبُ أنْ ينظرَ إلى منزلة المخاطب في نفسه من رئيس ونظير وتابع ومرتبة الأمر الذي تقعُ فيه المخاطبة ، فيختار الأجلَّ من الألفاظ للأجَلِّ من المخاطبين ، والأفخم منها للأفخم من المعاني التي يرومُ العبارةَ عنها . وكما أنَّ الألفاظ ليست بمتساوية في الحقيقة ولا متكافئة فليس سواءً أن يؤتَىٰ بها مفردةً وأن يؤتىٰ بها مزدوجةً أو مثلثةً أو مربعةً ، لأنَّ المراتبَ تتغيَّرُ بحسب تغير هذه الألفاظ وزيادتها ونقصها . (١٠٨) فإنَّ المخاطب إذا أفردَ اللفظة فقالَ : سرَّني الشيءُ ، كان ذلك دون أنْ يزاوج بين لفظتين فيقول : سرَّني وأبهجني ، وكذلك إن اقتصر على مزاوجة واحدة كان ذلك في الترتيب دون أنْ يقرنَ بها مزاوجةً أخرىٰ فيقول : سرَّني وأبهجني وأجذلني وأفرحني . وكذلك إن أتىٰ بمزاوجة كان ذلك أكثر إجلالاً وتعظيماً إلَّا

أنَّ ما جاوز مزاوجتين من أمثال ما ذكرناه يثقل ويستقبح ، ولا يحسنُ الاختصار على اللفظة الفريدة بل يجب أنْ يُؤتَىٰ بمزاوجة واحدة أو مزاوجتين ، ليكون القطعُ على الأزواج دون الأفراد ، فإن ذلك أحسنُ في السمع وأبلغُ في تزيين نظم الكلام .

ومن أدب ترتيب الكلام أنْ يبني الكاتبُ على ما أسَّسَه من كلامه ، وإذا سلكَ طريقة أم يمرَّ فيها ولا يتنازل عنها إنْ كانت رفيعةً ولا يرتفع منها إن كانت وضعيةً ، ولا يخرج عن غرض إلى غيره يكمل كلَّ ما ينتظمُهُ ويتسلكُ فيه ، ولا يأتي بما يُخالفُهُ كأنْ يُنشيءُ كتاباً في العذل فيشوب ألفاظَهُ بألفاظٍ تخرج عن الخشونة إلى اللين ، فإنَّ اختلافَ رُقعةِ الكلام من أشدّ عيوبه . وكذلك إذا افتتحَ كتابَهُ بخطاب فلا ينتقل عنه إلى غيره ، مثل أن يقولَ في صَدْرِهِ : أطال الله بقاءَ سيدي ، ويقول في موضع آخر : وحرسَ مُدَّتَكَ ، ونحوه ، لأنَّه مخالفٌ على ما عُقد عليه الخطابُ ، على أنَّ النحويين قد أنكروا أنْ يخاطبَ أحدٌ بغير الكاف ، وقالوا : قولُ الكُتَّابِ : (أطال الله بقاءَ سيِّدي) دعاءٌ لغائب إلَّا أنَّ (١٠٩) هذا من الاصطلاح الذي[1] لا يجوزُ مخالفتُهُ .

ومما يدخلُ في هذا الباب ترتيبُ الأجوبة ، فإنَّ كُتب الرئيس إذا صدرت إلى عاملِه وتابعِه جواباً عمَّا وردَ إليه من جهته كانَ له أنْ يبنيها على الاختصار ويجمع معانيها في ألفاظ وجيزة محيطة بما وراءها ، كأن يقول : وصل كتابُك في معنىٰ كذا وفهمناه .

فأمَّا كتبُ التابع إلى الرئيس فإنها لا تحتملُ ذلكَ بل الواجب أنْ يُخَلِّي فصولها على نَصِّها ويفيض على وجهها من غير إخلال بشيءٍ منها إعظاماً لقدر الرئيس وإجلالاً لخطابه .

وليس للمجيب إنْ مرَّ في الخطاب الذي يتقضيه لفظةٌ غيرها أوقعُ في

(١) في الأصل : التي.

موقعها أنْ يبدلهَا بها ، لما في ذلك من الإشارة إلى أنَّ له نقداً أصحُّ من نقد رئيسه في ألفاظه ومعانيه . فإن كانَ الفَصْلُ مبنياً على شكره وتقريظه والثناء على مسعاه في الخدمة لم يجزْ أن يأتي به على وجهه لأنَّ ذلك غير مستحسن ، ولا أنْ يُغفِلَ ذكره دفعةً فيكون قد أخلَّ بما يجبُ شكره من تشريف رئيسه له بوصفه وإحماده بلِ الواجبُ في اقتصاص ما هذه حالُهُ أنْ يرفع تلك الصفة على جملة يجعلُ نفسَهُ بعضَها ، كأنْ يقول : (فأمَّا ما وَصَفَهُ من اعتدادِهِ بخادمه في جُملة منْ نهضَ بحقوق خدمته وقامَ بفروض طاعته ، وأَهَّلَهُ لما يرفعُ الأقدارَ من إحماده وثنائه ويُعلي الأخطار من شكره ودعائه) ، وما يُضاهي هذا من العبارة التي تشتمل على معاني ألفاظ الرئيس ، أنَّه إذا قصدَ هذه السبيلَ في الاقتصاص جمعَ بين البلاغة والإتيان على معاني ألفاظِ (١١٠) رئيسِهِ والأدب في ترك التفخيم لنفسه بإضافته إيَّاها إلى جُملةِ الخاصَّة دونَ إيقاع المدح عليها .

وسنستوفي القولَ على ترتيب الأجوبة في الباب الثامن من هذا الكتاب بعد انقضاء أمثلة البُداءات ورسومها إنْ شاءَ الله .

ومما يجب العملَ عليه في ترتيب الكلام أنْ يقصدَ الكاتب إلى استعمال ألفاظِ الصناعةِ التي نَصَصْنا على فضلها ، ولا يخرجُ منها إلى ألفاظٍ غريبةٍ عن الصناعةِ غير مجانسةٍ لها .

وإنما يؤتىٰ الكاتبُ في هذا الباب من جهة أنْ يكون له شركةٌ في صناعة غير الكتابة ، مثل صناعة الفقه والكلام وغيرهما ، ومثل صناعة أصحاب الإعراب والمتعاطين لعلم الغريب ، ولكلِّ أهلِ طبقة من هذه الطبقات ألفاظٌ خاصَّةٌ بها يستعملونها فيما بينهم عند المحاورة والخوض في الصناعة . ومن عادة الإنسان إذا تعاطَىٰ باباً من هذه الأبواب أنْ يسبقَ خاطِرُهُ إلى الألفاظ المتعلقة به فيوقعها في الكتب التي يُنشئُها لغَلَبَةِ عادة استعماله إيَّاها فيُهجِّنُها بإدخاله فيها ما ليسَ من ألفاظها .

ومما يجبُ العملُ به أيضاً في ترتيب الكلام أن يضيف الكاتبُ إلى كلِّ

معنى ما يليقُ به وينخرطُ في سلكِهِ ، فإذا ذكرَ النِّعَمَ وسبوغَها أتبعها بإخلاص الحمدِ والشكر لموليها سبحانَهُ والاستزادة من فضلِهِ .

وإذا ذكرَ الشكوىٰ شفعها بالاستغاثة بالله تعالىٰ والرجوع إليه فيها وردِّ الأمرَ إلى حَوْلِهِ وقوَّتِهِ . وإذا ذكر البلوىٰ قَرَنها بسؤاله تعالىٰ في دفع المحذور وصرف السوء . وإذا ذكرَ المصيبةَ أقرَّ بالرجوع لله تعالىٰ فقال : (١١١) ﴿إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّآ إِلَيۡهِ رَٰجِعُونَ﴾[1] .

وممَّا يتبعُ ما ذكرناه في باب ترتيب الكلام التأنِّي لتدبير المقدمات المبينة عن أغراض الكتاب لتكون محيطةً بما وراءها جامعةً لبارع الألفاظ وناصع المعاني.

والطريقُ إلى إصابة المرمىٰ في هذه المقدِّمات أنْ تجعلَ مشتملةً على ما بعدها من الأغراض والمقاصد ، وأنْ يوضعَ للأمر الخاصّ مقدّمة خاصّة وللأمر العامّ مقدمة عامّة ، ولا يطوّل في موضع الاقتصار ولا يقتصر في موضع الإكثار ، ولا يجعل أغراضَها بعيدة المآخذ مُعْتاصةً علىٰ المُتَصَفِّح . وذلكَ أنَّ الكاتبَ رُبَّما قصدَ إظهارَ القُدرةِ على الكلام وتصرَّفَ في وجوه المَنطق فخرج إلى الإملال والإضجار اللذين تُسرع النفوسُ إليهما ، ولا سيَّما نفوسُ الملوكِ ذوي الأخطار ، ولا يجعل بإزاء النثر مثلَ رقاعِ التُّحَفِ والهدايا مقدّمة تكثُر ألفاظُها ، فإنَّ ذلك غير جائز ولا واقع في موقعه ، ألا ترىٰ أنهم استحسنوا قول بعضهم في صدر رُقْعةٍ مُقترنةٍ بتُحفةٍ : (هذا يومٌ جَرَتْ فيه العادةُ بأنْ يهدي العبيدُ إلى السادة) ، واستطرفوا الكاتب لإيجازه وتقريبه المأخذ[2] .

وعلىٰ هذا السبيل يجبُ أن يكونَ مذهبُ الكلام في التخفيف عن الرؤساء والإتيان باللفظ الخفيف والمعنىٰ اللطيف . وينبغي أنْ يكونَ الكلامُ في هذه المقدِّمات ، مع لزوم شريطة الإيجاز وحذف الفضول ، مُجانِساً لما يقعُ فيه الخطاب محرِّكاً للقوَّةِ التي يعتمدُ عليها في نجاح المطلب .

(١) البقرة : ١٥٦ .
(٢) ينظر: صبح الأعشى ٦/ ٢٧٩ .

ومثال ذلك أن يكونَ الكلام في التنصُّل عند السلطان واستلال موجدته فيُبنىٰ على تجزيل قوّةِ الصفح (١١٢) والتجاوز والإذكار بما يُؤمِّلُهُ أولياؤه وخدَّامُهُ من تغمده وصَفْحِهِ ، أو يكون في الاستعطاف ومسألة حُسْنِ النظر فيُبنىٰ على هزِّ قوّةِ الجودِ والسماح والتنبيه على ما يلزم الخاصَّة والرؤساء والسادة من المحافظة على شروط الكرم ، أو يكون في النُّصحِ والمطالعة بما يقتضيه الحزمُ وسَدادُ السياسةِ فيُبنىٰ على تجزيل قوّة الرأي والعقل نحو إعمال الرَّويَّةِ في الأمور التي يُقدِمُ عليها ويحجمُ عنها ، والإصغاء إلى ما يوردُهُ النصحاء والخُلصاء الذين إنما يستخلصُهم للمطالعة بما يحضُرُهم من الآراء وتدبير الخطوب التي يشاركونه فيها فينتحلُ ما يختارُهُ ويستصوبُهُ ويرذلُ ما يذمُّه ويُخطِّئُهُ .

وفي جُمْلَةِ القول إنَّهُ يجبُ على الكاتبِ أنْ لا تُخالِفَ مقدِّماتُ كتبهِ أغراضَها ومعانيها إلى ما لا يُطابِقُها . فقد قُلنا إنْ محلَّ المقدِّمةِ من الكتاب محلَّ الرأسِ من الجثمان والأساس من البنيان .

والذي أتينا به كافٍ في معرفةِ أحكام البلاغة وأقسامِها الأصلية التي هي الألفاظُ البسيطةُ والمعاني المجردة والمركّب منهما الذي هو ذاتُ البلاغة ، وتدبيره من جهةِ كيفيَّتِهِ ومن جهةِ كميَّتِه ومن جهةِ ترتيبِهِ .

ونحنُ نختمُ هذا البابَ على هذا الحدِّ ، ونأخذُ في القول على ما يليه ، إن شاءَ الله تعالىٰ .

الباب الثالث

في أقسام البلاغة الفرعية

وإذْ كُنَّا قد استوفينا القولَ على أقسام البلاغة الأصلية الحالَّة منه محلَّ الأركان والقواعد والأساس والأروم ، فلنأخذ الآن في القول على أقسامها الفرعية الواقعة منها موقعَ الأعضاء والأجزاء والأفنان والأغصان ، وهي عشرةُ أقسام :

الإيجاز والاستعارة والتشبيه والبيان والنظم والترتيب والتلاؤم والتصرُّف والمشاكلة والمثل .

ولنقدم قبل الأخذ في هذه الفنون القولَ على الحقيقة والمجاز والفرقَ بينهما والوَجْهَ في استعمالهما لحاجة الكاتب إلى العلم بهما في تصريف الكلام واختراع الاستعارات إن شاء الله تعالىٰ .

قول في الحقيقة والمجاز :[1]

لمَّا كانت العبارةُ هي الدلالةُ التي يُتوصَّلُ بها إلى الإفهام ، وكانَ لا سبيل إلى إيصال المعنىٰ المحمول عليها إلى الفهم إلَّا بأنْ تكونَ مُبيَّنة على التحقيق دون التوسع ، احتيجَ إلى معرفة الفرقان بين الحقيقة والمجاز ، لئلا يُطلقُ القول مجازاً على معنى فيظنّ سامِعُهُ أنَّهُ حقيقةُ ذلك المعنىٰ .

فالحقيقةُ : هي القولُ الدالّ لصيغةِ اللفظ الذي لم يُغيَّر عن أصله المستغنىٰ في الإبانة عن وسيطه من مراجعةِ شيءٍ يكونُ أصلًا لذلك اللفظ ، وهي علىٰ ضربين : أصليّة وفرعيّة .

(١) ينظر في الحقيقة والمجاز : المحصول ١/ ١/ ٣٩٥ ـ ٤٨٧ ، الكوكب الدري ٤٨٥ ، شرح الكوكب المنير ١/ ١٤٦ ـ ١٩٨ . وينظر : معجم المصطلحات البلاغية وتطورها ٢/ ٤٥٣ و٣/ ١٩٣ وما فيه من مصادر.

فالأصليةُ : هي التي لن تغيّر العبارة فيها عن أصلها ، كقولك : الله العادِلُ .

والفرعيةُ : هي التي تقلب إلى أصل ثانٍ يحلُّ منها محلَّ الأولِ في الإبانة عن المعنىٰ من غير تقدير الأصل ، كقولك : الله العدْلُ[1] . وذلك أن العَدْلَ يصدرُ ولكنَّه كثرَ فظهرَ معناه كظهور معنىٰ الأوصاف وصارَ (١١٤) دالًّا من غير تقدير الأصل كما تدلّ الحقيقة الأصيلة .

وأمَّا المجازُ فهو القولُ المعبَّرُ عن أصله الدالّ بتقدير الأصل المفتقر في الإبانة إلى وسيطه (من) مراجعةِ شيءٍ يكونُ أصلًا لذلك اللفظ ، وهو كقوله تعالىٰ : ﴿ وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ ﴾[2] لأنَّه يدلُّ متىٰ قُدِّر أصله ورجع إليه ، وهو : واسأل أهل القرية .

ولكلِّ مجاز حقيقةٌ وهي ذكرُ الأصلِ ، وجميعُهُ مُغيَّرٌ عن أصله ، وأصله حقيقة المرجوع .

وأكثر ما يقعُ المجازُ في الحذف والاستعارة والتقديم والتأخير توسعاً في اللغة .

والفرقُ بين الحقيقة والمجاز أنَّ المجاز إنَّما يظهرُ معناه بردِّه إلى أصله ، والحقيقةُ معناها ظاهرٌ في لفظها لا يحتاجُ أنْ يردَّ إلى غيره .

ولا يخلو استعمال المجاز من أن يكون للبلاغة أو للتوسع في العبارة أو لإيضاح المعنىٰ وتقريبه ، ولهذا يُعدلُ عن الحقيقة إليه .

ومن المجاز في كتاب الله تعالىٰ قوله في الكافرِ :

﴿ فَأُمُّهُۥ هَاوِيَةٌ ﴾[3] لمَّا كانتِ الأمُّ كافلةَ الولدِ ، وكانتِ النارُ للكافر كذلكَ جعلها أُمَّهُ .

---

(١) في الأصل : العادل.

(٢) يوسف : ٨٢.

(٣) القارعة : ٩.

وقوله في أزواج رسول الله ﷺ :

﴿ وَأَزْوَٰجُهُۥٓ أُمَّهَٰتُهُمْ ﴾[1] أي كأنَّهنَّ أمهاتُهم في الحرُمات .

وقوله تعالىٰ : ﴿ سَنَفْرُغُ لَكُمْ أَيُّهَ ٱلثَّقَلَانِ ﴾[2] ومجازُهُ : سنقصد لكم بعدَ طولِ التركِ والإمهالِ ، لأن الله تعالىٰ لا يشغله شأنٌ عن شأنٍ .

ومن المجاز في كلام الناس قولُ القائلِ : (سلِ الأرضَ من شَقَّ أنهارَكِ ، وغرسَ أشجارَكِ وجَنَىٰ ثِمارَكِ ، فإنْ لم تجبكَ حواراً أجابتك اعتبارا) ، فاستعارَ لفظ (سل) وإنَّما يريد : استَدِلَّ واعتَبِرْ بالأرض ، (١١٥) وفيه حذفٌ أيضاً لأنَّه أرادَ : فقُلْ مَنْ شقَّ أنهارَك .

ومنه قولُ امرىءِ القيس[3] :

وليلٍ كموجِ البحرِ مُرخٍ سُدُولَهُ	علـيَّ بأنـواعِ الهمـومِ ليبتلـي
فقلـتُ لـه لمَّـا تمطَّـىٰ بصُلبـهِ	وأردفَ أعجـازاً ونـاءَ بكَلْكَـلِ
ألا أيُّها الليـلُ الطـويلُ ألا انْجلـي	بصُبْـحٍ ومـا الإصباحُ فيكَ بأَمْثَلِ

فاستعار السدولَ ، وهي الستور ، وتمطَّىٰ وأردف والكلكل ، وهو الصدر .

وخاطبَ الليلَ بالأمر على جهة استعارة اللفظِ ، والأصلُ في (مرخٍ سدولَهُ) متكاثف الظلمة . وفي (تمطَّىٰ بصلبه) امتَدَّ الوقت ، شبهه بالكسلان الذي يتمطَّىٰ ولا يبرحُ في موضعه . وفي (أردف أعجازاً) أتىٰ بظلمة بعد ظلمة . وفي

---

(١) الأحزاب : ٦.

(٢) الرحمن : ٣١.

(٣) ديوانه ١٨ . وجاء في هامش الأصل : (وفي الصلب ثلاث لغات مشهورة : بضم الصاد وسكون اللام ، وبضمهما ، وبفتحهما ، ولغة غريبة وهي الصقب) . وأشار إلى الزوزني (ينظر : شرح المعلقات للزوزني : ٤٦). وجاء هامش آخر في شرح البيت الثالث عن الزوزني . (والمعنىٰ : قلت لليل لما فرط طوله وناءت أوائله وازدادت أواخره تطاولًا . وطول الليل ينبىء عن مقاساة الأحزان والشدائد والسهر المتولد منها ، لأن المغموم يستطيل ليله والمسرور يستقصره) . (الزوزني ٤٧).

(ناء بكلكل) تهيَّأ أوله للذهاب ، شبَّهَهُ بالبعير إذا نهضَ بصَدْرِهِ . وفي (ألا انجلي) ليتَ الليلَ انجلىٰ بالصباح . ومنه قول الكُمَيْت[1] :

أخبَـرَتْ عــن فعــالِـلّـهِ الأرضُ   واستنطقَ منهـا اليَبَابَ والمعمـورا

أرادَ أنَّه حفرَ فيها الأنهار وغرسَ الأشجار وأبَّر الآبار ، فلمَّا تبيَّنَتْ للناظرِ صارتْ كأنَّها مُخبرةٌ بذلك .

وقولَ عوف بن الخَرِع[2] ، وذكرَ الدارَ :

وَقَفْـتُ بهـا مـا يبيـنُ الكـلامُ   لسـائِلِهـا القـولَ إلَّا سِـرارا

يقولُ : ليست تبينُ الكلام لمخاطبها ، إلَّا أنَّ ظاهرَ ما ترىٰ دليلٌ على الحال ، فكأنَّهُ سرارٌ من القول .

(١١٦) وقولُ الآخر[3] :

شكـا إلـيَّ جملـي طُـولَ السُّـرَىٰ

والجملُ لم يشكُ ولكنَّه خبرَ عن كثرة أسفاره وإتعابِهِ جَمَلَهُ ، فقضىٰ على الجمل بأنَّه لو كانَ متكلماً لاشتكىٰ ما بِهِ .

ومثلُهُ قولُ عنترة[4] ، وذكرَ فَرَسَهُ :

فـازْوَرَّ مــن وَقْـعِ القَنَـا بلَبَـانِـهِ   وشكــا إلــيَّ بِعَبْــرَةٍ وتَحَمْحُــمِ

ليسَ الفرسِ شكوىٰ ولا استعبار ، لكنَّه لمَّا كانَ الذي أصابه يُشكىٰ منه ويُستعبَرُ جَعَلَهُ شاكياً مُسْتَعْبِراً ، ولهذا قالتِ الحُكماءُ : (كلُّ صامِتٍ ناطِقٌ) . يريدون أنَّ أثَرَ الصنعة يدلُّ على محدثه ومُدَبِّره .

(١) شعره : ١/٢٠٣.
(٢) المفضليات ٤١٣ وشرح المفضليات ٨٣٧ ورواية الصدر فيهما : وقفت بها أُصُلًا ما تَبينُ.
(٣) المُلْبِد بن حرملة في شرح أبيات سيبويه ١/٣١٧ . وينظر : فرحة الأديب ١٧٩ .
(٤) ديوانه ٢١٧.

ومنه قولُهُ تعالىٰ : ﴿ فَوَجَدَا فِيهَا جِدَارًا يُرِيدُ أَن يَنقَضَّ ﴾[1] .

ومثلُهُ قولُ الشاعر[2] :

إنَّ دَهْـراً يلـفُّ شَمْلـي بسَلمـىٰ   لَــزَمــانٌ يعــمُّ بــالإحســانِ

وقول الآخر[3] :

يـريـد الـرمـحُ صَـدْرَ أبـي بـراءٍ   ويـرغـبُ عـن دمـاءِ بنـي عُقَيْـلِ

وأمثالُ هذا كثيرٌ .

وقد يجيء من المجاز ما يشكل ، وهو المصادر ، كالتحرُّك والسكون والبقاء والوجود . وذلك أنَّ هذه الأسماء موضوعة على تقدير أنَّه إن كان للموصوف معنىً لأجله صار على ما وُصِفَ به فالاسمُ له حقيقة ، وإنْ لم يكنْ له معنًى لأجله صار على ما يُوصفُ به فالاسمُ له مجازٌ . فلمّا كان التحرّك والسكون واقِعَيْنِ علىمعنًى كانَ الاسمُ (١١٧) لهما على الحقيقة إذ هما علىٰ ما قُدِّرَ .

ولمَّا كان البقاء والوجود لا يقعان على معنًى لم يكن الاسمُ حقيقةً وكان مجازاً .

والأصلُ في وضعِ الجميعِ التشبيهُ بما يتيقن أنَّه من أجلِ معنى ، كقولك : (والِدٌ) من أجل الولَد ، و(موسِرٌ) من أجل اليَسَار ، وما أشبهه فهو على التقدير .

والأصل في التقدير كان معنى به صار بالبقاء باقياً كما صار الموسِرُ باليَسَار مُوسِراً . فأجرىٰ المصدرَ الذي لا يتيقن على التقدير ، وجعل اللفظَ موقوفاً في الحقيقة والمجاز على ما يُخرجه الاستنباط .

(١) الكهف : ٧٧.
(٢) عمر بن أبي ربيعة ، ديوانه ٢٩١ . وفيه : بسُعدىٰ . . . يهمْ.
(٣) بلا عزو في الأضداد ١٧٢ .

ولغموض هذا المعنىٰ غلط قوم فجعلوا الحركة والسكون كالبقاء والوجود في أنهما أسماء لا مُسمّى تحتها ، وإنَّما تمَّ ذلك عليهم لأنَّهم راعوا المقايسة بالألفاظ دون الاستدلال والاعتبار .

ومن حُكم المجاز أنْ لا تقع عليه مقايسةٌ ، وذلك أنَّه لو سألَ سائلٌ عن قوله تعالىٰ : ﴿ فَوَجَدَا فِيهَا جِدَارًا يُرِيدُ أَن يَنقَضَّ ﴾[1] فقال : هذه الإرادة من فِعْلِ مَنْ ؟ لأخطأ إذ المجازُ لا يقعُ فيه قياسٌ وإنَّما يُقاس بالحقيقة ، والمجازُ لا يتصرَّفُ تصرُّفَ الحقيقة ولا يَطِّردُ اطِّرادها ، ألا ترىٰ أنَّهُ يقال : إنَّ الله تعالىٰ بكُلِّ مكانٍ ، ولا يُقالُ : إنَّه في البيت ولا في السوق .

ومن المجاز ما يَشْكلُ معناه حتىٰ يفَسَّر بالحقيقة ، ومن ذلك قوله سبحانه : ﴿ فَأَتَى ٱللَّهُ بُنْيَـٰنَهُم مِّنَ ٱلْقَوَاعِدِ ﴾[2] معناه : أتاهم ببأسه . وقوله : ﴿ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ ﴾[3] أي استولىٰ . وقوله : ﴿ ٱسْتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ ﴾[4] أي قَصَدَ وعَمَدَ .

وقد تتداخلُ الحقيقة والمجاز فيشتبهان ، والطريق إلى تمييز أحدهما عن الآخر أن يراعىٰ الكلام ، فما كان مفتقراً إلى (١١٨) إحضار ذكْرِ الأصلِ فهو مجاز ، وما استغنىٰ عن مراجعة الأصل فهو حقيقة أصلية ، وما دلَّ ، وهو[5] فرعٌ ، واستغنىٰ عن مراجعة أصلِهِ لكثرته وظهوره فهو حقيقة فرعية .

وتنفصلُ الحقيقة من المجاز بتغير الكلام عن أصله ، إمَّا بزيادة أو نقصان أو حذف أو إبدال أو تقديم أو تأخير .

فالزيادةُ أنْ يكون الكلامُ بإدخال الكلمة وإخراجها لمعنىٰ واحد ، كقوله

---

(١) الكهف : ٧٧.
(٢) النحل : ٢٦.
(٣) الأعراف : ٥٤.
(٤) البقرة : ٢٩.
(٥) في الأصل : فهو.

تعالىٰ : ﴿ فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ ﴾[1] ، ﴿ وَلَمَّا جَآءَتْ رُسُلُنَا ﴾[2] ، ﴿ لِّلَّذِينَ هُمْ لِرَبِّهِمْ يَرْهَبُونَ ﴾[3] و﴿ مَآ أُرِيدُ مِنْهُم مِّن رِّزْقٍ ﴾[4] ، ﴿ فَلْيَحْذَرِ ٱلَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِۦٓ ﴾[5] ، ﴿ وَلَقَدْ مَكَّنَّـٰهُمْ فِيمَآ إِن مَّكَّنَّـٰكُمْ فِيهِ ﴾[6] و﴿ عَمَّا قَلِيلٍ ﴾[7] و﴿ أَيًّا مَّا تَدْعُوا۟ ﴾[8] و﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ﴾[9] ونظائر لهذه كثيرة في كتاب الله سبحانه وتعالىٰ .

وكقولك : ما جاءني من أحدٍ وليسَ زيدٌ بقائم .

والحذف أنْ يكونَ الكلامُ لا يصحُّ حتىٰ يُقَدَّرَ معه شيءٌ آخر كقوله تعالىٰ : ﴿ وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ ﴾[10] ، أي أهل القرية . وقول العرب : (بنو فلان تطؤهُم الطريقُ)[11] ، أي أهل الطريق .

والإبدال أنْ يكون الأصلُ غيرَ الملفوظ في الاستعمال ، وهو يقعُ في باب الاستعارة كثيراً ، كقوله تعالىٰ : ﴿ سَمِيعُ ٱلدُّعَآءِ ﴾[12] أي مجيبُ الدعاء .

والتقديم والتأخيرُ أنْ يكون الكلامُ على غير أصلِهِ في الترتيب كقولهم : (أدخلت القلنسوةَ في رأسي)[13] . وإنَّما هو أدخلتُ رأسي في القلنسوة .

وقد يُغَيَّرُ الشيءُ عن الأصل ولا يُغَيِّرُ ما كانَ في معناه ، وذلك كقولهم في

---

(١) آل عمران : ١٥٩.
(٢) العنكبوت : ٣٣.
(٣) الأعراف : ١٥٤ . وفي الأصل : والذين . وما أثبتناه من المصحف الشريف.
(٤) الذاريات ٥٧.
(٥) النور : ٦٣.
(٦) الأحقاف : ٢٦.
(٧) المؤمنون : ٤٠.
(٨) الإسراء : ١١٠.
(٩) الشورىٰ : ١١.
(١٠) يوسف : ٨٢.
(١١) اللسان (وطا ، طرق) وفيه : يطؤهم.
(١٢) آل عمران : ٣٨.
(١٣) اللسان (سكت).

صفة الله تعالىٰ : عليٌّ بمعنىٰ قاهرٍ ، ولا يقولون : رفيع بمعنىٰ قاهرٍ .

وأوّل التغير مجازٌ ، فإذا كثرَ حتىٰ يستغني في دلالته عن مراعاةِ (١١٩) أصله فهو حقيقة ، فتقول : لم يزَلِ الله علياً ، لأن هذه اللفظة قد كثرَ استعمالها بمعنىٰ قاهرٍ حتىٰ صارتْ حقيقةً .

والفصلُ بين الحدِّ والحقيقةِ أنَّ الحَدَّ يفيدُ علماً بالمحدود غير العلم الأوَّل ، والحقيقة إنَّما تأتي بالدلالة الموضوعة له على التحقيق دونَ المجاز ، فإنْ قالَ قائلٌ : ما حقيقةُ سميعِ الدعاءِ ؟ قلنا : مجيب الدعاء . وهذا ليسَ بحدٍّ إذْ لا يفيدُ علماً غير العلم الأوَّل ، والحدُّ [ليس] من التفسير اللغوي في شيء . والحدُّ لا بُدَّ أنْ يفصلَ المحدودَ من غيره ويميِّزه من سواه ، والحقيقةُ قد تكونُ ما ليس له غير ، كقولك : الشيء ، فإنَّهُ لا غير له فيفصل منه .

وأيضاً فإنَّ الحدَّ يقومُ من الجنس والفصل والحقيقة تقومُ من الأصل والحقيقة نظير الأصل في العبارة ، والتحقيق نظير التحديد ، ومطابقةُ اللفظ للمعنىٰ نظيرُ الحقيقة ، والفرع في الكلام والتعبير عن الأصل نظير المجاز ، والعِلَّةُ التي من أجلها كان القولُ حقيقةً دلالته على المعنىٰ بغير وسيطةٍ ، وسواء كان ذلك في أوَّل الوضع أو صار عليه فيما بعدُ ، والعلَّةُ التي لأجلها كان القولُ مجازاً دلالتُه على المعنىٰ بتقدير الأصل ، ولا يكونُ كذلك إلَّا وهو معبِّر عن الأصل .

وقد تكونُ دلالةُ المجازِ أوضحَ من دلالة الحقيقة ، وذلك بالإيجاز والاستعارة : أمَّا الإيجازُ فلسهولة المطلب وقرب المتناول ، وأمَّا الاستعارةُ فلإخراج ما لا تقعُ عليه الحاسة إلى ما تقعُ عليه الحاسة .

والمجاز كلُّهُ مع ذلك إذا وقع فيه التباسٌ[1] فُسِّرَ بالحقيقة ، وإنَّما يكونُ المجازُ أوضح إذا أوصلَ إلى النفس معنىٰ الحقيقة (١٢٠) وزاد عليه في الدلالة

(١) في الأصل : الناس.

ما يكونُ تميّز له المثل المضروب للحقيقة ، فأمَّا إذا عزُبَ عن النفس معنىٰ الحقيقة فلا بُدَّ من الرجوع إليه بالتفسير له .

وقد ذهبَ قومٌ إلى أنَّ المجازَ كذبٌ . وهذا قولٌ فاسدٌ ، لأنَّ الصدق والكذب إنَّما يدخل في الإخبار ، ولو كانَ المجازُ كذباً وكلّ فعلٍ ينسبُ إلى مَنْ لا يصحُّ منه الفعلُ باطلًا لفسدَ أكثر الكلام لأنَّهم يقولون : نَبَتَ البقلُ ، وطالَ السَّحَرُ ، وأينعَ الثمرُ ، ورخصَ السِّعْرُ ، وكان هذا الفعلُ منك في وقتِ كذا ، والفعلُ لم يكن وإنَّما كُوِّنَ ، والله سبحانه يقولُ : ﴿فَإِذَا عَزَمَ ٱلْأَمْرُ﴾[1] والأمرُ لا يعزمُ وإنَّما يُعزمُ عليه . ويقول : ﴿فَمَا رَبِحَت تِّجَٰرَتُهُمْ﴾[2] والتجارةُ لا تربحُ وإنَّما يُربحُ فيها .

ولو شاءَ معبِّرٌ أن يعبِّرَ عن هذه الأحوال وأمثالها بعبارة لا يُنسبُ إليها فِعْل لتعذَّر عليه في هذه اللغة، نعم وفي غيرها من اللغات. والعربُ تقولُ: (بأرض بني فلانٍ شجرٌ قد صاحَ) ، إذا طالَ ، لمَّا تبيَّنَ الشجرُ للناظرين بطوله دلَّ علىٰ نفسه، جعلوه كأنَّه صائح، لأن الصائح يدلُّ علىٰ نفسه. ومثلُهُ قولُ العجاج[3]:

كـالـكـرْمِ إذ نـادىٰ مـن الـكـافـور

وتقولُ : هذا شجرٌ واعدٌ ، كأنَّه لمَّا نوّرَ وَعَدَ أنْ يثمرَ ، ونباتٌ واعِدٌ : إذا أقبلَ بماءٍ ونَضْرَةٍ . قال سُوَيْدُ بن كُراع[4] وذكر النَّوْرَ :

رَعَىٰ غيرَ مذعورٍ بهنَّ وراقَهُ ... لَعاعٌ تهاداهُ الدَّكادِكُ واعِدُ

(١٢١) وهذا كافٍ في تعرُّفِ أحكامِ المجاز .

(١) محمد : ٢١.
(٢) البقرة : ١٦.
(٣) ديوانه : ١/٣٣٩.
(٤) شعراء مقلون : ٥٢.

قول في الإيجاز[1] :

قد[2] ذكرنا عند القول على كميّة الكلام المواضعَ التي تصلح للإيجاز والاختصار وحذف فضول الكلام ، واستوفينا ما يختصُّ بهذا المعنىٰ هناك استيفاءً لا نحتاجُ معه إلى إعادة قولٍ فيه .

ونحن نذكر ها هنا ماهية الإيجاز وأوضاعه والوجه في استعماله ، لنكونَ قد وفَّينا هذا الكتاب حقَّه بوضع كلِّ فنٍّ منه في موضعه .

فنقول : إنَّ الإيجاز هو العبارة عن الغرض بأقلّ ما يمكنُ من الحروف .

وهو علىٰ ضَرْبَيْنِ :

أحدهما : مطابقة العبارة للغرض من غير زيادة ولا نقص ، وهذا الذي قلنا فيما تقدّم إنه مساواة اللفظ للمعنىٰ .

والآخر : أنْ يكون في اللفظ حذفٌ للغناء عنه في ذلك الموضع ، كقولك : بنو فلان يطؤهم أهل الطريق ، والسخاءُ سخاءُ حاتم . والمحذوف : بنو فلان تطؤهم الطريق ، والسخاءُ حاتمٌ .

وقد يُحذف المبتدأ ، كقولهم : الهلال والله . وقوله تعالىٰ : ﴿سُورَةٌ أَنزَلْنَاهَا﴾[3] أي : هذا الهلالُ ، وهذه سورةٌ .

ويحذفون الخبر ، كقوله سبحانه : ﴿طَاعَةٌ وَقَوْلٌ مَّعْرُوفٌ﴾[4] . أي : طاعةٌ وقولٌ معروفٌ أمثلُ ويحذفون خبر (إنّ) ، كقول الشاعر[5] :

(١) ينظر في الإيجاز : النكت في إعجاز القرآن ٧٦ ، الصناعتين ، ١٧٩ ، العمدة ١/ ٢٥٠ ، نهاية الإيجاز ٣٤٧ ، تحرير التحبير ، ٤٥٩ ، جوهر الكنز ٢٦٨ ، الإيضاح ١٨٢ ، البيان للطيبي ، ١٤٥ ، الطراز ٢/ ٨٨ ، الخزانة للحموي ، ٣٦٤.
(٢) في الأصل : عند.
(٣) النور : ١.
(٤) محمد : ٢١.
(٥) الأعشىٰ ، ديوانه ، ٢٣٣.

إن مَحَــلًّا وإنَّ مُــرتَحَــلًا   وإنَّ فــي السَّفْــرِ إنْ مَضَــوْا مَهَــلا

أي : إن لنا محلًّا .

ويحذفون الجواب ، كقوله عزَّ اسمه : ﴿وَلَوْ أَنَّ قُرْآنًا سُيِّرَتْ بِهِ الْجِبَالُ أَوْ قُطِّعَتْ بِهِ الْأَرْضُ أَوْ كُلِّمَ بِهِ الْمَوْتَىٰ﴾[1] . كأنَّه قِيلَ لكان هذا القرآن . وقوله تعالىٰ (١٢٢) : ﴿وَسِيقَ الَّذِينَ اتَّقَوْا رَبَّهُمْ إِلَى الْجَنَّةِ زُمَرًا حَتَّىٰ إِذَا جَاءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا وَقَالَ لَهُمْ خَزَنَتُهَا سَلَامٌ عَلَيْكُمْ طِبْتُمْ فَادْخُلُوهَا خَالِدِينَ﴾[2] . فكأنَّه قيلَ : حصلوا على النعيم الذي لا يشوبُهُ تكديرٌ ، وإنَّما صارَ حذفُ الجوابِ ها هنا أبلغَ من إتيانه ، لأنَّ النفسَ تذهبُ كلَّ مذهبٍ ، ولو ذُكِرَ لكانَ مقصوراً على ما ذكرناه .

ويحذفون المضاف ويقيمون المضاف إليه مقامه ويجعلون الفعلَ له ، كقوله تعالىٰ : ﴿وَأُشْرِبُوا فِي قُلُوبِهِمُ الْعِجْلَ﴾[3] أي : حبُّ العِجْل ، وقوله : ﴿وَلَٰكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ﴾[4] ، أي : بِرُّ مَنْ آمنَ بالله ، وقوله : ﴿وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ﴾[5] ، أي : أهل القرية ، وقول الهُذَليّ[6] :

يُمَشِّىٰ بَيْنَنَــا حَــانــوتُ خَمْــرٍ   من [الخُرْس] الصراصرة القِطاط

أي : صاحب حانوت خمرٍ .

ومن الحذف أن يوقع الفعل علىٰ شيئين وهو على أحدهما ويضمر للآخر فعله ، كقوله تعالىٰ : ﴿يَطُوفُ عَلَيْهِمْ وِلْدَانٌ مُّخَلَّدُونَ ﴿١٧﴾ بِأَكْوَابٍ وَأَبَارِيقَ وَكَأْسٍ مِّن مَّعِينٍ ﴿١٨﴾ لَا

(١) الرعد : ٣١.
(٢) الزمر : ٧٣.
(٣) البقرة : ٩٣.
(٤) البقرة : ١٧٧.
(٥) يوسف : ٨٢.
(٦) المتنخل ، ديوان الهذليين ٢/ ٢١ ، وما بين القوسين منه . والخرس الصراصرة : يريد أعجم من نبط الشام يقال لهم الصراصرة ، والقطاط : الجعاد.

يُصَدَّعُونَ عَنْهَا وَلَا يُنزِفُونَ ﴿١٩﴾ وَفَٰكِهَةٍ مِّمَّا يَتَخَيَّرُونَ ﴿٢٠﴾ وَلَحْمِ طَيْرٍ مِّمَّا يَشْتَهُونَ ﴿٢١﴾ وَحُورٌ عِينٌ ﴿٢٢﴾ ﴾(١) والفاكهة والحور واللحم لا يُطافُ ، وإنما أراد : ويؤتون بفاكهة ولحمِ طير وحور ، وكقول الشاعر(٢) :

إذا ما الغانياتُ بَرَزْنَ يوماً   وزجَّجْنَ الحواجبَ والعُيونا

والعيون لا تُزجَّج ، وإنما أراد : وزَجَّجْنَ الحواجب وكَحَّلْنَ العيونَ .

ويحذفون الكلمة والكلمتين اختصاراً كقوله تعالىٰ : ﴿ وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذِ ٱلْمُجْرِمُونَ نَاكِسُوا۟ رُءُوسِهِمْ عِندَ رَبِّهِمْ رَبَّنَآ أَبْصَرْنَا وَسَمِعْنَا ﴾(٣) (١٢٣) أي : يقولون ربَّنا أبصرنا وسَمعنا ، وكقول ذي الرُّمَّة(٤) يصف حميراً :

فلمَّا لَبِسْنَ الليلَ أو حينَ نصَّبَتْ   له من خَذا آذانها وهو جامحُ

أراد: أو حين أقبل . وكقوله تعالى: ﴿ قُلْ هِىَ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا خَالِصَةً يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ ﴾(٥) . أي: هي للذين آمنوا في الحياة مشتركة وفي الآخرة خالصة .

ويحذفون بعضَ الكلام بالاختصار والإضمار فيشكل ، كقوله تعالىٰ : ﴿ أَفَمَن زُيِّنَ لَهُۥ سُوٓءُ عَمَلِهِۦ فَرَءَاهُ حَسَنًا ۖ فَإِنَّ ٱللَّهَ يُضِلُّ مَن يَشَآءُ وَيَهْدِى مَن يَشَآءُ ۖ فَلَا تَذْهَبْ نَفْسُكَ عَلَيْهِمْ حَسَرَٰتٍ ﴾(٦) . والمعنىٰ : أَفَمَنْ زُيِّنَ له سوءُ عمله فرآه حسناً ذهبت نفسُكَ حَسْرةً عليه فلا تذهب نفسُك حسرات عليهم فإنَّ اَللهَ يُضِلُّ مَنْ يشاء ويهدي من يشاء . وكقول الشاعر(٧) :

فلا تدفنوني إنّ دفني مُحَرَّمٌ   عليكم ولكنْ خامري أُمَّ عامرِ

(١) الواقعة : ١٧ ، ١٩ ، ١٨ ، ٢٠ ، ٢١ ، ٢٢.
(٢) الراعي النميري ، ديوانه : ٢٦٩.
(٣) السجدة : ١٢.
(٤) ديوانه ٨٩٧ وفيه : وهو جانح ، والخذا : الاسترخاء.
(٥) الأعراف : ٣٢.
(٦) فاطر : ٨.
(٧) الشنفرىٰ ، شعره : ٣٦ ، وروايته .
لا تقبروني إن قبري . . . . أبشري.

يريد : لا تدفنوني ولكن دعوني للتي يُقالُ لها إذا صِيدَتْ : خامري أمّ عامِر ، يعني الضيغمَ ليأكلني .

ويحذفون جواب القسم ، كقوله تعالىٰ : ﴿ قٓ ۚ وَٱلْقُرْءَانِ ٱلْمَجِيدِ ﴿١﴾ بَلْ عَجِبُوٓا۟ أَن جَآءَهُم مُّنذِرٌ مِّنْهُمْ فَقَالَ ٱلْكَٰفِرُونَ هَٰذَا شَىْءٌ عَجِيبٌ ﴿٢﴾ أَءِذَا مِتْنَا وَكُنَّا تُرَابًا ۖ [ذَٰلِكَ رَجْعٌۢ بَعِيدٌ ﴿٣﴾] ﴾(١) . كأنَّه قيلَ : ق والقرآن المجيد لتُبْعَثُنَّ ، فقال الكافرون : هذا شيءٌ عجيب ، أئذا مِتنا نُبعَثُ ، ثم قالوا : ذلك رَجْعٌ بعيدٌ .

ويحذفون (لا) من الكلام ، والمعنىٰ إثباتها ، كقوله تعالى: ﴿ تَٱللَّهِ تَفْتَؤُا۟ تَذْكُرُ يُوسُفَ ﴾(٢) . والمعنىٰ : لا تزالُ تذكر يوسف . وكقول الشاعر(٣) :

فقلتُ يمينَ الله أَبْرَحُ قاعِداً

(١٢٤) ومن الحذف أنْ يضمروا لغير مذكورٍ اختصاراً ، كقوله تعالى: ﴿ حَتَّىٰ تَوَارَتْ بِٱلْحِجَابِ ﴾(٤) ، يعني الشمس ولم يذكرها قَبْلُ . وكقولِ لبيد(٥) :

حتىٰ إذا أَلْقَتْ يداً في كافرٍ   وأَجَنَّ عَوْراتِ الثغور ظَلامُها

ويحذفون الصفات ، كقوله، عزَّ اسمه: ﴿ وَإِذَا كَالُوهُمْ أَو وَّزَنُوهُمْ يُخْسِرُونَ ﴾(٦) ، والمعنىٰ : وإذا كالوا لهم أو وزنوا لهم يخسرون .

ومن مستحسن الإيجاز المطابق قوله تعالىٰ : ﴿ وَلَكُمْ فِى ٱلْقِصَاصِ حَيَوٰةٌ ﴾(٧) لِما فيه من حُسن النظم وقِلَّة الحروف ووضوح الإبانة .

(١) ق ١ ـ ٣ وما بين قوسين من المصحف الشريف لأن السياق يقتضيه.
(٢) يوسف : ٥٨.
(٣) امرؤ القيس ، ديوانه ، ٣٢ ، وعجزه : ولو قطَّعوا رأسي لديك وأوصالي.
(٤) ص : ٣٢.
(٥) ديوانه : ٣١٦.
(٦) المطففين ٣ ، وفي الأصل : أو وزنواهم ، وأثبتنا رسم المصحف.
(٧) البقرة : ١٧٩.

وقوله تعالىٰ : ﴿ يَحْسَبُونَ كُلَّ صَيْحَةٍ عَلَيْهِمْ ﴾[(١)] والغرضُ فيه المبالغة في وصفهم بالفزع ، وقد بلغ في سهولة العبارة وقلّة النظم كلَّ مبلغ في الوصف بذلك .

وقول النبي ﷺ : « إنكم لتكثرونَ عندَ الفَزَعِ وتقلون عندَ الطَّمَعِ »[(٢)] ، وقولُهُ : « المرء كثيرٌ بأخيه »[(٣)] .

وقولُ عليٍّ عليه السلام : (قيمةُ كلِّ امرئٍ ما يُحسنُ)[(٤)] ، وقوُلُه : (المرءُ مخبوءٌ تحتَ لسانِهِ وتكلَّموا تُعْرَفوا)[(٥)] .

وقول ابن عباس[(٦)] وقد سُئل : أنَّىٰ لك هذا العلمُ ؟ فقال : قلبٌ عقولٌ ولسانٌ سؤولٌ .

والإيجاز على ضربين : حذْفٌ وحَصْرٌ .

فالحذفُ : إسقاط كلمةٍ من الأصل ، ! وقد مُثِّل بأمثلةٍ كثيرةٍ .

والحصْرُ : إيراد المعاني الكثيرة في الألفاظ القليلة ، كقولِ امرىء القيس[(٧)] :

علىٰ هَيْكلٍ يعكيك [قبل سؤالِهِ] أفـانـيـنَ جَـرْيٍ غيـرَ كـزٍّ ولا وَانِ

(١٢٥) لأنه قد جمع بقوله (أفانين) ما لو فَصَّله وعدده لكان كثيراً .

فالكلام ينسبُ إلى الطول لثلاثة أشياء : الخروج عن الغرض ، وسلوك الطريق الأبعد في الإبانة عن المعنىٰ ، وكثرة الفائدة .

---

(١) المنافقون : ٤ .

(٢) النهاية في غريب الحديث والأثر ٣/ ٤٤٣ .

(٣) مسند الشهاب ١/ ١٤١ ، الدرر المنتثرة ١٧٧ .

(٤) البيان والتبيين ١/ ٧٧ .

(٥) نهج البلاغة ٤٩٧ .

(٦) عبد الله بن عباس بن عبد المطلب ، صحابي ، ت ٦٨ هـ . (أسد الغابة ، ٣/ ٢٩٠ ، الإصابة ٤/ ١٤١ .

(٧) ديوانه ٩١ ، وما بين قوسين منه .

فالأول : كالذي يدخل في الدعاء من الإطراء والتعظيم والتشبيب الذي يتقدم المدح .

والثاني : كقولك : تحرَّك حركةً سريعةً في مكان : أَسْرِعَ .

والثالث : كقولك في المدح : فلانٌ نِعْمَ الرجلُ .

فإن قلتَ : صحَّتْ ديانته وتمَّت مروءتُهُ ، فقد أفدتَ تفسير الأول .

فإن قلت : كريم الأصل زكيّ الفرع ، فقد زدتَ في الفائدة ما لم يتقدَّم ذكرُهُ في جُملةٍ ولا تفصيلٍ .

والكلام يتفاضَلُ في الإيجاز ، وذلك كقولك : لو جازَ أنْ يقوَّمَ الإنسان لكانت قيمتُهُ بحسَب ما يُحسِنُ . وأحسنُ منه قولُ عليٍّ عليه السلام : (قيمةُ كلِّ امرئٍ ما يُحْسِنُ) .

ومن مستحسن الشعر الموجز قولُ زُهير[(١)] :

مَنْ يلقَ يماً علىٰ عِلَّاتِهِ هَرِماً يلقَ السماحةَ منه والندىٰ خُلُقا

وقولُ جرير[(٢)] :

إذا غَضِبَتْ عليكَ بنو تَميم حَسِبْتَ الناسَ كُلَّهُمُ غِضابا

وقال عبد الرحمن بن حسَّان[(٣)] :

وإنْ امرءاً يُمسي ويُصبحُ سالِماً من الناسِ إلَّا ما جَنَىٰ لسَعِيدُ

والنظم الوجيزُ كثيرٌ .

والاختصار علىٰ ضَرْبَيْنْ : اختصار بإسقاط معنى ، واختصار من غير إسقاط معنى .

---

(١) ديوانه ٥٣ .

(٢) ديوانه ٨٢٣ .

(٣) شعره ٢٢ .

(١٢٦) فالاختصارُ باسقاط معنىٰ يحسُنُ عند ذكر الأهمّ وما كانت الحاجة إليه ألزم لتقدُّم الأَوْلىٰ بالتقدمة .

والاختصار من غير إسقاط معنى يكون لخمسة أوجُهٍ :

الجملة والاستعارة والتشبيه والتخليص والترتيب .

فالاختصار بالجملة يوضحه التمثيل بالعدد ، لأنَّك إذا قُلتَ :

(عليه تسعةٌ وأحد عشرَ وثلاثة عشرَ وسبعة عشر) ، كان قولُك (عليك خمسون) أخصرُ من التفصيل ولم يخلّ .

ومن الاختصار بالجملة ذكرُ الجنسِ بدلًا من الأنواع ، كقولك : (الله خالقُ الأفلاك والأرضين والرياح والأمطار والسُّحبِ والحيوانات وغيرها من الجزئيات والكليات) . فإذا اختصرت قلتَ : (الله خالقُ كلِّ جوهر موجود) ، أتيتَ بالمعنىٰ من غير إخلالٍ ، إلَّا أن تفصيلَ الأنواع أبْيَنُ ، فذكرُهُ يحسنُ في موضع الإطناب للبيان . ومنه : وضع الاستخبار على الانتظام ، كقولك : (أينَ فلانٌ) ؟ فقد انتظم كلّ ما يستخبر عنه من الأمكنة وأغنىٰ عن قولك :

(أفلانٌ بالشام أم بمصر أم بالعراق أم بغيرها) ؟ .

والاختصار بالاستعارة يبينُ المعنىٰ الغامض ويُخرجُ ما لا تقعُ عليه الحاسَّةُ إلى ما تقعُ عليه الحاسَّةُ وما لم تتمكنْ به المعرفةُ إلى ما تتمكن به ، ويوجبُ اختصاراً لا محالةَ ، لأنَّه لو عبّر عنه على الحقيقة لاحتيج إلى شرح طويل يظهره بعد غموضه ، ومثالُ ذلك أنَّك لو أسقطت الاستعارة من قولِ امرىء القيس[1] في وصف الفرس (قيد الأوابد) لاحتجت أنْ تقول : (هذا الفرسُ لشدّة عَدْوه (١٢٧) يتمكّن من أخذِ الأوابدِ أشدّ تمكّن فكأنه يقيِّدُها) ، وصفته بـ(قيد الأوابد) يغني عن هذا كلِّه .

(١) ديوانه ١٩ وهو : وقد أغتدي والطيرُ في وُكُناتها بمنجردٍ قَيّـدِ الأوابـدِ هيكـلِ

والاختصار بالتشبيه[1] يُخرج المعنىٰ الأغمض إلى الأوضح كما تُخرجه الاستعارة ، وذاك أنَّكَ إذا قلتَ : (إدراك العقل للمعاني كإدراك البصر للمبصرات) أوضحت واستغنيتَ عن إطالة الشرح والتفسير .

والاختصار بالتخليص أنَّكَ إذا خلَّصْتَ معنًى مما اختلط به استغنيتَ أن تذكر ما ليس منه مع ذكره . وهذا يُدرك بالبحث عن الغرض وما يُحتاج في الغرض إليه وما يُطابقه . فإذا علمتَ هذه الأشياء بان الحشوُ في الكلام والفضول التي لا يُحتاج إليها .

فأمَّا الاختصار بالترتيب فإنَّ الترتيب إذا وقع في الكلام بانَ واستغنىٰ عن الشرح ، وإذا عُدِمَ الترتيبُ استغلق واحتاج إلى التكرير والتفسير ، ومَنْ عرفَ مرتبة الشيء قصده واستغنىٰ عن تطلُّبه ، ولا يستوي مَنْ طلب شيئاً ومَنْ يعرفُ موضعه ، إذْ مَنْ طلبَ شيئاً وهو يعرفُ موضعَه غير محتاج إلى تكلُّف ما يحتاج إلى تكلُّفه مَنْ طلبَ شيئاً وهو لا يعرفُ موضعَهُ . وهذه سبيلُ المعاني إذا رُتِّبَتْ وإذا لم تُرَتَّبْ .

والإيجاز والإطناب المقرونان بالإبانة داخلان في حكم البلاغة ، كما أنَّ التقصير والتطويل داخلان في حكم العيّ كما ذكرنا فيما سلف .

والإيجاز شرطه ألا يخل بشيء من المعنىٰ المُفاض فيه ، وليس كذلك التقصير فإنّه لابُدّ من تخلُّلِ الإخلال له .

والإطنابُ حكمه تفصيل المعنى وإيراد توابعِهِ (١٢٨) واقتصاص الفروع المتشعبة منه في المواضع التي يحسن فيها التفصيل ، وله أمكنة يفتقر فيها إلى استعماله قد عددناها فيما تقدَّم .

وأمَّا التطويل فعيٌّ لأنه تكلُّف الكثير فيما يكفي فيه القليل ، ومستعمله كسالك الطريق البعيدة جهلًا منه بالقريبة النزهة ، ومستعمل الإطناب البيِّن ليسَ

(١) في الأصل : بالنسبة ، وهو خطأ.

كذلك لأنَّه كسالك طريق بعيدة .

والإيجاز أيضاً علىٰ وجهين :

أحدهما : إظهار النكتة بعد الإحاطة بشرح الجملة ، وهذا يكون في العلوم القياسية ، لأنَّ الجملة إذا حصلت اكتفىٰ بذكر النكتة[1] لأنَّها حينئذ تكون دالةً عليها . وهذا الضربُ من الإيجاز لا يكون إلَّا بعدما يتقرر في النفس من المعرفة بشرح الجملة .

والآخر : اختصار المعنىٰ بأقلّ ما يمكن من العبارة ، وهذا لم يتقرّر له حال خاصّة يكون جاراً لها من حيثُ يعلقُ بها عند مَنْ فهم كيفَ وجهُ التعلُّق فيهما .

وهذا كافٍ في معرفة أحكام الإيجاز ، ومع بَسْطِنا للقول في الإيجاز وتعريفنا بضُروبه ووجوهه فلا ينبغي للكاتب أنْ يستعملَ أكثر ما ذكرناه من الحذف الواقع فيه في الرسائل ، ذاهباً في ذلك مذهب القرآن ، فإنّ القرآن نزل بلغة العرب فخوطبوا بالمتعارف بينهم ، وليس كذلك حكم الرسائل ، وإنَّما ينبغي له أنْ يعرف أحكامَهُ ، ويكون الذي يستعمله من الإيجاز جمع المعاني الكثيرة في الألفاظ القليلة ، والمطابقة التي هي مساواة اللفظ للمعنىٰ في المواضع التي (١٢٩) تقتضي ذلك حسبما بيَّناه في باب البلاغة وأقسامها الأصلية .

قول في الاستعارة[2] :

للاستعارة موقعٌ من البلاغة خطيرٌ وموضعٌ من الإبانة كبيرٌ ، لأنها إذا وُفيت حقَّها ووُضعت بحيث يليق بها أكسبتْ اللفظَ جوهريةً تنقله عمَّا كان عليه لو استعمل على ما وضع في اللغة زادته وضوحاً يضوّع أريجُه ويسيغ أجيجُه .

والفرقُ بينها وبين التشبيه أن التشبيه على أصله في الكلام لا يستعمل إلا

(١) في الأصل : النكثة ، وهو خطأ

(٢) ينظر : الصناعتين ٢٧٤ ، حدائق السحر ١٢٢ ، اللمعة في صنعة الشعر ٥٣ .

بأداته الموضوعة له في أصل اللغة فلم يتغير عن حقيقته . وليست كذلك الاستعارة لأنها تعليق العبارة على غير ما وُضعت له في أصل اللغة .

وكلُّ استعارةٍ فلا بُد فيها من ثلاثة أشياء : مُستعارٌ منه ، ومُستعارٌ لهُ ، ومستعارٌ .

فالمستعارُ منه : هو معنىٰ الأصل الذي وُضعتْ له العبارة أوَّلًا .

والمستعارُ له : هو معنىٰ الفرع ، وهو المعنىٰ الذي لم توضع له العبارة أوَّلًا .

والمستعارُ : هو اللفظ الذي نُقِلَ عن معنىٰ الأصل إلى معنىٰ الفرع .

والمستعارُ منه والمستعارُ له لا بُدَّ من اشتراكهما في معنىٰ واحد ، إلا أنَّ المستعار منه هو الحقيقة ، وله قوةٌ في المعنىٰ والدلالة ليست للمستعار له ، ولولا اشتراكهما في معنى واحد لم يكن هناك مناسبة ولا مقاربة ولكانَ كلُّ واحد منهما غريباً من الآخر وكانتِ الاستعارةُ لا تحسُنُ .

(١٣٠) وكلُّ استعارةٍ فهي جمعٌ بينَ شيئين بمعنىً مشترك بينهما يكسب بيانَ أحدهما بالآخر كالتشبيه ، إلَّا أن الاستعارة نقلُ الكلمةِ بأداته الدالَّة عليه .

والاستعارات كلُّها تتضمَّنُ معنىٰ التشبيه ، وليسَ كلُّ تشبيهٍ يتضمَّنُ معنىٰ الاستعارة .

وكلُّ استعارةٍ بليغةٍ توجبُ بياناً لا تقومُ فيها الحقيقة مقامها ، ولو قامت الحقيقةُ ذلك المقامَ لأجْزَت ولم يُحتج إلى الاستعارة[1] .

ولو استعرت استعارةً اجتمع المستعار له والمستعار منه فيها في معنيين متشاكلين غير متماثلين لم يخرجهما ذلك من أن تكون[2] المشاكلة تجمعهما

(١) ينظر في الاستعارة : البديع ١٩ ، الصناعتين ٢٧٤ ، العمدة ١/٢٦٨ ، أسرار البلاغة ٢٩ ، البديع في نقد الشعر ٤١ ، الرسالة العسجدية ١١٥ ، كفاية الطالب ١٥٨ ، نضرة الاغريض ١٣٤ ، المنزع البديع ٢٣٥ ، الأقصىٰ القريب ٤٠ . .

(٢) في الأصل : يكون.

في معنًى من أجلِه تشاكلا إمَّا بالنفس وإمَّا بغيرها .

ولا تخلو استعارةٌ من حقيقة ومعنىً مشترك بين المستعار والمستعار له وبيان لا يُفهم بالحقيقة ، فالحقيقةُ هي أصلُ الدلالة على المعنىٰ في اللغة ، كقوله تعالىٰ : ﴿ وَقَدِمْنَآ إِلَىٰ مَا عَمِلُوا۟ مِنْ عَمَلٍ فَجَعَلْنَـٰهُ هَبَآءً مَّنثُورًا ﴿٢٣﴾ ﴾[١] . وحقيقة (قدمنا) : عمدنا ، و(قدمنا) أبلغُ ، لأنَّهُ يدلُّ على أنه عاملهم معاملة القادم من سفره ، لأنَّه لإمهاله إياهم كالغائب عنهم ، فلمَّا قدم رآهم على خلاف ما أَمَرَ به ، والهباء المنثور : ما ترىٰ في شعاع الشمس الداخل من الكوىٰ ، والهباء المنبث : ما سطع من سنابك الخيل . وإنما أراد : أنَّا أبطلناه كما أنَّ هذا مبطلٌ لا يُلمسُ ولا يُنتفع به .

وكقوله : ﴿ فَٱصْدَعْ بِمَا تُؤْمَرُ ﴾[٢] : حقيقته فبلِّغ ، إلَّا أن للصدعِ تأثيراً كتأثيرِ صدع (١٣١) الزجاجة ، والتبليغ قد يضعف حتىٰ يكونَ لا تأثيرَ له ويجمع معناهما الاتصال، والاتصالُ الذي له تأثيرٌ كصدع الزجاجة أبلغُ من الاتصال الذي لاتأثير له .

وكصفة امرىء القيس بـ(قيد الأوابد) والحقيقة مانع الأوابد ، و(قيد الأوابد) أنصعُ وأبلغُ .

وكقولهم : (العروض ميزان الشعر) ، حقيقته[٣] تقويم الشعر ، والاستعارة فيه أحسنُ .

والمعنىٰ المشترك بين المستعار [منه] والمستعار له والبيان الذي يفهم بالاستعارة ولا يُفهم بالحقيقة يتضحُ بهذا التمثيل : قال الله تعالىٰ : ﴿ وَٱخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ ٱلذُّلِّ مِنَ ٱلرَّحْمَةِ ﴾[٤] ، المستعار منه جناح الطائر ، والمستعار له

(١) الفرقان : ٢٣.
(٢) الحجر : ٩٤.
(٣) في الأصل : حقيقة.
(٤) الإسراء : ٢٤.

الذُّلّ ، والمعنىٰ الذي يجمعهما الانخفاض ، والبيانُ الذي يُفهم بالاستعارة ولا يُفهم بالحقيقة أنَّ انخفاض الطائر بجناحه أَبْيَنُ من انخفاض الإنسان بدلالة أنَّه يساعدُ انخفاض الطائر بجناحه وله في ذلك قُوَّةٌ ليست لغيره ، لأنه علىٰ حسب قوته في الاستعارة تكونُ قوته في الانخفاض .

وقال سبحانه : ﴿ وَٱشْتَعَلَ ٱلرَّأْسُ شَيْبًا ﴾[١] ، المستعار منه النار ، والمستعار له الشيب ، والعنىٰ الذي يجمعهما الانبساط ، وانبساط النار فيما وقعت فيه أقوىٰ ، فالقوَّةُ ها هنا للانبساط وهي أَبْيَنُ .

وقال سبحانه : ﴿ وَفِى عَادٍ إِذْ أَرْسَلْنَا عَلَيْهِمُ ٱلرِّيحَ ٱلْعَقِيمَ ﴿٤١﴾ ﴾[٢] ، المستعارُ منه المرأة ، والمستعار له الريحُ ، والمعنىٰ الجامعُ لهما النَّشْءُ . والمرأة العقيم يمنعُ منها نشءُ ولدٍ ، والريح يمتنع منها نَشْءُ سحابٍ . (١٣٢) والاستعارةُ على ضربين : حسنة وقبيحة .

فالحسنةُ : ما أوجبت بلاغةً ببيانٍ لا تنوبُ فيه الحقيقةُ منابها ، كوصفِ امرىء القيس الفرسَ بـ(قيد الأوابد) .

والمراتب على مراتب في القُبح ، فأقبحها ما خلا من وجوه البلاغة ، وأقربُها من الحسنة ما كثرت فيه وجوهُ البلاغة ، وما يُرتب على حسب كثرةِ أسبابِ البلاغة وقِلّتها .

وقد عاب قومٌ على أبي تمَّام قولَهُ[٣] :

لا تسقني مـاءَ المـلامِ فـإنَّنـي صَـبٌّ قـد استعـذبـتُ مـاء بُكـائـي

لأن قوله : (ماء الملام) لا بيان فيه ، بل قوله (لا تلمني) وهو حقيقةأوجز وأبين .

(١) مريم : ٤.
(٢) الذاريات : ٤١.
(٣) ديوانه ١/ ٢٢ . وينظر : أخبار أبي تمام ٣٣ ، والموازنة ١/ ٢٧٧.

ومثلُ هذا قد يَحسنُ بعضَ الحُسنِ لِما فيه من مطابقة (ماء الملام) بماء البكاء ، كما تحسنُ الاستعارةُ على المزاوجة ، وهي كقوله تعالىٰ : ﴿فَمَنِ اعْتَدَىٰ عَلَيْكُمْ فَاعْتَدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا اعْتَدَىٰ عَلَيْكُمْ﴾[١] ، فالاعتداء الثاني ليسَ باعتداء وإنما هو جزاءٌ ، وفي هذه الاستعارة بيانٌ لا تبلغه الحقيقةُ .

وأما قولُهُ[٢] :

سبعون ألفاً كآساد الشرىٰ نضجت ... أعمارهم قبل نُضج التين والعنبِ

فاستعارة في غاية القُبح ، إذ ليس فيها بيانٌ يحسنُ في البلاغة لا تؤديه الحقيقةُ ، ولا مطابقة كالمطابقة في البيت المتقدِّم ، علىٰ أنَّ بعضَ المفسرين قد احتجَّ له في هذه الاستعارةِ بأنَّ الرومَ كانوا يقولون : لا ينضجُ التينُ والعنبُ حتىٰ يهلك هؤلاء القوم ، (١٣٣) فلمَّا أهلكهم المسلمون قبلَ الوقت الذي كانوا ينتظرونه استعمل هذه الاستعارة على وجه التكذيب . وهذا ما لا يلزم أن يعرفه السامعُ ولا يجري إلى خلده .

ومن الاستعارة القبيحة قولُ بعضهم[٣] :

اسفري للعيونِ يا ضَرَّة الشمسِ

لبُعده من جميع طرق الاستعارة وخروجه عن دائرتها ، وما جَرَّأَ هذا المستعير على الاستعارة إلَّا ظنّه أنَّ الضرَّة لا تكونُ إلا وضيئة جميلة .

ومما يفرقُ الاستعارتين القبيحة والحسنة قول الشاعر :

أَيا مَنْ رَمَىٰ قلبي بسَهْمٍ فأنفذا

فقوله : « فأنفذا » استعارة حسنة ، لأنها بلاغة في وصف السرعةِ

(١) البقرة : ١٩٤.
(٢) ديوانه ـ ١/٦٩ ، وفيه : تسعون.
(٣) بعض المولدين في العمدة ١/٢٧٢ ، وروايته : أسفري لي النقاب . . . .

والسهولة ، وكذلك لو قالَ : (فأقصدا) لأنها بلاغة في تحقيق الإصابة . ولو قال : (فأدخلا) أو (فأولجا) لكانت استعارة قبيحة مخالفة للبلاغة ، لأنَّها لا توجبُ المبالغة في الوصفِ بالسهولة والسرعة .

والأصلُ في الاستعارة أنَّ العرب كان تستعيرُ الكلمةَ فتضعها في مكان الكلمة إذا كانت مجاورة لها أو بسببٍ منها ، فيقولون للنبات : نَوْءٌ ، لأنَّه عن النَّوْءِ يكون . قال رؤبة[١] :

وجَفَّ أنواءُ السَّحابِ المرتزقْ

أي : جفَّ البَقْلُ .

ويقولون : أصابنا ربيعٌ باكرٌ ، أي مطرٌ ، لأنَّه يكون في الربيع (١٣٤) ويقولون للمطر : سماءٌ ، لأنه ينزل من السماء ، قال الشاعر[٢] :

إذا سَقَطَ السماءُ بأرضِ قومٍ ... وَطِئناهُ وإنْ كانوا غضابا

ومنه قولُهم : ما زلنا نَطَأُ السماءَ حتىٰ أتيناكم .

ويقولون : وَسَمَ فلانٌ فلاناً بميسم سوءٍ ، إذا ألصقَ به عاراً . قال الله تعالىٰ في الوليد بن المُغيرة : ﴿سَنَسِمُهُ عَلَى الْخُرْطُومِ﴾[٣] أي : نُلصقُ به عاراً ، ولا عارَ أفحش ممَّا وصفه به من الحِلف والغيبة والنميمة والبُخل والظُّلم والإثم والجفاء والدعوة . قالَ جرير[٤] :

لمَّا وَضَعْتُ على الفرزدقِ ميسَمي ... وَضَغا البعيثُ جَدَعْتُ أَنْفَ الأخطَلِ

يريد : أنه أبقىٰ عليهما من عار الهجاء ما يقومُ مقامَ الجَدْعِ والوسم .

(١) ديوانه ١٠٥ ، وفيه : وخفَّ . . . الربيع . وفي الأصل : المورق.
(٢) معاوية بن مالك (معوِّد الحكماء) في المفضليات ٣٥٩ ، وشرحها ٧٠٣ . والرواية فيهما : إذا نزل السحاب . . . . رعيناه.
(٣) القلم : ١٦ - وينظر : تأويل مشكل القرآن ١٥٦ ، وتفسير القرطبي ١٨/٢٣٧.
(٤) ديوانه ٩٤٠.

ويقولون : ذُقْ ما عند فُلانٍ ، وذُقِ الفرسَ . أي : اختبرهما . وأصل الذوق بالفم ، ولكنَّه لمَّا كانَ الذوقُ للاختبار والاعتبار رُدَّ إلى أصله . وأمثالُ هذا في الكلام كثيرٌ .

ثمَّ وقع التوسُّعُ في الاستعارات واستنبط الناسُ منها ما حملوه على حكم اللغة لتحسينها للكلامِ ومنابِها في البيان المنابَ الذي لا تنوبُه الحقائقُ .

ومن الاستعارة في كتاب الله :

قولُهُ سبحانه : ﴿إِنَّا لَمَّا طَغَا ٱلْمَآءُ﴾[1] .

وقوله : ﴿بِرِيحٍ صَرْصَرٍ عَاتِيَةٍ﴾[2] .

وقوله : ﴿سَمِعُوا لَهَا شَهِيقًا وَهِيَ تَفُورُ﴾[3] .

وقوله : ﴿وَلَمَّا سَكَتَ عَن مُّوسَى ٱلْغَضَبُ﴾[4] .

وقوله : ﴿وَأَفْـِٔدَتُهُمْ هَوَآءٌ﴾[5] .

وقوله : ﴿وَلَا يُظْلَمُونَ فَتِيلًا﴾[6] .

وقوله : ﴿وَلَا يُظْلَمُونَ نَقِيرًا﴾[7] .

(١٥٣) وقوله : ﴿يَوْمَ يُكْشَفُ عَن سَاقٍ﴾[8] .

وقوله : ﴿مَا يَمْلِكُونَ مِن قِطْمِيرٍ﴾[9] .

وقوله : ﴿وَكَذَٰلِكَ أَعْثَرْنَا عَلَيْهِمْ﴾[10] .

---

(١) الحاقة : ١١ ، ورسمت في الأصل : طغئ.
(٢) الحاقة : ٦.
(٣) الملك : ٧.
(٤) الأعراف : ١٥٤.
(٥) إبراهيم : ٤٣.
(٦) النساء : ٤٩ .
(٧) النساء : ١٢٤.
(٨) القلم : ٤٢.
(٩) فاطر : ١٣.
(١٠) الكهف : ٢١.

وقوله : ﴿وَوَضَعْنَا عَنكَ وِزْرَكَ﴾[1] .

وقوله : ﴿وَلَٰكِن لَّا تُوَاعِدُوهُنَّ سِرًّا﴾[2] . والسرُّ هاهنا النكاحُ ، لأنّ النكاح يكون سِرّاً ولا يظهرُ .

وقوله : ﴿نِسَآؤُكُمْ حَرْثٌ لَّكُمْ﴾[3] .

وقوله : ﴿هُنَّ لِبَاسٌ لَّكُمْ وَأَنتُمْ لِبَاسٌ لَّهُنَّ﴾[4] .

وأمثالٌ لذلك كثيرةٌ .

ومن الاستعارة في كلام البُلغاء من الناس :

قولُ النبي ﷺ : « النساءُ حبائلُ الشيطان »[5] ، و« الشبابُ شُعْبَةٌ من الجنون »[6] ، و« المسلم مرآةُ أخيه »[7] .

وقولُ عليٍّ عليه السلام : (السَّفَرُ ميزانُ القومِ)[8] .

وقولُ الحَسَنِ لابنِهِ عليهما السلام : (إذا أنْكَرْتَ ذهنَكَ فاقدحْهُ بعاقلٍ) .

وقولُ الحجاج[9] : (رَحِمَ الله امرءاً جَعَلَ لنفسِهِ خطاماً وزماماً فقادها بزمامِها إلى طاعة الله وذادَها بخطامِها عن معصيةِ الله) .

وقولُ بعضهم في وَصْفِ حرب : (لَحِقوهم فجعلوا المُرَّانَ أرْسِنَةَ القلوبِ فاسْتَقَوْا بها أرواحَهُم) .

---

(١) الشرح : ٢.
(٢) البقرة : ٢٣٥ ، والزيادة من المصحف الشريف.
(٣) البقرة : ٢٢٣.
(٤) البقرة : ١٨٧.
(٥) الأمثال والحكم ١٣١ ، مسند الشهاب ١/ ٦٦ ، كشف الخفاء ٢/ ٤١٨.
(٦) الأمثال والحكم ١٣١ ، مسند الشهاب ١/ ٦٦ ، المقاصد الحسنة ٢٤٩ . وفي الأصل : شعلة.
(٧) الأدب المفرد ٩٣ وفيه : المؤمن مرآة أخيه ، وينظر : مسند الشهاب ١/ ١٠٥ ، والمقاصد الحسنة ٤٣٩ ، وفيهما : المؤمن مرآة المؤمن.
(٨) الصناعتين ، ٢٨٤.
(٩) الحجاج بن يوسف الثقفي ، ت ٩٥ هـ ، (الأوائل ٢/ ٦٠ ، وفيات الأعيان ، ٢/ ٢٩).

وقولُ بعض الأعرابِ : (خرجتُ في ليلةٍ قد أَلْقَتْ على الأرضِ أكارعَهَا فمَحَتْ صورةَ الأبدان فما نتعارفُ إلّا بالآذان) .

ومن الاستعارة بالشّعْرِ :

قول امرىء القيس[1] :

وليلٍ كموج البحر .. وقد تقدَّمَ ..

وقول الأعشَىٰ[2] ، وذكرَ روضةً :

يُضاحِكُ الشمسَ منها كوْكَبٌ شَرِقٌ ... مُــؤَزَّرٌ بعميــمِ النَّبْــتِ مُكْتَهِــلُ

والعرب تقول[3] : ضحِكَتِ الأرضُ ، إذا أَنْبَتَتْ ، لأنَّها تُبدي عن حُسْنِ النبات وتَتَفَتَّقُ (١٣٦) عن الزهر كما يفترُّ الضاحكُ عن الثغر . ولذلك قالوا لطلعِ النخلِ إذا انفتقَ عنه كافورُهُ : الضَّحِكُ ، لأنه يبدو منه للناظرِ كبياضِ الثَّغْرِ .

وقيلَ : النُّورُ يُضاحِطُ الشمسَ ، لأنَّه يدورُ معها .

وقال الآخرُ :

ضَحِكَ المُزْنُ بها ثمَّ بكَىٰ

يريدُ بِضَحكِهِ انعقاقه بالبرقِ ، وبِبُكائِهِ المَطَرَ .

وقولُ ذي الرُّمَّة[4] :

ودَوِّيَّــةٍ مثــلِ السمــاءِ عَسَفْتُهــا ... وقــد صَبَــغَ الليــلُ الحَصَــىٰ بســوادِ

وقولُ دُكَيْنٍ[5] :

(١) ديوانه ١٨ .

(٢) ديوانه ، ٥٧ ، وفي الأصل : بعميم البيت ، وهو تصحيف .

(٣) نقل المؤلف هذه الأقوال من الصناعتين ، ٢٨٣ .

(٤) ديوانه ، ٦٨٥ ، وفيه : اعتسفتها . والدوية : المستوي من الأرض .

(٥) المؤتلف والمختلف ، ١٤٧ ، لمنظور بن حبة ، قال : ويروى لدكين .

وقــد تعــالَلْــت ذَميــلَ العَنْسِ
بالسَّوْطِ في دَيْمومةٍ كالتُّرسِ
إذْ عَــرَجَ الليــلُ بــروح الشَّمسِ

وقولُ طَرَفَة[1] :

ووَجْهٍ كأنَّ الشمسَ حلَّتْ رداءَها ... عليــه نقــيُّ اللــونِ لــم يَتَخَــدَّدِ

وقولُ الأفوَه[2] :

كيفَ الرَّشادُ وقد خُلِّفت في نَفَرٍ ... لهُــم عــن الــرَّشْـدِ أغْـلالٌ وأَقْيادُ

وقولُ أبي ذُؤَيْبٍ[3] :

وإذا المنيــةُ أنْشَبَــتْ أظفــارَهــا ... أَلْفَيْــتَ كُــلَّ تميمــةٍ لا تَنْفَــعُ

(١٣٧) وقولُ لبيدٍ[4] :

ألا طَـرَقَـتْ مـيٌّ هيـومـاً بـذِكـرِهـا ... وأيْـدي الثُـرَيَّـا جُنَّـحٌ فـي المغـارِب

وقولُ الفَرَزْدَقُ[5] :

أقامَتْ به حتىٰ ذَوَىٰ العودُ في الثَّرىٰ ... وسـاقَ الثُـرَيَّـا فـي مُـلاءَتِـهِ الفَجْـرُ

وقول ابنِ المعْتزّ[6] :

وقـد رَكَضَـتْ بنـا خَيْـلُ المـلاهـي ... وقــد طِــرْنــا بــأجنِحَــةِ الســرورِ

وقولُ أبي نُواسٍ[7] :

ما زِلتُ أستلُّ روحَ الدَّنِّ في لَطَفٍ ... وأستقـي دَمَـهُ مـن جـوف مجـروحِ

(١) ديوانه ، ١١ .

(٢) ديوانه ، ١٠ .

(٣) ديوان الهذليين ، ١/٣ .

(٤) أخل به ديوانه . وهو لذي الرمة في ديوانه ١٩١ .

(٥) أخل به ديوانه . وهو لذي الرمة أيضاً في ديوانه ٥٦١ ، وفيه : ذوىٰ العود والتوىٰ .

(٦) شعره : ١٢٦/٢ .

(٧) ديوانه ٩٢ وروايته : والدن منطرح جسماً بلا روح .

حتىٰ انثنيتُ ولي روحان في جَسَدي   والـدَّنُّ مطَّـرحـاً دَنّـاً بـلا روحِ

والاستعارات كثيرةٌ في سائرِ فنونِ الكلامِ ، والذي أَتَينا به كافٍ في التمثيل .

قولٌ في التشبيه[1] :

التشبيه : هو العقْد على أنَّ أحد الشيئين يسدُّ مسدَّ الآخر ويقومُ مقامَهُ في المشاهدة حتىٰ لو عُدِمَ أحدُهما ووُجِدَ الآخرُ لم يكن بينهما تباينٌ في الحقيقة ، كجسمين من فضَّةٍ وجسمين من صُفرٍ ، فهذا أصل الشَّبَه ، والتشبيه فِعْلُ المُشبِّه ، والتماثُلُ ليس بفعْلٍ ، وكذلكَ التشابُهُ ، وإنما يتصرَّفُ تصرُّفَ الفعل ، وحقيقة التماثل بالنفس ونظيره في ذلك الوجوب ، وذلك أنك إذا قُلْتَ (١٣٨) في السوادين : إنَّها متماثلان ، فإنَّهما يتماثلان بأنفسهما لا بفعل فاعل ، لأنَّهما في الشاهد والغائب مستحقَّان لهذه الصفة .

والمماثلةُ من الألفاظ المشتركة ، فتارة تكون بمعنىٰ التشبيه وتارة تكون بمعنىٰ التماثل ، فإذا قلتَ : ماثِلْ بينَ الشيئين فهو كقولك : شبِّه أحدهما بالآخر، وإذا قلتَ : ماثلَ الشيءُ الشيءَ فهو بالنفس ، كقولك : تماثلَ الشيئان .

والتشبيه على ضَرْبَيْنِ : تشبيه تحقيق وتشبيه تقدير . فتشبيهُ التحقيق المطلق هو التشبيهُ بالنفس كقولك : هذا الجوهرُ كهذا الجوهر . وتشبيه التقدير هو التشبيه من وجهٍ دونَ وجهٍ كقولك : الشدَّةُ كالموتِ صعوبةً، وهذا تشبيهٌ من جهة الصعوبة فيهما لا يشتبه بالنفس .

والتشبيهُ تشبيهان : أحدهما يعبّر عنه اللفظ، والآخر يدلّ عليه العقلُ من غير عبارةٍ موضوعةٍ له، وهو الجمعُ بين شيئين في معنى يوجبُ الاستدلالُ

(١) ينظر في التشبيه : نقد الشعر ١٠٨ ، الصناعتين ، ٢٤٥ ، العمدة ١/٢٨٦ ، كفاية الطالب ١٦٤ ، نضرة الاغريض ١٥٠ ، المنزع البديع ٢٢٠ ، الروض المريع في صناعة البديع ١٠٣ ، جوهر الكنز ٦٠ ، الإيضاح ٢١٣ ، التبيان للطيبي ١٨٠ ، الخزانة للحموي ١٧٣ .

التماثلَ فيه . فالذي يعبّرُ عنه اللفظُ ما كانَ بآلةِ التشبيه، كقولك : هذا كهذا ، ومثلُ هذا ، وشبه هذا ، فإذا استعملت هذه الآلة قد وقعَ التشبيهُ ، سواء كانَ الشيئان متماثلين أو غير متماثلين في الحقيقة ، وذلك نحو : جَهْلُ زيدٍ كالظُّلمةِ يتحيَّرُ فيها صاحبُها ، وعلمُ زيدٍ كالنور يتصرَّفُ فيه صاحبُهُ . فالجهلُ ليس من جنس الظلمة ، والعلمُ ليس من جنس النور ، وقد شُبِّه أحدُهما بالآخر .

والذي يدلُّ عليه العقلُ نحو : الطعمُ جسمٌ ، والريحُ جسمٌ ، فهذا يلزم الاستدلالُ التماثلَ فيه .

(١٣٩) وقائلُهُ مشبِّهٌ وإنْ خَفِيَ عليه إذا كانَ إنَّما يتعرَّف بالاستدلال .

والتشبيهُ إمَّا بالنفس وإمَّا لمعنًى : فالذي بالنفسِ هو الحقيقةُ كقولك : هذا الماءُ كهذا الماء . والذي لمعنًى كتشبيه العلم بالنور ، والمعنىٰ الذي يجمعهما التبيين ، لأن النور يضيءُ فيتبين به ، والعلم يوضح فيتبين به .

وبلاغةُ التشبيه الجمعُ بين شيئينِ بمعنًى يجمعهما يُكسبُ بيانَ أحدهما بالآخر ، كقوله تعالىٰ : ﴿ وَٱلَّذِينَ يَدْعُونَ مِن دُونِهِۦ لَا يَسْتَجِيبُونَ لَهُم بِشَىْءٍ إِلَّا كَبَٰسِطِ كَفَّيْهِ إِلَى ٱلْمَآءِ لِيَبْلُغَ فَاهُ وَمَا هُوَ بِبَٰلِغِهِۦ ﴾[1] ، فقد اجتمعا في الحاجةِ والحسرةِ على ما يفوتُ من درك الطلب . وكقوله : ﴿ خَلَقَ ٱلْإِنسَٰنَ مِن صَلْصَٰلٍ كَٱلْفَخَّارِ ﴾[2] ، فقد اجتمعا في الوصف بالخفاف والرَّخاوة ، وقوله : ﴿ مَثَلُ ٱلَّذِينَ حُمِّلُوا۟ ٱلتَّوْرَىٰةَ ثُمَّ لَمْ يَحْمِلُوهَا كَمَثَلِ ٱلْحِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَارًۢا ﴾[3] ، فقد اجتمعا في الجهلِ بما حملا .

وقول لبيد[4] :

وجَـلَا السيـولُ عـن الطُّلـولِ كـأنَّهـا   زُبُـرٌ تُجِـدُّ متـونَهـا أقـلامُهـا

(١) الرعد : ١٤ .
(٢) الرحمن : ١٤ .
(٣) الجمعة : ٥ .
(٤) ديوانه : ٢٩٩ .

فقد اجتمعت الطلول والزبر في التبيين ، لأنَّ الطلولَ بيَّنتها السيولُ ، والزُبُرَ بيَّنتها الأقلامُ .

وقوله أيضاً[١] :

فلها هَبابٌ في الزِّمامِ كأنَّها ... صَهْباءُ راحَ مع الجنوبِ جَهامُها

يقول : إنَّ الناقةَ يسوقُها نشاطُها كما تسوقُ السحابةَ الجنوبُ .

(١٤٠) وقول جرير[٢] :

تُجري السِّواكَ على أغرَّ كأنَّهُ ... بَرَدٌ تَحَدَّرَ من مُتونِ غَمامِ

قد اجتمعا في البياض والنقاء .

وقول ذي الرّمّة[٣] :

كحلاءُ في بَرَجٍ صفراءُ في نَعَجٍ ... كأنَّها فِضَّةٌ قد مَسَّها ذَهَبُ

فقد اجتمعا في بياضٍ يعلوه احمرارٌ .

والجواهرُ وإنْ كانَ اشتباهها بالنفيس فإنَّ التشبيه يقعُ ولا يُراد تشبيه النفس ، نحو قولنا : (هذا الخلّ في شِدَّة حموضتِه كهذا العسل في شِدَّة حلاوته) . ولا يُستعمل هذا الضَّرب من التشبيه إلَّا مقيَّداً .

والتشبيه البليغ ما أخرجَ الأغمضَ إلى الأظهر بأداة التشبيه مع حسن التأليف ، وبينَ البُلغاء في ذلك تفاضلٌ .

والأظهرُ الذي يقعُ البيانُ بالتشبيه به على وجوهٍ[٤] :

منها : إخراجُ ما لا تقعُ عليه الحاسَّة إلى ما تقع عليه الحاسَّة ، وهو كتشبيه المعدوم بالغائب .

(١) ديوانه : ٣٠٤ . وفيه : خفّ مع الجنوب . . . .
(٢) ديوانه : ٩٩٠.
(٣) ديوانه : ٣٣.
(٤) نقل المؤلف هذه الوجوه من النكت ٨١ ، وهي برمتها في الصناعتين أيضاً ٢٤٦ .

ومنها : إخراج ما لم تجر به العادةُ إلى ما جَرَتْ به العادةُ ، كتشبيه البعث بعدَ الموت بالاستيقاظ بعدَ النوم .

ومنها : إخراج ما لا يُعلمُ بالبديهة إلى ما يُعلمُ بالبديهة ، كتشبيه إعادة الأجسام بإعادة الكتاب .

ومنها : إخراجُ ما لا قُوَّةَ له بالصِّفَةِ إلى ما له قُوَّةٌ في الصِّفةِ ، كتشبيه ضياء الذبالة بضياء النهار .

وقال بعضُ أهل البلاغة : التشبيهُ على أربعةِ أضرُب : تشبيه عينٍ (١٤١) بعينٍ ، وتشبيه حَدَث بحَدَثٍ ، وتشبيه عينٍ بحَدَثٍ ، وتشبيه حَدَثٍ بعينٍ .

فتشبيهُ العين بالعين ، كقول امرىء القيس[١] :

نظرتُ إليها والنجومُ كأنَّها ... مصابيحُ رُهبانٍ تُشَبُّ لقُفَّالِ

فشبَّه إضاءةَ النجومِ بإضاءة المصابيح فهما عَيْنان .

وتشبيه الحَدَث بالحَدَث ، كقول الآخر[٢] :

كأنَّ بينَ شُخْبِها غُدَيْه
حفيفَ ريحٍ أو نسيسَ حَيَّه

فشبه الصوتَ بحفيف الريح ، وهما حَدَثان .

وتشبيه العينِ بالحَدَثِ ، كقول النابغة[٣] :

فإنَّك كالليلِ الذي هو مُدْركي ... وإنْ خِلْتُ أنَّ الْمنتأىٰ عنك واسِعُ

فالعينُ المخاطب ، والحَدَثُ الليل .

وتشبيهُ الحَدَث بالعين ، كقوله تعالىٰ : ﴿مَّثَلُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ [بِرَبِّهِمْ]

(١) ديوانه : ٣١.
(٢) بلا عزو في البديع ١٢٧ .
(٣) ديوانه : ٥٢ .

أَعۡمَٰلُهُمۡ كَرَمَادٍ ٱشۡتَدَّتۡ بِهِ ٱلرِّيحُ﴾[1] ، فشبّه الأعمالَ وهي حَدَثٌ بالرماد وهو عين .

وهذه الضروب الأربعة قد انتظمتها كلُّها أقسامُ التشبيه المتقدِّمة ، وإنَّما[2] مثَّلناها ها هنا ليتبعَ القسمة ما يستحقُّها من التفصيل .

ومن التشبيه بلاغةٌ وحقيقة : فالبلاغة كتشبيه أعمال الكفار بالسراب ، والحقيقةُ نحو : هذا الذهبُ كهذا الذهب[3] .

وتشبيه البلاغة يسمَّىٰ تشبيه التقدير ، وهو يحتاجُ (١٤٢) إلى تمثيل لكثرته واطِّراده ، والثاني كقول امرىء القيس[4] :

إذا ما الثريَّا في السماءِ تعرَّضَتْ   تعـرُّضَ أثناءِ الـوشـاحِ المُفَصَّـلِ

وأصدقُ التشبيه ما إذا عُكسَ لم ينتقِصْ ولم يبطُلْ ، بل يبقىٰ علىٰ حاله .

وأحسنُهُ ما تقابل في البيت الواحد منه تشبيهان لمشبَّهين كقول امرىء القيس[5] :

كـأنَّ قلـوبَ الطير رَطْبـاً ويـابسـاً   لَدَىٰ وَكْرِها العُنَّابُ والحَشَفُ البالي

وقول بشَّار[6] :

كـأنَّ مُثـارَ النَّقْـعِ فـوقَ رؤوسِنـا   وأسيـافَنـا ليـلٌ تهـاوَىٰ كـواكِبُـه

وقوله أيضاً[7] :

من كـلِّ مشتهـرٍ فـي كَـفِّ مشتهـرٍ   كـأنَّ غُـرَّتَـهُ والسيـفَ نجمـانِ

---

(١) إبراهيم : ١٨ ، والزيادة من المصحف الشريف.
(٢) مكررة في الأصل.
(٣) وهو قول الرماني في النكت ٨١.
(٤) ديوانه : ١٤ .
(٥) ديوانه : ٣٨.
(٦) ديوانه : ١/ ٣١٨.
(٧) أخل به ديوانه . وهو له في العمدة ١/ ٢٩١.

والتشبيهات المفردات الحسان كثيرة جداً ، فمنها قول الشاعر[1] :

من وَحْشِ وَجْرَةَ مَوْشيٍّ أكـارِعُـهُ   طاوي المصيرِ كسيفِ الصَّيْقَلِ الفَرِدِ

وقول ذي الرُّمَّة[2] :

وعيـنٌ كعيـنِ الـرِّئـمِ فيهـا مـلاحَـةٌ   هي السِّحْرُ أو أدْهىٰ التباساً وأعْلَقُ

وقول ابن المعتز[3] :

قـد انقضـتْ دولـةُ الصيـامِ وقـد   بشَّـرَ سُقـمُ الهـلالِ بـالعيـدِ
(١٤٣) يتلـو الثـريـا كفـاغِـرٍ شَـرِهٍ   يفتـحُ فـاهُ لأكـلِ عُنقـودِ

والتشبيه تشبيهان : حسن ، وقبيح[4] :

فالحسن ما أخرجَ الأغمضَ إلى الأظهر فأفادَ بياناً وأخبرَ عن حقيقة الشيء ، وقد ذكرتُ أحكامَهُ وأمثلتَهُ فيما تقدَّمَ .

والقبحُ ما كانَ علىٰ خلاف ذلك ، فمنه قولُ بعضهم[5] :

صُـدْغُـهُ ضِـدُّ خَـدِّهِ مثـلُ مـا الـو   عـدُ إذا مـا اعتبـرتَ ضِـدُّ الـوعيـدِ

وهذا عكسُ ما ينبغي أن يكون عليه التشبيه ، من قِبَلِ أنَّه شَبَّهَ الأوضح بالأغمض وما تقع عليه الحاسَّة بما لا تقعُ عليه الحاسَّةُ .

قول الآخر[6] :

ولـهُ غُـرَّةٌ كلـونِ وِصـالٍ   فـوقَهـا طُـرَّةٌ كلَـونِ صُـدودِ

فأتىٰ فيه من القبح بمثل ما في الأول ، وشبَّه محبوباً ، وهو سوادُ الطُرَّة ،

---

(١) النابغة الذبياني ، ديوانه ٧.
(٢) ديوانه ٤٦٥ .
(٣) شعره : ٢/ ١٠٠.
(٤) وهو قول الرماني فيما نقل ابن رشيق في العمدة ١/ ٢٨٧.
(٥) بلا عزو في العمدة ١/ ٢٨٧.
(٦) بلا عزو في العمدة ١/ ٢٨٧.

بمكروهٍ ، وهو الصدودُ . وقبحُهُ من وجه آخر : وهو أنَّه شبَّه حقيقة باستعارة غير حَسَنَةٍ ، وتشبيه حقيقة باستعارةٍ ضعيف ، لا سيَّما إذا كانت استعارةً قبيحةً .

ومن التشبيه ما يفوق بعضُهُ بعضاً ، فمن ذلك قول عبد الله بن المعتز[1] :

ما تَرَىٰ المدَّ قد أتاكَ بماءٍ مُصَنْدَلِ

وقولُ أبي بكر بنِ دُريد[2] :

وكأنَّ دجلةَ في تموجها ... تختالُ بينَ مَطارِفٍ دُكْنِ

(١٤٤) فالتشبيهان مُصيبان ، إلَّا أنَّ تشبيهَ ابن دُرَيْدٍ أحسنُ ومعناهُ أبلغُ وأغربُ .

ومن التشبيه ما يرفع المُشبَّه ويضع المُشبَّه به ، ومنه بالعكس من ذلك ، كأنْ يشبِّه إنساناً بكلبٍ فيخسّه أو كلباً بإنسانٍ فيرفعه ، وليسَ يعصمُ من ذلك أنْ يقولَ : إنما أردتُ الانتفاع بالحراسة لا التشبيه من جهة الكلبية والإنسانية ، ألا ترىٰ أنَّ قوله تعالىٰ : ﴿ كَمَثَلِ ٱلۡكَلۡبِ إِن تَحۡمِلۡ عَلَيۡهِ يَلۡهَثۡ أَوۡ تَتۡرُكۡهُ يَلۡهَثۚ ﴾[3] ، وقوله : ﴿ كَمَثَلِ ٱلۡحِمَارِ يَحۡمِلُ أَسۡفَارَۢاۚ ﴾[4] .

يتضمنان معنىٰ التخسيس والتنقيص وإنْ كان التشبيه بهما علىٰ وَصْفٍ من الأوصاف .

والتشبيهُ يغمضُ إذا أُريدَ تشبيه حالين بشيءٍ واحد على التقدير ، كقول الحَسَنِ البصريّ[5] : (كأنَّك بالدنيا لم تكن ، وكأنَّك بالآخرة لم تَزَلْ) . ومعناه : أنَّه مثَّل حالَه في الآخرة وقد كان في الدنيا بحاله لو لم يكنْ فيها ولم

(١) شعره : ٢/ ١٩٩ .
(٢) أخل به ديوانه بطبعتيه .
(٣) الأعراف : ١٧٦ .
(٤) الجمعة : ٥ .
(٥) تابعي ، ت ١١٠ هـ (وفيات الأعيان ، ٢/ ٦٩ ، تذكرة الحفاظ ، ٧١) .

يزل في الآخرة ، ويوضِّح ذلك أن يجعله بين شخصين أحدهما لم يزل في الآخرة ، والآخر قد (كان) في الدنيا ثم انتقل إلى الآخرة ، ومثل قولِ الهُذَليّ[1] :

وإذا مَضَىٰ شيءٌ كأنْ لم يُفعَلِ

وقول امرىء القيس[2] :

كأني لم أركَبْ جواداً لِلَذَّةٍ ... ولم أَتَبَطَّنْ كاعباً ذاتَ خَلْخَالِ

قول في البيان[3] :

(١٤٥) البيان : اختصارُ المعنىٰ للنفس في صيغةٍ توصلُهُ إليها من غير مُهْلَةٍ . وإنَّما قالوا : من غير مُهلةٍ ، ليرق بينه وبين الدلالة ، لأنَّ الدلالة تحضرُ المعنىٰ للنفس وإنْ أبطأت[4] .

والبيانُ : الكشفُ عن المعنىٰ حتىٰ تدركه النفس من غير توقُّفٍ ، وإنما قيل : من غير توقُّفٍ ، لأنَّه قد يأتي التعقيد في الكلام الدالِّ فلا يستحقّ اسمَ البيان على الإطلاق لموضعِ الحاجة إلى التوقف عليه ومُراجعة الفكر فيه .

والبيانُ على طبقات متفاضلة : فأعلاها ما هجم السامعُ على حقيقة المعنىٰ من غير حائلٍ يحول بينه وبين إدراكه في أسرع مدَّة . وأوسطها ما أوصل المعنىٰ إلى النفس بحائل كالزُّجاجة إلَّا أنه بسهولة . وأدونُها ما أوصل المعنىٰ إلى النفس بحائل كالشّفِّ الرقيق والغلس اليسير من غير تعقيد .

وقيل[5] : البيانُ اسمٌ لكلِّ شيءٍ كشفَ لك قناعَ المعنىٰ ، وهتكَ الحجبَ دونَ الضمير ، حتىٰ يفضي السامعُ إلى حقيقته ، ويهجم على محصوله كائناً ما

(١) أبو كبير ، ديوان الهذليين ٢/ ١٠٠ ، وصدره : فإذا وذلك ليسَ إلا حينَهُ .
(٢) ديوانه : ٣٥ .
(٣) ينظر في البيان : البيان والتبيين ١/ ٧٦ ، النكت ١٠٦ ، العمدة ١/ ٢٥٤ ، المنزع البديع ٤١٤ .
(٤) في الأصل : أبطت .
(٥) القول للجاحظ في البيان والتبيين ١/ ٧٦ .

كانَ ذلك البيانُ ، ومن أيِّ جنسٍ كان ذلك الكلام[١] ، لأنَّ مدار الأمرِ والغاية التي يجري إليها القائلُ والسامعُ ، إنما هي الفَهم والإفهام ، فبأيِّ شيءٍ بلغتَ الإفهامَ وأوضحت[٢] المعنىٰ ، فذلكَ هو البيانُ في ذلك الموضع .

وأصنافُ الدلالات على المعاني من لفظٍ وغيره خمسةٌ[٣] : اللفظ ، والإشارة ، والخطُّ ، والعقدُ ، والنِّصْبة : وهي الحال الدالَّة التي تقومُ مقامَ تلك الأصناف ولا تُقَصِّرُ عنها .

(١٤٦) ولِكلِّ واحدٍ من هذه الخمسة صورة تخصُّهُ تتفرَّدُ بها عن الآخر ، وحِليَةٌ لا يشركُهُ فيها سواه ، وهي التي تكشف أعيانَ المعاني في الجملة ثم حقائقها في التفسير ، وتوضحُ أجناسَها وأقدارها وخاصَّها وعامَّها وطبقاتها في السارِّ والضارِّ واللغو والبَهْرَج والساقط المخدج .

والإشارة واللفظ شريكان في البيان . والإشارة بالطَّرف والحاجب وغير ذلك من الجوارح ينوب كثيراً عن اللفظ في أشياء يقصدُ سترها عن بعض اللفظ ، وإخفاؤها عن قومٍ دونَ قومٍ من الجُلاس ، وفيها مرفق ومعونة حاضرة ، ولولاها لم يتفاهم الناس خاصّ الخاصّ وجهلوا هذا البابَ جملةً ، وخاصّ الخاصّ الدلالة على الشيء بما لا يشركه فيه غيرُهُ ، كقولك : مكَّة ، وعمان ، وجنَّة الخلد ، وجهنَّم ، وكقولك : هذا ، مع الإشارة إلى الشيء ، فإنَّه دلالة تخصّ الشيء بعينه ، قال الشاعر[٤] في ذلك :

أشارت بطَرْفِ العين خيفة أهْلِها ... إشــارةَ مَحْــزُونٍ ولــم تتكلَّــمِ
فأيقنتُ أنَّ الطَّرْفَ قد قال مَرْحَباً ... وأهــلاً وسَهْــلاً بــالحبيبِ الْمُتَيَّمِ

وقال آخر[٥] :

تَـرَىٰ عينُهـا عينـي فتعـرفُ وَحْيَهـا ... وتعرفُ عيني ما به الوحي يرجعُ

وقال الآخر[١] : (١٤٧)

وللقلـــب علـــىٰ القلـــبِ ... دليـــلٌ حيـــنَ يلقـــاهُ
وفـــي النـــاسِ مـــن النـــاسِ ... مقـــاييـــسٌ وأَشْبـــاهُ
وفـــي العيـــن غنًـــى للعيـــ ... ـــنِ أنْ تنطـــقَ أفـــواهُ

ومبلغ الإشارة أبعدُ من مبلغ الصوت . ويحسن الإشارة باليد والرأس والعين والحاجب يتمُّ حُسنُ البيان .

وأمَّا الخطُّ ففضيلتُهُ ظاهرةٌ ، وقد برهنا عليها فيما تقدَّم .

وأمَّا العقد فهو تشكيل الأعداد بالأنامل ، وهو صورة الحساب كما أن الخطُّ صورةُ اللفظ ، والحسابُ وإنْ كان دونَ اللفظِ والخطِّ في الرتبة فقد شهد التنزيل بفضله ودلَّ على فوائده ، وهو يشتمل على معانٍ كثيرة وفوائد جليلة ، وفي عدم اللفظ ، و[فساد] الخطِّ ، والجهل بالعقد فسادُ جُلِّ النِّعم ، وفقدانُ جمهور المنافع ، وانتقاص[٢] كلّ ما جعله الله [لنا] قِواماً ومصلحةً ونظاماً .

وأمَّا النِّصْبَةُ فهي الحالُ الدَّالةُ بغير عبارةٍ ، الناطقةُ بغيرِ لفظٍ ، المشيرةُ بغير يدٍ ولا طرفٍ . وهي ظاهرةٌ في خلق السموات والأرض ، وكلّ صامتٍ وناطقٍ ، وجمادٍ ونامٍ ، ومقيم وظاعِنٍ ، وزائدٍ وناقصٍ ، فالدلالةُ التي في المَواتِ الجامدة كالدلالة التي في الحيوانات الناطقة ، فالصامتُ ناطقٌ بما فيه من الدلالة ، والأعجمُ مُعْرِبٌ بما فيه من البُرهان ، ومتىٰ دلَّ الشيءُ على معنًى فقد أخبرَ عنه وإنْ كان صامتاً وأشارَ إليه (١٤٨) وإنْ كانَ ساكناً ، وهذا القول شائعٌ في جميعِ اللغة ، قالَ نُصَيْبٌ[٣] :

فعـاجُوا فـأثْنَـوا بـالـذي أنـتَ أهلُـهُ ... ولو سكتوا أثْنَتْ عليكَ الحقائبُ

(١) البيان والتبيين : كان الدليل.
(٢) في البيان والتبيين : وأوضحت عن المعنىٰ.
(٣) الكلام وشواهده للجاحظ في البيان والتبيين ١/ ٧٦ ـ ٨٣ ، وما بين القوسين منه.
(٤) عمر بن أبي ربيعة ، ديوانه ، ٢٠٤.
(٥) بلا عزو في البيان والتبيين ١/ ٧٨.

(١) بلا عزو في البيان والتبيين ١/ ٧٨. وفيه: غنى للمرء.
(٢) في البيان والتبيين : اختلال.
(٣) شعره : ٥٩.

وقال أبو العالية[1] :

ومعشـــرٍ صيـــدٍ ذَوي تَجِلَّـــه
تـــرىٰ عليهـــم للنـــدىٰ أَدِلَّـــه

وقد تقدم استشهادنا على مثل هذا الموضع بقول الحُكماء :

(كلُّ صامتٍ ناطقٌ) . وقُلنا : إنَّ الصامتَ وإنْ كان لا يعربُ عن حالِهِ فإنَّ في شاهده من الدلائل عليه ما ينوبُ منابَ نُطْقِهِ لو نَطَق فهو لذلك كالناطقِ .

والكلامُ على ضَرْبَيْن :

ضَرْبٌ لا يُنسَبُ إلى البيان وإنْ دلَّ على المعنىٰ ، كقولِ الفرزدق[2] :

ومـا مثلُـهُ فـي النـاس إلَّا مُمَلَّكـاً   أبـو أُمِّـهِ حَـيٌّ أبـوه يُقـاربُـهْ

وضَرْبٌ يُنسبُ إلى البيان ، وهو كقوله أيضاً[3] :

تصَـرَّمَ عنـي وُدُّ بكـرِ بـنِ وائـلِ   ومـا كـان عنـي وِدُّهـم يتصـرَّمُ
قـوارصُ تـأتينـي وتحتقـرونهـا   وقـد يمـلأُ القَطْـرُ الإنـاءَ فيُفعـمُ

وكقول جرير[4] :

أَدَارَ الجميعِ الصالحين بذي السِّدْرِ   أبينـي لنـا إنَّ التحيَّـة عـن عُفْـرِ
فـلا تُـوبِسـوا بيني وبينكـم الثرىٰ   فـإنَّ الـذي بينـي وبينكـم مُثْـري

(١٤٩) فهذه الأبياتُ تدلّ وفيها بيانٌ ، والبيتُ الأول يدلُّ ولا بيانَ فيه .

وأسبابُ الأشكال التي تخرج الكلامَ عن البيان ثلاثةٌ :

التعبيرُ عن الأغلب ، وسلوكُ الطريق الأبعد ، واستعمالُ المشترك من اللفظ .

وكلُّ أسباب الأشكال قد انتظمها بيتُ الفرزدق الأول ، لأنَّه قَدَّمَ وأَخَّر ،

(١) بلا عزو في البيان والتبيين ١/ ٧٨.
(٢) ديوانه : ١٠٨.
(٣) ديوانه ٧٥٦ ، وفي الأصل : . . . ذكر ود بن وائل   وما كان مني . . . .
(٤) ديوانه ٤١٨ ، ٤٢١ . وفيه : إنَّ البلية عن عفر.

واستعمل ما يقلُّ استعمالُهُ ، فعبَّرَ الكلامُ عن الأغلب ، ولو أتىٰ به علىٰ حقِّهِ لكان : وما مثلُهُ في الناس حَيٌّ يُقارِبُهُ إلَّا ما تملَّك أبو أمِّه أبوه .

وأمَّا سلوك الطريق الأبعد فإنَّ أبا هذا المملَّك أبو هذا الممدوح ، فدلَّ على أنَّه خالُهُ بهذا اللفظ البعيد .

وأمَّا استعمالُ المشترك من اللفظ فقوله : حَيٌّ ، لأنَّ هذه اللفظة مشتركة بين حيٍّ من الحياة وحيّ من أحياء العرب .

ويُحتاجُ في البيان إلى ثلاثة أشياء : النشاط ، والتمكُّن ، والتخيُّر .

فالنشاط له أوقاتٌ تتعيَّنُ مراعاتها وأسبابٌ يجب تصدِّيها ، والحذرُ مما يذهبُها ويقضي بالفتور ووقوف النفس عنه .

وأمَّا التمكُّنُ فإنَّه ينبغي أنْ يتلطَّفَ في تمكين المعنىٰ في النفس ، في الفِكر فيه ومحاولة التصوُّرِ له وتشبيهه بما قَرُبَ ، منه من أبينِ الأشياء ، فإنَّ تمثيلهُ يزيد في وضوحه .

وأمَّا التخيُّرُ فينبغي أن يتخيَّرَ العبارة بعد تمكُّن المعنىٰ في النفس ، ويقصد إلى أخصر ما يدلُّ عليه منها .

والتنزيلُ كلُّهُ في غايةِ البيان ، والذي نذكرُه منه باعث على التدبُّرِ والتأمُّل .

قال الله تعالىٰ : ﴿وَضَرَبَ لَنَا مَثَلًا وَنَسِيَ خَلْقَهُ قَالَ مَن يُحْيِ الْعِظَامَ وَهِيَ رَمِيمٌ ۝٧٨ قُلْ يُحْيِيهَا الَّذِي أَنشَأَهَا أَوَّلَ مَرَّةٍ وَهُوَ بِكُلِّ خَلْقٍ عَلِيمٌ ۝٧٩﴾[1] .

وقال : ﴿الْأَخِلَّاءُ يَوْمَئِذٍ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ إِلَّا الْمُتَّقِينَ﴾[2] .

وقال : ﴿وَلَوْ رُدُّوا لَعَادُوا لِمَا نُهُوا عَنْهُ﴾[3] .

ومن البيِّن في كلام البشر قول سيِّدهم محمد ﷺ ، في خُطبةٍ له : (فليأخذ

(١) يس : ٧٨/ ٧٩.
(٢) الزخرف : ٦٧.
(٣) الأنعام : ٢٨.

العبدُ من نفسِهِ لنفسِهِ ، ومن دُنياهُ لآخرتِهِ ، ومن الشبيبةِ قبلَ الكِبَرِ ، ومن الحياةِ قبلَ الموتِ ، فوالذي نفسُ محمد بيده ، ما بعدَ الموتِ من مُسْتَعْتَبٍ ، ولا بعدَ الدنيا [من] دارٍ ، إلّا الجنَّة أو النّار)[1] .

وقول الشاعر[2] :

يـا أيُّها المُتَحَلِّي غيرَ شيمتِهِ ... إنَّ التخلُّقَ يأتي دُونَهُ الخُلُقُ
فلا يُواتيكَ فيما نابَ من حَدَثٍ ... إلّا أخو ثِقَةٍ فانظُر بمن تثقُ

وقول جرير[3] :

تراضَتْ من تكرُّمِها قُرَيشٌ ... بَردُّ الخيلِ داميةَ الكُلُومِ

وقول الحُطَيئة[4] :

وذاك فتًى إنْ تأتِهِ في صنيعةٍ ... إلى مالِهِ لا تأتِهِ بشَفيعِ

وقول زُهير[5] :

على مُكْثِرِيهم حَقُّ مَنْ يعتريهمُ ... وعندَ المُقِلِّينَ السماحةُ والبَذْلُ

وقول الأعشى[6] : (١٥١) . .

ولكنْ أرىٰ الدهرَ الذي هو خاتِرٌ ... إذا أَصلَحَتْ كفّايَ عادَ فأفْسَدا
شبابٌ وشَيْبٌ وافتقارٌ وثروةٌ ... فللهِ هذا الدهرِ كيفَ تردَّدا

وقول المَرَّار[7] :

(١) البيان والتبيين ٢/٣٠٢ ، والزيادة منه . وفي الأصل : والذي نفس . . .
(٢) سالم بن وابصة في النوادر في اللغة ٤٨٨ ، والمؤتلف والمختلف ٣٠٤ ، وفيهما : ولا يواسيك ، وينظر : شرح أبيات مغني اللبيب ٣/٢٤٣ ، وشرح شواهد المغني ٤١٩ .
(٣) ديوانه ٢١٩ .
(٤) ديوانه ١٨٤ .
(٥) ديوانه ١١٤ .
(٦) ديوانه ١٣٥ .
(٧) شعراء أمويون ٢/٤٨٢ .

إذا شئتَ يوماً أنْ تسيدَ عَشيرةً ... فبالحلْمِ سُدْ لا بالملامةِ والشَّتْمِ
فَلَلْحِلْمُ خيرٌ فاعلمنَّ مَغَبَّةً ... من الجهلِ إلّا أنْ تَشَمَّسَ مِنْ ظُلْمِ

وقول جميل[1] :

لا تصرمي يا جُمل حبلي فإنَّني ... ورودٌ على سكِّ الأمورِ صَدورُ
وإنِّي على سفحِ الدموعِ التي تَرىٰ ... لجلدٌ على بَيْنِ الحبيبِ صَبُورُ
وإنِّي بنارٍ أوقدتها بذي الغضَىٰ ... على ما بعيني من قذًى لبصيرُ
أضاءت لنا وحشيّةً غيرَ أنَّها ... مع الإنس ترعىٰ ما رَعَوْا وتسيرُ

وهكذا كافٍ في معرفة أحكام البيان ، واحتذاء سَمْتِ الكلام البيِّن .

قول في النظم[2] :

نَظْمُ الكلام : هو تأليفُهُ على وضع الاتساق وتساوي الأقسام واعتدال الفصول والأجزاء ، لأنَّ الكلامَ قد يؤلَّف مخلَّطاً غير متناسب ولا مقسم فلا يستحقُّ اسم النظم ، وإنّما يستحقُّ هذا الاسم إذا كان موصوفاً مُرتَّباً ذاهباً في مذهب الانتظام (١٥٢) وموازنة الأقسام .

والنظم على خمسة أضرب : نَقْل ، وفَصْل ، ووَزْن ، وقَلْب ، ومثل .

فالنقلُ في الكلام بالتقديم والتأخير ، وهو يحسنُ من ستة وجوه :

الأول : أنْ تكونَ الحاجة إلى ذكره أشدّوالعلم به أهمّ ، كقولك : قَطَعَ اللصَّ الأميرُ .

والثاني : أنْ يكونَ التأخيرُ أليقَ بما اتصل به من الكلام ، كقوله تعالى : ﴿ وَتَغْشَىٰ وُجُوهَهُمُ ٱلنَّارُ ﴾[3] ، فهذا أليقُ بما بعده وهو قوله : ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ سَرِيعُ

(١) أخلَّ بها ديوانه .
(٢) ينظر في النظم : نظرية النظم ـ تاريخ وتطور : للدكتور حاتم صالح الضامن . نظرية عبد القاهر في النظم : للدكتور درويش الجندي .
(٣) ابراهيم ٥٠ .

﴿ٱلْحِسَابِ ۝٥١﴾[١] ، وهو أيضاً أشكل بما قبله ، لأنّ قبله : ﴿مُّقَرَّنِينَ فِي ٱلْأَصْفَادِ ۝٤٩﴾[٢] .

والثالث : أن يكون الأولُ أعرفَ من الثاني ، وذلك في الأخبار والصفات . وأمّا الأخبارُ فكقولك : (زيدٌ قائمٌ) ، ينبغي أن يُبتدأ بذكر زيد لتطلع النفس بذِكر ما يعرف إلى الإخبار عنه بما لا يعرفُ ، فتقع الفائدة حينئذٍ على حقّها وفي مرتبتها . فهذا أصلُ الكلام في كلّ خبرٍ إلّا الأفعال ، كقولك : (قام زيدٌ) ، فإنّه يُخصّ بالتقديم لقوّة تعلّقه بالمخبر إذا كانَ لا يخلو منه . وأمّا الصفاتُ فيجبُ أنْ يقدّم الأعرف منها ، كقولك : (زيدٌ الطويلُ) ، فزيدٌ أعرفُ من الطويل .

والرابع : تقديمُ الحروف التي لها صدر الكلام ، مثل حروف الاستفهام ، كقولك : (أزيدٌ في الدار) ، فهذا أحسنُ من قولك : (زيدٌ هو في الدار) .

والخامس : تقديم المعنى بعَقْدِه في الجملة ، ثم تفسيره بذكر تفصيله ، كعقد هذا الباب في الجملة على باب النظم وتفسير هذا العقد بتفصيله (١٥٣) إلى الفصول الخمسة التي ذكرناها .

والسادس : أنْ يكون المعنى الأول يقتضي الثاني ويدُلّ كالفعل فإنّك إذا فسَّرته وقررته دَلَلْتَ به على الثاني ، فهو في مرتبة الدلالة المقدّمة على العلم بالفاعل .

وكذلك كلّ نتيجة فهي بعدَ مُقَدِّماتها من حيث كانت دالة عليها ، وهي قبلَ مقدِّماتها من حيث كانت عرضاً فيها .

وكذلك كلّ لفظٍ يُحضِرُ النفس المعنى الثاني ، كالفعل فإنّه يحضر معنى الفاعل ، والحركة تحضر معنى المتحرّك ، والإرادة تحضر معنى المريد .

---

(١) ابراهيم ٥١ .
(٢) ابراهيم ٤٩ .

فهذه الأوجهُ الستةُ يحسنُ فيها التقديم والتأخير ، إلّا أنّ الترتيب المذكور أحسنُ .

ومن هذا الباب ثمانية أضرب لا يجوز فيها التقديم جُملةً :

الضَّرْب الأول : تَمامُ الاسمِ ، كالصلة والمضاف ، تقول في الصلة : (الذي في الدار من شأنه كذا وكذا) ، ولا يجوز : (في الدار الذي من أمره كذا وكذا) على التقديم ، لتمام الاسم عليه . والمضافُ من[١] تمام الاسم أيضاً ، كقولك : (دارُ فلانٍ) ، لا يجوز تقديم (فلان) على (الدار) .

والثاني : توابعُ الأسماء ، وكل تابع فهو بعد المتبوع ، كقولك في التأكيد : (أتاني القومُ كلُّهم) ، وفي الصفة : (جاءني زيدٌ الطويلُ) وفي البدل : (رأيتُ القومَ خمستَهُم) ، وفي العطف : (جاءني زيدٌ وعمرو) .

والثالث : الفعل ، فإنّه يتقدم الفاعلَ لدلالته عليه ، والدلالة قبل المدلول .

والرابع : تقديم المضمر على الظاهر في اللفظ والمعنى ، لا يجوز من قِبَلِ أنّه رجوع إلى الذكر بالإيجاز ، تقول : (ضربَ زيدٌ غُلامَهُ) ، ولا (١٥٤) يجوز : (ضربَ غلامَهُ زيدٌ) .

والخامس : التقديم إذا ألبس ، كقولك : (ضرب هذا ذاك) ، ولا يجوز فيه التقديم والتأخير ، ويجوز في : (ضرب هذا زيداً) .

والسادس : الحروف التي لها صدر الكلام ، لا يتقدم ما بعدَها على ما قبلها ، تقول : (ما زيدٌ قائماً) ، ولا يجوز : (قائماً ما زيدٌ) .

والسابع : ما لم يكن له قوة في العمل كالفعل ، وهو الصفة المشبهة ، والتمييز ، وما عمل فيه حرفٌ ، وعمل فيه معنى :

---

(١) في الأصل : فمن .

فالأول : كقولك : (إنّ زيداً قائمٌ) .

والثاني : كقولك : (تصبَّبَ عرقاً) .

والثالث : كقولك : (إنّ زيداً قائمٌ) .

والرابع : كقولك : (هذا زيدٌ قائماً) .

والثامن : ما فُصِل فيه بين العامل والمعمول مما ليس منه ، كقولك : (كانتْ زيداً الحُمَّى تأخذُ) .

والفَصْلُ : هو أنْ تجعلَ بين الشيئين حاجزاً يمنعُ أَحَدَهما من الاتصال بالآخر ، وهو على ضَرْبين : قافية ، وسجع .

فالقافيةُ[١] حرفُ الرويّ ، وهي التي لا بُدَّ منها في كلِّ الشعر ، ونحن نعني بما وضعَ في القوافي عن التشاغُلِ بالقول عليها في هذا الموضع ، إلّا أنّ الذي يُحتاجُ إلى ذكره ها هنا لمجانسته للأسجاعِ واشتباهِ حالِهِ بحالها أنْ يعلمَ أنّ القوافي على ثلاثة أضرُب :

ضَرْبٌ متمِّمٌ : وهو كقول امرىء القيس[٢] يصف الفرس :

إذا ما جرى شأوَيْنِ وابتلَّ عِطفُهُ ... تقولُ هَزيزُ الريحِ مَرَّتْ بأَثْأَبِ

والأثأبُ : شجرٌ يكون للريح في تضاعيفه حفيفٌ شديدٌ ، فزاد في الصفة أنّه (١٥٥) يجيشُ بعد عرقه ولا يكلُّ .

وضَرْبٌ متمكن : وهو كقول زُهير[٣] :

وأعلمُ ما في اليومِ والأمسِ قَبْلَهُ ... ولكنني عن عِلْمِ ما في غَدٍ عَمِ

فلعَمِ ها هنا موقع لطيف .

(١) ينظر في القافية : القوافي للأخفش ، القوافي للتنوخي ، العيون الغامزة على خبايا الرامزة
(٢) ديوانه ٤٩
(٣) ديوانه ٢٩

وضَرْبٌ مُتكلّف لا يُراد به غير التقفية ، وهو كقول أبي تمام[١] :

كالظبيةِ الأَدْماءِ صافَتْ فارتَعَتْ ... زهرَ العَرارِ الغَضَّ والجَثْجاثا

لأنَّ الظبية لا تنعت إلّا بأنّها تعطو الشجرَ رافعةً رأسَها مذعورةً ، فأمّا رَعْيُها الجثجاث فلا يزيدُ في حُسْنها ، والجثجاث[٢] أيضاً فليس من المرعى .

وينبغي لمَنْ أراد نظمَ الشعر وإنشاء الرسائل أنْ يتخيَّرَ الألفاظَ التي تقع في القوافي والفصول ، لتأتي متممةً المعنى متمكّنةً غير قلقة ولا نافرة ، فإنّ مراعاة السامع ، كما قلنا فيما تقدّم ، إنّما هي مصروفةٌ إلى تتبعِ مبادىء الكلامِ ومقاطِعِهِ .

وأمّا السَّجْعُ[٣] فهو تقفية مقاطع الكلام من غير وزن ، واشتقاقه من الساجع ، وهو المستقيم لاستقامته في الكلام واستواء أوزانه . وقيل : هو مشتق من سَجْعِ الحمامةِ ، وهو ترجيعُها بكاءَها على حَذْوٍ واحد . يُقالُ : سجعتِ الحمامةُ تسجعُ سَجْعاً فهي ساجعة . وإنّما اشتقّ هذا النعت لهذا النوع لأنّ مقاطع الفصول تأتي على ألفاظ متوازنة متعادلة ، وكلم متوازية متماثلة ، ويشبه ذلك الترجيع .

وقد تكلم فيه أبو الفرج قُدامة[٤] وأبو علي الفارسي[٥] (١٥٦) وأبو علي الحاتمي[٦] وأبو الحسن علي بن عيسى الرمانيّ .

فأمّا أبو الفرج قدامة فإنّه قال في المنزلة الثالثة من كتاب الخراج المرسومة

(١) ديوانه ١/٣١٢ .
(٢) النبات ٨٧ .
(٣) ينظر عن السجع : الصناعتين ٢٦٦ ، الإيضاح في علوم البلاغة ٣٩٣ ، المطول ٤٥٣ .
(٤) ابن جعفر ، ت٣٣٧هـ . (الفهرست ١٤٤ ، معجم الأدباء ١٧/١٢) .
(٥) الحسن بن أحمد النحوي ، ت٣٧٧هـ . (نزهة الألباء ٣١٥ ، إنباه الرواة ١/٢٧٣) .
(٦) محمد بن الحسن ، ت٣٣٨هـ . (معجم الأدباء ١٨/١٥٤ ، بغية الوعاة ١/٨٧) . وفي الأصل : أبو حاتم الطائي ، وهو وهم .

بالكلام على البلاغة ، بعدما حذف من عبارته للاختصار : الترصيع نصب الأجزاء والألفاظ متناسبة الوضع ، متقاسمة النظم ، متعادلة الوزن ، يُتوخىٰ في كلِّ جزأين منها مثالان متداولا الكلام يكون مقطعاهما على حرف واحد من السمع ، أو حرفين متقاربي المخرجَيْنِ من الفم ، فإن انضاف إلى ذلك أنْ تكون ألفاظ الجزأين مسجوعةً كان أحسن ، كما قال أبو علي البصير[1] : (حتى عادَ تعريضُك تصريحاً ، وتمريضُك تصحيحاً) ، فإنْ لم تتوجّه هذه المنزلة ، وهي أشفُّ المنازل وأشقّها على المتناول فما دونَها ، وهي السجع بالحرف الواحد أو ما ضارعه وخرج من مخرجه من غير تزاوج الألفاظ ، كما قال بعضُ الكُتّاب : (إذا كنتَ لا تولي من نقص كرم ، وكنتُ لا أوتيَ من ضعف سبب ، فكيفَ أخافُ خيبةَ أمل ، أو عدولاً عن اغتفار زللٍ ، أو فتوراً من لمِّ شعثٍ وإصلاح خلل) . فوضعُهُ النقص بإزاءِ الفتور مناسبة في رَصْع الألفاظ وصحة موازنة ، وإلّا فقد كانَ يمكنُ أنْ يُقالَ مكان نَقْص : قلة ، ومكان فتور : تقصير ، فكانت حينئذ غير متوازنة . وإنْ لم يتسهّل أنْ يكون الجزءان متوازيين في القَدْر فليكن الأخيرُ أطولَ .

وأمّا أبو عليّ الفارسيّ فإنّه قال : السج سجعان ، حالٍ وعاطل : فالحالي ما جاءت الكلمتان (157) اللتان في آخر الفصلين على رويٍّ واحد ، وهو كقوله تعالى : ﴿وَالنَّجْمِ إِذَا هَوَىٰ ۝١ مَا ضَلَّ صَاحِبُكُمْ وَمَا غَوَىٰ ۝٢﴾[2] . والعاطلُ أنْ تكونَ الكلمتان على وزن واحد ورويٍّ مختلف ، كقوله سبحانه : ﴿فَكَيْفَ إِذَا تَوَفَّتْهُمُ الْمَلَائِكَةُ يَضْرِبُونَ وُجُوهَهُمْ وَأَدْبَارَهُمْ ۝٢٧ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمُ اتَّبَعُوا مَا أَسْخَطَ اللَّهَ وَكَرِهُوا رِضْوَانَهُ فَأَحْبَطَ أَعْمَالَهُمْ ۝٢٨﴾[3] . فقابل أدبارَهم بأعمالهم ، وهما على الوزن لا على الرويّ .

(1) الفضل بن جعفر ، ت بعد 258هـ . (معجم الشعراء 185 ، معجم الأدباء 13/181) .
(2) النجم 1 ـ 2 .
(3) محمد 27 ـ 28 .

وأما أبو عليّ الحاتميّ فذكر في (حلية المحاضرة) أنّه[1] قد استوفى القول على السجع في كتابه المنعوت بـ(الحالي والعاطل) ، ولم يقع إليّ هذا الكتاب فأطّلع من تضمّنه على مذهبه فيه .

وأمّا أبو الحسن علي بن عيسى الرمانيّ فإنّه كره إيقاع السجع في الكلام ، ولذلك لم يُحدِّده ولا قسَّمه ولا تكلّم على ماهيته فأعلم ما عنده من خلاف ووفاق ، ولكنّه قال : إنّ مُستعملَ الأسجاع يضطر إلى أنْ يجعل المعاني تابعة لها ، وأنّ ذلك عكسُ ما توجبُهُ الحكمة في الدلالة ، إذ الغرضُ الذي هو حكمةُ الإبانةِ عن المعاني التي الحاجةُ إليها ماسَّةٌ . فإذا كانتِ المُشاكلةُ على خلافِ ذلك فهو عيبٌ ، لأنّه تكلّف من غير الوجه الذي توجبُهُ الحكمةُ ، ومثل الفاعل لذلك كَمَنْ رَصَّعَ تاجاً وألْبَسَهُ زنجياً ساقطاً ، ونظمَ قلادةَ دُرٍّ وطوّقَ بها كلباً .

واستدلّ على سقوط السَّجع وخلوه من المعاني باشتقاقه من سجع الحمامة ، وقال : كما أنّه ليس في سجع الحمامة إلّا (158) الأصوات المتشاكلة فكذلك ليس في سجع الكلامِ إلّا الحروف المتشابكة[2] .

وأبو الحسن ، رحمه الله ، وإنْ كانَ الصدر الذي به يُقتَدَى ومن مُصنفاته يُسْتَمْلَى ، فإنّه أطلقَ القولَ في هذا الموضع إطلاق من سلّم إلى عفوها حِسُّه ، وبادره خاطره ولم يراجع قولَهُ منعماً للنظر فيه ، ولو أعطاه حقَّه من التأمل لهذّبه وصقله ، ونقَّحَهُ ونقّى قذاه .

ونحن نقول في كلامه هذا قولاً فَصْلاً ، ونحكمُ عليه حُكماً عَدْلاً ، فنقول : إنّ اشتقاق السجع في الكلام الذي هو حروفٌ متوازنة متعادلة ، وكلم متوازية متقابلة ، صحيحة المباني ، مبهمة للمعاني ، من سجع الحمامة الذي هو أصوات متشاكلة ورجيعات متماثلة لا معنى تحتها ، غير موجب لتشابههما

(1) في الأصل : فانه .
(2) النكت في إعجاز القرآن 98 . وفيه : المتشاكلة .

من جميع الجهات ، وتضاهيهما من كلِّ الصفات ، لأنّه لو كانَ كلُّ مشتقٍّ يطابقُ المشتقَّ منه مطابقة المِثْل للمِثْل ، والعقيب للعقيب ، لأنّه يقعُ التباينُ بينهما في الدلالة على ما يدلان عليه ، وإنّما العادةُ جاريةٌ أنْ يشتقّ الشيء من الشيء إذا وقعت بينهما مناسبة في بعض الأحوال ، كاشتقاقهم من لفظة : (إجنان الشيء) المتضمنة معنى الستر والتغطية تسمية عالم الأرض بالجنّ لاستتارهم عن الأَعيُنِ ، وتسمية القلب جَناناً لتغطّيه بما يستره ، وقولهم (جنَّ عليه الليل) ، إذا ستره بظلامه ، وتسمية الدرع (١٥٩) جُنّة والترس مِجَنّاً لاستتار المحارب بهما ممّا يردُ عليه من قرنه . وتسمية الولد الذي في بطنِ أمه جنيناً لاستتاره في الرحم والحشا ، وتسمية القبر جنناً لستره الميت . وقد فرّعوا على هذا الأصل فروعاً فسمّوا صنفاً من أصناف الحيّات جاناً ، لزعمهم أنّ الجِنّ تظهر في صورِ الحيّات ، وسمّوا الإنسان الذي تعرض له الجن فتخبله مجنوناً ، وأمثال هذا الاشتقاق كثير نُطيل بذكرها .

وكذلك الحكم في التشبيه والاستعارة ، فإنّهم يشبّهون الشيء بالشيء وهم يريدون بعضه ، كتشبيههم المرأةَ بالظبيةِ ، وإنّما يريدون جيدَها وعينَها ، والسيفَ بالجدول ، وإنّما يريدون زرقته واطّراده ، ومن ذلك : ضحكت الأرض ، إذا أنبتت ، لأنّها تفتقُ عن النَّوْرِ والزَّهر كما يفترّ الضاحك عن الثغر ، وتسميتهم طلعَ النخل إذا انفتق عنه كافورُهُ الضَّحك ، لأنّه يبدو كما يبدو ثغر الضاحك .

ومن اعتبر الاشتقاقات والتشبيهات والاستعارات الواقعة في الكلام ، وضحَ له أنّ هذه سبيل جميعها ، وإنّما اشتقّ سجع الكلام من سجع الحمام لما يجمعهما من معنى التناسب في التقسيم والتعديل وتوازن المقاطع ، لا من طريق خُلُوِّ سجع الحمام من المعاني .

ولو قصدَ قاصِدٌ أنْ يؤلفَ كلاماً من حروفٍ متشاكلة في السمع لا تفيد جملتُهُ المركبة من اللفظ والمعنى لكانَ هاذِياً (١٦٠) لأنّهم قد حدّوا الكلام بأنّه

ما تألفت حروفُهُ وفُهِم تألِيفُه وأفادَ سامِعَهُ . وهذا يفسدُ قولَهُ : إنّه ليس في سجع الكلامِ إلّا الحروف المتشاكلة كما أنّه ليس في سجع الحمامة إلّا الأصوات المتشاكلة ، لأنّا نجدُ جميع الكلام المسجوع مفيداً ، وإنّما يتفق أنْ يوجد في بعضه استكراهٌ أو ألفاظٌ موضوعة في غير مواضعها ، إمّا لأنّ ساجِعه متكلّف غير مطبوع ، فالألفاظ لا تنقادُ له إلى مطابقة المعاني . وهذا الفنّ من السجع هو الذي يضطرّ صاحبُهُ إلى عكس الواجب في تقديم العناية بالألفاظ على العناية بالمعاني ، دون غيره ممّا لا يدخلُهُ هذا العيب ويلمُّ به . وما كانَ من الكلام هذه صفته فليس السجع بساقط فيه حسب ، بل والمعنى واللفظ ، وإنْ كان غرضُهُ رُبّما فُهِمَ بترديد النظر والتأمّل وإعمال الفِكْر ، لأنّ الفضيلة إنّما هي للكلام البيِّن الذي يوصل المعنى إلى النفس بغير حائلٍ ولا مهلةٍ ، فالسجع ليس بمكروه لذاته متى استُعمل على حقيقته وحدِّه ، وإنّما المكروه أنْ يتكلّفه مَنْ ليس بمطبوع عليه فيوقعه في غير موقعه ، أو من يقصد تحسين كلامه ويخلّ بإتقان معناه ، فأمّا إذا استعمله المطبوع المناسب له بغريزته الموفّي للمباني والمعاني حقَّها من التنقيح ونصيبها من التصحيح ، فوضعه في مواضعه (١٦١) فتمَّمَ به معاني كلامه ، ونظَمَهُ في سلك لفظه ، فلا مِرْية في حُسنه ومزيّته ، لأنّ مقاطع الكلام إذا كانت ألفاظاً متوازيةً مُتمِّمة للمعنى وقعت أحسنَ موقع من القلب والسمع .

ومن المُجمع عليه بين نقدة المعاني وجهابذة الكلام أنّ الشاعر إذا تَمّمَ معنى بيته قبل القافيةَ ثم أتى بها لحاجة الشعر إليها فكمّلتِ المعنى أوزادته ما هو من صفته فقد حاز إلى فضيلته فضيلةً أخرى ، كقول امرىء القيس[1] :

كأنّ عيونَ الوحشِ حولَ خِبائنا ... وأرْحُلِنا الجَزْعُ الذي لم يُثَقَّبِ

فإنّه أتَمّ التشبيه بقوله : (الجزع) ، ثمّ لَمّا اضطُر إلى الإتيان بالقافية قال :

(١) ديوانه ٥٣

(الذي لم يثقب) ، فزاد في حسن التشبيه وتَمَّمَ المعنى أحسن تتميم وبلغ به في التوكيد إلى الأمد الأقصى ، لأنَّ عيون الوحش بالجزع غير المثقّب أوقع في التشبيه .

وحكى أبو بكر بن دريد[1] عن التَّوَّزيّ[2] قال : قلت للأصمعي :

مَنْ أشعرُ الناس ؟ قال : من يأتي إلى المعنى الخسيس فيجعله بلفظه رفيعاً ، فيقتضي كلامُهُ قبل القافية ، فإذا احتاج إلى القافية أفادَ بها معنىً ، قلتُ : نحو مَنْ ؟ قال : نحو قول الأعشى[3] حيث يقول :

كناطحٍ صخرةً يوماً ليفلِقَها ... فلم يَضِرْها وأوهىٰ قَرْنَهُ الوَعِلُ

فقد تمّ الكلامُ على قوله : (وأوهى قرنه) ، فلما احتاج إلى القافية قال : (الوعل) فزاد معنىً ، قلتُ : فكيف صار الوعل مفضّلاً على كلّ ما ينطحُ ؟ قال : لأنّه ينحطُّ من الجبل على قرونه (١٦٢) فلا يستضرّ بذلك .

وإذا كان هذا متسهّلاً للناظم المحصور في سجن الوزن فكيفَ يتوعر على الناظم المُطلق العنان أنْ يوقعَ في مقاطع كلامِهِ من الألفاظ ما ينخرطُ في سلك معناه ويتمّمه ، ولا سيما وهو غير مدفوع في جميع فصول رسالته إلى ما يُدفعُ إليه الشاعر في جميع قوافي قصيدته من الإتيان بها على حرف واحد ، وإنّما يأتي بمزاوجة أو مزاوجتين ثمّ ينتقلُ إلى غيرها ، وهذا أمر ظاهر لا يُدفَعُ .

وما أرى أنّ أحداً يكرهُ السجع إذا سلم من الاستكراه ، وطابَق المعنى ، وكان مبنياً على البيان والفائدة في تكميلِهِ للمعنى أظهرُ من مزاوجة اللفظ ، وسلم مخرجه ، وحَسُنَ موقعه ، وقربَ متناوله .

وقد قال أبو الحسن ، رضي الله عنه : إنّ ما هذه صفته من السجع ليس

(١) محمد بن الحسن ، ت٣٢١هـ . (مراتب النحويين ٨٤ ، معجم الأدباء ١٨/ ١٢٧) .
(٢) أبو محمد عبد الله بن محمد ، ت٢٣٠هـ . (مراتب النحويين ٧٥ ، إنباه الرواة ٢/ ١٢٦) .
(٣) ديوانه ٦١ .

بسجع ، وإنّما هو فضلُ بلاغةٍ . فكأنّه إذا عدنا إلى التحقيق إنّما يخالف في الاسم دون المعنى ، لأنَّ هذا هو السجعُ المرغوبُ فيه المؤثَرُ المنتظم في سلك البلاغة .

وقال : إنّ الأسجاعَ التي وقعت في مقاطع الآي ليست بأسجاع وإنّما هي فواصل . واحتجّ بأنّ الساجعَ يأتي بالسجع في كلامه للموازنة بين مقاطع فُصُوله ، والفواصلُ تاتي للإيذان بختام الآية . وهي حجة صحيحة ، إلّا أنّ بعض العرضَيْنِ وإنِ اختلفا فلا خلافَ بين الأسجاعِ والفواصل ، وذلك أنّه قال[1] : والفواصل على وجهين : على الحروف المتجانسة ، والحروف المتقاربة ، ومثل المتجانسة (١٦٣) كقوله تعالى : ﴿وَالطُّورِ ۝١ وَكِتَٰبٍ مَّسْطُورٍ ۝٢ فِي رَقٍّ مَّنشُورٍ ۝٣﴾[2] ، وهذا من السجع الحالي . ومثل المتقاربة كقوله تعالى : ﴿قٓ وَالْقُرْءَانِ الْمَجِيدِ ۝١ بَلْ عَجِبُوٓا أَن جَآءَهُم مُّنذِرٌ مِّنْهُمْ فَقَالَ الْكَٰفِرُونَ هَٰذَا شَىْءٌ عَجِيبٌ ۝٢﴾[3] ، فهذا من المتوازن .

ولو أطلقنا وقوعَ السجع في القرآن لم يكن ذلك مادحاً في إعجازه ولا واضعاً من منارِه ، لأنّه إذا تضمَّنَ ما في طباع البشر أنْ تأتي بمثله ثم قصّرت عن مضاهاته فلا برهان أنورُ من برهانه ، ولا إعجاز أبهرُ من إعجازه .

ويعضُدُ ما ذهبنا إليه من حُسن موقع السجع في الكلام إذا طابق المعنى ، وحسنَ في المختتم والمبتدأ ، ووقع في الموقع اللائق به ، وأعجز مَنْ يروم تبديله وجودُ ما ينوبُ منابَهُ من الألفاظ .

وقد طعن أبو الفرج قُدامة على مَنْ ذَمَّ السجعَ وأَزْرى عليه بقوله : وقد رأيتُ قوماً يذهبون إلى كراهة السجع من غير أنْ يُعرف لهم في ذلك حجة ، ولا وُجِدَ فيما ينكرونه منه دليلٌ ، فعلمنا أنّهم ذمُّوه لمّا راموه فلم يصلوا إليه ، وإلّا

(١) النكت في إعجاز القرآن ٩٨ .
(٢) الطور ١ ـ ٣ .
(٣) ق ١ ـ ٢ .

فلا كلام أجلّ من كلام الله تعالى وكلام رسوله ﷺ ، وقد وردَ في كتابِ الله ، وكان رسولُ الله يتوخّاه ويقصدُهُ ، كقوله للحَسَن والحُسَين ، عليهما السلام : (أُعيذُكُما من السامّة والعامّة وكلّ عينٍ لامّة)[1] ، وإنّما أرادَ : مُلمّة ، فللمقارنة بين الألفاظ وإتباع الكلمة أخواتها في الوزن قال : (لامّة) .

وقوله : (ارجعْنَ مأزوراتٍ غيرَ مأجوراتٍ)[2] ، وإنّما أراد : موزورات ، من الوِزْرِ ، فجاءَ بها لمكانِ أختها[3] .

وكذلك قوله ﷺ : (١٦٤) (خيرُ المال سِكّةٌ مأبورةٌ ومُهْرَةٌ مأمورةٌ)[4] . والقياسُ : مُؤْمَرَة ، فجاءَ بها لمكانِ أختها .

وقال ﷺ ، في بعض كلامه : (هل من خَلاصٍ أو مناصٍ ، أو مرارٍ أو محارٍ ، أو معاذٍ أو ملاذٍ) .

ولستُ أقولُ إنّ تطلّب الأسجاع وغيرها من أثواب البديع بعسفٍ واستدعاءَها بعنفٍ مما يصقلُ فِرَنْدَ الكلامِ ويزيد في جوهر النظام ، لكنْ أقولُ : إنّ الحُسْنَ أنْ يكونَ الكلامُ مطّرداً متّسقاً ، فإذا تهيَّأَتْ للمتكلم فرصةُ السجع انتهزها ورقمها في الموضع الأشبه بها ، فإنْ جادَ الخاطرُ في جمع الكلام بالسجع من غير تكلّف يخمد نورَ المعنى ويغض من روائه وبهجتِهِ فهو أشفُّ وأشرفُ .

والوزنُ ، في الأصل : هو التعديل بين الشيئين في الخِفَّةِ والثقل ليعلم مقدار أحدهما من الآخر ، لا يخلو من أنْ يكون مساوياً أو زائداً أو ناقصاً .

فأمّا الوزنُ في الكلام فهو التعديل بالحروف والحركة والسكون . والتعديل بالحروف من وجهن : أحدهما المساواة من غير زيادة ولا نقصان ،

(١) ينظر : سنن الترمذي ٤/ ٣٤٦ ، النهاية ٢/ ٤٠٤ .
(٢) سنن ابن ماجة ١/ ٥٠٣ ، النهاية ٥/ ١٨٩ ، وفي الأصل : ماخورات غير ، وهو خطأ .
(٣) ينظر : إصلاح المنطق ٣٧ ، الزاهر ١/ ١٥٧ ، دقائق التصريف ٢٢٧ .
(٤) غريب الحديث لأبي عبيد ١/ ٣٤٩ ، مسند الشهاب ٢/ ٢٣٠ .

والآخر المساواة في الخفة والثقل .

فأمّا المساواةُ من طريق عدد الحروف والحركة والسكون فهو للشعر خاصة ، لأنَّ كلَّ بيتٍ من الكلم مساوٍ لما قبله وبعده ، إلّا ما جازوه للزحاف .

وأمّا المساواةُ في الخِفّة والثقل على اللسان فهو في سائر الكلام ، وهو على مراتب ، والعِلّةُ فيه أنَّ من الحروفِ ما يتنافر في التأليف ، فكلّما جمعت الحروف المتنافرة كانَ أصْعَبَ وأعْسَرَ ، ومن ذلك ما ولّدوه من تأليف (١٦٥) الحروف ، ولا يرتضيه العربُ لثقله على اللسان فرُفِضَ وأُلْقِيَ . ومن المُتنافر قولُ ابن بشر[1] :

لم يَضِرْها والحمدُ لله شيءٌ … وانْثَنَتْ نحو عَزْفِ نفسٍ ذهولِ

فإنّ ألفاظَ هذا البيت يتبرأُ بعضُها من بعض ، وهو من معايب الكلام .

وأحسنُ الكلام ما التأمتْ أجزاؤه وتناسبَ نظامُهُ وخفّ على لسان مورده ، كقول النُّميريّ[2] :

مَنْ كانَ ذا عَضُدٍ يُدْرِكْ ظُلامَتَهُ … إنّ الذليلَ الذي ليستْ له عَضُدُ
تنبو يداه إذا ما قلّ ناصِرُهُ … ويأنفُ الضَّيْمَ إنْ أثرى له عَدَدُ

والقلْبُ : على ضربين : إبدال كلمةٍ مكانَ كلمةٍ ، وتغيير حرفٍ من صورةٍ إلى صورةٍ .

والإبدالُ يكونُ لأمور ثلاثة : الأوضح ، والأخفّ ، والأشكل .

فأمّا الإبدالُ للإيضاح فكقول القائل[3] :

ليالِيَ اللّهوُ يَطْبيني فأَتْبَعُهُ

(١) بلا عزو في سر الفصاحة ١٠٨ ومنهاج البلغاء ٢٢٤ .
(٢) للأجرد الثقفي في الشعر والشعراء ٧٣٤ ، وللثقفي في البيان والتبيين ١/ ٦٧ ، ونسب الأول إلى المتلمس في جمهرة الأمثال ١/ ٥٤٠ ، وينظر ديوانه ٢٧٩ .
(٣) ذو الرمة ، ديوانه ٣٨ ، وعجزه :

كأنّني ضاربٌ في غمرةٍ لَعِبُ

ثُمَّ تبدل مكان (تطبيني) (تدعوني) للإيضاح .

وأمّا الإبدال للأخفّ فيكون من جهة الحذف والاختصار ، ويكون من جهة التأليف والانتظام ، ويكون من جهة الاستعمال .

فأمّا الحذفُ والاختصار فكقولك : (رُسْلٌ وصُحْفٌ وكُتْبٌ) ، لأنّه أخفُّ من : (رُسُل وصُحُف وكُتُب) . وكذلك : (الهلالُ واللهِ) ، لأنّه أخَفُّ من : (هذا الهلالُ والله) .

وأمّا التأليفُ والانتظامُ فكقولك بدلًا من قوله[1] :

وليسَ قُربَ قَبرِ حَربٍ قَبرُ

(وليسَ عندَ مدفنِ حربٍ قبرُ)، لأنَّه أسهلُ وأخفّ من جهة تأليف الحروف.

(١٦٦) وأمّا كثرةُ الاستعمالِ فكقولك : (إنْ شاءَ الله) بدلًا من قولك : (إنّ الله شاءَ ذلكَ) ، لأنّه تعمّق وعدول عما كثر في الاستعمال وقربَ مأخذُهُ .

وأمّا الإبدالُ للأشكل فكقوله تعالى : ﴿ إِنَّ شَجَرَتَ ٱلزَّقُّومِ ۝ طَعَامُ ٱلۡأَثِيمِ ۝ كَٱلۡمُهۡلِ يَغۡلِي فِي ٱلۡبُطُونِ ۝ كَغَلۡيِ ٱلۡحَمِيمِ ۝ ﴾[2] . فالأثيمُ أشكل بالفصل من (الفاجر) لو وضع في موضعه .

والمثل في النظم يكون على وجوه ، وهي : القافية والوزن والمزاوج والمُطابق والمُجانس .

فأمّا القافيةُ والوزنُ فقد أشرنا إليهما فيما تقدَّمَ .

وأمّا المزاوج فكقوله تعالى : ﴿ فَمَنِ ٱعۡتَدَىٰ عَلَيۡكُمۡ فَٱعۡتَدُواْ عَلَيۡهِ بِمِثۡلِ مَا ٱعۡتَدَىٰ عَلَيۡكُمۡ ﴾[3] .

(١) بلا عزو في سر الفصاحة ١٠٨ والمثل السائر ١/ ٤٠١ والإيضاح في علوم البلاغة ٥ . وقبله : وقبر حرب بمكان قفر .
(٢) الدخان ٤٣ ـ ٤٦ .
(٣) البقرة ١٩٤ .

وأمّا المطابقُ فيكون في اللفظ والمعنى ، وذلك كمطابقةِ الجوابِ للسؤال ، فيُقال في هذا إنّ الجوابَ مثلُ السؤال في المقدار من غير زيادة ولا نقصان .

والمجانِسُ كقول أبي تمام[1] :

السيفُ أصدقُ أنباءً من الكتبِ   في حَدِّهِ الحَدُّ بينَ الجَدِّ واللَّعِبِ

فالحدُّ الثاني ليس بمثل الحدِّ الأول على الإطلاق ، ولكنّه مجانسٌ له .

وسنذكرُ الفرقَ بين المجانِس والمزاوج والمطابق في باب المشاكلة ، إنْ شاء الله .

قول في الترتيب :

الترتيبُ وضع الشيء في حقِّه . ويُقال : إيقاع الشيء في موقعه . ويُقال : تصيير الشيء في مرتبته . وله حظٌّ عظيم في تهذيب المعاني وتنقيحها وتعديل أقسام (١٦٧) الكلام وتصحيحها .

ولمّا كان الكلام هو الطريق إلى الإبانة عمّا في الأوهامِ ، وكان منه المستقيم والخطل ، والمرتّب الحسن والمخلط القبيح ، احتيج إلى تمييزه ليسلم من وقوع عيب فيه ، لأنّ التخليطَ إذا وقع في الكلام أفسدَ بنيتَهُ وسلب حليته وقبّح صيغته ، فإنْ زاد فيه مع تخليطه ما ليس منه زاد ذلك في قبحه ، وإنْ جمع إلى تخليطه وزيادة ما ليس منه ما لا يتمّ إلّا به كانَ أشدّ قبحاً ، لأنّ الكلام إذا خالطه ما ليس منه زال عن مرتبته وصار بغير مكانه لامتزاجه بما لا يُناسبه ، وإذا خرج منه ما هو منه انتقص رُتبتَهُ ، لأنَّه صارَ الخارجُ منه بالمكان الذي ليس على التقدير .

والكلامُ وغيره مما يرتب يخرج عن رتبته بأحد ستة أشياء ، وهي : التقديم

(١) ديوانه ١/ ٤٠ .

والتأخيرُ والرفعُ والحطُّ والأخذ يميناً وشمالاً .

وليس ترتيبُ الكلام بتخيير ألفاظه ، لأنّه لا لفظة من الألفاظ وإنْ أنصعتْ كلَّ الإنصاع إلّا والحاجة ماسة إلى العلم بها لأمرين : أحدهما : أنْ تضرب مثلاً في الفتح ، ولذلك حَسُنَ التمثيل بالشعر السخيف في الموضع اللائق به .

والآخر : ليحذر من تهجينِ الكلام بإيقاعهما فيه . وإنّما ترتيبُ الكلام بوضعه في الموضع الذي يستحقه كائناً ما كان ذلك الكلام .

وينبغي لمَنْ رامَ ترتيبَ الكلام أنْ بتمييزه ليتمكن من إلحاق كلّ شيء بشكله وما هوأولى به ، ثمّ يتبعُهُ بالترتيب ليضعه في الموضع الذي هو له . وحقيقة التمييز قران الشيء بما هو أولى به ، ولا سبيل إلى (١٦٨) استقامة الترتيب إلا بصحته .

وفي الترتيب فوائد جَمَّة ، منها : وجود المطلوب مرتباً ، وتحسين الصورة ، والعلم بقدر كلّ جملة ، ورفض ما لا يقع فيه ، وحضور النفس كل طبقة ، والإرشاد إلى الملتمس بالصفة ، وظهو رما تقع به المعرفة ، إلى غير هذا من الفوائد .

ودلالته من أوضح الدلالات ، لأنّك إذا قلتَ : (ظننتُ الرجلَ امرأةً) دَلّلْت على معنى ، فإذا قلتَ : (ظننتُ المرأةَ رجلًا) دللت على معنى آخر .

ومن دلالته ما يقع في ترتيب المصنّفات ، كتعديد أبواب الكتاب وعقد كلّ باب على ما ينتظمه من الفصول ، وذلك أنّ جميعَ الفصول متعلّقة بما عُقِدَ عليه الباب ومرتبطة به ، فهي ما يعدله ، وترتيبه بذلك المكان منها دالّ عليها ومذكّر بها ومعين على ضبطها ومبين لمتناسبها وموضح لمُشكلها بالمقابلة والتناسب .

ومن دلالته أيضاً نظم المعاني على ما هو أولى بالتقديم ، كتقديم صَدْر الكتاب ، وإتباعه بما هو أقرب منه وأشكل به ، ثم نسق ما يتلو ذلك شيئاً فشيئاً إلى آخر الكلام المُفاض فيه .

وعلى الجملة فإنّ كلّ ما رتّب كانَ أوضح وأجلى ، وأملح وأَبهى ممّا لم يُرتّب .

والتخليطُ في الكلام وإيراد المعاني على غير نظام قبيحٌ مسترذلٌ والغرضُ في التريب ما فيه من حُسْنِ الدلالة وبهاءِ الصورةِ وسهولةِ ما يُسْتَصْعَبُ .

وبهاءُ الصورة بالترتيب ظاهرٌ في أمورٍ كثيرة (١٦٩) كالنفوس المرتبة المتعادلة القسمة ، والخطوط المتناسبة المتشاكلة ، والأبنية وغير ذلك .

وهذا كُلّه فإنّما هو مثالٌ لترتيب المعاني الوهمية ، وبحُسْنِ الترتيب تفاضلتِ البلغاءُ والشعراءُ والخطباءُ .

ولا بد في الترتيب من مراعاة التناسب والتشاكل والتخير والتقسيم والتمييز والتحصيل والتحديد والنظم والوصف ، فمتى وقع الإخلال بشريطةٍ أو الخطأ في مقدّمةٍ كانت المضرّةُ بحسبها .

أمّا المشاكلةُ فلأنّ المشاكل أوْلى من المتباين .

وأما المناسبةُ فلأنّ النسيب في الجملة أولى من الغريب .

وأمّا التخيّرُ فلأنّ به يُدرك الأولى بأن يكون مع المرتّب في المرتبة أو بعدَه أو قبلَه .

وأمّا التقسيمُ فلأنّ به تتبينُ المناسبةُ .

وأمّا التمييز فلأنّ به ينفردُ ما كان على المشاكلة .

وأمّا التحصيلُ فلأنَّ به يظهر المطلوبُ برتبته من غيره .

وأمّا التحديدُ فلأنّ به يسقطُ حشو الكلام وفضوله .

وأمّا النظمُ فلأنَّ بمراعاته يتبيّن التقديم والتأخير والذكر والإسقاط .

وأمّا الوصفُ فلأنَّ بمراعاته يتبيّنُ موضع الموصوف .

فإذا حضرت المعاني للنفس فليس يحتاج بعدها إلّا إلى حُسْن الترتيب ، وبحُسْنِ الترتيب يكونُ الكمالُ والتّمام .

والأسبابُ التي يحسنُ بها الترتيب في الكلام كثيرة ، منها الوزنُ ، ومنها المناسبة ، ومنها المطابقة ، وكل ذلك في اللفظ والمعنى .

(١٧٠) والترتيب على ضربين : ترتيب في المكان على الحقيقة ، كعقد الباب وما يُذكر بعدَه من تفصيله ، وترتيب ما قدّر تقدير المكان ، كتقدُيم بعض اللفظ على بعض ، وذكر بعضِهِ دونَ بعض ، وهو أيضاً على ضربين : ضَرْب ينقل الصورة من مكان إلى مكان كترتيبِ الكُتبِ بعد تمييزها ، (وضَرْب) تُنشأُ فيه الصورة من مكانٍ دونَ مكانٍ كالخَطِّ .

والترتيب عُدَّة للبيان ، وذلك أنّ أسبابَ الأشكال أربعةٌ : الاشتراك والتخليط والتبعيد والتعبير .

والاشتراك في الصورة الواحدة يغلّط في اعتقاد ذات المقصود ، ويصُدُّ عن إدراك المطلوب .

والتخليط يمنعُ من التمييز .

والتبعيد يمنعُ من الضبط والتحصيل .

والتعبير يمنع من درك الحقيقة .

فقد وضحَ أنّ الترتيب أحدُ أسباب البيان التي تمنع الإلباس .

ولفضلِ الترتيب قالوا في مراتب العلمِ إنّها كالموافي لاتوصلُ إلى العاشرة إلّا من التاسعة .

ويجب أنْ يُعتمدَ في الترتيب على الغرض ، والغرضُ ما اكتسب منفعةً أو دفعَ مضرّةً ، والمُجتبى من الأغراض على حسب العلوم المفاض فيها .

وقد أشرنا فيما تقدَّمَ إلى أنّ لغير صناعةِ البلاغة شركةً في هذا الباب .

ونحن لذلك نقتصرُ منه على ما أوردناه لغنى الكاتب بمعرفته عن معرفة ما سواه .

قول في التّصرف :

(١٧١) في التصرف ضروبٌ من البيان لا يلحقُ بها غيرها ، ولا يجري مجراها سواها ، لأنَّكَ إذا دللت على الشيء الواحد من وجوهٍ متباينة وطُرقٍ متشعّبةٍ كانَ أوضح له وأبين من أن تدلّ عليه من طريق واحدةٍ .

ويُحتاجُ فيه إلى علم : ما التصرّفُ ؟ وما الحاجةُ إليه في البلاغة ؟ وكيف تصرّف اللفظ دون المعنى والمعنى دون اللفظ ؟ وكيف تصرفهما معاً ؟ وما الطريقُ إلى علم التصرّف ؟ وما يناسبُ المعاني في التصرف ، وما يتصرّف والأصل واحدٌ ، وما يتصرّف والأصلُ مختلِفٌ .

والتصرّفُ تغيّرُ المعنى عما كانَ عليه ، ثمّ كثُر حتى قيل لتغيّر الدلالات عليه تصرّف ، وإنْ كانَ لم يتغيّر في نفسه ، وذلك أنّ المعنى قد يكون مرَّةً ماضياً ومرَّةً حاضراً ، وتارةً مفعولًا ، وتارةً غير مفعول ، ووقتاً مأموراً به ، ووقتاً منهياً عنه ، وفي حال مُخبَراً به ، وحيناً يكونُ مثبتاً ، وحيناً يكونُ منفيّاً ، وحيناً لا مثبتاً ولا منفيّاً ، وكرَّةً تُبنى الصفة من الفاعل ، وكَرَّةً تُبنى من المفعول به ، وكرَّةً تدلُّ عليهما .

والحاجةُ إلى التصرّف في علم البلاغة شديدة ، وذلك أنَّه قد يكونُ في موضع إطنابٍ ، وقد يكونُ في موضع إيجازٍ ، والعاجزُ عن التصرّف فيهما يقصُرُ في البلاغة .

وأمّا تصرّفُ المعنى دون اللفظ ، وهو أنْ يقع على وجوه مختلفة بلفظٍ واحدٍ كالعين ، فإنّها تتصرّف في معانٍ كثيرة[١] والأصل واحد ، وهو : عينُ

---

(١) ينظر في معاني (العين) : ما اتفق لفظه واختلف معناه : ٨ ، المنجد في اللغة ٣٢ ، الزاهر ٥٢ ، السامي في الأسامي ٣٢٤ .

الحيوان ، ثم يُقال : عَيْنُ الماء ، وعَيْنُ القومِ ، والعينُ الذهب ، وعينُ الشمس ، وعين الميزان .

ولو قيل في هذا إنَّ اللفظَ يتصرّف لكان صواباً ، لأنَّ تصرّفه وضعه في هذه المواضع المختلفة ، فعين الماء شبّه بعين الحيوان وعين القوم ، كأنّهم يرون به لأنّه يؤدي إليهم ما تؤدي العين . والعينُ الذهبُ (١٧٢) مُشبّه بعين الحيوان لشرفه على ما يُتعامل به ، فهو كالعين في شرفها على جملة البدن . وأمّا عين الميزان فمشبّه بعين الأحول[١] ، ألا ترى أنّه يُقالُ : في الميزان حولٌ ، وهو أحولٌ .

وأمّا تصرّفُ اللفظ دون المعنى فهو أنْ يتغيّر اللفظ ولا يتغيّر المعنى ، كقولك : قربَ واقترب ، والطّلوع والمطلع ، وقراح وقروح في جمع قرح ، والذهاب والذهوب في مصدر ذَهَبَ .

وأمّا ما يتصرّف لفظه ومعناه فعليه أكثر الكلام ، كقولك : الضرب والاضطراب والضّراب والمضاربة والتضارب والاستضراب .

وأما تناسبُ المعاني في التصرّف فهو[٢] أنْ يرجع إلى أصل واحد ، ومثالُهُ أنّ معنى الفخر يدورُ في كلِّ ما تصرّف كما يتصرّف معنى الضرب في جميع بابِهِ .

وقد تتناسب المعاني بوجهين أحدهما ضَمّ الأصل لها ، فإنّ الأنساءَ كلّها ، أعني الأصلَ في أنفسها كما يكونُ ذلك في الألفاظ سواءً ، والمضراب أقربُ إلى الضراب منه إلى الاستضراب ، لأنّ زيادته عليه حرفٌ واحدٌ ، والزيادةُ في الاستضراب ثلاثة أحرف .

وقد يُتصرّف في المعنى الواحد بألفاظ مختلفة الأصل والفرع ، وذلك كقولك : حركَةٌ ، وثقْلةٌ ، وزوالٌ ، فالأصل والفرع في اللفظ مختلف والمعنى واحد .

وأمّا الطريقُ إلى علم التصرّف فهو بتوفر الخواطر على الفكر والرياضة

(١) في الأصل : الأحوال ، وهو وهم .
(٢) في الأصل : هو .

والرواية والدراسة ، (١٧٣) فإنِ اتفق مع ذلك حصول طبع فاضل بلغ الغاية العالية من البلاغة ، وعلى حَسَبِ قصورِ الطبع يكون التقصير فيها .

ومن التصرّف في كتاب الله تعالى قوله : ﴿ وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَٰٓئِكَةِ ٱسْجُدُواْ لِأَدَمَ فَسَجَدُوٓاْ إِلَّآ إِبْلِيسَ أَبَىٰ وَٱسْتَكْبَرَ وَكَانَ مِنَ ٱلْكَٰفِرِينَ ۝٣٤ ﴾[١] ، وقوله في موضع آخر : ﴿ إِلَّآ إِبْلِيسَ كَانَ مِنَ ٱلْجِنِّ فَفَسَقَ عَنْ أَمْرِ رَبِّهِۦٓ ﴾[٢] ، وقوله في قصة موسى ، عليه السلام : ﴿ ثُمَّ بَعَثْنَا مِنۢ بَعْدِهِم مُّوسَىٰ بِـَٔايَٰتِنَآ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ وَمَلَإِيْهِۦ فَظَلَمُواْ بِهَا فَٱنظُرْ كَيْفَ كَانَ عَٰقِبَةُ ٱلْمُفْسِدِينَ ۝١٠٣ ﴾[٣] ، وقوله : ﴿ ثُمَّ بَعَثْنَا مِنۢ بَعْدِهِم مُّوسَىٰ وَهَٰرُونَ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ وَمَلَإِيْهِۦ [بِـَٔايَٰتِنَا] فَٱسْتَكْبَرُواْ وَكَانُواْ قَوْمًا مُّجْرِمِينَ ۝٧٥ ﴾[٤] ، وقوله : ﴿ وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا مُوسَىٰ بِـَٔايَٰتِنَا وَسُلْطَٰنٍ مُّبِينٍ ۝٩٦ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ وَمَلَإِيْهِۦ فَٱتَّبَعُوٓاْ أَمْرَ فِرْعَوْنَ ۖ وَمَآ أَمْرُ فِرْعَوْنَ بِرَشِيدٍ ۝٩٧ ﴾[٥] .

فأمّا التصرّفُ في منثور الكلام ومنظومه فأشهر من أنْ يحتاج إلى تمثيل ، لأنّ ضروبَ المعاني التي يستعملها الكُتّابُ والخطباءُ والشعراء لو عُدِّدتْ لكانت أصولها محصورة . وقد تصرّف كلٌّ من هؤلاء في كلِّ أصل من أصول التصرّف الذي لا ينحصرُ ولا يتحدَّدُ ولا يقفُ عند غايةٍ ولا أَمَدٍ ، لأنّه مع الخواطر في السيلان على ممرِّ الآبادِ والأزمان .

قول في المُشاكلة :

أصلُ المشاكلة في الاشتقاقِ التقييدُ ، ومنه : شكالُ الدابةِ وشَكْل الحروفِ لأنّهما يُقيِّدانِهما ، والشَّكلُ في الهندسة ، لأنَّه صورةٌ تُقيِّدُ (١٧٤) المِثْلَ في النفسِ .

(١) البقرة ٣٤ . وفي الأصل : وإذا قال ربك للملائكة . والصواب ما أثبتنا .
(٢) الكهف ٥٠ .
(٣) الأعراف : ١٠٣ .
(٤) يونس ٧٥ وما بين القوسين المربعين من المصحف الشريف .
(٥) هود ٩٦ ـ ٩٧ .

والشَّكلُ : الدَّلُّ ، لأنّه تشابهُ بعضِ الأحوالِ ببعضٍ في الحُسْنِ ، فهناك معنىً ربطَ كلَّ واحدٍ منهما بالآخر وقَيَّدَهُ بصاحبه .

والمشاكلةُ تكونُ في اللفظ ، وتكون في المعنى ، وتكون فيهما معاً .

والمشاكلةُ والمماثلةُ تكونُ بالنفس ، ولمعنى غير النفس ، فالمماثلة بالنفس أنْ يسدَّ كلُّ واحدٍ من الشيئين مسدَّ الآخر ، كالسوادَيْن والبياضَيْنِ وما أشبه ذلك . والمماثلة لمعنى غير النفس أنْ يسدَّ أحدُ المتماثلين مسدَّ الآخرِ من جهةٍ ، كالعلم والنور فإنهما يتشاكلان في معنى الإبانة .

والفرقُ بينَ المشاكلة والمشابهة أنّ المشابهةَ بالنفس والمشاكلة بمعنىً ، إلّا أنّهما قد تداخلا فصار كلُّ واحدٍ منهما يُستعمل مكانَ الآخر .

والمشاكلةُ باللفظ تكون بالحروف ، وبالإعراب ، وبالوزن .

فالمشاكلةُ بالحروف على وجوه ، منها : القافية والسجع والحروف المتقاربة المخارج والحروف المتجانسة .

فأمّا القافية والسجع فقد مضى الكلام عليهما .

وأمّا الحروفُ المتقاربة المخارج[1] فإنّ بها تكونُ المشاكلةُ في الكلام ، وذلك أنّ للحروف ستة عشر مخرجاً[2] ، فإذا كانتِ الكلمةُ مؤلّفةً من حروفٍ متقاربةِ المخارج كانَ الناطقُ بها بمنزلةِ مَنْ يمشي وهو مقيَّدٌ ، وإذا كانتِ الكلمةُ مؤلّفةً من حروفٍ متباعدةِ المخارجِ كانَ الناطِقُ بها بمنزلة الواثِبِ من مكانٍ إلى مكانٍ .

(١٧٥) واستكراه هذين التركيبين يظهر بثقلهما على اللسان وبشاعتهما في السمعِ ، وإنما يحسنُ التأليفُ إذا كان من حروفٍ معتدلةٍ ليست بذات بُعْدٍ بعيدٍ ولا قُربٍ قريبٍ .

(١) بعدها في الأصل كلمة مقحمة هي : المتجانسة .
(٢) ينظر : الكتاب ٢/ ٤٠٥ ، سرّ صناعة الإعراب ٤٦ ، الرعاية ٢٤٣ ، مرشدالقارىء ٣٠ ، إبراز المعاني ٤٤٦ .

وأمّا الحروفُ المتجانسةُ فثلاثة عشر صنفاً ، وهي : المجهورة ، والمهموسة ، والشديدة التي تمنعُ الصوتَ الجريَ معها ، والرخوة ، والمتحركة ، والشديدة التي يجري الصوت معها ، والمُكَرّرة ، واللّينة ، والهاوية ، والمَطبقة ، والمتفتحة ، والمستعلية ، والذُلّق . وينبغي أنْ يعرف كلّ جنسٍ منها ، وما يحسُنُ ويقبحُ من تأليفهاوتركيبها ، ليختارَ المتناسبَ المتشاكلَ ويعدلَ عن المتباين المتنافر .

وقال الخليل بن أحمد[1] : أصنافُ الحروف تسعةٌ ، وهي :

الحلقيّة واللهويّة والشجريّة والأسليّة والنطعيّة واللثويّة والذلقيّة والشفهيّة والهوائيّة .

قال[2] : والذلاقة في المنطق إنّما هي بحروفِ أَسَلَةِ اللسان ، وذَلْقُ اللسانِ تحديدُه مثل ذلق السنان ، ولا ينطلقُ شَبَا اللسان إلّا بالحروف الذلقيّة ، وهي : الراء واللام والنون ، ويلحق بها الحروفُ الشفهية ، وهي : الفاء والباء والميم .

قال[3] : ولمّا ذلقت هذه الحروفُ ومَذَلَ بها اللسانُ سهُلَتْ على المنطق وكثُرَتْ في أبنية الكلام ، فليس يَعْرَى شيءٌ من الرباعيّ والخماسيّ التامّ منها أو من بعضها . فإنْ وردت كلمة رباعية أو خماسية مُعرَّاة من هذه الحروف الستة فالكلمةُ مُحْدَثَة مولّدة ليستْ من كلام (١٧٦) العرب .

قال[4] : وقد قالوا : العسجد والقُداحِسُ[5] ، ولولا ما لزمهما من العين والقاف ما حسنتا ، إلّا أنّ هذين الحرفين لا يدخلان في بناءٍ إلّا حسّناه ، لأنهما

(١) الفراهيدي ، ت١٧٥هـ . (طبقات النحويين واللغويين ٤٧ ، نور القبس ٥٦) .
(٢) العين ١/ ٥١ .
(٣) العين ١/ ٥٢ .
(٤) العين ١/ ٥٣ .
(٥) القداحس : الجريء الشديد (العين ٣/ ٣٢٣) .

أطلقُ الحروف . أمّا العينُ فأنصعُ الحروف جرْساً وألينها سماعاً . وأمّا القافُ فأبينُ الحروف وأصحّها جرساً ، فإذا كانتا في بناءٍ حَسُنَ لصناعتهما ، فإنْ كانَ البناءُ اسماً لزمته السين والدال مع لزوم العين والقاف ، لأنّ الدالَ لانَتْ عن صلابة الطاء وكزازتها ، وارتفعت عن حقوق التاء فحَسُنَتْ وصارت حال السين بينَ مخرج الصادِ والزاي كذلكَ ، ولهذا لا يضرُّ الكلمةَ ما خالطها من الحروف الصمّ .

قال[١] : والهاء تحتملُ في البناء لهشاشتها وأنّها نَفَسٌ لا اعتياص فيها .

قال[٢] : والمضاعفُ بناء تستحسنه العربُ وتستلذّه ، فيجوز فيه جميع ما جاء من الصحيح والمعتلّ والذُّلق والطُّلق والصمّ ، وذلك : الصَّلْصَلَة والزلزلة ، والمهارة في هذا وما يناسبه يدلُّ على [ما] يحسنُ من التأليف ويقبحُ ، وما يقعُ في أعلى الطبقات وأوسطهاوأدونها ، ويعينُ على مشاكلة الأعلى بالأعلى والأوسط بالأوسط والأدون بالأدون .

وأمّا المشاكلةُ بالإعراب فإنّك إذا قلتَ : (ضربتُ زيداً) قلتَ : (وعَمْراً كلمته) ، لأنّك بنيتَ الكلامَ على الفعل ، ومنه قوله تعالى : ﴿ يُدْخِلُ مَن يَشَآءُ فِي رَحْمَتِهِۦۚ وَٱلظَّٰلِمِينَ أَعَدَّ لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًۢا ﴾[٣] .

وأمّا المشاكلةُ في الوزن فتكون في أبيات القصيدة ، إذْ كلُّ بيت منها على (١٧٧) زنة ما قبله وما بعده . وتحسن في المقاطع ، كقوله تعالى : ﴿ إِذْ نَادَىٰ رَبَّهُۥ نِدَآءً خَفِيًّا ۝ قَالَ رَبِّ إِنِّي وَهَنَ ٱلْعَظْمُ مِنِّي وَٱشْتَعَلَ ٱلرَّأْسُ شَيْبًا وَلَمْ أَكُنۢ بِدُعَآئِكَ رَبِّ شَقِيًّا ۝ ﴾[٤] .

وأمّا المشاكلةُ في المعنى فهي على ثلاثة أضْرُبٍ : المجانس ، والمزاوج ، والمطابق .

(١) العين ١/٥٤ .
(٢) العين ١/٥٥ .
(٣) الإنسان ٣١ .
(٤) مريم ٣ ـ ٤

فالمجانسةُ كقول أبي تمام[١] :

السيف أصدق أنباءً من الكتب ... في حدِّهِ الحَدُّ بينَ الجِدِّ واللَّعِبِ

فقوله : (في حدِّه الحدُّ) تناسبٌ بمعنى الأصل ، وذلك أنّ أصلَ الباب المَنْعُ ، ففي حدّ السيف مَنْعٌ ، وفي الحدّ بين الجِدِّواللعبِ مَنْعٌ أيضاً ، لأنَّ معناه الفصلُ الذي يمنعُ أحدهما أن يختلط بالآخر .

وفي هذا البيت ترصيعٌ آخر ، وهو مقابلةُ صورة الحدّ بصورة الجدّ وهما متفقان خطاً لا لفظاً .

وقد سمّىٰ البديعيون المجانسةَ تجنيساً ، وهو تفعيل من الجنس ، والجنسُ ما كانت تحته أنواع كالحيوان والنبات ، وقد قال قومٌ : إنّ النوعَ أَعَمُّ من الجنس ، وأنَّ الأجناس تحته ، والأكثر هو القول الأول .

ووجدتُ عامة مَنْ نظر في البديع لم يفرِّق بين التجنيس والترصيع إلّا أبا عليّ الفارسيّ فإنّه فرّقَ بينهما ، ومثّل كلًّا منهما بأمثلة تميِّزه عن الآخر ، وذلك أنّ الجماعة يرون أنَّ ما اتفق لفظه واختلف معناه من باب التجنيس ، وأبو عليّ يراه من باب الترصيع ، ولم أسمع لغير أبي عليٍّ كلاماً في الترصيع ، وهذا يدلُّ على أنّ أبا عليٍّ (١٧٨) قَسَّمَ ما ضمّنوه باباً في بابين وسمَّى أحدَهما تجنيساً والآخر ترصيعاً ، وقد أحسنَ كلَّ الإحسان ، وذلك أنّ الكلمةَ إذا اتفقت صورُهاوتقابلت في المنظر بالخطِّ ، أو في المسمع باللفظ أشبهت الجواهرَ المتفقة الأجسام إذا تقابلت في النظام ، وإذا تضمّن بعضُ الكلم ما في البعض من الحروف فقد[٢] تجانسا لاشتمالِ كلِّ كلمة على أكثر ما في الأخرى من الحروف التي رُكِّبَتْ منها .

ونحن نذكرُ مذاهب الناس في هذين البابين وغيرهما ، ونشير إلى مواضع

(١) ديوانه ١/٤٠ .
(٢) في الأصل : وقد .

الخلافِ والوفاق بمشيئة الله تعالى .

فالتجنيس على مذهب عبد الله بن المعتز[1] : أنْ يُؤتى بكلمتين على لفظ واحد ولهما معنيان ، أو على لفظ تتقاربُ حروفه .

فمن التجنيس الذي يتفق لفظه ويختلف معناه قول بعضهم : (اللهم إني مُسْلِمٌ مُسَلِّمٌ) . وهذا القسم عند أبي عليّ الفارسيّ داخل في باب الترصيع .

ومن التجنيس الذي تتقاربُ حروفه قول أبي تمّام[2] :

جلا ظُلماتُ الظُّلْمِ عن وَجْهِ أُمّةٍ ... أضاءَ لها من كوكبِ الحُسْنِ آفِلُه

وهذا هو التجنيسُ الصحيح على مذهب أبي علي الفارسيّ ، لأنّ حروف إحدى الكلمتين وهما (ظُلمات) و(ظُلم) مجانسةٌ لحروفِ الأخرى .

والتجنيس عنده ، أعني أبا عليّ الفارسيّ ، على ضَرْبين : مجموع ومفروق .

فالمجموعُ ما ليسَ فيه بين حرفي المجانَسَةِ فاصلة ، كقول امرىء القيس[3] : (١٧٩)

لقد طَمَحَ الطمّاحُ من بُعْدِ أرْضِهِ ... لِيُلبِسَنـي مِـن دائِـهِ مـا تَلَبَّسَا

وقول جرير[4] :

ومـا زالَ معقـولًا عِقـالٌ عـن النَّدَى ... وما زالَ محبوساً عن الخير حابِسُ

لأنّه ليسَ بين (طمح) و(الطمّاح) حرف فاصل .

والمفروقُ كقول الكِنانيّ :

(١) البديع ٢٥ (الأوربية) ٥٥ (المصرية) . وينظزر عن التجنيس : الصناعتين ٣٣٠ ، العمدة ١/ ٣٢١ ، البديع في نقد الشعر ١٢ ، تحرير التحبير ١٠٢ .
(٢) ديوانه ٣/ ٢٦ .
(٣) ديوانه ١٠٨
(٤) ديوانه ١٨٤ .

فـأَرْدَيْـنَ الفـوارسَ مـن فـراس ... وبـالعنقـا كَـرَزْنَ ومـا نُهِينـا

وقول الكميت[1] :

فقُـلْ لجُـذام قـد جَـذَمْتُـم وسيلـةً ... إلينا كمُختارِ الرّدافِ على الرَّحْلِ

لأنّ بينَ (الفوارس) و(فراس) لفظةً ، وبين (جذام) و(جذمتم) لفظة (قد) .

وقال أبو عليّ الحاتِميّ[2] : التجنيس نوعان ، نوع تجانسُ فيه الكلمةُ أختَها في بعض حروفها ويشتقُّ من معناها ، وهو كقول الله تعالى : ﴿ فَأَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفًا ﴾[3] ، وكقول القُطاميّ[4] :

فلمّا رَدَّهـا فـي الشَّـوْلِ شـالَـتْ ... بـذيّـالٍ يكـونُ لهـا لِفـاعَـا

وقول النابغة[5] :

وأقْطعُ الخَرْقَ بالخَرْقاءِ قد جَعَلَتْ ... مـن الكَـلالِ تَشَكّـى الأيْـنَ والسَّـأَما

ونوعٌ تجانسُ الكلمةُ فيه الكلمةَ في حروفها دون معناها ، كقول رجل من عَبْسٍ[6] :

وذلكـم أنّ ذُلَّ الجـارِ حـالَفَكُـم ... وأنّ أنْفَكُـمُ لا يـألَـفُ الأنَفـا

(١٨٠) وقول جرير[7] :

كـأنّـك لـم تَسِـرْ ببـلادِ نُعْـمٍ ... ولـم تنظـرْ بنـاظـرة الخِيـامـا

وقال آخرون : التجنيس أنْ تجانسَ الكلمةُ الكلمةَ في مسموع حروفها ، ولم يُراعوا ما راعاه غيرهم من التقسيم المتقدِّم ، ومثّلوه بقول امرىء القيس :

(١) شعره : ٢/ ٦٤ .
(٢) تنظر : حلية المحاضرة ١/ ١٦٤ .
(٣) الروم ٤٣ .
(٤) ديوانه ٤٣
(٥) ديوانه ١٠٨
(٦) البديع ٢٧ (الأوربية) ٥٨ (المصرية) ، نقد الشعر ١٦٦ ، الموازنة ١/ ٢٨٢ .
(٧) ديوانه ٢٢٢ وروايته : ... بجنوب قوّ ... ولم تعرف ...

لقـد طمـح الطمـاح ....

وقد كُتب البيت فيما تقدّم[1] .

وبقول عبد الله بن طاهر[2] :

وإنّـي للثغـر المخـوف لطـالـعٌ   وللثغـرِ يجـري ظَلْمُـهُ لـرشُـوفُ

وهذا تجنيسٌ على رأي الأكثر ، وترصيعٌ على مذهب أبي عليّ الفارسيّ .

وأمّا أبو الفرج قدامة فلم يذكر التجنيس ، ولكنّه ذكر الاشتقاق والمضارعة ، وقال : إنّهما من نعوت الألفاظ ، ومثلهما بأمثلة ينتظمُ جميعُها في باب التجنيس على القول الأعمّ ، وينتظمُ بعضُها في باب التجنيس ، وبعضُها في باب الترصيع على قول أبي عليّ الفارسيّ ، فقال : الاشتقاق كقول خالد بن صفوان[3] : هشمتك هشام وخرمتك مخروم . وقول الآخر[4] : (لا ترى الجاهلَ إلّا مُفْرطاً أو مُفَرِّطاً) . والمضارعة كقول بعضهم : (إيّاكُم والمُشارّةَ فإنّها تميتُ الغُرَّةَ وتُحيي العُرَّةَ)[5] .

وقد حُكي عن أبي عليّ الفارسيّ أيضاً أنّهُ يرى أنّ التجنيسَ صنفان : لفظيّ ومعنويّ .

فاللفظيّ اشتراك الكلمتين في أكثر حروفهما ، كقوله تعالى : ﴿ يَمْحَقُ اللَّهُ (١٨١) الرِّبَوٰا وَيُرْبِي الصَّدَقَٰتِ ﴾[6] ، وقوله تعالى : ﴿ وَأَسْلَمْتُ مَعَ

(١) تنظر الحاشية (٣) صفحة ١٧٢ .
(٢) شعره : ٣٨ عن العمدة ١/٣٢٣ ، ويضاف : حلية المحاضرة ١/١٤٦ . وقد أخلّ به شعره في كتاب أدب الطاهرين
(٣) من الخطباء المشهورين . (المعارف ٤٠٣)
(٤) هو الإمام عليّ (رضي الله عنه) في النهاية ٣/٤٣٥ . وروايته : لا يُرى الجاهلُ . وهو بالتخفيف : المُسْرِف في العمل ، وبالتشديد : المُقصّر فيه
(٥) مسند الشهاب ٢/٩٥ ، اللسان (عرر ، غرر) .
(٦) البقرة ٢٧٦ .

سُلَيْمَٰنَ ﴾[1] ، وقوله : ﴿ ثُمَّ انصَرَفُوا صَرَفَ اللَّهُ قُلُوبَهُم ﴾[2] ، وقوله : ﴿ يَخَافُونَ يَوْمًا تَتَقَلَّبُ فِيهِ الْقُلُوبُ وَالْأَبْصَٰرُ ﴾[3] .

والمعنويّ أنْ يأتي في الأوّل كلامٌ ويأتي في الثاني كلامٌ يدلُّ على أنّه جوابٌ له ، وهذا يقع في الجزاء ، كقوله تعالى : ﴿ فَمَنِ اعْتَدَىٰ عَلَيْكُمْ فَاعْتَدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا اعْتَدَىٰ عَلَيْكُمْ ﴾[4] ، أي جازوه بما يستحقُّ على سبيل العَدْلِ ، وهذا هو المزاوج ، وسيأتي ذِكره فيما بعدُ .

ومن مستحسن الشعر المُجَنِّس قولُ بعضِهم :

فيُلهيك عن وَرْدِ الرياض بوَجْنَةٍ   تـورّدها مـن يـانـعِ الـورد أيْنـعُ
شهـدت لقـد أوليتنـي منـك مِنّـةً   شهـادتُها مقبـولـةٌ لَيـسَ تُـدفَـعُ
أيادي بيضاً بَيّضَتْ وَجْهَ مطلبي   وقـد كنـتُ فـي ظلمـائهـا أتسكّـعُ
وأغنيتنـي عَمَّـنْ يمُـنُّ بِمنّـةٍ   ويُلفـى علـى النَّـزْرِ اللَّقَـى يتفجَّـعُ

وقول الآخر :

لعمري لئنْ أبلى الجديدانِ جدَّتي   وضَعْضَعَ مني الدهرُ ما يتضعضعُ
لـرُبَّ صبـاحٍ قـد سبقـتُ شـروقَـهُ   صبوحاً ووُرق الأيكِ في الأيكِ تَسْجَعُ
بصِرْفٍ على صَرْفِ الزمانِ معينةٍ   وبكـرٍ مـن البكـرِ العقيلـةِ أمْنَـعُ

وقول الآخر : (١٨٢)

قِفـا نَسَـلِ المعـاهِـدَ والمغـانـي   بـأَلْسِنَـةِ الـدمـوعِ عـن الغـوانـي

وأمّا المزاوج فقد تقدَّمَ تمثيله ، ومنه قول الله تعالى : ﴿ يُخَٰدِعُونَ اللَّهَ وَهُوَ خَٰدِعُهُمْ ﴾[5] ، الخِداعُ الثاني إنّما ورد لمزاوجة الأوّل ، لا على أنّ الله تعالى

(١) النمل ٤٤
(٢) التوبة ١٢٧
(٣) النور ٣٧ .
(٤) البقرة ١٩٤ .
(٥) النساء ١٤٢ .

هو يخدعُ أحداً من عبادِه . وقوله : ﴿وَجَزَٰٓؤُاْ سَيِّئَةٖ سَيِّئَةٞ مِّثۡلُهَاۖ﴾[1] ، والثانية ليست بسيِّئة وإنّما هي حقٌّ وجزاءٌ . وقوله : ﴿مُسۡتَهۡزِءُونَ . ٱللَّهُ يَسۡتَهۡزِئُ بِهِمۡ﴾[2] ، الاستهزاءُ الثاني مُستعارٌ لمزاوجة الأول .

ومن الشعر المزاوج قولُ الشاعر[3] :

ألا لا يَجْهَلَــنْ أحــدٌ علينــا ... فنجهــلَ مِثْــلَ جَهْــلِ الجــاهِلينا

الجهلُ الثاني إنّما هو مزاوجٌ للأوّل .

وقول الآخر :

خليليّ رُوحا بي إلى الراحِ واغتدوا ... ولا تجعلا شربي لها شربَ تَصْرِيدِ
حمتني مياهُ الوردِ منها مواردي ... فلا تحرماني شُرْبَ ماءِ العناقيدِ

وقول أبي تمّام[4] :

لا تَسْقِنـي مـاءَ المـلامِ فـإنّنـي ... صَـبٌّ قـد استعـذَبْـتُ مـاءَ بُكـائـي

وأمّا المطابقةُ[5] فهي ذِكْرُ الشيءِ وضدِّه .

وقال الخليلُ بن أحمد[6] : يُقال : طابقتُ الشيئين إذا جعلتهما على حذوٍ واحد وألصقتَهما .

وقال الأصمعيّ[7] : (١٨٣) المطابقةُ وضعُ اليدِ موضعَ الرجلِ .

وقد ذهب قومٌ إلى أنّ المطابقة اشتراكُ المعنيين في لفظٍ واحد .

(١) الشورى ٤٠ .
(٢) البقرة ١٤ ـ ١٥ .
(٣) عمرو بن كلثوم ، شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات ٤٢٦ .
(٤) سلف ذكره .
(٥) ينظر في المطابقة : حلية المحاضرة ١/ ١٤٢ ، العمدة ٢/ ٥ ، البديع في نقد الشعر ٣٦ ، كفاية الطالب ١٢٨ ، تحرير التحبير ١١١ ، جوهر الكنز ٨٤ .
(٦) العين ٥/ ١٠٩ .
(٧) العمدة ٢/ ٦ .

والعلماءُ بالبديع مجمعون على خلافهم ومتفقون على أنّ المطابقةَ ذكرُ الشيء وضدّه .

وسبيلُ المطابقةِ أنْ يُبنى على التطابق والتوازن ، فلا يطابق اسمٌ مع فعلٍ ، ولا فعلٌ مع اسمٍ ، وإنْ تطابق الأسماءُ بالأسماء والأفعالُ بالأفعال ، فإنّ ذلكَ أذهبُ في الصَّنْعَةِ ، كقول النبيِّ ﷺ ، للأنصار : (إنّكم لتكثرونَ عندَ الفَزَعِ وتقِلّونَ عند الطمعِ)[1] ، فإنّه طابق (تكثرون) بـ (تقلّون) ، وهما فعلان .

وقد نظم عويف[2] القوافي هذا المعنى معكوساً ، فقال يهجو :

أَلَسْتُـم أَقَـلَّ النـاسِ عنـد لـوائهـم ... وأكثـرَهـم عنـد الـذبيحـةِ والقِـدْرِ

وقول عمرو بن كلثوم[3] :

بـأنّـا نُـورِدُ الـرايـاتِ بيضـاً ... ونُصْـدِرُهُـنّ حُمـراً قـد رَوِينـا

فطابق (نورد) بـ (نصدر) ، وهما فعلان .

وقول زُهير[4] :

ومَنْ يَعْصِ أطرافَ الزِّجاجِ فإنّه ... يطيعُ العـوالـي رُكِّبَتْ كُلَّ لَهْـذَمِ

فطابق (يعصي) بـ (يطيع) ، وهما فعلان .

وقول بشامةَ النهشليّ[5] :

إنّـا لنُـرخـصُ يـومَ الـرَّوْعِ أَنْفُسَنـا ... ولـو نُسـامُ بهـا فـي الـرَّوعِ أُغْلِيْنـا

فطابق (نرخص) بـ (أغلينا) ، وهما فعلان .

(١) الفائق ٣/ ١١٥ ، النهاية ٣/ ٤٤٣ . وقد سلف في ص ١٢٠ .
(٢) في الأصل : عريف ، وهو تحريف . والبيت في شعر عويف (شعراء أمويون ٣/ ١٤٧) .
(٣) شرح القصائد السبع الطوال ٣٨٨ .
(٤) ديوانه ٣٨١ .
(٥) شرح ديوان الحماسة ١٠٤ ، ونسب إلى نهشل بن حرّيّ (شعراء مقلون ١٢٧) .

(١٨٤) وقول آخر[1] :

حُلماءُ في النادي إذا ما جئتهم   جُهلاءُ يومَ عَجاجَةٍ ولقاءِ

فطابق (حلماء) بـ (جهلاء) ، وهما اسمان .

وقول آخر :

أبا الحسنِ اقبَلْها هديّةَ مخلصٍ   من الوفرِ مجدودٌ من الفهم محدودُ

فطابق مجدوداً بمحدود ، وهما اسمان .

وقول عبد الله بن الزبير الأسديّ[2] :

فردَّ شعورَهُنَّ السُّودَ بيضاً   وردَّ وجوهَهُنَّ البيضَ سُودا

فطابق البيض بالسود ، وهما اسمان من أسماء الجمع .

وأمّا أبو الفرج قدامة فلم يذكر المطابقة في (نقد الشعر) ، ولا في المنزلة من (الخراج) المقصورة على ذكر البلاغة ، ولكنّه ذكر التكافؤ ، وأحسبُهُ اكتفى به ، إذْ ليس بينه وبينَ المطابقة كبيرُ فرق . على أنّ غيره قد فرّق بين المطابقة والتكافؤ ، وأفردَ لكلٍّ منهما باباً خاصاً به .

وسنأتي بمشيئة الله على شرح ذلك إن شاء الله .

قول في التلاؤم[3] :

الكلامُ المتلائمُ هو ما تناسَبَ تأليفُهُ ، وارتبطَ بعضُ أجزائه ببعضٍ ، واتصلتْ فصولُهُ ، وقربَ متناوَلُهُ ، وعذُبَ لفظُهُ ، ولطُفَ معناه ، وبرع مُبْتَداه ومُنْتَهاه ، ووقعتْ كلُّ كلمةٍ من كلمِهِ في الموضع اللائق بها ، واقترنتْ بتربها حتى لا يوجدَ أحَقّ (١٨٥) منها بالمكان الذي رُتِّبت فيه فيقال : لو كانَ كذا

(١) زهير بن أبي سلمى ، ديوانه ٣٨١ .
(٢) شعره : ١٤٤
(٣) ينظر في التلاؤم : النكت ٩٤ ، الرسالة العسجدية ١٥٦ ، الروض المريع ١١١ .

مكان كذا لكانَ أولى ، وخلا من التعسيف والاستكراه في اللفظ والوخامة والقُرامة في المعنى ، وعلقَ بالطباع ، وخفَّ على القلوب والأسماع ، وحلا في الصدور حتى إنّه تعلّق بنفس سامعه وتلهّج بترديده وهو غير قاصدٍ لذلك .

وقلّ ما تجتمعُ هذه المحاسنُ في كلام المخلوقين ، وإنّما اجتمعت في كتاب الله ، عزّ وجلّ ، لتخصصه بالمعجز ، إلّا أنّه ينبغي لمَنْ أحبَّ الحصول على فضيلة البلاغة أنْ يرمي بهمّته إلى الغاية التي يتمكن أنْ يصلَ إليها بلغاءُ البَشَرِ ، وأنْ يقدحَ فِكْرَهُ بالتأمُّلِ والنظر حتى يبلغ الحدّ الذي تقفُ غريزتُهُ عنده وتنتهي قريحتُهُ إليه ، فإنّ للقرائحِ حدوداً لا تتعدّاها ، وللغرائز غايات لا تحوز مداها .

وينبغي أنْ يعلمَ أنّ الكلامَ على ثلاث طبقات : مُلتئم في الطبقة العالية ، وهو كلامُ الله تعالى كلّه . وملتئم في الطبقة الوسطى ، وهو كلامُ البلغاء والفصحاء من الناس ، وهو الذي يجبُ أنْ ترومه وتتحدّاه بطلبه . ومتنافرٌ .

فمن المُتلائم في كلام البلغاء المنثور :

قول عمر بن الخطّاب : (لا يكنْ حُبُّكَ كلَفاً ولا بُغْضُكَ تَلَفاً) .

وقول الآخر : (مَنْ عرف الناسَ داراهم ومَنْ جهِلَهم ماراهم) .

وقولُ الآخر : (دَعْ ما يسبق إلى القلوبِ إنكارُهُ وإنْ كان عندك اعتذارُهُ ، فما كلُّ مَنْ حكى عنكَ ذِكراً يطيق أنْ يوسعَهُ عُذراً) .

وقولُ بعض الأعراب : (اللهم إنْ كنتَ حرمتني داعياً لقد رزقتني ساهياً) .

ومن المتلائم في كلام البلغاء المنظوم[1] : (١٨٦)

رَمتْني وسِتْرُ الله بيني وبينها   عَشِيَّةَ أحجارِ الكِناسِ رَميمُ

رَميمُ التي قالتْ لجارةِ بيتِها   ضَمِنتُ لكم أنْ لا يزال يهيمُ

فلو كنتُ أستطيعُ الرماءَ رميتُها   ولكنَّ عهدي بالنِّضالِ قديمُ

(١) الأبيات لأبي حيّة النميري في شعره : ١٧٢ ـ ١٧٣ مع خلاف في الرواية .

وقولُ أبي كبير الهذليّ[١] :

ألا يا حمامَ الأيكِ إلفُكَ حاضِرٌ ... وغُصنُكَ ميّادٌ ففيم تنوحُ
أَفِقْ لا تَنُحْ من غير شيءٍ فإنّني ... بكيتُ زماناً والفؤادُ صحيحُ
ولوعاً فشطّتْ غربةً دارُ زينبٍ ... فها أنا أبكي والفؤادُ قريحُ

وقولُ ذي الرّمّة[٢] :

هي الشمسُ إشراقاً إذا ما تَزَيَّنَتْ ... وشِبْهُ النَّقا مُغْتَرَّةً في المَوادِعِ
ولمّا تلاقينا جَرَتْ من عيوننا ... دموعٌ كَفَفْنا ماءَها بالأصابعِ
فنلنا سقاطاً من حديثٍ كأنّه ... جَنَى النَّخْلِ ممزوجاً بماءِ الوقائعِ

وقولُ جميل[٣] :

إذا ابتذلَتْ لم يؤذِها تركُ زينةٍ ... وفيها إذا ازدانَتْ لذي نيقة حَسْبُ
لها النظرةُ الأولى عليهم وبَسْطَةٌ ... وإنْ كرّتِ الأبصارُ كان لها العقبُ

والمتنافرُ[٤] كثيرٌ في كلام غير البلغاء من الناس . (١٨٧)

ومنه قولُ الشاعر[٥] :

وقَبْرُ حربٍ بمكانٍ قَفْرِ ... وليسَ قربَ قبرِ حربٍ قَبْرُ

والسببُ في تنافر الكلام ما ذكرناه من استعمال الحروف المتقاربة المخارج والموالاة بينها ، أو البعيدة المخارج ، وذلك أنّها إذا تباعدَتْ كانَ المتكلّم كالواثبِ من موضع إلى موضع ، وإذا تقاربتْ كان المتكلّم يمشي

(١) أخلّ بها ديوان الهذليين . وفي الأصل : أبي كثير . والأول لأبي كبير في طبقات الشعراء المحدثين ١٨٦ . وتنظر : الزهرة ١/ ٢٤١
(٢) ديوانه ٧٨٤ ـ ٧٨٥ .
(٣) ديوانه ٢٧ .
(٤) ينظر في التنافر : البيان والتبيين ١/ ٦٥ ، الإيضاح ٢ ، المطول ١٦ .
(٥) البيان والتبيين ١/ ٦٥ بلا عزو .

مقيّداً ، لأنّه يرفعُ لسانَهُ من موضع ويردّه إليه ، وذلك صَعْبٌ ثقيلٌ ، والسهولةُ والخِفّةُ إنّما تكون بالاعتدال ، ولهذا وقع في الكلام الإبدالُ والإدغامُ . وهذا كافٍ في معرفة أحكامِ الكلامِ المُتلائمِ .

قول في المَثَل :

المثلُ تشبيهٌ سائرٌ[١] . ومعنى سائر أنّه يكثر استعماله على معنى أنّ الثاني بمنزلة الأول ، كأنّه يسيرُ في الناس على هذا الوجه . والأمثالُ كلُّها حكايات لا تغيّر ، وهي من أحسنِ الطرق دلالةً على المعنى ، لأنّها تتضمن حُسْنَ البيانِ مع شدّة الاختصار .

والأمثالُ تقع في النثر والنظم ، فما وقع منها في النثر فينبغي لمستعمله أنْ يوقعه في المعنى الذي يناسبه والحال التي يشابهها ، ويورده بعبارته التي[٢] سبق المتمثل به إلى التعبير عنه بها .

وأمّا ما يقعُ في النظم منها فإنّ أحسنَ أبيات الأمثال ما اشتمل على ثلاثة أمثال أو مثلين ، ثمّ ما اشتملَ أحدُ مِصْراعَيْهِ (١٨٨) أو جميعه على المَثَلِ .

فمن الأبيات التي تشتمل على ثلاثة أمثال قول زُهير[٣] :

وفي الحلمِ إدهانٌ وفي العفوِ دُرْبَةٌ ... وفي الصدقِ منجاةٌ من الشرّ فاصْدُقِ

وقول النابغة[٤] :

الرِّفْقُ يُمْنٌ والأَناةُ سعادةٌ ... فاستأنِ في رِفْقٍ تُلاقِ نجاحا

وقول صالح بن عبد القدّوس[٥] :

(١) ينظر عن معنى المثل : الأمثال في القرآن الكريم ١٩ ـ ٦٤ .
(٢) في الأصل : الذي .
(٣) ديوانه ٢٥٢ .
(٤) ديوانه ٢٢٨ . وفيه : والرفق .
(٥) شعره : ١١٨ .

كــلُّ آتٍ لا بُـــدَّ آتٍ وذو الجهــ ـــلِ مُعَنًّى والغَـمُّ والحـزنُ فَضْـلُ

ومن الأبيات التي تشتملُ على مَثَلَيْنِ قولُ امرىء القيسِ[1] :

الله أنجـــحُ مـــا طلبـــتَ بـــه والبـــرُّ خَيْـــرُ حقيبـــةِ الـــرَّحْـــلِ

وقولُهُ[2] :

فـإنَّـك لـم يفجُـرْ عليك كعاجـزٍ ضعيـفٍ ولـم يغلبْـكَ مثـلُ مُغَلَّـبِ

وقولُ النابغة[3] :

حَلَفْـتُ فلـم أَتْـرُكْ لنفسِـكَ ريبـةً وليـسَ وراءَ الله للمـرءِ مَـذْهَـبُ

وقولُ طَرَفَة[4] :

ستُبدي لكَ الأيامُ ما كنتَ جاهلاً ويـأتيـكَ بـالأخبـارِ مَـنْ لـم تُـزَوِّدِ

وقول الحُطيئة[5] :

مَـنْ يفعلِ الخيرَ لا يَعْـدَمْ جَـوَازِيَـهُ لا يـذهـبُ العُـرْفُ بيـنَ الله والنّـاسِ

(١٨٩) ومن الأبيات التي يشتملُ أحدُ مِصْراعيها على مَثَلٍ قولُ حُمَيْد بن ثور[6] :

وحَسْبُــك داءً أنْ تَصِــحَّ وتَسْلَمــا

وقولُ الهُذَليّ[7] :

(١) ديوانه ٢٣٨

(٢) ديوانه ٤٤ ورواية صدره فيه :

وإنــك لــم يفخــر عليــك كفــاخــر

(٣) ديوانه ٧٦

(٤) ديوانه ٤٨ .

(٥) ديوانه ٢٨٤ .

(٦) ديوانه ٧ وصدر البيت :

أرى بصــري قــد رابنــي بعــد حــدّةٍ

(٧) أبو خراش ، ديوان الهذليين ٢/١٥٨ وصدره :

=

تُـوكّـل بـالأدنـى وإنْ جَـلَّ مـا يمضـي

وقولُ عنترة[1] :

والكُفْـــرُ مَخْبَثَـــةٌ لنَفْـــسِ المُنْعِـــمِ

وما سُبِقَ إليه .

وقولُ جرير[2] :

لَيْــتَ التَّشَكّــي كــانَ بــالعُــوَّادِ

وقولُ أبي ذُؤيب[3] :

وإذا تُـــرَدُّ إلـــى قليـــلٍ تَقْنَـــعُ

وقولُ الأخطل[4] :

والقـــولُ يَنْفُـــذُ مـــا لا تَنْفُـــذُ الإِبَـــرُ

ومن الأبيات التي يستوعب البيت منها المثلَ قولُ امرىء القيس[5] :

وقـد طَـوَّفْـتُ فـي الآفـاق حتـى رَضِيــتُ مــن الغنيمــةِ بــالإِيــابِ

وقولُهُ[6] :

إذا قلـتُ هـذا صـاحـبٌ قـد رَضِيتُـهُ وقَـرَّتْ بـه عينـايَ بُـدِّلْـتُ آخَـرا

=

(١) ديوانه ٢١٤ وصدره :

بلــى إنهــا تعفــو الكلــوم وإنّمــا

(٢) ديوانه ٥٠٧ وصدره :

نُبئــت عمــراً غيــر شــاكــرٍ نعمتــي

(٣) ديوان الهذليين ١/٣ . وفي الأصل : يرد .. يقنع . وصدر البيت :

ونعــود سيــدنــا وسيــد غيــرنــا

(٤) ديوانه ١٠٥ وصدره :

والنفـــس راغبـــة إذا رغبتهـــا

(٥) ديوانه ٩٩ .

حتى استكانوا وهم مني على مَضَضٍ

(٦) ديوانه ٦٩ .

وقولُ زُهير[١] :

ومهما تكنْ عندَ امرىءٍ من خَلِيقةٍ ... ولو خَالها تخفى على الناسِ تُعْلَمِ

وأبياتُ الأمثال المفردةِ كثيرةٌ جدًّا[٢] .

ومن الأمثال ما يكون الكلامُ فيه على المعنى دون اللفظ ، ومن ذلك (١٩٠) قولُ الشاعر[٣] يصف سيوفاً :

وبيـضٌ رقـاقٌ قـد عَلَتْهُـنَّ كَبْـرَةٌ ... يُداوى بها الصَّادُ الذي في النواظِرِ

الصّاد داءٌ يأخذُ البعيرَ في رأسِهِ فيطمحُ به . ومعناه : أنَّ مَنْ كانَ متكبِّراً طامحَ الرأسِ كالبعير داويناه بهذه السيوف .

ومنه قول جرير[٤] :

إنّي امرؤٌ أُحسِنُ غَمْزَ الفائِقِ

أي أُعالجُ مَنْ به الداءُ .

وقولُ الجَعْدِيّ[٥] :

ومـا نـورٌ مِـن الهنـديِّ يُشفَـى ... بِـهِ رأسُ الكَمِـيِّ مِـن الصُّـداعِ

وقولُ العجاج[٦] :

جـاؤوا مُخِلِّيـنَ ولاقَـوْا حَمْضَـا

والمعنى أنهم جاؤوا يشتهونَ الشرَّ فوجدوا مَنْ شَفَاهُم .

* * *

(١) ديوانه ٣٢ .
(٢) تنظر في : الأمثال والحكم للماوردي ، الأمثال والحكم للرازي .
(٣) الراعي النميري ، ديوانه ١٣٢ . وفي الأصل : عليهن كبوة . وهو تحريف .
(٤) ذيل ديوانه ١٠٣٣ نقلاً عن اللسان (سلق) . وهو لجندل في اللسان أيضاً (سلق) .
(٥) أخلّ به شعره .
(٦) ديوانه ١/ ١٣٥ . وفيه : فلاقوا

الباب الرابع
في صناعة البديع وأبوابها

إنّما سُمِّيَ البديعُ بديعاً لأنّ الكلمة تأتي في الكناية والاستعارة والتشبيه والإرداف والإشارة لشيء لم يوضع له في أصل اللغة ، فكأنّها ابتدعتْ لذلك الموضع ، لا لأنّ المُحْدثين ، كما ظنّ قومٌ ، ابتدعوه وفازوا بالسبق إليه واخترعوه .

ويدلُّ على ما ذهبنا إليه (١٩١) أنّ جميع أقسامه موجودة في كتابِ الله تعالى وكلامِ رسولِهِ ﷺ ، وكلامِ الأولين من البلغاء والخطباء والشعراء .

وإنّما صار أخصّ بالمُحْدثين لتنبيهِهِم عليه وعنايتهم به واستكثارهم منه واستنباطهم للنعوت التي نعتوا بها أقسامَهُ وأضراب مَنْ تقدّم عن رَوْحِهِ بكَدِّ القرائح والتماسِهِ بعَسْفِ الخواطر ، لأنّهم إنّما كانوا يقصدون من الكلام ما انقادَ طبعاً لا تطبُّعاً ، وأَيْنَعَ غريزةً لا تصنعاً ، ولذلك كان يأتي ما وقع في كلامهم من أنواعه مرتبطاً بالمعاني أحلى ارتباط ، ملائماً لها أتمّ ملاءمة ، حالًّا من الكلام محلَّ الترصيع من الحليّ .

وسنأتي في أبوابه من التمثيل بآيات التنزيل ومنثور ومنظوم البلغاء من القدماء ما يشهد لما قلناه بالصحة .

وينبغي لمن أحبّ تزيين كلامه بالبديع أنْ يذهب في استعماله مذهب مَنْ لا يتكلّفه ولا يتعسّف في طلبه ، فإنّ القريحة إذا جاءت به عفواً كسب المعنى جوهراً ناصعاً وكسا اللفظ نوراً لامعاً ، وأفاده من حُسن التقابُل والتقسيم ما يفيده الترصيع للشيء المرصّع ، وإذا قصد باستكراه القريحة وكدِّها قاد إلى إيقاع الألفاظ في غير مواقعها ، وإحالة المعاني عن وجوهها ، وعكسَ الواجبَ في الابتداء بتحصيل ما يشتمل على الصنعة من الألفاظ قبل تحصيل المعاني

التي الألفاظ خادمة لها وانتشار المعاني على أن تظهر من المباني فيما ينافرها .

وقد كان لي في زمان الحداثة صديق من أهل الأدب ، رحمه الله ، مغرماً باستعمال (١٩٢) هذه الصنعة في كلامه ، مفرطاً في تكلّفها ، وكان لذلك يضطر إلى ما ذكرناه من إحالة الألفاظ والمعاني وترتيبهما في غير رتبتهما وتحمُّل الاستكراه والوخامة فيهما ، وكان مع شغفه بهذه الصنعة لهجاً باستعارة آيات القرآن وحشو كلامه بها ، وكان أيضاً يُحرِّفها ويُغيِّر كثيراً من تأليفها ويعدل بها عن مواضعها . فلمّا نشأتُ وقرأتُ كلامَ الناس ودلّني الذوقُ والتأمُّلُ والطبعُ على الفرقان بين الكلام السليم والسقيمِ وضحَ لي خطؤه في ارتكابه ما ركب وزلله في ذهابه إلى ما ذهب ، عاتبتُهُ وأعلمتُهُ أنّ ما يتكلّفه من هذه الصنعة مُفسدٌ لأصحابه مُحيل لمعانيه قائدٌ له إلى تحريف كلام الله تعالى عن مواضعه سائقٌ إليه هُزءَ مَنْ نظر في تأليفه وتماجنه فلم ينجع عذلي فيه ومرَّ في طلقه تابعاً لعشقه . وله خطبٌ ورسائلُ كثيرة لا تمرّ بأحد إلاّ ضحك منها وهزأ بها ، وقد أتيتُ بفصول ممّا كاتبني به دليلاً على ما حكيناه ، فمن ذلك صَدْرُ رسالةٍ : (كلّ وقت يظهر من بلاغة الحَضْرَة الأجلية أعلى الله شرفَ حظِّها وبختِها إلى حيث تكون كواكبُ السماء من تحتها ، من تثقيفها الكلِم ونحتها ما يُعْجِزُ المتقدّمين لزمنها فكيف بالمتأخرين لوقتِها ؟ وتبعث ما تبعث من الحكم واثقة منهم بشِدَّةِ مَقْتِها وآمنةً من شنانها ومقتِها ، ﴿وَمَا نُرِيهِم مِّنْ ءَايَةٍ إِلَّا هِىَ أَكْبَرُ مِنْ أُخْتِهَا﴾(١) فهم يجدون في تحف رسائلها ما وجده موسى الكليم في عصاه مِن مآرب ومسارب (١٩٣) ومقامع ومنافع لمَنْ عصاه ، بل كلّهم راكبٌ خُطة غرر وسالك حطة خطر ، إن لزموا الاقتصار وتجنّبوا الإكثار ، للإعظام لهاوالإكبار ، لم يأمنوا ناقدَ تأمّلها أنْ يقف علمهم بين يدي تأمّلها موقف اعتذار ، فيرجعوا بالخجل وهم يتلون : ﴿وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذْ وُقِفُواْ عَلَى ٱلنَّارِ﴾(٢) .

(١) الزخرف ٤٨
(٢) الأنعام ٢٧ .

وفي هذه الرسالة : (وإنِ اعتمدوا بعض ما يعتمدُهُ في المكاتبات من شريف الكلام وبديع النثر والنظام ، حرّكوا من غرائب ألفاظِها ساكناً ، وأثاروا من رغائب معانيها كامناً ، ومَرَوا من ضروع فصاحتها ما لا ينفد لبانُهُ ، وخاشنوا من أصلاد مُلَحِها ما لا يساعدهم ليانُهُ ، وجهّزت إليهم من كُماةِ ألفاظِها وآدابها ، كتائب ومقانب جيوش لا قِبَل لهم بها ، فيموتون موتَ عِيٍّ ، ومَن سلمَ منهم من الأثخان وشدِّ الوثاق ، تَلَتْ فضائلها على مَنْ طمح منهم لها باللحاق ، ما عندهم ينفدُ وما عند فلان باقٍ) .

وصدرُ رسالة أخرى : (أطالَ الله بقاءَ حضرة مولاي ما ظهر بحنين عكن غضون ، واكتسى من الورق ثياباً خضراً جسد غصون ، ممنعاً ممتّعاً من الضرّ والآلام) .

ومنها : (فهذا الذي إذا سمع السامعون ذكره ، عظّموا شأنَهُ وأكثروا شكرَهُ ، الذي يؤلم عدوَّه ويطيل نكره)(١) .

ومنها : (ورفع بدرَه إلى سماء كلّ سمُوٍّ وكفَّ عنه كفَّ عدوّ كلّ عدق) .

وجميع كلام الرجل كما ترى من ظهور الكلفة واستحالة اللفظ والمعنى ، ووضع الآيات المستعارة (١٩٤) في غير مواضعها ، وهذا لا يحتاج إلى التنبيه عليه والإشارة إليه .

وقد اختلفت مذاهب العلماء في بعض البديع ونعوت بعضه واتفقوا على الأكثر . ووُجدَ عند قوم ما ليس عند الآخرين .

فأمّا أبو الفرج قدامة فإنّه قسم البديع إلى ثلاثة أقسام بحسب انقسام البلاغة في الأصل : فقسمٌ يخصُّ الألفاظَ وقسمٌ يخص ما تركّب منهما ، ولم يُسمِّه بديعاً وإنّما قال : نعوت الألفاظ ، نعوت المعاني ، نعوت المركّب منهما .

وأمّا غيرُه فلم يراعِ ذلك ولا ميّزَه ، وأتى بالأبوابِ مختلطةً .

(١) في الأصل : شكره .

ولا بُدَّ أن نلوحَ في كُلّ باب من الأبواب بما عرفناه من وفاق العلماء واختلافهم ونلغي القولَ على ما ورد من هذه الأبواب في أقسام البلاغة الفرعية كالاستعارة والتشبيه والسجع والتطبيق والمجانسة والمزاوجة وغير ذلك ممّا تقدّم القول عليه إذ لا حاجة إلى تكريره .

والذي وقع إلينا من البديع بعدما انتظمته الأبواب السالفة اثنان وأربعون باباً ، وهي : أحسنُ ما ابتدأ به الكاتب والخطيب والشاعر . الخروج الحسن . الترصيع . المقابلة . التقسيم . التبيين . الالتفات . الاعتراض . التفسير . التتميم . التكميل . المبالغة . التكافؤ . الإشارة . الإرداف . التمثيل . الكناية . التعريض . التسهيم . التوشيح . الإعتاب . (١٩٥) الإيغال . التركيب . الإلمام . الاستفهام . التفريع . التبديل . التصريع . الاستدراك . الحشو المقيّد . الرجع . التوشيع . الترديد . التصدير . التسميط . التضمين . توكيد المدح بما يشبه الذم . الاستطراد . المماثلة . هزل يُراد به الجد . الاستثناء . التفويف .

ونحن نورد هذه الأبواب على تواليها ، وأقوالَ العلماء فيها ، إنْ شاء الله تعالى :

ذكر أحسن ما ابتدأ به الكاتب والخطيب والشاعر[١] :

الكلام المؤلف وينقسم ، كما قلنا فيما سلف ، إلى ثلاثة أقسام ، وهي : الرسائل والخطب والأشعار .

وكلّ قسم منها يحتاج إلى تقديم مقدّمة تكون فرشاً وبساطاً لما يتلوها .

وقد شرحنا ما جرت العادة بأنْ يفتتحَ به كلّ فنٍّ من هذه الفنون ، وأوضحنا الطريق إلى ترتيب هذه المقدّمات عند القول على كيفية المركّب من الألفاظ والمعاني وعند القول على ترتيب الكلام .

---

(١) ينظر : البديع ٧٥ ، الإيضاح ٤٢٨ ، المطول ٤٧٧ .

والتعيين على ما يكون مثالاً لهذه المقدّمات من الكلام المنثور على كثرة أنواعه واختلاف بداياته لاختلاف معانيه غير ممكن ، وإنّما يرجعُ في ذلك إلى معرفة الكاتب واستقلاله بوضع كلِّ شيء (١٩٦) في موضعه .

فأمّا المنظومُ فلأنّ أكثر بداياته في التغزل والنسيب ، يمكنُ التمثيل فيه .

ومن أحسن ما ابتُدِيء به قول امرىء القيس[١] :

قِفا نبكِ من ذكرى حبيبٍ ومنزلِ   بسِقْطِ اللِّوى بين الدَّخولِ فحَوْمَلِ

فإنّ هذا البيت قد تضمَّن مُلحاً من وقوفه واستيقافه وبُكائه واستبكائه وذكر الأحبة والمنازل . وقال الحاتميّ[٢] : الابتداءات البارعة خمسة :

قول النابغة[٣] :

كِليني لِهَمٍّ يا أُمَيْمَةُ ناصِبِ   وليلٍ أُقاسيهِ بطيءِ الكواكبِ
وصدرٍ أراحَ الليلُ عازِبَ هَمِّهِ   تضاعفَ فيه الحزْنُ من كلِّ جانبِ

وقوله[٤] :

يا دارَ ميَّةَ بالعلياءِ فالسَّنَدِ   أَقْوَتْ وطالَ عليها سالِفُ الأَمَدِ

وقول علقمة بن عبدة[٥] :

طَحَا بكَ قلبٌ في الحِسانِ طروبُ   بُعَيْدَ الشبابِ عصرَ حانَ مشيبُ

وقوله[٦] :

هل ما عَلِمْتَ وما استودعتَ مكتومُ   أمْ حبلُها إذْ نأتكَ اليومَ مصرومُ

---

(١) ديوانه ٨ .
(٢) حلية المحاضرة ١/ ٢٠٥ .
(٣) ديوانه ٥٤ .
(٤) ديوانه ٢ وفيه : سالف الأبد .
(٥) ديوانه ٣٣ .
(٦) ديوانه ٥٠ .

وقول امرىء القيس[1] :

ألا انعم أيّها الطللُ البالي   وهلْ يَنْعِمَنْ مَنْ كانَ في العُصُرِ الخالي

ومن الابتداءات في أشعار المُحدثين قولُ أبي تمام[2] : (١٩٧)

أَجَلْ أيُّها الرَّبْعُ الذي خَفَّ أهلُهُ   لقَدْ بَلَغَتْ فيك النوى ما تُحاوِلُه

وقوله[3] :

يا رَبْعُ لو رَبَعُوا على ابنِ هُمُومِ   مُسْتَسْلِمٌ لجَوَى الفراقِ سَقِيمِ

وقوله[4] :

يا بُعْدَ غايةِ دَفْعِ العينِ [إنْ بَعُدوا]   هي المصابةُ طولَ الدَّهْرِ والسّهُدُ

وينبغي للشاعر والمترسل أنْ يتجنّبا افتتاحَ الكلام بما يتطيرُ منه ويثقلُ على سامعه ، ويتحفَّظا مما يستخفي ، كنَعْي الشباب وتفرُّق الأحباب وذمّ الزمان وما جارى ذلك ، إذا كانَ مُفْضِياً إلى مدح الرؤساء ومخاطبة العظماء .

على أنّ أكثرَ ما يقعُ هذا في النظم دون النثر ، وإنّما جمعناالشاعر والكاتب في الخطاب لاشتراكهِما في استعمال المعاني . فقد عِيبَ على الأعشى[5] قوله :

ما بكاءُ الكبيرِ في الأطلالِ   وسؤالي وما يَرُدُّ سؤالي

وأُنكِرَ على ذي الرّمّة[6] قوله :

ما بالُ عَيْنِك منها الماءُ ينسكِبُ   كأنّه مِن كُلَى مَفْريّةٍ سَرِبُ

وأنشد النابغة[7] بعض الملوك قصيدته التي أوّلها :

---

(١) ديوانه ٢٧

(٢) ديوانه ٣/ ٢١

(٣) ديوانه ٣/ ٢٦١

(٤) ديوانه ٣/ ١٠ وفيه : هي الصبابة . والزيادة منه .

(٥) ديوانه ٣ .

(٦) ديوانه ٩ .

(٧) الجعدي ، شعره : ٧٧ .

لَبِسْتُ أُناساً فأَفْنَيْتُهُم   وأَفْنَيْتُ بعد أُناسٍ أُناسا

فقال : ذاك لفرطِ شؤمِكَ .

وأنكرَ الفضلُ بنُ يحيى[1] على أبي نُواس[2] امتداحَهُ إيّاه بقوله : (١٩٨)

أَرَبْعَ البلى إنّ الخشوعَ لبادِي   عليكَ وإنّي لم أَخُنْكَ ودادِي

فلما انتهى إلى قوله :

سلامٌ على الدنيا إذا ما فُقِدْتُمُ   بني بَرْمَكٍ مِن رائحينَ وغادِي

استحكم تَطَيُّرُهُ . ويقالُ : إنّ الأسبوعَ لم يخرج عنهم حتى نُكِبوا[3] .

وأنشد البحتري[4] يوسفَ بن محمد الثغريّ قصيدته التي أوّلها :

لكَ الوَيْلُ من ليلٍ تطاوَلَ آخِرُه

فقال : الويلُ والحربُ لك .

وأنْ يكونَ افتتاحُ الكلام من أحسن ما يمكنُ وأَعلقه بالقلوب والأسماع .

وينبغي للشاعر أنْ يتجنَّبَ التعيين في تشبيهٍ على اسمٍ من أسماء النساء فإنّه رُبّما وافقَ بعض مَنْ يكرهُ الممدوحُ ذِكْرَهُ ويحسنُ النأي لهذا وما يُجاريه .

ذِكر الخروجِ الحَسن[5] :

حُكْمُ المقدّمة والتشبيب الواقعين في المنثور والمنظوم أنْ يكونا متصلين بما بعدهما وغير منفصلين عنه .

فأمّا مقدمةُ المنثور فبأنْ يكونَ اتصالُها بما بعدَها من طريق المعنى ، وهو

---

(١) وزير الرشيد ، ت١٩٣هـ . (تاريخ بغداد ١٢/ ٣٣٤ ، وفيات الأعيان ٤/ ٢٧) .

(٢) ديوانه ١/ ١٥٢ ـ ١٥٥ . (فاغنر) .

(٣) الرواية في ديوانه (فاغنر) ١/ ١٥٦ ـ ١٥٧ .

(٤) ديوانه ٨٧٦ وعجزه : ووشكِ نَوَى حيٍّ تَزَمُّ أباعِرُه .

(٥) ينظر : البديع ٦٠ ، المنصف ٨٢ ، العمدة ١/ ٢٣٤ ، جوهر الكنز ١٥٧ .

اشتمالُها بالقولِ المُجْمَلِ على معاني ما جعلت مقدمة له ، واشتمال ما بعدها على تفصيل ما أجمل فيها .

وأمّا التشبيبُ فبأنْ يكونَ مرتبطاً بما يليه من أغراض الشعر (١٩٩) ارتباطاً يحسنُ معه التخلص إلى الغرض فقد مثّلوا أبيات القصيدة في اتصال بعضها ببعض وتناسبها باتصال أعضاء الإنسان ، وقالوا : إنّه متى تباينت وتنافت في التركيب غادرها ما يُغادرُ الإنسانَ ببائن أعضائه من العاهات وتخون المحاسن .

والنَصُّ على أمثلةٍ للتطرُّقِ من مقدّمة المنثور إلى غرضه فلا يُحتاج إليه لاتِّساع ما يقعُ في هذا الباب ، أعني المنثور .

فأمّا تمثيل التطرق من تشبيب الشعر إلى غرضه فغير متعذّر لقِلّةِ ما يقعُ في الشعر من المعاني . ومن مستحسن الخروج قولُ مسلم بن الوليد[١] :

أجِدّكِ هل تدرين أنْ رُبَّ ليلةٍ   كأنّ دُجاها من قُرونِكِ يُنْشَرُ
نَصَبْتُ لها حتى تَجَلَّتْ بغُرَّةٍ   كغُرَّةِ يحيى حينَ يُذكرُ جعفرُ

وقول محمد بن وُهَيب[٢] :

ما زالَ يُلثِمُني مراشفَهُ   ويعلُّني الأباريقُ والقَدَحُ
حتى استردَّ الليلُ خلعتَهُ   وبدا خلالَ سوادِهِ وَضَحُ
وبدا الصباحُ كأنَّ غُرّتَهُ   وَجْهُ الخليفةِ حينَ يُمتدَحُ

وقول البحتري[٣] :

قَدْ قُلْتُ للغَيْثِ الرُّكامِ ولجّ في   إبراقِهِ وألَحَّ في إرْعادِهِ
(٢٠٠) لا تعرضنَّ لجعفرٍ مُتَشَبِّهاً   بندى يَدَيْهِ فلستَ من أندادِهِ

(١) ديوانه ٣١٦ ، ورواية الثاني فيه : صبرت لها .
(٢) شعراء عباسيون ١/ ٦٢ ، ورواية الثاني فيه : ونشا خلال . . . ، واللمعة في صنعة الشعر ٦٤ .
(٣) ديوانه ٧٠٣ .

وقوله[١] :

اقسمتُ لا أجْعَلُ الإعدامَ حادِثَةً   تُخْشَى وعيسى بنُ إبراهيمَ لي سَنَدُ

وأكثرُ ما يقعُ هذا الخروج المُسْتَحْسَنُ في أشعار المُحدثين ، فأمّا الجاهليةُ فلم يكونوا يعنون بإيصالِ التشبيب بما بعدَهُ ، لأنّهم يعدّونَ التشبيبَ كلمةً مُفردةً ويَرَوْنَ المديحَ قصيدةً على حِدَةٍ ، ومذهب المُحدثين أحسنُ وأبرعُ .

ذِكْرُ الترصيع[٢] :

هذا النعت مشتقٌ من ترصيع الحليِّ بالجواهر ، لأنّهم وضعوا اللفظ في موضع الحليّ ، ورصّعوا الصَّنْعَةَ الواقعة في هذا الباب ، وهي تماثل الألفاظ في الخَطِّ والسَّمْعِ ، وتقابلها مقام ما يرصّعُ الحليّ من الدُّرِّ وغيره . وهو نَعْتٌ[٣] واقعٌ في موقعه ، لما بين تقابل الألفاظ المتماثلة في السمع والخط وبين تقابل الجواهر المتماثلة الأجسام في الترصيع من المناسبة في المعنى ، وهو أنّ كلَّ واحدٍ يفعل فيما رصّع به الرتبة والتقسيم مثل فعل الآخر .

ولم أجدْ لأحدٍ من العلماء بصناعة البديع فيه كلاماً إلّا لأبي علي الفارسيّ فإنّه ذكره وقسّمه إلى ثلاثة أنواع : ترصيع حَذْوٍ وترصيع لغوٍ وترصيع موازنةٍ .

(٢٠١) فأمّا ترصيعُ الحذو فهو أنْ تأتي الكلمتان على صورة واحدة ورَوِيٍّ واحد ، ولا يفترقان إلّا في الشَّكْلِ والإعجام ، أو في الإعجام حسب ، أو في الشكل حسب .

فممّا يفترقُ في الشكل والإعجام قولُ النبيّ ، ﷺ : (عليكم بالأبكارِ فإنّهنّ

(١) ديوانه ٤٩٦ .
(٢) ينظر : نقد الشعر ٤٠ ، الصناعتين ٣٩٠ ، البديع في نقد الشعر ١١٦ ، تحرير التحبير ٣٠٢ ، جوهر الكنز ٢٥٤ .
(٣) في الأصل : تعب . وهو تصحيف .

أشدُّ حُبّاً وأقلُّ خِبّاً)[1] ، وقول ابن الروميّ[2] :

لا أَسْـرِقُ الشعـرَ وغيـري قـالَـهُ   يكفينـيَ انتحـالُـه انتحـالَـهُ

ومِمّا يفترقُ في الإِعجامِ حَسْبُ قولُ الله تعالى: ﴿ لَّا يَجِدُونَ وَلِيًّا وَلَا نَصِيرًا ﴾[3] ، وقولُ النبيّ ﷺ : (المرءُ يسعى بجِدِّهِ والسيفُ يقطعُ بحدِّه)[4] .

وممّا يفترقُ في الشَّكْلِ حسب قولُكَ : العِزّ والعَزّ ، القُرُّ والقَرُّ .

وأمّا ترصيعُ اللغو فهو أنْ تكون الكلمتان على صورة واحدة والرويّ مختلف ، مثل قولك : (فلان نيله سابغ ونبله سابع) ، ومثل قوله تعالى : ﴿ وَهُمْ يَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ يُحْسِنُونَ صُنْعًا ﴾[5] ، ومثل قول أبي عبادة[6] :

ولـم يكـنِ المُغْتَـرُّ بـالله إذْ سَـرَى   ليُعْجِـزَ والمُعْتَـزُّ بـالله طـالِبُـه

وهذا النوع إنّما يُراعى فيه اتفاق صوره في الخَطِّ واختلاف رَوِيّه ، وسواء بعد ذلك اتفاق حروف تأليفه في السمع واختلافهما ، ألا ترى اتفاق صُورتي المغترّ والمعتزّ في الخطِّ واختلاف رويّهما ، وكذلك سابغ وسابع ، واتفاق صورتي تحسبون وتحسنون وحروفهما واختلاف رويّهما .

وأمّا ترصيعُ الموازنة (٢٠٢) فهو أنْ يكون البيت أو الفصل مقسوماً كلمتين كلمتين من غير زيادة عليهما ، وأنْ تكون الثانية من كلِّ قسم على وزن الثانية من القسم الذي بعدها . ومثالُهُ في المنثور قول بعضهم : (دامتْ نِعَمُكَ وحمد كرمُكَ وشفي ألمُك) ، ومثل قولك : (دامتْ أيامُكَ ونصرت أعلامُكَ ونفذتْ

(١) المتشابه ١٢ وجاء برواية أخرى في سنن ابن ماجة ٥٩٨ والجامع الصغير ٢/ ٦٣ .
(٢) أخل به ديوانه .
(٣) الأحزاب ٦٥ . ولعله أراد أيضاً الآية ٩ من الأحزاب وهي : ﴿ وَكَانَ اللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرًا ۝٩ ﴾ . فيكون الفرق في الإِعجام بين (نصيرا) و(بصيرا) .
(٤) القول للإِمام علي رضي الله عنه في المتشابه ١٣ وجنى الجناس ١٨١ .
(٥) الكهف ١٠٤ .
(٦) ديوانه ٢١٥ .

أَحكامُكَ) . ومثالُهُ في المنظوم قولُ الشاعر :

الحـربُ نُـزْهَـتُـهُ والنـاسُ هِمَّتُـهُ   والسيـفُ عَـزْمَتُـهُ والله نـاصِـرُهُ

وقول امرىء القيس[1] يصف الفرس :

رَقـافُهـا ضَـرِمٌ ولحمُهـا بَـرِمٌ   وجَـرْيُهـا جَـذَمٌ والبَطْـنُ مقبـوبُ
والعيـنُ قـادِحـةٌ واليَـدُ سـابِحـةٌ   والـرِّجل صـارحةٌ واللـونُ غِرْبيـبُ
والمـاءُ منهَمِـرٌ والسَّـدُّ منحـدِرٌ   والبطـنُ مضطمرٌ والمتـنُ ملحـوبُ

وقد سمّى آخرون هذا تسميطاً ، قالوا : وهو تصيير الأجزاء في البيت على حُكم السجع أو ما شابهه مما يكونُ جنسُهُ واحداً في التصريف والتمثيل ، ومثّلوه بقولِ امرىء القيس[2] :

مِكَـرٍّ مِفَـرٍّ مُقْبِـلٍ مُـدْبِـرٍ

وبقول زُهير[3] :

كَبْـداءُ مُقْبِلَـةً وَرْكـاءُ مُـدْبِـرَةً

والقصدُ توازن الأجزاء وإنْ لم تكن مسجوعةً .

وقد كنتُ وقفتُ على كتاب لطيف لأبي منصور الثعالبي[4] سمّاه : (أجناس التجنيس)[5] ذكر فيه أنّها ثلاثة ، وأورد من (٢٠٣) فقر البلغاء في كلِّ قسم أمثلةً من المنظوم والمنثور :

فأوّلها : المتشابه الذي يشبه التصحيف ولم يراع اتفاق رَوِيّه ولا اختلافه ولا تباين حروفه إذا اتفقتْ صوره في الخطِّ .

(١) ديوانه ٢٢٥ ، ومع خلاف في الرواية .
(٢) ديوانه ١٩ ، وتمامه : معاً   كجلمود صخر حطه السيل من عل .
(٣) ديوانه ٢٣٧ ، وعجزه : قوداء فيها إذا استعرضتها خضع .
(٤) عبد الملك بن محمد ، ت٤٢٩هـ . (نزهة الألباء ٣٦٥ ، وفيات الأعيان ٣/ ١٧٨) .
(٥) طبع ناقصاً ببغداد باسم (المتشابه) ، وتنظر ص١٢ منه .

ومثّلَهُ بقول النبي ﷺ : (عليك باليأس من الناس)[1] .

وبقول الحسن البصري : (ما أعطى الله أحداً الدنيا اختياراً إلّا زواها عنه اختباراً)[2] .

وبقول الآخر[3] في الفرّوج : (يخرجُ كاسِباً كاسِياً) .

وبقوله[4] في الحيوان : (سبحانَ مَنْ جعلَ بعضَهُ لك غادياً وبعضَهُ عليك عادياً) .

وبقول بعضهم[5] : (ليسَ في العظمِ مُخٌّ ولا في البيض مُخٌّ) .

وهذا الجنسُ يجمعُ ترصيعي الحذو واللغو .

وثانيهما : المتشابه من التجنيس الصحيح ، وهو أنْ تتفقَ صورتا الكلمتين وحروفهما معاً فلا يفرق بينهما إلّا الشَّكْلُ ، وهذا أحدُ أنواع ترصيع الحذو .

ومثّلَهُ بقول معاذ بن جَبَل[6] : (الدَّيْنُ هَدْمُ الدِّين) .

وبقول بعض[7] البلغاء : (مَنْ كانَ كُلّه لك كانَ كُلّه عليك) .

وبقول آخر : (ذِكْرُ المِنَّةِ من ضعفِ المَنَّةِ)[8] .

وبقول آخر : (مولاي يوليني العفوَ من عَفْوِهِ ويوليني صفحةَ صَفْحِهِ)[9] .

---

(1) المتشابه ١٢ ، وينظر : الجامع الصغير ٢/ ٦٢ وجنى الجناس ١٨٠ .
(2) المتشابه ١٣ .
(3) هو الجاحظ في الحيوان ٣/ ١٨٤ و٤/ ٤١٠ . والقول له في المتشابه ١٤ وخاص الخاص ٩ .
(4) الجاحظ أيضاً في المتشابه ١٤ وخاص الخاص ٩ .
(5) المتشابه ١٥
(6) صحابي ، ت١٨هـ . (أسد الغابة ٥/ ١٩٤ ، الإصابة ٦/ ١٣٦) وقوله في الإعجاز والإيجاز ٣٧ والمتشابه ٣٧ .
(7) العباس بن الحسن العلوي في خاص الخاص ٩ .
(8) المتشابه ٣٧ .
(9) المتشابه ٣٨ .

وبقول آخر : (راحةُ الجَنان ورائحة الجنان)[1] .

[وبقول آخر : (كلامه] غذاءُ الرُّوح ومادَّةُ الرَّوْح)[2] .

وبقول شاعر[3] :

وليلــــةٍ نَجْمُهـــــا كَلِـــــفٌ   صَــبٌّ وفـي وَجْـهِ بَـدْرِهـا كَلَـفُ

وبقول ابن بابك[4] : (٢٠٤)

فصَــوْتُ لســـانِـــهِ نَعَـــمُ   وصَــــوْبُ يمينِـــهِ نِعَـــمُ

والمثال في البيت : (نَعَم ونِعَم) لا (صوت وصوب) ، لأنّهما من ترصيع اللغوِ .

وبقول محمد بن العباس[5] :

طُــولٌ بــلا طَــوْلٍ ولا طــائِــلٍ   سَيْــفٌ كَهــامٌ وغَمــامٌ جَهَــام

وثالثهما : ما يتشابه لفظاً وخطّاً ويختلف معنىً ، ولا يدلُّ عليه إلّا قرائنه من الألفاظ دون الشكل والإعجام إذْ لا يختلفان وهذا الجنس يشبه[6] أنْ يكون قسماً رابعاً من ترصيع الحذو .

ومثّلَهُ بقول الصاحب[7] : (لبيدٌ عنده بليدٌ ، وعَبيدٌ وأقرانُهُ له عَبيدٌ) .

وبقوله أيضاً : (يضايق في حرف ويعتد المودّة على حرف)[8] .

---

(1) المتشابه ٣٨ .
(2) المتشابه ٣٨ . وفي الأصل : ورائحة الجنان وغذاء الروح . . .
(3) ابن بابك في المتشابه ٤٠ .
(4) المتشابه ٤١ .
(5) المتشابه ٤١ .
(6) في الأصل : فيشبه .
(7) إسماعيل بن عباد ، ت٢٨هـ . (يتيمة الدهر ٣/ ١٩٢ ، معجم الأدباء ٦/ ١٦٨) . وقوله في المتشابه ٤٤ .
(8) في جنى الجناس ٧٦ : (قال الجاحظ : فلان يعاتب على حرف ، ويعيد المودة على حرف) . =

وبقوله : (ما انتصفَ النهارُ حتى انتصفَ الله للحقِّ من الباطل)[1] .

وبقول البُستي[2] : (وَخِيمٌ غير وَخِيم ، وقَريحةٌ غير قَريحة) .

وبقول ابن الرومي[3] :

كـم بيـنَ وَسْـواسِ الحلِـيِّ ... وبيـنَ وَسْـواسِ الهمـومِ

وبقول القاضي التّنوخيّ[4] :

أَسِيـرُ وقلبـي فـي ذراك أَسِيـرُ ... وحـادي ركـابـي لَـوْعَـةٌ وزَفيـرُ

فترصيعُ الحَذْوِ على هذا ينقسم إلى أربعة أقسام :

قسمٌ تتفقُ صُوَرُه وحروفُه وإعجامه وشَكله ، مثله : (حرف وحرف) و(قريحة وقريحة) .

وقسمٌ تتفقُ صوره (٢٠٥) وحروفه وإعجامه ويختلف شكله ، مثل : (دَين ودِين) و(كَلّ وكُلّ) .

وقسمٌ تتفقُ صُوَرُهُ وشكله وتختلف حروفهُ وإعجامهُ ، مثل : (بصير ونصير) و(سفير وشفير) .

وقسمٌ تتفق صوره وتختلف حروفه وإعجامه وشكله ، مثل : (جُبّ وخَبّ) و(غِبّ وعَبّ) .

وأورد في أبواب الجنس الثاني باباً نسبه إلى ما يتشابه لفظاً لا خطّاً ، ومثّله بقول البُستيّ[5] :

= الأول : أحد حروف الهجاء ، والثاني : الطرف .

(١) المتشابه ٤٤

(٢) يتيمة الدهر ٤ : ٣٠٦ والمتشابه ٤٤ . وفي الأصل : خيم غير وخيم .

(٣) ديوانه ٢١٢٠ .

(٤) يتيمة الدهر ٢/٣٤٤

(٥) شعره : ٢٩٨

وإنْ أَمَـرَّ علـى رِقٍّ أنـامِلَـهُ ... أَقَـرَّ بـالـرِقِّ كُتّـابُ الأنـامِ لَـهُ

وهذا النوع سمَّاهُ أبو علي الفارسيّ (التركيب) . وله موضعٌ يُذكر فيه من هذا الباب بمشيئة الله تعالى .

وأمّا عبدُ الله بن المعتز وأبو عليّ الحاتمي فإنّهما يريان أنّ أَحَدَ الأقسام التي أدخلناها في الترصيع أحد قسمي التجنيس ، وهما لذلك أميلُ إلى موافقة أبي منصور الثعالبي ، وقد مَرَّ القول على هذا فيما تقدّم .

ذكر المقابلة[1] :

أمّا عبد الله بن المعتز وأبو الحسن علي بن عيسى الرُّمّاني فإنّهما لم يذكرا المقابلة ، وأحسبهما أَلغَياها لقُرب معناها من معنى المطابقة ، وذاك أنّ المقابلة التوفيق بين المعاني من جهة الموافقة والمضادّة ، والمطابقة ذكر الشيء وضدّه .

وأمّا أبو الفرج قدامة[2] فقال : إنّ المقابلة من نعوت المعاني ، وهو أنْ يُؤتى بمعانٍ (٢٠٦) يُرادُ التوفيق بينها وبين معانٍ أُخَر ، أو المضادّة فيؤتى في الموافق بما يوافقه ، وفي المُضادّ بما يضادّه ، ومثّلَهُ بقول بعضهم : (فإنّ أهلَ الرأي والنصح لا يساويهم ذوو الأفن والغش ، وليس مَنْ جمع إلى الكفاية الأمانة كَمَنْ أضاف إلى العجز الخيانة) .

قال : وإذا تأملت هذه المقابلات وُجدت في غاية المعادلة ، لأنّه جعل بإزاء الرأي الأفن ، وبإزاء النصح الغش ، وقابَلَ الكفاية بالعجز ، والخيانة بالأمانة ، وبقول الشاعر[3] :

---

(١) ينظر : نقد الشعر ١٣٣ ، حلية المحاضرة ١/١٥٣ ، الصناعتين ٣٤٦ ، كفاية الطالب ١٤٤ ، جوهر الكنز ٨٥ .

(٢) نقد الشعر ١٣٣ .

(٣) بلا عزو في نقد الشعر ١٣٣ وكفاية الطالب ١٤٥ .

فـوَا عجبـاً كيـفَ اتّفَقْنـا فنـاصِـحٌ   وفـيٌّ ومَطْـوِيٌّ علـى الغِـلِّ غـادِرُ

فوفّى المقابلة إذ جعل بإزاءِ ناصحٍ مطوياً على الغلّ ، وبإزاء وفيٌّ غادراً .

ويقول الآخر[1] :

تقـاصَـرْنَ واحْلَـوْلَيْـنَ لـي ثُـمَّ إنَّـهُ   أَتَـتْ بَعْـدُ أيـامٌ طـوالٌ أَمَـرَّتِ

فقابَلَ القصر والحلاوة بالطولِ والمرارةِ .

وأمّا الحاتميّ[2] فإنّه عبّر عنها بعبارة قريبة من عبارة أبي الفرج ، فقال : (المقابلةُ وضعُ معانٍ يعتمد التوفيق بينَ بعضها وبعض ، أو المخالفة فيؤتى في الموافق والمُخالف بأمثالهما على الصحة ، أو تُشرط شروط وتعدّد أحوال في أحد المعنيين فيؤتى في الموافق بالموافق وفي المخالف بمخالف ، ومثّلَهُ بقول النابغة[3] : (٢٠٧)

فَتـىً تَـمَّ فيـه مـا يسُـرُّ صـديقَـهُ   علـى أنَّ فيـه مـا يسـوءُ الأعـاديـا

وأمّا أبو عليّ الفارسيّ فقالَ : إنّ المقابلةَ تطبيقٌ لفظيٌّ ، لأنّ الكلمة تقابلُ فيه أختها على ترتيبٍ ، وهو قول حسن ، لأنّ المطابقة لا يُراعى فيها ترتيب اللفظ ، وإنّما يُراعى الإتيان بالأضداد ، ومثّلَهُ بقول الشاعر ، والمثالُ في البيت الثاني :

وظَبْيَةٍ مـن ظبـاءِ الأنـسِ تُـؤنِسُنـي   دُرِيَّـةِ الثغـر كـافـورِيّـة النَّفـسِ

نبكي ونضحكُ إنْ صَدَّتْ وإنْ وَصَلَتْ   فنحنُ في مـأتَـمٍ منهـا وفـي عـرسِ

فابتدأ بالبكاء وأتبعه الضحكَ ، وقابل البكاء بالصَّدِّ والمأتمِ ، والضحكَ بالوصلِ والعرسِ على ترتيب من غير تقديم ولا تأخير .

(١) بلا عزو في نقد الشعر ١٣٣

(٢) حلية المحاضرة ١/١٥٣ .

(٣) الجعدي ، شعره : ١٧٤ .

ذكر التقسيم[1] :

من شأن القسمة المعتدلة أن تُحَسِّن الصورةَ ، ولذلك سموا الحسن قساماً ، والوجه قسيمة ، وقالوا : وَجْهٌ مقسّم ، أي : حَسَنٌ ، كأنّ قسمة تخطيطه متعادلة ، ورَجُلٌ مقسّم ، إذا كان وضيئاً .

وكذلك تفعل القسمة المعتدلة أيضاً في المعاني الوهمية ، لأنّها إذا صَحَّتْ قسمتها ظهرَ أمرُها وتميَّز الحسنُ من القبيح فيها .

وصحّةُ القسمة تكون بسلامتها من الزيادة والنقصان والتداخل ، وفسادُها يكون بدخول واحدة من هذه العلل عليها ، والقسمة الزائدة هي الفاضلة عن المقسوم ، والناقصة هي المقصّرة عن المقسوم ، (٢٠٨) والمتداخلة هي التي يدخل فيها حقّ بعض الأقسام في بعض .

والتقسيم الواقع في هذا الباب على مذهب الجماعة أنْ يستقصي مؤلف الكلام تفصيل ما ابتدأ به ويستوفيه فلا يغادر قسماً يقتضيه المعنى إلّا أورده .

وقال أبو الفرج قدامة[2] : التقسيم من أنواع المعاني ، وهو أنْ يؤتى بالأقسام مستوفاة لم يخلّ بشيءٍ منها ، ومتخلّصة لم يدخل بعضها في بعض ، ومثّله بقول بعضهم : (فإنّك لم تخلُ فيما بدأتني به من مجدٍ ابتنيته أو شكر تعجّلته أو أَجرٍ أو منجزٍ أنجزته أو مِن أنْ تكونَ قد جمعتَ ذلكَ كلَّه) .

قال : ولم يبق هذا القاسم في هذا الباب قسماً إلّا أتى به مع خلوصها من التداخل ، لأنّه ليس فيها قسمٌ مشاركٌ لغيره . ومثاله من المنظوم قول زهير[3] :

(١) ينظر : نقد الشعر ١٣١ ، الصناعتين ٣٥٠ ،البديع في نقد الشعر ٦١ ، كفاية الطالب ١٤٧ ، تحرير التحبير ١٧٣ ، الإشارات والتنبيهات في علم البلاغة ٢٧٧ .

(٢) نقد الشعر ١٣١ .

(٣) ديوانه ٥٤ .

يطعَنْهُم ما ارْتَمَوْا حتى إذا اطَّعَنُوا   ضارَبَ حتى إذا ما ضارَبُوا اعْتَنَقَا

وقولُ نُصَيْب(١) :

فقالَ فريقُ القومِ : لا وفريقُهُم   نَعَمْ وفريقٌ قالَ ويلك ما ندري

وليس في أقسامِ الإجابة عن الشيء المستخبر عنه إلّا هذه الأقسام الثلاثة .

وقول الأَسْعَر بن حُمْران الجُعْفِيّ(٢) يصف فرساً على هبّاته من جميع جهاته :

أمّا إذا استَقْبَلْتَهُ فكأنّه   بازٌ يُكَفْكِفُ أنْ يطيرَ وقد رأى

(٢٠٩) أمّا إذا استعرضته متمطراً   فتقولُ هذا مِثْلُ سِرحانِ الغَضَا

أمّا إذا استدْبَرْتَهُ فتسوقُهُ   ساقٌ قَمُوصُ الدفعِ عاريةُ النَّسَا

وقول زُهَير(٣) :

فإنّ الحَقَّ مقطعُهُ ثلاثٌ   يمينٌ أو نِفارٌ أو جِلاءُ

وقولُ طُرَيْح بن إسماعيل الثقفي(٤) :

إنْ يعلموا الخَيْرَ يُخْفُوهُ وإنْ عَلِموا   شرّاً أُذِيعَ وإنْ لم يعلموا كَذَبُوا

وقوله(٥) :

مَنْ حارَبُوا وَضَعُوا أو سالَمُوا رَفَعُوا   أو عاقدُوا ضَمِنُوا أو حَدَّثُوا صَدَقُوا

وقولُ ابن الرومي(٦) :

---

(١) شعره : ٩٤

(٢) نقد الشعر ١٣٢ ، وفيه : يصف فرساً على هيئته ، وحلية المحاضرة ١/١٤٧ .

(٣) ديوانه ٧٥

(٤) شعره : ٧٥ .

(٥) شعره : ٦٨ وفيه إن حاربوا .

(٦) ديوانه ١٥٨٧ ـ ١٥٨٨ .

ومُنَعَّم كالماءِ يشفي ذا الصَّدَى   كشفائِهِ ويشقُّ مثلَ شَفِيقِهِ

ممّن له حُسْنُ الرحيقِ وطيبُهُ   ومزاحُ شاربِهِ ومشيُ تَرِيفِهِ

وقولُ بشّار(١) :

بِضَرْبٍ يذوقُ الموتَ مَنْ ذاقَ طَعْمَهُ   وتُدْرِكُ مَنْ نَجّى الفِرارُ مثالِبُه

فراحوا فريقٌ في الأسارِ ومِثْلُهُ   قتيلٌ ومِثْلٌ لاذَ بالبحرِ هارِبُه

فقد استوفى حال مَنْ يتوقع به الظَّفَر .

وقولُ الشمّاخ(٢) يصفُ سنابكَ الحمار وشِدّة رَهْصِهِ الأرضَ : (٢١٠)

مَتى ما تَقَعْ أرساغُهُ مطمئِنَّةً   على حَجَرٍ يَرْفَضُّ أو يَتَدَحْرَجِ

ذِكر التَّبْيين(٣) :

هو أنْ يؤتَى بمعنى من المعاني مجملاً ثُمّ يُبَيَّن ، ومن ذلك قولُ الفرزدق(٤) :

لقد جِئْتَ قوماً لو لجأتَ إليهمُ   طَرِيدَ دَمٍ أو حامِلاً ثِقْلَ مَغْرَمِ

ولمّا كان هذا البيت محتاجاً إلى بيانٍ قال :

لألفَيْتَ منهم مُعْطِياً ومُطاعِناً   وراءَكَ قِدْماً بالوَشيجِ المُصَمَّمِ

ألا ترى أنّه بيَّن قوله : (حاملاً ثقل مغرم) بقوله : (لألفيت فيهم مُعْطياً) ، وقوله : (طريد دمٍ) بقوله : (مطاعناً بالوشيج المقوّم) . وقول سهل بن هارون(٥) :

---

(١) ديوانه ١/٣١٨ ، ٣٢٠ .

(٢) ديوانه ٩٢ . وفي الأصل : أرساخه ، يتدحرجُ ، بالرفع والصواب ما أثبتنا .

(٣) الوافي ٢٨٨ وقانون البلاغة ١٢٤ . وهو التفسير في نقد الشعر ١٣٥ والعمدة ٢/٣٥ وكفاية الطالب ١٨٢ والجامع الكبير ٢٢٣ وجوهر الكنز ١٤٨ .

(٤) ديوانه ٧٤٩ وفيه : لقد خنت .

(٥) نقد الشعر ١٣٧ وزهر الآداب ٥٧٨ .

فواحسرتي حتى متى القلبُ موجَعٌ   بفَقْـدِ حبيـبٍ أو تَعَـذُّرِ إفضـالِ

ثمّ بَيّنَ ما أجمله في البيت الأوّل فقال :

فـراقُ حبيبٍ مثلُهُ يُـورثُ الأسـى   وخَلّـةُ حُـرٍّ لا يقـوم لهـا مـالـي

وقول ابن الرومي[1] :

كـأنّهـم إنْ عـضَّ إزمٌ بعـازبٍ   وإنْ أُوقِـدَتْ نيـرانُ حـربٍ تَضَـرَّمُ

نجومُ الدجى منها شهابٌ على العِدى   ومنهـا سمـالٌ للعفـاةِ ومـزدَمُ

وقولُهُ أيضاً[2] : (٢١١)

صاحِي الطباعِ إذا ساءَلْتَ هاجِسَهُ   وإنْ سـألـتَ يَـدَيْـهِ فَهْـو نَشْـوانُ

ثمّ بين ذلك بقوله :

يُصَحِّيهِ ذِهْـنٌ ويـأبـى صَحْـوَهُ كَـرَمٌ   مستحكـمٌ فهـو صـاحٍ وهـو سكـرانُ

وقد أدخل قومٌ التَّبيين في باب التقسيم ولم يفرِّقوا بينهما ، وهما متقاربان ليس بينهما كبيرُ فرقان .

ذكر الالتفات[3] :

قال عبد الله بن المعتز[4] : الالتفاتُ انصرافُ المتكلِّم عن المخاطبةِ إلى الإخبار ، وعن الإخبار إلى المخاطبة ، وما أشبه ذلك من الالتفات عن معنى يكون فيه إلى معنى آخر ، ومَثَّلَهُ بقوله تعالى : ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا كُنتُمۡ فِي ٱلۡفُلۡكِ وَجَرَيۡنَ بِهِم بِرِيحٖ طَيِّبَةٖ﴾[5] .

(١) أخلّ بهما ديوانه

(٢) ديوانه ٢٤٣

(٣) ينظر : نقد الشعر ١٤٦ ، الصناعتين ٤٠٧ ، العمدة ٢/ ٤٥ ، قانون البلاغة ١١٠ ، حدائق السحر ١٣٤ ، كفاية الطالب ١٩٠ ، المثل السائر ٢/ ١٧٠ ، الطراز ٢/ ١٣١

(٤) البديع ٥٨

(٥) يونس ٢٢ .

وبقول جرير[1] :

أتَنْسَـى يـومَ تصقـلُ عـارِضَيْهـا   بفـرع بشـامـةٍ سُقِـيَ البَشَـامُ

فانصرف عن المعنى الذي كان فيه إلى البشام فدعا له .

وبقول الطائي[2] :

وأَنْجَدْتُـمْ مـن بعـدِ إتهـامِ داركـم   فيا دَمْعُ أَنْجِدْني على ساكني نَجْدِ

فانصرفَ عن المخاطبة إلى مناداةِ دمعِهِ .

وقال الحاتميّ[3] : الالتفاتُ أنْ يوجد في معنى لم يعدلْ عنه إلى غيره قبلَ تمامِ الأوّل ثمّ يُعادُ إليه ، فيكون ما عدل إليه (٢١٢) مبالغةً في الأوّلِ وزيادةً .

وهذا سمّاه ابن المعتز[4] : الاعتراض . وسنذكره تِلْوَ هذا الكلامِ إنْ شاءَ الله .

ذكر الاعتراض[5] :

قال ابن المعتز[6] : من محاسن الشعر اعتراضُ كلامٍ في كلام لم يتمّ معناه ، ثمّ يعودُ الشاعرُ فيُتمّه في بيت واحد . ومنه قول بعضهم[7] :

فظلّـوا بيـومٍ دَعْ أخـاكَ لِمِثْلِـهِ   علـى مَنْـزَعٍ يُـروِي ولمّـا يُصَـرِّدِ

فقوله : (دع أخاك لمثله) اعتراض كلام في الكلام الأول قبل تمامه .

(١) ديوانه ٢٧٩ .

(٢) ديوانه ٢/ ١١٠ .

(٣) حلية المحاضرة ١/ ١٥٧ .

(٤) البديع ٥٩ .

(٥) ينظر : الصناعتين ٤١٠ ، البديع في نقد الشعر ١٣٠ ، جوهر الكنز ١٢٨ ، الطراز ٢/ ١٦٧ ، خزانة الأدب ٣٦٦ .

(٦) البديع ٥٩ .

(٧) بلا عزو في البديع ٥٩ والصناعتين ٤١٠ وفيهما : على مشرع .

ومنه قول كُثيِّر[1] :

لـو أنّ البـاخليـنَ وأنـتِ منهـم ... رَأَوْكِ تَعَلَّمـوا منـكِ المِطـالا

فقوله : (وأنتِ منهم) اعتراض .

ومنه قولُ النابغة[2] :

ألا زَعَمَـتْ بنـو عَبْـسٍ بـأنّـي ... ألا كـذبـوا كبيـرُ السِّـنِّ فـانـي

فقوله : (ألا كذبوا) اعتراض .

ومنه قول الآخر[3] :

فلـو كنـتَ الأسيـرَ ولا تَكُنْـهُ ... إذاً علمـتْ مَعَـدٌّ مـا أقـولُ

فقوله : (لا تكنه) اعتراض .

وقول الآخر[4] :

فلو بكَ ما بي لا يَكُنْ بكَ لاغتدى ... إليـكَ وراحَ البِـرُّ بـي والتَّقـرُّبُ

فقوله : (لا يكن بك) اعتراض .

وقول الآخر[5] : (٢١٣)

فـإنّـي إنْ أَفُتْـكَ يَفُتْـكَ منـي ... فـلا تظفَـرْ بـه عقـدٌ نفيـسُ

فقوله : (فلا تظفر به) اعتراض .

وقول عوف بن محلّم الحرّاني[6] :

(١) ديوانه ٥٠٧

(٢) الجعدي ، شعره : ١٦٢ .

(٣) عدي بن زيد ، ديوانه ٣٤ وفيه : ولم أكنه .

(٤) عبد الملك بن عبد الرحيم الحارثي ، شعره : ٥٤ .

(٥) الأخطل في حلية المحاضرة ١/١٥٧ وليس في ديوانه . وبلا عزو في قانون البلاغة ١١١ .

(٦) الإيضاح في علوم البلاغة ٢٠٦ ، معاهد التنصيص ١/٣٦٩ . وفي الأصل بضم تاء بلغتها .

إنّ الثمـانيـنَ وبُلِّغْتَهـا ... قد أَحْوَجَتْ سمعي إلى تَرْجُمانْ

فقوله : (بُلغتَها) اعتراض .

وهذه الأمثلة التي مثّل بها أبو علي الحاتمي في باب الالتفات .

ذكر التفسير[1] :

قال قُدامة[2] : صحة التفسير من نعوت المعاني ، والتفسيرُ قريبٌ من التقسيم ، وهو أنْ تُوضَعَ معانٍ يُحتاجُ إلى شرح أحوالها ، فإذا شُرِحَتْ أُتِيَ بما تقتضيه تلكَ المعاني من غير زيادةٍ عليهاولا نقصان منها ولا عدول عنها ، مِثْلَ ما قال بعضُ الكُتّابِ في فصل : (وأنا أَثِقُ من مُسَالَسَتِكَ في حالٍ بمثلِ ما أعلمه من مشارستك في أخرى ، لأنّك إنْ عَطَفْتَ وُجِدْتَ لَدْناً أو غُمِزْتَ أُلْفِيْتَ شَثْناً) .

ومثل قولِ بعض البلغاء : (وأينَ يذهبُ مع غزير إنعامِك وسديدِ أحكامِك وأليم أسقامِك من أنْ تكونَ مشباعاً للضيف ، مدفاعاً للحَيْفِ ، منّاعاً من الخوف) .

ولابن الروميّ فَصْلٌ من كتاب : (فإني وليّك الذي لم تزلْ تنقادُ لك مودتُه من غيرِ طمعٍ ولا جزعٍ ، وإنْ كنتَ لدى الرغبةِ مَطْلَباً ولدى الرهبةِ مَهْرَباً) .

وهذا البابُ ينتظمُ في باب التبيين لما بينهما من المناسبة .

(٢١٤) ذكر التتميم والتكميل[3] :

قال قدامة[4] : التّتميم[5] من نعوت المعاني ، وهو أنْ يُؤخذَ في معنى

(١) ينظر : الصناعتين ٣٥٥ ، العمدة ٢/٣٥ ، سر الفصاحة ٢٥٤ ، البديع في نقد الشعر ٧٢ ، بديع القرآن ٧٤ ، جوهر الكنز ١٢٨ .

(٢) نقد الشعر ١٣٥ و٢٠٣ .

(٣) الصناعتين ٤٠٤ . وينظر في التتميم : العمدة ٢/٥٠ ، قانون البلاغة ٣٧ ، جوهر الكنز ١٣٢ ، الفوائد المشوق ٩٠ . وينظر في التكميل : قانون البلاغة ١٠٥ ، تحرير التحبير ٣٥٧ ، جوهر الكنز ٢٣٤ ، الطراز ٣/١٠٨ .

(٤) نقد الشعر ١٣٧ .

(٥) في الأصل : التميم .

فيُؤتى بجميع المعاني المتممة لصحته المكملة لجودته ، من غير أنْ يخلَّ ببعضها ، ولا يغادر شيئاً منها ، وهو كقولِ الله تعالى : ﴿ وَيُطْعِمُونَ ٱلطَّعَامَ ﴾[1] فتمَّ المعنى بقوله سبحانه : ﴿ عَلَىٰ حُبِّهِۦ ﴾ .

وكقول بعض الكُتّاب (فحفلتْ[2] به أسباب الجلالة غير مستشعر فيها لنخوةٍ ، وترامتْ به أحوال الصرامة غير مستعملٍ فيها لسطْوةٍ ، هذا مع دماثةٍ في غير حَصَر ، ولينٍ من غير خَوَر ، فمن كمالِ الجلالةِ زوال النَّخْوَة ومن تمام الصرامةِ صفاؤها من السَّطْوة ، ومن خلوصِ الدَّماثة ارتفاعُ الحَصَر ومن كمالِ لينِ الجانب فَقْدُ الخَوَر) . فقد أتى بما تَمَّمَ المعاني التي جاءَ بها من غير إخلالٍ بشيء .

وكقول طرفة[3] :

فسقى ديارَكِ غيرَ مُفْسِدِها   صَوْبُ الربيعِ ودَيمةٌ تَهْمي

فقد تَمَّمَ المعنى بقوله : (غير مفسدها) .

وقول نافع بن خليفة الغَنَوِيّ[4] :

رِجالٌ إذا لم يُقْبلِ الحقُّ منهمُ   ويُعطوه لاذوا بالسيوفِ القواطِعِ

فتمَّتْ صحة المعنى بقوله : (ويعطوه) .

وقول النَّمِر بن تولب[5] :

لقد أصبحَ البيضُ الغواني كأنَّما   يَرَيْنَ إذا ما كنتُ فيهنّ أَجْرَبا
وكنتُ إذا لاقيتُهُنَّ ببلدةٍ   يقُلْنَ على النَّكْراءِ أهلاً ومَرْحَبا

(1) الإنسان ٨ .
(2) في الأصل : فحلفت . وهو وهم .
(3) ديوانه ٩٧ ، وفيه : بلادك
(4) نقد الشعر ١٣٧ ، وحلية المحاضرة ١/ ١٥٤ .
(5) شعره : ٣٦ .

فقوله : (على النكراء) تتميمٌ حَسَنٌ ، لأنّه لو كانت بينه وبينهم معرفة ما كان عجباً أن يقلنَ له أهلاً ومرحباً .

وقال آخرون : التتميم أنْ يأخذَ المتكلّم في معنى فيورده غير مشروح ثمّ يقع له أنّ السامع لا يتصوّره بحقيقته فيعودُ راجعاً على ما قدّمه ، فإمّا أنْ يؤكّده وإمّا أنْ يحلّ الشكَّ فيه . قالوا : ومنه قولُ الهُذَليّ[1] :

تَبِينُ صُلاةُ الحربِ مِنّا ومِنْهُمُ   إذا ما التقينا والمُسالمُ بادِنُ

فقوله : (والمسالم بادن) دلالة على أنّ المحاربَ ضامر .

وقول طرفة[2] :

بغِرارِ سيفِكَ أو لسانِكَ والـ   كَلِمُ الأَصيلُ كأَرْغَبِ الكَلْمِ

فقوله : (الكلم الأصيل) تتميمٌ ، فكأنّه قدّر أنّ معترضاً يقول : كيف يكون مجرى السيفِ واللسانِ واحداً ؟ فقال : والكَلِمُ الأصيلُ كأرغبِ الكَلْمِ .

وقول البحتري[3] :

أَناةً أيُّها الفَلَكُ المُدارُ   أَنَهْبٌ ما تَطَوَّفَ أَمْ جُبارُ
سَتَفْنى مِثلما نَفنى وتَبْلى   كما تُبلي فيُدرَكُ منكَ ثارُ

ثم تَمَّمَ بقوله :

تُناب النائباتُ إذا تناهتْ   ويَدْمُرُ في تَصَرُّفِها الدَّمارُ

وقوله أيضاً[4] :

أَقَمْنا أَكْلُنا أَكْلُ استلابٍ   هُناكَ وشُرْبُنا شُرْبُ بِدارُ

(1) المعطّل ، ديوان الهذليين ٣/ ٤٧ .
(2) ديوانه ٩٦ ، وفيه : بحسام سيفك .
(3) ديوانه ٩٥٩ .
(4) ديوانه ٩٦٠ .

ومثّلَهُ بقول النبي ﷺ : (عليك باليأس من الناس)[1] .

وبقول الحسن البصري : (ما أعطى الله أحداً الدنيا اختياراً إلّا زواها عنه اختباراً)[2] .

وبقول الآخر[3] في الفرّوج : (يخرجُ كاسِباً كاسِياً) .

وبقوله[4] في الحيوان : (سبحانَ مَنْ جعلَ بعضَهُ لك غادياً وبعضَهُ عليك عادياً) .

وبقول بعضهم[5] : (ليسَ في العظمِ مُخٌّ ولا في البيض مُحٌّ) .

وهذا الجنسُ يجمعُ ترصيعي الحذو واللغو .

وثانيهما : المتشابه من التجنيس الصحيح ، وهو أنْ تتفقَ صورتا الكلمتين وحروفهما معاً فلا يفرق بينهما إلّا الشَّكْلُ ، وهذا أحدُ أنواع ترصيع الحذو .

ومثّلَهُ بقول معاذ بن جَبَل[6] : (الدَّيْنُ هَدْمُ الدِّين) .

وبقول بعض[7] البلغاء : (مَنْ كانَ كُلّه لك كانَ كُلّه عليك) .

وبقول آخر : (ذِكْرُ المِنَّةِ من ضعفِ المُنَّةِ)[8] .

وبقول آخر : (مولاي يوليني العفوَ من عَفْوِهِ ويوليني صفحةَ صَفْحِهِ)[9] .

(١) المتشابه ١٢ ، وينظر : الجامع الصغير ٢/ ٦٢ وجنى الجناس ١٨٠ .
(٢) المتشابه ١٣ .
(٣) هو الجاحظ في الحيوان ٣/ ١٨٤ و٤/ ٤١٠ والقول له في المتشابه ١٤ وخاص الخاص ٩ .
(٤) الجاحظ أيضاً في المتشابه ١٤ وخاص الخاص ٩ .
(٥) المتشابه ١٥ .
(٦) صحابي ، ت١٨هـ . (أسد الغابة ٥/ ١٩٤ ، الإصابة ٦/ ١٣٦) وقوله في الإعجاز والإيجاز ٣٧ والمتشابه ٣٧
(٧) العهاس بن الحسن العلوي في خاص الخاص ٩ .
(٨) المتشابه ٣٧ .
(٩) المتشابه ٣٨ .

وقوله[1] :

أقسمتُ لا أَجْعَلُ الإعدامَ حادِثَةً   تُخْشَى وعيسى بنُ إبراهيمَ لي سَنَدُ

وأكثرُ ما يقعُ هذا الخروج المُسْتَحْسَنُ في أشعار المُحدثين ، فأمّا الجاهليةُ فلم يكونوا يعنون بإيصالِ التشبيب بما بعدَهُ ، لأنّهم يعدّونَ التشبيبَ كلمةً مُفردةً ويرَوْنَ المديحَ قصيدةً على حِدَةٍ ، ومذهب المُحدثين أحسنُ وأبرعُ .

ذِكْرُ الترصيع[2] :

هذا النعت مشتقٌ من ترصيع الحليّ بالجواهر ، لأنّهم وضعوا اللفظ في موضع الحليّ ، ورصّعوا الصَّنْعَةَ الواقعة في هذا الباب ، وهي تماثل الألفاظ في الخَطِّ والسَّمْعِ ، وتقابلها مقام ما يرصّعُ الحليّ من الدُّرِّ وغيره . وهو نَعْتٌ[3] واقعٌ في موقعه ، لما بين تقابل الألفاظ المتماثلة في السمع والخط وبين تقابل الجواهر المتماثلة الأجسام في الترصيع من المناسبة في المعنى ، وهو أنّ كلَّ واحدٍ يفعل فيما رصّع به الرتبة والتقسيم مثل فعل الآخر .

ولم أجدْ لأحدٍ من العلماء بصناعة البديع فيه كلاماً إلّا لأبي علي الفارسيّ فإنّه ذكره وقَسّمه إلى ثلاثة أنواع : ترصيع حَذْوٍ وترصيع لغوٍ وترصيع موازنةٍ .

(٢٠١) فأمّا ترصيعُ الحذو فهو أنْ تأتي الكلمتان على صورة واحدة ورَوِيٍّ واحد ، ولا يفترقان إلّا في الشَّكْلِ والإعجام ، أو في الإعجام حسب ، أو في الشكل حسب .

فممّا يفترقُ في الشكل والإعجام قولُ النبيّ ، ﷺ : (عليكم بالأبكارِ فإنّهنَّ

(١) ديوانه ٤٩٦ .
(٢) ينظر : نقد الشعر ٤٠ ، الصناعتين ٣٩٠ ، البديع في نقد الشعر ١١٦ ، تحرير التحبير ٣٠٢ ، جوهر الكنز ٢٥٤ .
(٣) في الأصل : تعب . وهو تصحيف .

لليلى بالعنيزة ضوء نار تلوح كأنها الشعرى العبور
إذا ما قلت أخمدها زهاها سواد الليل والريح الدبور

ويقول قيس بن الخطيم[1] :

طعنت ابن عبد القيس طعنة ثائر لها نفذ لولا الشعاع أضاءها

ويقول النابغة[2] يصف السيف :

تقد السلوقي المضاعف نسجه ويوقدن بالصفاح نار الحباحب

ذكر أنها تقطع الدرع التي هذه صفتها والفارس وتبلغ الأرض فتوري النار ، ومثله قول النمر بن تولب[3] يصف سيفاً :

تظل تحفر عنه إن ضربت به بعد الذراعين والساقين والهادي

يقول : رسب في الأرض بعد أن قطع ما ذكر فاحتاج صاحبه أن يحفر عنه ليستخرجه من الأرض . وقول أبي نواس[4] :

ملك تراه إذا احتبى بنجاده يعلو الجماجم والسماط قيام

وقول الخثعمي[5] :

يدلي يديه إلى القليب فيستقي في سرجه بدل الرشاء المكرب

(٢١٩) وقول آخر يهجو أبخر[6] :

تبكي السموات إذا ما دعا وتستغيث الأرض من سجدته
إذا اشتهى يوماً لحوم القطا صرعها في الجو من نكهته

(1) ديوانه ٤٦ ، وفيه : طعنة ثائر
(2) ديوانه ٦١ ، وفيه : تجد
(3) شعره ٥٣ .
(4) ديوانه ١/٢٢٣ (فاغتر) وفيه : سبط البنان إذا احتبى ... قرع .
(5) البديع ٦٦
(6) بلا عزو في البديع ٦٦

وقول الآخر[1] :

الشمس طالعة ليست بكاسفة تبكي عليك نجوم الليل والقمرا

والمعنى : والشمس طالعة تبكي عليك ، وليست بكاسفة مع طلوعها القمر والنجوم لأنها مظلمة ، وإنما يكسف بضوئها فنجوم الليل بادية بالنهار .

ومثله قول النابغة[2] وذكر يوم حرب :

تبدو كواكبه والشمس طالعة لا النور نور ولا الإظلام إظلام

وقول الشاعر[3] يصف مفازة تنزو من مخافتها قلوب الأدلاء :

كأن قلوب أدلائها معلقة بقرون الظباء

ومثل هذا قول امرىء القيس[4] :

ولا مثل يوم في قدار ظللته كأني وأصحابي على قرن أعفرا

أي : كأننا من القلق على قرن ظبي فنحن لا نستقر ولا نسكن .

وقول قيس بن الخطيم[5] يصف القوم في الحرب :

لو أنك تلقي حنظلاً فوق بيضنا تدحرج عن ذي سامه المتقارب

(٢٢٠) يقول : تراص القوم في القتال حتى لو أن ملقياً ألقى على بيضهم حنظلاً لجرى عليهم كما يجري على الأرض ولم يسقط لشدة تراصهم . و(عن) في البيت بمعنى (على) .

(1) جرير ، ديوانه ٧٣٦ . وينظر في توجيه إعرابه : الزاهر ١/٣٨٦ والإفصاح ١٩٢ .
(2) ديوانه ٢٢ من قصيدة مجرورة ، والرواية هنا على الإقواء
(3) المرار الفقعسي ، شعراء أمويون ٢/٤٣٤
(4) ديوانه ٧٠ ، وفيه : في قذاران ظلته ...
(5) ديوانه ٨٦

وبقول آخر : (راحةُ الجَنان ورائحة الجنان)[1] .

[وبقول آخر : (كلامه] غذاءُ الرُّوح ومادَّةُ الرَّوْح)[2] .

وبقول شاعر[3] :

وليلـــة نَجْمُهـــا كَلِـــفٌ ... صَـبٌّ وفـي وَجْـهِ بَـدْرِهـا كَلَـفُ

وبقول ابن بابك[4] : (٢٠٤)

فصَـوْتُ لِسـانِـهِ نَعَـمُ ... وصَـوْبُ يمينِـهِ نِعَـمُ

والمثال في البيت : (نَعَم ونِعَم) لا (صوت وصوب) ، لأنّهما من ترصيع اللغو .

وبقول محمد بن العباس[5] :

طُـولٌ بـلا طَـوْلٍ ولا طـائِـلٍ ... سَيْـفٌ كَهـامٌ وغَمـامٌ جَهَـام

وثالثهما : ما يتشابه لفظاً وخطّاً ويختلف معنىً ، ولا يدلُّ عليه إلّا قرائنه من الألفاظ دون الشكل والإعجام إذْ لا يختلفان وهذا الجنس يشبه[6] أنْ يكون قسماً رابعاً من ترصيع الحذو .

ومثّلَهُ بقول الصاحب[7] : (لبيدٌ عنده بليدٌ ، وعَبيدٌ وأقرانُهُ له عَبيدٌ) .

وبقوله أيضاً : (يضايق في حرف ويعتد المودّة على حرف)[8] .

---

(١) المتشابه ٣٨ .
(٢) المتشابه ٣٨ . وفي الأصل : ورائحة الجنان وغذاء الروح . . .
(٣) ابن بابك في المتشابه ٤٠ .
(٤) المتشابه ٤١ .
(٥) المتشابه ٤١ .
(٦) في الأصل : فيشبه .
(٧) إسماعيل بن عباد ، ت٢٨هـ . (يتيمة الدهر ٣/ ١٩٢ ، معجم الأدباء ٦/ ١٦٨) . وقوله في المتشابه ٤٤ .
(٨) في جنى الجناس ٧٦ : (قال الجاحظ : فلان يعاتب على حرف ، ويعيد المودة على حرف) . =

فـوَا عجبـاً كيـفَ اتَّفَقْنـا فنـاصِـحٌ ... وفـيٌّ ومَطْـوِيٌّ علـى الغِـلِّ غـادِرُ

فوفّى المقابلة إذْ جعل بإزاءِ ناصحٍ مطوياً على الغلّ ، وبإزاء وفيٍّ غادراً .

وبقول الآخر[1] :

تقـاصَـرْنَ واحْلَـوْلَيْـنَ لـي ثُـمَّ إنَّـهُ ... أَتَـتْ بَعْـدُ أيـامٌ طـوالٌ أَمَـرَّتِ

فقابَلَ القصر والحلاوة بالطولِ والمرارةِ .

وأمّا الحاتمي[2] فإنّه عبّر عنها بعبارة قريبة من عبارة أبي الفرج ، فقال : (المقابلةُ وضعُ معانٍ يعتمد التوفيق بينَ بعضها وبعض ، أو المخالفة فيؤتى في الموافق والمُخالف بأمثالهما على الصحة ، أو تُشرط شروط وتعدّد أحوال في أحد المعنيين فيؤتى في الموافق بالموافق وفي المخالف بمخالف ، ومثّلَهُ بقول النابغة[3] : (٢٠٧)

فَتـىً تَـمَّ فيـه مـا يسُـرُّ صـديقَـهُ ... علـى أنَّ فيـه مـا يسـوءُ الأعـاديـا

وأمّا أبو عليّ الفارسيّ فقالَ : إنّ المقابلةَ تطبيقٌ لفظيٌّ ، لأنّ الكلمة تقابلُ فيه أختها على ترتيبٍ ، وهو قول حسن ، لأنّ المطابقة لا يُراعى فيها ترتيب اللفظ ، وإنّما يُراعى الإتيان بالأضداد ، ومثّلَهُ بقول الشاعر ، والمثالُ في البيت الثاني :

وظَبْيَـةٍ مـن ظباءِ الأنـسِ تُـؤنِسُنـي ... دُرِيَّـةِ الثغـر كـافـورِيّـة النَّفَـسِ

نبكي ونضحكُ إنْ صَدَّتْ وإنْ وَصَلَتْ ... فنحـنُ فـي مـأتَـمٍ منهـا وفـي عـرسِ

فابتدأ بالبكاء وأتبعه الضحكَ ، وقابل البكاء بالصَّدِّ والمأتمِ ، والضحكَ بالوصلِ والعرسِ على ترتيب من غير تقديم ولا تأخير .

---

(١) بلا عزو في نقد الشعر ١٣٣ .
(٢) حلية المحاضرة ١/ ١٥٣ .
(٣) الجعدي ، شعره : ١٧٤ .

امرىء القيس(١) :

على هيكلٍ يُعطيكَ قبلَ سؤالِه … أفانينَ جَرْيٍ غيرَ كَزٍّ ولا وانِ

قال : فقد جمع بقوله : (أفانين) ما لو عُدَّ لكان كثيراً ، ثمّ نفى عنه الكزازة والوَنَى ، وهما من أقبح معايب الخيل .

وبقول زهير(٢) :

فإنّي لو لَقِيتُكَ واتّجهنا … لكانَ لكُلِّ مُنكَرةٍ كِفاءُ

قال : وقوله : (كِفاء) إشارة إلى ما لو شَرَحه لكانَ كثيراً .

وقال غيره : الإشارةُ أن يريد معنى فلا يأتي باللفظ الدالّ عليه بل بلفظ غيره .

وهذا سمّاه قدامة الإردافَ . ونحن نوردُ القولَ عليه تلو هذا الفصل إنْ شاءَ الله تعالى .

ذكر الإرداف(٣) :

قال أبو الفرج قُدامة(٤) : من نعوت اشتراك اللفظ والمعنى الإرداف ، وهو أنْ يريدَ معنى فلا يأتي باللفظ الخاصّ بذلك المعنى بل بلفظ هو ردفُهُ وتابعٌ له ، فيكون في ذكر التابع دلالة على المتبوع .

وقد سمّاه قوم : (التّتبيع)(٥) .

وهذا المذهب يؤخذ كثيراً في المنظوم والمنثور .

ومنه قولُ أعرابية تصف رجلاً : (عمّار وما عمّار ، طالب أوتار ، لم

(١) ديوانه ٩١ .
(٢) ديوانه ٨١ .
(٣) (*) ينظر : الصناعتين ٣٦٠ ، قانون البلاغة ٩٣ ، تحرير التحبير ٢٠٧ .
(٤) جواهر الألفاظ ٧ ونقد الشعر ١٥٥ .
(٥) العمدة ١/٣١٣ ، شرح مقامات الحريري ٣/١٤١ .

تخمد له نار)(١) .

وإنّما أرادت بقولها : (لم تخمد له نار) كثرةَ إطعامه الطعامَ ، فلم تأتِ باللفظ الدالّ على ذلك بعينه ، بل ذكرت إيقادَه النيرانِ ، لأنّ ذلك (٢٢٣) تابع لاتخاذ الطعام .

ومنه ما كتبَ به بعضُ الكُتّاب في صفة حَرْب : (حتى إذا ثارَ النقع والتفّ الجمعُ بالجمع ، واحمرّت الأحداق وقامت الحرب على ساق) .

وكل هذه إرداف يدلُّ على المعاني المقصودة بغير ألفاظها الخاصة .

ولهذا المذهب موقعٌ من البلاغة حَسَنٌ ، لأنّ الواصفَ لو قصدَ ما وصفه بألفاظه الخاصة به فقال : (تجاربُ القومَ أشدّ تجارب) لم يكن لذلك من الموقع ما للإرداف من الحسن ومنه قولُ بعضهم ، وهو عمر بن أبي ربيعة(١) :

بعيدةُ مهوى القُرْطِ إمّا لنَوفَلٍ … أبوها وإمّا عَبْدُ شَمْسٍ وهاشِمُ

لأنّه إنّما أرادَ وصفَها بطول العنق .

وقول امرىء القيس(٢) :

وتُضحي فَتيتُ المِسْكِ فوقَ فِراشِها … نَؤومُ الضُّحَى لم تَنْتَطِقْ عن تَفَضُّلِ

وإنّما أرادَ أنْ يذكرَ ترفُّهَ هذه المرأة وتنعُّمها وأنّ لها ما يكفيها فأتى بوصفِ ما يتبع هذه الحال .

وأمّا غيرُ أبي الفرج فالذي يظهرُ من عبارتهم أنّهم لم يفرّقوا بين الإشارة والإرداف ، على أنّهم قد نعتوا ما نعته أبو الفرج بالإرداف بالتّتبيع ، وعبّروا عنه بما عبّر عنه أبو الفرج عن الإرداف ، ومثّلوه ومثّلوا الإشارةَ بما يدلّ على أنّهما شيءٌ واحد ، وأنّهم لم يُدركوا الفرق بينهما على ظهوره ، إذِ الإشارةُ اشتمالَ

(١) ديوانه ٢٠٨ .
(٢) ديوانه ١٧ .

ذكر التقسيم[1] :

من شأن القسمة المعتدلة أن تُحَسّن الصورةَ ، ولذلك سموا الحسن قساماً ، والوجه قسيمة ، وقالوا : وَجْهٌ مقسّم ، أي : حَسَنٌ ، كأنّ قسمة تخطيطه متعادلة ، ورَجُلٌ مقسّم ، إذا كان وضيئاً .

وكذلك تفعل القسمة المعتدلة أيضاً في المعاني الوهمية ، لأنّها إذا صَحّتْ قسمتها ظهرَ أمرُها وتميَّز الحسنُ من القبيح فيها .

وصحّةُ القسمة تكون بسلامتها من الزيادة والنقصان والتداخل ، وفسادُها يكون بدخول واحدة من هذه العلل عليها ، والقسمة الزائدة هي الفاضلة عن المقسوم ، والناقصة هي المقصّرة عن المقسوم ، (٢٠٨) والمتداخلة هي التي يدخل فيها حقّ بعض الأقسام في بعض .

والتقسيم الواقع في هذا الباب على مذهب الجماعة أنْ يستقصي مؤلف الكلام تفصيل ما ابتدأ به ويستوفيه فلا يغادر قسماً يقتضيه المعنى إلّا أورده .

وقال أبو الفرج قدامة[2] : التقسيم من أنواع المعاني ، وهو أنْ يؤتى بالأقسام مستوفاة لم يخلّ بشيء منها ، ومتخلّصة لم يدخل بعضها في بعض ، ومثّله بقول بعضهم : (فإنّك لم تخلُ فيما بدأتني به من مجدٍ ابتنيته أو شكر تعجّلته أو أَجرٍ أو منجزٍ أنجزته أو مِن أنْ تكونَ قد جمعتَ ذلكَ كلَّه) .

قال : ولم يبق هذا القاسم في هذا الباب قسماً إلّا أتى به مع خلوصها من التداخل ، لأنّه ليس فيها قسمٌ مشاركٌ لغيره . ومثاله من المنظوم قول زهير[3] :

---

(١) ينظر : نقد الشعر ١٣١ ، الصناعتين ٣٥٠ ، البديع في نقد الشعر ٦١ ، كفاية الطالب ١٤٧ ، تحرير التحبير ١٧٣ ، الإشارات والتنبيهات في علم البلاغة ٢٧٧ .
(٢) نقد الشعر ١٣١ .
(٣) ديوانه ٥٤ .

فواحسرتي حتى متى القلبُ موجَعٌ   بفَقْـدِ حبيـبٍ أو تَعَـذُّرِ إفضـالِ

ثمّ بَيّنَ ما أجمله في البيت الأوّل فقال :

فـراقُ حبيـبٍ مثلُـهُ يُـورثُ الأسـى   وخَلّـة حُـرٍّ لا يقـوم لهـا مـالـي

وقول ابن الرومي[1] :

كـأنّهـم إنْ عـضّ إزمٌ بعـازبٍ   وإنْ أُوقِـدَتْ نيـرانُ حـربٍ تَضَـرَّمُ
نجومُ الدجى منها شهابٌ على العِدى   ومنهـا سمـالٌ للعفـاةِ ومـزدَمُ

وقولُهُ أيضاً[2] : (٢١١)

صاحِي الطباعِ إذا ساءَلْتَ هاجِسَهُ   وإنْ سـألـتَ يَـدَيْـهِ فَهـو نَشْـوانُ

ثمّ بين ذلك بقوله :

يُصَحّيـهِ ذِهْـنٌ ويـأبـى صَحْـوَهُ كَـرَمٌ   مستحكمٌ فهـو صاحٍ وهـو سكـرانُ

وقد أدخل قومٌ التّبيين في باب التقسيم ولم يفرّقوا بينهما ، وهما متقاربان ليس بينهما كبيرُ فرقان .

ذكر الالتفات[3] :

قال عبد الله بن المعتز[4] : الالتفاتُ انصرافُ المتكلّم عن المخاطبةِ إلى الإخبار ، وعن الإخبار إلى المخاطبة ، وما أشبه ذلك من الالتفات عن معنى يكون فيه إلى معنى آخر ، ومَثّلَهُ بقوله تعالى : ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا كُنتُمْ فِى ٱلْفُلْكِ وَجَرَيْنَ بِهِم بِرِيحٍ طَيِّبَةٍ﴾[5] .

---

(١) أخلّ بهما ديوانه .
(٢) ديوانه ٢٤٣
(٣) ينظر : نقد الشعر ١٤٦ ، الصناعتين ٤٠٧ ، العمدة ٢/ ٤٥ ، قانون البلاغة ١١٠ ، حدائق السحر ١٣٤ ، كفاية الطالب ١٩٠ ، المثل السائر ٢/ ١٧٠ ، الطراز ٢/ ١٣١
(٤) البديع ٥٨
(٥) يونس ٢٢ .

يريدُ قولهِ سبحانه ﴿وَلَن تُفْلِحُوا إِذًا أَبَدًا﴾(١)

وبقولِ الآخرِ يهجو أيضاً :

في النساءِ حَرَّمَها الله عليه من النساءِ زَوانِي

يريدُ النساءَ المُحَرَّماتِ عليه اللواتي عَدَّدَهُنَّ اللهُ في سورة النساء .

وأصلُ الكنايةِ في لغةِ العربِ (٢٢٦) أنّهم كانوا يُكَنّونَ عن الشيءِ بغيرِه على وجهِ الاتساعِ . ولها مواضعُ في كلامهم .

منها : أنّهم يكنّون عن الرجل بالأبوّة للزيادة في الدلالة عليه إذا كاتبوه أو راسلوه ، أو لقصدِ تعظيمِه بالكُنْيةِ لأنّها تدلُّ على الحنكةِ والاكتهال . وقد اعترضَ عليهم في ذلك بما انفصل منه العلماء .

ومنها : الكناية عن النفس بالثياب ، ومن ذلك قولُهُ تعالى مخاطباً لرسوله ﷺ : ﴿وَثِيَابَكَ فَطَهِّرْ﴾(٢) أي : طَهِّرْ نفسَكَ من الذنوب فكنّى عن الجسم بالثياب لأنّها تشتملُ عليه .

وقول امرىء القيس(٣) :

ثيابُ بني عَوْفٍ طَهارَى نَقِيَّةٌ ... وأوجهُهُم عند المَشاهِدِ غُرّانُ

يريد أنّهم بريئون من الأدناس والعيوب .

وقول ليلى(٤) وذكرت إبلاً :

رَمَوْها بأثوابٍ خِفافٍ فلا ترى ... لها شَبَهاً إلّا النَّعامَ المُنَفَّرا

أي : ركبوها فرموها بأنفسهم .

(١) الكهف ٢٠ .
(٢) المدثر ٤ .
(٣) ديوانه ٨٣
(٤) ديوانها ٧٠

وقول الآخر(١) :

لا هُمَّ إنّ عامِرَ بنَ جَهْمِ ... أَوْذَمَ حَجّاً في ثِيابٍ دُسْمِ

أي : وهو متدنّسٌ بالذنوب .

ومنه قولهم : (فلانٌ دنس الثوب)(٢) ، إذا كان غادراً فاجراً .

وقول عنترة(٣) :

فشككتُ بالرُّمحِ الأصَمِّ ثيابَهُ ... ليسَ الكريمُ على القَنا بمُحَرَّمِ

ويقولون : (فِدىً لك ثوباي)(٤) أي : رحلاي ، والمعنى : أنا أفديك .

ومنها (٢٢٧) قولهم : (قومٌ لِطافُ الأُزُر) أي : خماصُ البطون : لأنّ الإزار يُلاثُ عليها .

ومنها قولهم : (فِدىً [لك] إزاري)(٥) أي : نفسي ، قالَ الشاعر(٦) :

ألا أبلِغْ أبا حَفْصٍ رسولاً ... فِدىً لكَ من أخي ثقةٍ إزاري

وقد يكونُ الإزارُ في هذا البيتِ الأهل .

ويقولون : (دَمُ فلانٍ في إزارِ فلانٍ)(٧) أي : هو صاحبه .

ومنها : كنايتهم عن العفافِ بالإزار ، لأنّ العفيفَ كأنّه استترَ لمّا عفَّ . قال عَدِيُّ بنُ زيدٍ(٨) :

(١) بلا عزو في تهذيب اللغة ١٢/ ٣٧٧ .
(٢) حلية المحاضرة ٢/ ١١
(٣) ديوانه ٢١٠ . وفي الأصل : بنانه .
(٤) حلية المحاضرة ٢/ ١١
(٥) حلية المحاضرة ٢/ ١١ .
(٦) أبو المنهال بُقيلة الأكبر الأشجعي في المؤتلف والمختلف ٨٢ .
(٧) حلية المحاضرة ٢/ ١٢
(٨) ديوانه ٩٤ والزيادة منه . وقبله : فوق من أحكأ صُلْبةً بإزارِ .

فيُؤتى بجميع المعاني المتممة لصحته المكملة لجودته ، من غير أنْ يخلَّ ببعضها ، ولا يغادر شيئاً منها ، وهو كقولِ الله تعالى : ﴿ وَيُطْعِمُونَ ٱلطَّعَامَ ﴾[١] فتمَّ المعنى بقوله سبحانه : ﴿ عَلَىٰ حُبِّهِۦ ﴾ .

وكقول بعض الكُتّاب (فحفلتْ[٢] به أسباب الجلالة غير مستشعر فيها لنخوةٍ ، وترامتْ به أحوال الصرامة غير مستعملٍ فيها لسطْوةٍ ، هذا مع دماثةٍ في غير حَصَر ، ولينٍ من غير خَوَر ، فمن كمالِ الجلالةِ زوال النَّخْوَة ومن تمام الصرامةِ صفاؤها من السَّطْوة ، ومن خلوصِ الدَّماثة ارتفاعُ الحَصَر ومن كمالِ لينِ الجانب فَقْدُ الخَوَر) . فقد أتى بما تَمَّمَ المعاني التي جاءَ بها من غير إخلالٍ بشيء .

وكقول طرفة[٣] :

فسقى ديارَكِ غيرَ مُفْسِدِها ... صَوْبُ الربيعِ ودِيمةٌ تَهْمي

فقد تَمَّمَ المعنى بقوله : (غير مفسدها) .

وقول نافع بن خليفة الغَنَويّ[٤] :

رِجالٌ إذا لم يُقْبلِ الحقُّ منهمُ ... ويُعطوه لاذوا بالسيوفِ القواطِعِ

فتمَّتْ صحة المعنى بقوله : (ويعطوه) .

وقول النَّمِر بن تولب[٥] :

لقد أصبحَ البيضُ الغواني كأنَّما ... يَرَيْنَ إذا ما كنتُ فيهنّ أَجْرَبا
وكنتُ إذا لَاقيتُهُنَّ ببلدةٍ ... يقُلْنَ على النَّكْراءِ أهلاً ومَرْحَبا

---

(١) الإنسان ٨ .
(٢) في الأصل : فحلفت . وهو وهم
(٣) ديوانه ٩٧ ، وفيه : بلادك .
(٤) نقد الشعر ١٣٧ ، وحلية المحاضرة ١/ ١٥٤ .
(٥) شعره : ٣٦ .

وبقول جرير[١] :

أَتَنْسَى يومَ تصقلُ عارِضَيْها ... بفرعِ بشامةٍ سُقِيَ البَشَامُ

فانصرف عن المعنى الذي كان فيه إلى البشام فدعا له .

وبقول الطائي[٢] :

وأَنْجَدْتُمُ من بعدِ إتهامِ دارِكم ... فيا دَمْعُ أَنْجِدْني على ساكني نَجْدِ

فانصرفَ عن المخاطبة إلى مناداةِ دمعِهِ .

وقال الحاتميّ[٣] : الالتفاتُ أنْ يوجد في معنى لم يعدلْ عنه إلى غيره قبلَ تمامِ الأوّل ثمّ يُعادُ إليه ، فيكون ما عدل إليه (٢١٢) مبالغةً في الأوّلِ وزيادةً .

وهذا سمّاه ابن المعتز[٤] : الاعتراض . وسنذكره تِلْوَ هذا الكلامِ إنْ شاءَ الله .

ذكر الاعتراض[٥] :

قال ابن المعتز[٦] : من محاسن الشعر اعتراضُ كلام في كلام لم يتمّ معناه ، ثمّ يعودُ الشاعرُ فيُتمّه في بيت واحد . ومنه قول بعضهم[٧] :

فظلّوا بيومٍ دَعْ أخاكَ لِمِثْلِهِ ... على مَنْزَعٍ يُروي ولمّا يُصرِّدِ

فقوله : (دع أخاك لمثله) اعتراض كلام في الكلام الأول قبل تمامه .

---

(١) ديوانه ٢٧٩ .
(٢) ديوانه ٢/ ١١٠ .
(٣) حلية المحاضرة ١/ ١٥٧ .
(٤) البديع ٥٩
(٥) ينظر : الصناعتين ٤١٠ ، البديع في نقد الشعر ١٣٠ ، جوهر الكنز ١٢٨ ،الطراز ٢/ ١٦٧ ، خزانة الأدب ٣٦٦ .
(٦) البديع ٥٩ .
(٧) بلا عزو في البديع ٥٩ والصناعتين ٤١٠ وفيهما : على مشرع .

أرادوا الرِّحلةَ وقاما يتعاكمان رأى عِكْمَهُ الخفيفا وعِكْمَ صاحبه ثقيلاً فأنشأ يقولُ :

عِكْـمٌ تَغَشّـى بَعْـضَ أعْكـامِ القَـومْ … لـمْ أرَ عِكْمـاً سـارِقـاً قَبْـلَ اليَـومْ

فخوّنَ صاحبَه بوجهٍ ألطفَ من التصريح .

ومنَ التعريضِ قولُ بعضهم[1] :

يـا شـاةَ مـا قَنَـصٍ لِمَـنْ حَلَّـتْ لَـهُ … حَـرُمَـتْ علـيَّ وليْتَهـا لـم تَحـرمِ

والمعنى أنه عَرَّضَ بجاريةٍ ، يقول : أيّ صيدٍ لِمَنْ حلّ له أنْ يصيدَكِ ، فأمّا أنا فإنَّ حُرْمَةَ الجوارِ قد حرمتك عليّ .

ومنَ التعريضِ في كتاب الله تعالى قوله فيما خَبَّرَ به من نبإِ الخصم : ﴿إِنَّ هَٰذَآ أَخِى لَهُۥ تِسْعٌ وَتِسْعُونَ نَعْجَةً وَلِىَ نَعْجَةٌ وَٰحِدَةٌ فَقَالَ أَكْفِلْنِيهَا وَعَزَّنِى فِى ٱلْخِطَابِ﴾[2] : إنّما هو مَثَلٌ ضربه الله تعالى له ليُنَبِّهَهُ على خطيئته .

وكَنّى عن ذكرِ النساءِ بذكرِ النّكاح كما كَنَّى الشاعرُ الذي مثَّلْنا بقوله وغيره من الشعراء عن النساءِ بالشاءِ والمطايا والقلاص .

وكان عُروةُ بنُ الزُّبَيْر[3] إذا أسرع إليه إنسانٌ بقولٍ سَيِّءٍ يقولُ : إنِّي أتركُكَ رفعاً لنفسي عنك . فجرى بينه وبين عليّ بن عبد الله بن العباس[4] كلامٌ ، فأسرع له عروة بسوءٍ ، فقالَ له عليّ : إنِّي أتركُكَ لِما تتركُ الناسَ له . فاشتدَّ ذلكَ على عُروة .

ولو لم يكنْ في المعاريضِ من الفَسحةِ في الكلامِ إلّا ما يجدُهُ الإنسانُ من

---

(١) عنترة ، ديوانه ٢١٣ .
(٢) ص ٢٣ .
(٣) تابعي ، ت ٩٤هـ . (حلية الأولياء ٢/ ١٧٦ ، وفيات الأعيان ٣/ ٢٥٥)
(٤) ت ١١٧هـ . (حلية الأولياء ٣/ ٢٠٧ ، وفيات الأعيان ٣/ ٢٧٤) .

المندوحة عن الكذب لكانَ كافياً . وقيل : إنّ قولَ موسى ، عليه السلام : ﴿لَا تُؤَاخِذْنِى بِمَا نَسِيتُ﴾[1] من معاريض الكلام .

وقال ابن عباس : لم يقل : إنِّي (٢٣٠) نَسيتُ ، فيكون كاذِباً ، ولكنّه قالَ : ﴿لَا تُؤَاخِذْنِى بِمَا نَسِيتُ﴾ فأوهمه النسيان تعريضاً ، ولم ينسَ ولم يكذبْ .

ومنه قول إبراهيم : ﴿إِنِّى سَقِيمٌ﴾[2] ، أي : سأسقم ، لأنّ مَنْ كُتِبَ عليه الموتُ فلا بُدَّ أنْ يسقمَ . وأمثالُ هذا كثير في الكلام ، وفيما أوردناه إقناعٌ .

ذكر التسهيم[3] :

التسهيمُ لقبٌ مُحْدَثٌ لم تخلصْ له عبارةٌ مُهَذَّبةٌ من طريق الاشتقاق . قالوا : ومعناه أنْ يُصاغَ الكلامُ صياغةً معتدلة الأقسامِ كاعتدالِ خطوطِ البُرْدِ المُسَهَّمِ التي لا تتفاوت ولا تختلف ، إذا كانَ كذلكَ سبقَ السامِعُ إلى استخراج قوافي منظومِهِ وفواصِلِ منثورِهِ قبلَ أنْ ينتهي إليها مُورِدُهُ .

ومنه قولُ أختِ عمرو ذي الكلبِ[4] :

فـأقسمـتُ يـا عَمـرو لـو نَبَّهـاكَ … إذاً نَبَّهـا منـكَ داءً عُضَـالا

إذاً نَبَّهـا لَيْـثَ عِـرِّيسَـةٍ … مُفيتـاً مفيـداً نُفُـوسـاً ومـالا

وخَـرْقٍ يُجـاوِبُ مجهـولـةً … بـوجنـاء حَـرْفٍ تَشَكّـى الكَـلالا

فكُنْـتَ النهـارَ بهـا شمسُـهُ … وكنـتَ دجـى الليـلِ فيهـا الهـلالا

وهذا كلامٌ لا زيادة على حُسْنِهِ واتساقِهِ واعتدالِ أقسامِهِ ، أَلَا تَرَى إلى قولها : (مفيتاً مفيداً) ، وتفسيرُها ذلك بقولها : (نفوساً ومالا) كما تقتضيه الإفاتةُ والإفادة ، ووصفها إيّاه بالشمس في النهار والهلال بالليل . وقول

---

(١) الكهف ٧٣ .
(٢) الصافات ٨٩ .
(٣) ينظر : حلية المحاضرة ١/ ١٥٢ ، العمدة ٢/ ٣١ ، قانون البلاغة ١٠١ ، تحرير التحبير ٢٦٣ .
(٤) ديوان الهذليين ٣/ ١٢١ و١٢٣ مع خلاف في الرواية .

البُحتريّ[1] : (٢٣١)

سلبوا البيضَ بَزَّها فأقاموا ... بظُباها التأويلَ والتَّنزيلا
فإذا حاربوا أَذَلُّوا عزيزاً ... ...

يقتضي أنْ يكون تمامه :

... ... وإذا سالموا أَعَزّوا ذليلا

فهذا البيتُ يسبقُ السامع إلى مقطع مصراعه الأول وقافيته معاً .

وقوله أيضاً[2] :

أَحَلَّتْ دمي من غير جُرْمٍ وحَرَّمَتْ ... بلا سببٍ يومَ اللقاءِ كلامي
فليسَ الذي حلَّلْتِهِ بمُحَلَّلٍ ... ...

يقتضي أنْ يكون تمامه :

... ... وليسَ الذي حَرَّمْتِهِ بحرامِ

وهذا البيت أيضاً يسبق السامع إلى مقطع مصراعه الأول وقافيته معاً .

وقول ابن الروميّ[3] :

أَرْضَى بصورتِهِ وضَنَّ فأَغْضَبَا ... فَغَدا المُحِبُّ مُنَعَّماً ومُعَذَّبا
ذو صورةٍ تحلو وتحسُنُ منظراً ... ومَرَاشِفٍ تَصفو وتعذُبُ مَشْرَبا

ذكر التوشيح[4] :

التوشيح أنْ يحلفَ الشاعرُ أو يحلف غيره بأشياء تتعلق بغرضه المقصود . ويدخل في هذا الباب الذي هو فيه إرادة للإبداع بتوشيح الكلام ، ثمّ يصرح

(١) ديوانه ١٧٦٩ .
(٢) ديوانه ٢٠٠٠ ـ ٢٠٠١ .
(٣) ديوانه ٣٤١ ، وفيه : وصَدّ .
(٤) ينظر : الصناعتين ٣٩٧ ، البديع في نقد الشعر ٨٩ ، الجامع الكبير ٢٤٢ ، جوهر الكنز ٢١٣ .

ويكشف المعنى ويفصح عمّا في نفسه .

ومنه قول الأشتر النخعي[1] :

بَقَّيْتُ وَفْري وانحرفتُ عن العلى ... ولقيتُ أَضْيافي بوجهِ عَبُوسِ
إنْ لم أَشُنَّ على ابنِ هِنْدٍ غارةً ... لم تَخْلُ يوماً من نهابِ نفوسِ

(٢٣٢) وقول أبي عليّ البصير[2] :

أَكْذَبْتُ أَحْسَنَ ما يظنُّ مُؤَمِّلي ... وهَدَمْتُ ما شادَتْهُ لي أَسْلافي
وعدِمْتُ عاداتي التي عُوِّدْتُها ... قِدَماً من الإتلافِ والإخلافِ
وصَحِبْتُ أصحابي بعِرْضٍ مُعْرِضٍ ... مُتَحَكِّمٍ فيه ومالٍ وافي
وغَضَضْتُ من ناري ليخفَى ضوؤها ... وقَرَيْتُ عُذْراً كاذباً أَضْيافي
إنْ لم أَشُنَّ على عليٍّ خَلَّةً ... تُضحي قَذىً في أَعْيُنِ الأشرافِ

وقول العَطَويّ[3] :

لا وكتماني أسرارَ عَدُوِّي وصديقي
واتباعي بطريفِ المال آثارَ الحقوقِ
ما أطيقُ الصبرَ عن بَدْرٍ على غُصْنٍ أنيقِ

وقال النظّام[4] :

أما والحلقِ الأسودِ في سالفةِ الخِشْفِ
وحُسْنِ الغُصنِ المهتَزِّ بين النَّحْرِ والرِّدْفِ
لقد أَشْفَقْتُ أنْ يجرحَ في وجنتِهِ طَرْفي

(١) شعره : ٣ ـ ٤ (البلاغ ع٨ ١٩٧٨) .
(٢) شعره (شعراء عباسيون ج٢) ٢٧٠ . وفي الأصل : وعدمت عادتي . والمراد بعليّ في البيت الأخير علي بن الجهم الشاعر .
(٣) أخلّ به شعره .
(٤) بلا عزو في الصناعتين ٧٠ .

ذكر الإعنات[1] :

الإعنات أنْ يلتزمَ الشاعرُ في القوافي ، والناثر في الأسجاعِ ما لا يلزمُهما (٢٣٣) توسّعاً واقتداراً ، ويتكلّفان ما ليس عليهما تمكّناً وانفساحَ مجالٍ .

ومثالُهُ في المنثور قول أبي علي البصير[2] : (حتى عادَ تعريضُكَ تصريحاً ، وتمريضُك تصحيحاً) . ومثالُهُ من المنظوم قولُ أبي العالية[3] :

إنّي امرؤٌ أصفي الخليلَ الخُلَّه
أمنحُهُ ودّي وأرعى إلَّه
وأبغضُ الزيارةَ المُمِلَّه
وأقطعُ المهامهَ المُضِلَّه
على هِبلٍّ أو على هِبِلَّه
ذاتِ هبابٍ جَسْرَةٍ شِمِلَّه
ناجيةٍ في الخَرْقِ مُشْمَعِلَّه
تَنْسَلُّ بعدَ العُقَبِ المُكِلَّه
مثلَ انسِلالِ العَضْبِ من ذي الخِلَّه

والقصيدة طويلة التزم في أكثرها اللام المشدّدة اقتداراً . وقولُ الحُطيئة[4] :

أَلَا مَنْ لقلبٍ عارمِ النظراتِ ... يُقَطِّعُ طولَ الليلِ بالحَسَراتِ
فإنْ يَصْطَنِعْني الله لا أصطَنِعْكُمُ ... ولا أُعْطِكُمْ مالي على العَثَراتِ

والقصيدة أيضاً طويلة لزم الراء قبل الردف في جميعها ، وهو غير لازم .

(١) في الأصل : الاعتاب ، في الموضعين ، والصواب ما أثبتنا . ينظر : قانون البلاغة ١٣٣ ، حدائق السحر ١١٩ ، حسن التوسل ٢٢٠ ، نهاية الأرب ٧/ ١١٣ .
(٢) جمع الجواهر ٢٤٦ .
(٣) الخصائص ٢/ ٢٤٤ ـ ٢٤٥ .
(٤) ديوانه ٣٣٢ وفيه : بالزفرات

وقولُ رافع بن هُرَيم اليربوعي[1] :

إلّا تخافوني تُصبكم بعُرَّةٍ ... مفارقتي أو تقبسوا من شراريا
(٢٣٤) إذا صارَ لوني كلَّ لونٍ وبُدِّلَتْ ... نضارةُ وجهي مُغضباً باصفراريا
فِسِرِّي كإعلاني وتلك سَجِيَّتي ... وظُلمةُ ليلي [مثلُ] ضوءِ نهاريا
بني عاصم مَنْ ترسلون من المدى ... مع الخيلِ يجري مثل ما كنت جاريا
له مثلُ طرفي سابقاً عند غايتي ... وطولُ عناني وارتفاعُ عِذاريا
وتخشَى عُرامي من وراءِ حمامِكم ... شياطينُ أرميها بشُهبانِ ناريا

ذكر الإيغال[2] :

هذا النعت على مذهب أبي الفرج قدامة[3] ، فأمّا الحاتميّ[4] فإنّه نعته بـ(التبليغ) ، ولا خلاف بينهما في معناه ، وهو أنْ يأتي الشاعر بالمعنى في البيت تاماً قبل انتهائه إلى القافية ، ثم يأتي بها لحاجة الشعر في كونه شعراً إليها ، فيزيد المعنى نصوعاً وبلوغاً إلى الغاية القصوى .

ومنه قول امرىء القيس[5] يصف الفَرَس :

إذا ما جَرَى شأوَيْنِ وابتلَّ عِطْفُهُ ... تقولُ هزيزُ الريحِ مَرَّتْ بأَثْأَبِ

فتمَّم الوصف قبل القافية ، فلمّا احتاجَ إليها أَوْرَدَها فزادتِ المعنى نصاعةً ، لأنّ الأثأبَ شجر يكون للريح في تضاعيفه حفيفٌ شديدٌ .

وقوله[6] أيضاً :

كأنّ عيونَ الوَحْشِ حولَ خِبائِنا ... وأَرْحُلِنا الودعُ الذي لم يُثَقَّبِ

(١) في الأصل : نافع ابن هديم . والصواب ما أثبتنا ، (تنظر : خزانة الأدب للبغدادي ٤/ ٤٨١) . والبيت الثالث بلاعزو في الصناعتين ٣٢٤ والزيادة منها والرابع نُسب إلى عاصم بن هريم في النوادر في اللغة ٣٢٤ .
(٢) ينظر : الصناعتين ٣٩٥ ، العمدة ٢/ ٥٧ ، قانون البلاغة ٩٩ ، تحرير التحبير ٢٣٢ .
(٣) نقد الشعر ١٦٩ .
(٤) حلية المحاضرة ١/ ١٥٥ .
(٥) ديوانه ٤٩ .
(٦) ديوانه ٥٣ . وفيه : الجَزْع .

فقد أتى[1] على التشبيه قبلَ القافية ، لأنّ عيون الوحش إذا ماتت وتغيّرت صفاتها (٢٣٥) شبيهة بالجزع إلّا أنها بما لم يثقب منه أشبه ، فبلغ بالمعنى إلى الأمد الأقصى في تأكيد التشبيه .

وقول ذي الرمة[2] :

قِفِ العَنْسَ في أطلالِ ميّةَ فاسأَلِ ... رسوماً كأخلاقِ الرِّداءِ المُسَلْسَلِ
أظنُّ الذي يُجْدي عليكَ سُؤالُها ... دموعاً كتبذيرِ الجُمانِ المُفَصَّلِ

فتَمَّمَ الكلامَ في التبيينِ قبلَ القافية ، فلمّا احتاجَ إليها جاءَ بها فزادت في المعنى ما جَوَّدَه وجَمَّلَه .

وقول زهير[3] :

كأن فُتاتَ العِهْنِ في كلِّ منزلٍ ... نَزَلْنَ بهِ حَبُّ الفَنَا لم يُحَطَّمِ

فالعِهنُ : الصوف الأحمر ، وحبّ الفنا يشبهه ، فقد أتى على الوصف قبلَ القافية ، لكنّ حبّ الفنا إذا كُسّر كان تكسُّره غير أحمر فاستظهر في القافية لمّا جاءَ بها ، ووَكّد التشبيه بإيغاله في المعنى .

وقد يقعُ مثل هذا للمترسّل إذا قصدَ السجعَ ، لأنّه ربما انقضى معناه قبلَ الفاصِلة ، فإذا احتاج إليها أتى بهازائدة في المعنى ما هو من تمامه . وهو كثيرٌ في الكلام لا يحتاج إلى تمثيل .

ذكر التركيب[4] :

هذا الباب تُسَمّيه العامةُ (التجنيس) وتُخطىء فيه ، وإنّما سُمِّي تركيباً لأنّه

(١) بعدها في الأصل : قبل . وهي مقحمة .
(٢) ديوانه ١٤٥١
(٣) ديوانه ١٢ وفي الأصل : نزلوا .
(٤) وهو تجنيس التركيب أو الجناس المركب . ينظر : البديع في نقد الشعر ٣٣ ، نهاية الأرب ٧/ ٩٢ ، جوهر الكنز ٩٧ ، جنى الجناس ١٢١ .

يُؤتى فيه بالكلمة الأولى متصلةً ثمّ يُؤتى بما يقابلها مركّباً من كلمتين ، وقلّ ما يسلمُ من ظهور التكلّف ، (٢٣٦) وعليه أكثرُ شعر البُستيّ ، ومنه قوله[1] :

وإنْ أَمَرَّ على رِقٍّ أنامِلَهُ ... أَقَرَّ بالرِّقِّ كُتّابُ الأنامِ لَهُ

وقوله[2] :

لا تعص يا شمسُ على قابُوسَا ... فمَنْ عصى قابوسَ لاقى بُوسَا

وقوله[3] :

يا هلالاً في وَجْهِهِ جدريٌّ ... ظَلَّ يحكي كواكباً في هلالِ
لا تلمني إنْ نَمَّ بالسِّرِّ دمعي ... فله الدمع خالصاً فيه لا لي

وقوله[4] :

إلى حتفي سَعَى قدمي ... أرَى قَدَمي أراقَ دَمي

وقوله[5] :

عَضَّني الدهرُ بنابِهْ ... ليتَ ما حَلَّ بنا بِهْ

ذكر الإلمام[6] :

الإلمامُ مأخوذٌ من قولهم : أَلَمَّ فُلانٌ بفُلانٍ ، إذا زاره ، وهو أنْ يُؤتى بكلمة في الفصل الأوّل ، ثمّ يُؤتى بها في الفصل الثاني قد قُلبت حروفها ، مثل : فرق وقرف ، ونحم ومحن ، وفرش وشرف ، وفرس وسرف .

ومنه قولُ بعضهم :

(١) شعره : ٢٩٨ .
(٢) شعره : ٢٦٩ وفيه : لا تعصين شمس العلى قابوسا .
(٣) شعره : ٢٩١ ـ ٢٩٢ وفيه : فله الذنب .
(٤) شعره : ٣٠١ .
(٥) أخلّ به شعره ، وهو بلا عزو في جنى الجناس ١٣٤ .
(٦) ينظر : العمدة ٢/ ٢٨٧ ، معالم الكتابة ٧٢ .

خـافَـتْ فـأشفـقَ أنْ يقـولَ لهـا ... خافَتْ فأهدى لها في السِّرِّ تُفّاحَا
فـراسَلَتْـهُ بـأتـرجٍّ تقـولُ لـه ... قد حرتُ فاختصما سِرّاً وما باحَا
ومـا أرادا بمعكـوس اسـمِ مـا بَعَثَـا ... إلّا لمـا أفْسَـدَ الـواشـون إصْـلاحَـا

وقولُ الآخر : (٢٣٧)

إذا رأيـتَ الـوداعَ فـاصْبِـرْ ... ولا يهمنَّـكَ البعـادُ
وانتظـرِ العَـوْدَ مـن قـريـبٍ ... فـإنّ عَكـسَ الـوداعِ عـادوا

ذكر الاستفهام[١] :

هذا النوع في الكتاب العزيز على وجوه :

منها : التقرير للعباد ، لأنّه تعالى لا يسألهم عمّا هو أعلمُ به منهم ، كقوله تعالى لعيسى المسيح ، عليه السلام : ﴿ ءَأَنتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ اتَّخِذُونِي وَأُمِّيَ إِلَٰهَيْنِ مِن دُونِ اللَّهِ ﴾[٢] .

ومنها : التعجبُ ، كقوله تعالى : ﴿ عَمَّ يَتَسَاءَلُونَ ۝١ عَنِ النَّبَإِ الْعَظِيمِ ﴾[٣] ، كأنّه قالَ : عَمّ يتساءلون يا محمد ، عن النبأ العظيم يتساءلون .

ومنها : التوبيخ ، كقوله : ﴿ أَتَأْتُونَ الذُّكْرَانَ مِنَ الْعَالَمِينَ ﴾[٤] .

فأما إذا استعمله الناسُ فإنّ بعض البديعيين سمّاه : استفهام التّبالُه ، وسمّاه بعضُهم : تجاهُل العارف ، وشوب الشكّ باليقين[٥] وهو كثير في الكلام ، ومنه قولُ زُهير[٦] :

---

(١) ينظر : مفتاح العلوم ١٤٦ ، الإيضاح ١٣١ ، المطول ٢٢٦ .
وينظر في أنواع الاستفهام : معجم المصطلحات البلاغية وتطورها ١/ ١٨٣ ـ ١٩٤ .
(٢) المائدة ١١٦ .
(٣) النبأ ١ ـ ٢ .
(٤) الشعراء ١٦٥ .
(٥) تنظر : الصناعتين ٤١٢ .
(٦) ديوانه ٧٣ ـ ٧٤ .

ومـا أدري وسـوفَ إخـال أدري ... أَقَـومٌ آلُ حِصْـنٍ أمْ نِسـاءُ
فـإنْ تكُـنِ النِّسـاءُ مُخَبّـآتٍ ... فحُـقَّ لكـلِّ مُحْصَنـةٍ هِـداءُ

وقولُ ابنِ أبي أميةَ[١] :

فَدَيْتُكَ لم تشبعْ ولم تَرْوَ من هجري ... أَيُسْتَحْسَنُ الهِجرانُ أكثر من شَهْرِ
أراني سأسلو عنك إنْ دامَ ما أرى ... بـلا ثقـةٍ لكـنْ أظـنُّ ومـا أدري

(٢٣٨) وقول الآخر[٢] :

بـالله يـا ظَبَيـاتِ القـاعِ قُلْـنَ لنا ... ليـلايَ منكُـنّ أم لَيْلَـى مـن البَشَـرِ

ذكر التفريع[٣] :

التفريعُ أنْ يأخذ الشاعرُ في وصفٍ من الأوصافِ فيقول : ما كذا وينعته نعتاً حسناً، ثمّ يقولُ: بأفْعَلَ من كذا. ومنه قولُ الصِّمَّة بن عبد الله القُشَيْريّ[٤] :

ومـا وَجْـدُ أعـرابيـةٍ قـذَفَـتْ بهـا ... صروف النَّوَى من حيثُ لم تَكُ ظَنَّتِ
تمَنَّـتْ أحـاليـبَ اللِّقـاحِ وسِـرْبَهـا ... بنجـدٍ فلـم تقـدرْ علـى مـا تَمَنَّـتِ
إذا ذكـرتْ مـاءَ العِضـاه وطِيبَـهُ ... وبَرْدَ الحصى من بَطْنِ خَبْتٍ أَرَنَّتِ
بـأكثَـرَ منـي لـوعـةً غيـرَ أنّنـي ... أُطـامِـنُ أحشـائي علـى مـا أَجَنَّـتِ

وقولُ الأعشى[٥] :

ما روضةٌ من رياضِ الحَزْنِ مُعْشِبَةٌ ... خضـراءُ جـادَ عليهـا وابـلٌ هَطِـلُ
يُضاحِكُ الشمسَ منها كوكبٌ شَرِقٌ ... مُـؤَزَّرٌ بعَمِيـمِ النَّبْـتِ مُكتهِـلُ

---

(١) البديع ٦٢ . وفيه : أستحسن . إن دام ما ترى .
(٢) العرجي ، ديوانه ١٨٢ . ونُسب إلى غيره . تنظر : خزانة الأدب للبغدادي ١/ ٩٧ ـ ٩٨ .
(٣) ينظر : العمدة ٢/ ٤٢ ، قانون البلاغة ١٢٧ ، تحرير التحبير ٣٧٢ ، أنوار الربيع ٦/ ١١١ .
(٤) ديوانه ٤٦ عدا الرابع . والأبيات في ديوان ابن الدمينة ٢٠٣ . وفي الأصل : إذا ذكرت طيب العضاة وطيبه . وأثبتنا رواية ديواني الصمة وابن الدمينة . وفي الأصل : عبد الله بن الصمة القشيري .
(٥) ديوانه ٥٧ ، وفيه : مُسْبِل هطل .

يـومـاً بـأَطْيَـبَ منهـا نَشْـرَ رائحـةٍ ولا بـأَحْسَـنَ منهـا إذْ دنـا الأُصُـلُ

وهذا النوع كثيرٌ في الكلامِ منظومِهِ ومنثورِه .

ذكر التبديل[1] :

(٢٣٩) التبديل أنْ يقدّمَ في الكلام جُزءاً ألفاظُهُ منظومةٌ نظاماً فيعقب هذا الجزء بجزء يجعل فيه ما كانَ في الجزء الأول مُقَدَّماً مؤخَّراً ، وما كانَ مؤخَّراً مُقَدَّماً .

ومنه قول بعضهم[2] : أنعم على مَنْ شكَرَ لكَ ، واشكر لمَنْ أَنْعَمَ عليك ، وصِلْ مَنْ هَجَرَكَ ولا تَهْجُرْ مَنْ وَصَلَكَ .

وقولُ الحسن البصري للمغيرة بن مُخارش التميمي[3] :

(إنَّ مَنْ خَوَّفَكَ إلى أنْ تلقى الأمنَ خيرٌ لكَ مِمَّنْ أَمَّنَكَ إلى أنْ تلقى الخوفَ) .

وقولُهُ[4] : (ما رأَيْنا يقيناً لا شَكَّ فيه أَشْبَهَ بشكٍّ لا يقينَ فيه من الموتِ) .

ولمّا قدم الهيثم بن الأسود بن العُريان[5] على عبد الملك بن مروان قال : كيفَ تجدُكَ ؟ قالَ : (أجِدُني قد ابيضَّ مني ما كنتُ أحبُّ أنْ يَسْوَدَّ ، واسْوَدَّ مني ما كنتُ أحبُّ أنْ يَبْيَضَّ) .

وقال عمرو بن عبيد في دعائه : (اللهُمَّ أَغْنِني بالفقرِ إليكَ ، ولا تُفْقِرْني

(١) ويسمى العكس أيضاً . ينظر : الصناعتين ٣٨٥ ، قانون البلاغة ١٠٩ ، البديع في نقد الشعر ٤٦ ، تحرير التحبير ٣١٨

(٢) الصناعتين ٣٨٥ . وفي الأصل : .. شكرك واشكر من . والصواب من الصناعتين .

(٣) البيان والتبيين ٣/ ١٦٣ .

(٤) البيان والتبيين ٣/ ١٦٣ ، وفيه : لا يقين فيه من أمر نحن فيه .

(٥) البيان والتبيين ١/ ٣٩٩ . وتمام القول فيه : واشتدّ مني ما كنتُ أحبُّ أن يلين . وتنظر عن الهيثم : الإصابة ٦/ ٥٧٩ .

بالاستغناء عنك)[1] .

ذكر التصريع[2] :

التصريعُ تَصْيِيرُ مقطع المصراع الأول في البيت الأول من القصيدة مثل القافية ، فإنّه إذا كانَ كذلك دلَّ على الرَّوِيِّ ؛ وإذا كانَ على خلافِهِ أوهم أنّ الرَّوِيَّ[3] بحسب التصريع . وفيه أيضاً دلالةٌ على تمكين الشاعر واقتداره ، ألا ترى إلى قول أبي تمّام[4] :

وتقفو إلى الجَدْوَى بجَدْوَى وإنّما يـروقُـكَ بيـتُ الشعـر حيـنَ يُصَـرَّعُ

ومن الشعر المُصَرَّع قول حاتم الطائيّ[5] الدّالّ على الرَّوِيِّ : (٢٤٠)

أَتَعْـرِفُ أطـلالًا ونُـؤْيـا مُهَـدَّمـا كخَطِّـكَ فـي رقٍ كتـابـاً مُنَمْنَمـا

وقول امرىء القيس[6] ، وهو أكثر مَنْ صَرَّع الشعرَ :

قِفا نَبْكِ من ذكرى حبيبٍ ومنزلِ بسِقْطِ اللِّوى بينَ الدَّخُولِ فحَوْمَلِ

وفي هذه القصيدة أبياتٌ كثيرةٌ مُصَرَّعة .

ومن الشعر غير المُصَرَّعِ الذي تشكلُ قافيته[7] :

لِمَـنْ منـزلٌ عـافٍ ورسـمُ منـازلٍ عَفَتْ بعدَ عَهْدِ العاهدين رياضُها

لأن هذا البيت يوهمُ أنّ القافيةَ لاميّةٌ ، فجاءَتْ بخلافِ ذلك .

(١) البيان والتبيين ٣/ ٢٧١ وفيه : اللهم أغنني بالافتقار إليك . . .

(٢) ينظر : نقد الشعر ٥١ وسمّاه (نعت القوافي) ، سر الفصاحة ٢٢١ ، قانون البلاغة ١٢٩ ، الجامع الكبير ٢٥٤ ، تحرير التحبير ٣٠٥ .

(٣) في الأصل : الذي . وهو تحريف

(٤) ديوانه ٢/ ٢٣٣ .

(٥) ديوانه ٢٣٣ .

(٦) ديوانه ٨ .

(٧) للشماخ ، ديوانه ٢١١ . وفي الأصل : أمن .

ذكر الاستدراك[١] :

الاستدراك أنْ يكونَ الشاعرُ في معنى فينفي شيئاً ، ثمّ يستدركه بما يؤكد النفيَ أو بما يثبت ما نفاه .

ومنه قولُ بشّار[٢] :

نُبِّئْتُ ناكِحَ أُمِّهِ يغتابُني ... عندَ الأميرِ وهل عليَّ أميرُ

وقولُ الآخر[٣] :

وما بي انتصارٌ إنْ غدا الدهرُ ظالمي ... عليه بلى إنْ كانَ مِن عندكَ النَّصْرُ

وقولُ الآخر[٤] :

أليسَ قليلاً نَظْرَةٌ إنْ نظرتُها ... إليكِ وكلّا ليسَ منكِ قليلُ

(٢٤١) وقولُ أبي البَيْداء[٥] :

كَفَى حَزَناً أنْ لا يزالَ يزورني ... على النأيِ طَيْفٌ من خيالِكِ يا نُعْمُ

وأنتِ مكانَ النَّجْمِ منّا وهل لنا ... من النَّجْمِ إلّا أنْ يقابلَنا النَّجْمُ

ذكر الحشو المفيد[٦] :

قال أبو عليّ الحاتمي[٧] : هو اللفظةُ يُسَدُّ بها البيتُ لتمام الوزن فيزيد المعنى نصاعةً وبراعةً .

---

(١) ويُسمّى الرجوع أيضاً . ينظر : البديع ٦٠ ، الصناعتين ٤١١ ، قانون البلاغة ١١ ، تحرير التحبير ٣٣١ .

(٢) ديوانه ٣/٢٩٦ .

(٣) أبو البيداء في قانون البلاغة ١١٢ وخزانة الأدب ٣٦٧ .

(٤) يزيد بن الطثرية ، شعره : ٨٨ .

(٥) أبو البيداء الرياحي : أسعد بن عصمة ، كان معلماً للصبيان بالبصرة . (الفهرست ٤٩) .

(٦) ينظر : نقد الشعر ٢١٨ ، الصناعتين ٥٥ ، البديع في نقد الشعر ١٤٢

(٧) تنظر : حلية المحاضرة ١/١٩٠ .

ومنه قولُ عبد الله بن المُعْتَزّ[١] :

وخَيْلٍ طواها القَوْدُ حتى كأنّها ... أنابيبُ سُمْرٍ من قَنا الخَطِّ ذُبَّلُ

صَبَبْنا عليها ظالمينَ سِياطَنا ... فطارَتْ بها أَيْدٍ سِراعٌ وأَرْجُلُ

فقوله : (ظالمين) ، نافٍ عنها هُجْنَةَ البطاء ودالٌّ على أنّ ضَرْبَها من غيرِ إحواج .

وبقول ابن الروميّ[٢] :

تَحِلُّ أياديكم بحقٍّ وإنّها ... لديكم بلا حَقٍّ لمُخْتَقَراتِ

ذكر الرَّجْع[٣] :

قال أبو علي الفارسيّ : إنّما سُمِّي هذا النوع رَجْعاً ، لأنّ حروف الكلمة الأولى ترجع في الأخرى .

وهو على ضربين : مجتمع ومفترق .

فالمجتمعُ : أنْ تكونَ الكلمتان على وزن واحد وحروف واحدة لا يختلف منها إلّا الحرفان الأولان ، كقوله تعالى : ﴿وَيْلٌ لِكُلِّ هُمَزَةٍ لُمَزَةٍ﴾[٤] ، وقول بعضهم : (ما مَدَحَكَ وإنّما قَدَحَك) .

والمُفْترقُ : أنْ (٢٤٢) يبدأ بكلمةٍ ثمّ يعيدها لا يزيد في حروفها ولا ينقص ، إلّا أنّك تنقل الحرف الثاني من الأول فتوقعه في أوّل الأخرى ، مثل : عماد ومعاد . ومنه قول الشاعر :

---

(١) ديوانه ١/١٥٨ .

(٢) ديوانه ٣٨٨ .

(٣) وهو الترجيع . ينظر : شرح عقود الجمان ٧٣ ، معجم المصطلحات البلاغية وتطورها ٢/١٢٤ ـ ١٢٧ .

(٤) الهمزة ١ .

مـراح رمـاح قـابلتهـا بحَـوْمَـةٍ
فصاح صفاح في الجسومِ وفي الهام

وقد أدّى بي الاستنباطُ إلى أنّ هذا الباب ينقسمُ إلى ستةِ أقسام :

قسم يزيد في إحدى الكلمتين على الأخرى بحرفٍ في آخرها مع اتفاق سائر حروفها نحو : همو وهموع ، وهمو وهمود ، وسلو وسلوع ، وسمو وسموق ، وعتو وعتود .

وقسم تزيد فيه إحدى الكلمتين على الأخرى بحرف في أولها ، نحو : هيم وبهيم ، وريف وشريف ، ودين ومدين ، وهيف ولهيف .

وقسمٌ يتساوى فيه عدد حروف الكلمتين ويتفق جميعها إلّا الحرفان الأولان ، نحو : هُمَزَة ولُمَزَة ، وزَيْف وسَيْف ، ووسيم وجسيم وقسيم ورسيم ونسيم .

وقسمٌ يتساوى فيه عدد حروف الكلمتين ويتفق جميعها إلّا الحرفان الأخيران منهما ، نحو : مُرافق ومُرافد ، ومساعِف ومساعِد ، ومشاكل ومشـاكـه ، ومصـارم ومصـارف ، ومثـل : استعـارَ واستعـادَ ، واستطـالَ واستطاب ، وانحسام وانحسار .

وقسمٌ لا تختلف فيه حروف الكلمتين وإنّما يكون أوّل حرف في الكلمة الأولى ، ثاني حرف في الثانية ، وثاني حرف في الثانية أوّل حرف في الأولى ، مثل : معاد وعماد ، وعباد وبعاد ، وشراد ورشاد .

وقسمٌ لا تختلف حروفه ، وإنّما يكون الحرف الأخير في [الأولى قبل الحرف الأخير في] الثانية ، مثل: شرع (٢٤٣) وشعر ، وسرع وسعر ، وشارع وشاعر ، وشاتم وشامت ، وريع ورعي .

وينبغي لمَنْ وقع في كلامه قسم من هذه الأقسام أنْ يعرف موقعه من الحسن ، وإنْ أحبّ أنْ ينسبه إلى هذا الباب ويعدّه قسماً من أقسامه فَعَلَ ، وإنْ أحبّ أنْ ينعتَهُ بنَعْتٍ كانَ ذاكَ إليه .

ذكر التوشيع[١] :

التوشيع مأخوذ من الوشيعة ، وهي الزهرُ المختلف الألوان ، ومن البُرْدِ الوشيع ، وهو الكثير النقوش ، ومعناه أنْ يأتي بكلمةٍ يجعلها أصلًا ثم يُفَرِّعها على معنيين ، كقولك : (فلانٌ يرغبُ في ودادِكَ ويرغبُ عن بِعادِكَ) .

وكقول الشاعر :

أوَ مـا تنظـريـن بـالله قلبـي
يشتكـي شـوقَـهُ إليـكِ إليـكِ

لـو عـرفـت الهـوى عـذرت ولكـن
هـان لمّـا خفـى عليـكِ عليـكِ

فـارحمـي قلـبَ عـاشـقٍ مُستهـامٍ
هـو رَهْـنٌ بمـا لَـدَيْـكِ لَـدَيْـكِ

فأَصّلَ في كلِّ بَيْتٍ كلمةً ثمّ فرّعها إلى مقصد آخر .

وقالَ عبد الله بن المعتزّ[٢] : إنّ الجاحظ سمّى هذا النوع المذهب الكلامي ، وأنّه فحصَ عنه في كتابِ الله تعالى فلم يقع فيه نقل شيءٍ منه ، وذلكَ لأنّ فيه تكلّفاً لا يحسنُ أنْ يكونَ إلّا من البشر ، تعالى الله عن ذلك . ومثّله بقول عبد الله بن العباس لعمر بن الخطاب وقد قال له : مَنْ ترى أنْ نُوَلّيه حِمصَ قال : وَلِّها رجلًا صحيحاً لك صحيحاً منك . (٢٤٤) قال : فكُنْ أنتَ ذلك الرجل . قال : لا يُنتفع بي مع سوء ظني بك وسوء ظَنِّكَ بي .

وقول الفرزدق[٣] :

لكـلِّ امرىءٍ نَفْسـانِ نفـسٌ كـريمـةٌ
وأخـرى يُعـاصيهـا الفتـى ويُطيعُهـا

(١) ينظر : الصناعتين ٤٢٦ وسمّاه (المذهب الكلامي) ، معالم الكتابة ٧٢ ، تحرير التحبير ٣١٦ ، الطراز ٣/٨٩ .
(٢) البديع ٥٣ .
(٣) ديوانه ٥١٤ .

ونفسكُ من نَفْسَيْكَ تشفعُ للنَّدى   إذا قَلَّ من أحرارِهِنَّ شَفِيعُها

ومن هذا الباب قول اليزيديّ[1] للمأمون يعتذرُ :

البِرُّ بي منك وطّأ العُذر عندك لي   فيما فعلتُ فلم تعذِل ولم تَلُمِ
وقامَ عِلمُكَ بي فاحتجَّ عندك لي   مقامُ شاهِدِ عَدْلٍ غير مُتَّهَمِ

وقول أبي نواس[2] :

إنّ هذا يرى ولا رأي للـ   أحمقِ أنّي أعدُّه إنسانا
ذاك في الظَّنِّ عنده وهو عندي   كالذي لم يكن وإنْ [كان] كانا

وقول الطائيّ[3] :

المَجْدَ لا يرضى بأنْ ترضى [بأنْ   يرضى] امرُؤ يرجوكَ إلّا بالرِّضا

وقول إبراهيم بن العباس[4] :

وعلّمتني كيفَ الهوى وجهلته   وعَلَّمكم صبري على ظُلمكم ظُلمي
واعلمُ ما لي عندكم فيميل بي   هوايَ إلى جهلي فأعرض عن علمي

وقول ابن المُعْتَزّ[5] : (٢٤٥)

أَسْرَفْتُ في كتماني   وذاك مِنّي دهاني
كَتَمْتُ حُبَّك حتى   كَتَمْتُهُ كِتماني
ولَم يَكُنْ لِيَ بُدٌّ   من ذِكْرِهِ بلساني

---

(١) أخلّ به شعر اليزيديين . والصواب : إبراهيم بن المهدي كما في البديع ٥٤ والصناعتين ٤٢٦
(٢) أخلّ به ديوانه ، وهما له في البديع ٥٥ والصناعتين ٤٢٧ .
(٣) ديوانه ٢/٣٠٧ والزيادة منه .
(٤) شعره (الطرائف الأدبية) ١٥٠ .
(٥) شعره : ١/٣٦٥ وفيه : في الكتمان .

ذكر التَّرديد[1] :

اختلف البديعيون في الترديد فقال عبد الله بن المعتز[2] : ردّ أعجاز الكلام على صدوره ينقسم إلى ثلاثة أقسام : أحدها : أنْ يوافقَ آخرُ كلمةٍ في البيت آخرَ كلمة في نصفه ، مثل قول الشاعر[3] :

يُلقى إذا ما الأمرُ كانَ عَرَمْرَما   في جيشِ رأيٍ لا يُفَلُّ عَرَمْرَمِ

وثانيهما : أنْ يوافقَ آخر كلمة في البيت أوّل كلمة منه ، كقول الشاعر[4] :

سريعٌ إلى ابنِ العمِّ يشتِمُ عِرْضَهُ   وليسَ إلى داعي النَّدَى بسريعِ

وثالثهما : أنْ يوافقَ آخر كلمة منه بعض ما فيه ، كقول الآخر[5] :

عميدُ بني سُلَيْمٍ أَقْصَدَتْهُ   سِهامُ الموتِ وَهْيَ لَهُ سِهامُ

وقال أبو علي الحاتميّ[6] : الترديدُ أنْ تَعَلَّقَ اللفظةُ في البيت بمعنىً ثمّ يردّهامتعلّقةً بمعنىً آخر . قال : وهو مذهبُ المُحدثين ، ومثّله بقول أبي حيَّة النُّميريّ[7] :

أَلَا حَيَّ من أجلِ الحبيبِ المَغَانيا   لَبِسْنَ البِلَى مما لَبِسْنَ اللّياليا
(٢٤٦) إذا ما تقاضى المرء يومٌ وليلةٌ   تَقاضاهُ شَيءٌ لا يَمَلُّ التقاضِيا

وبقول زُهير[8] :

---

(١) ينظر : حلية المحاضرة ١/١٥٤ ، الصناعتين ٤٠٠ ، العمدة ٢/٣٣٣ ، الوافي ٢٨٥ ، خزانة الأدب ١٦٤ .
(٢) البديع ٤٧ .
(٣) بلا عزو في البديع ٤٨ والصناعتين ٤٠٠ .
(٤) الأقيشر الأسدي ، شعره : ٤٥ .
(٥) بلا عزو في البديع ٤٨ .
(٦) حلية المحاضرة ١/١٥٤ .
(٧) شعره : ١٠٠ ـ ١٠١ .
(٨) ديوانه ٥٣ .

مَنْ يَلْقَ يوماً على عِلاّتِهِ هَرماً يلقَ السماحةَ منه والنَّدَى خُلُقا

وبقول الباهليّ :

لقد ملأتْ عيني بغرٍّ محاسِنٍ مَلأنَ فؤادي لوعةً وهموما

والترديد عند أبي عليّ الفارسيّ ليس من هذا النوع في شيء ، وإنّما هو أنْ يأتي بكلمتين حروفُ أحدِهما بعض حروف الأخرى ، مثل : كتاب وتاب ، وشباب وباب ، وعذاب وذاب . وهذا داخلَ في أقسام الترجيع الستة التي تقدّمَ ذِكْرُها .

وردّ أعجاز الكلام على صدوره يقع في فصول المنثور كما يقع في آيات المنظوم .

ذكر التصدير[1] :

قال بعض البديعيين : التصديرُ أنْ يأتي الشاعرُ بلفظةٍ في صدر البيت ثم يعيدها في عجزه أو نصفِهِ الأوّلِ ، ثمّ يردّها في نصفه الآخر ، وأنّ ذلك ليسهل الطريق إلى المعرفة بقوافي الشعر قبلَ مرورِها على الأسماع .

وهذا شبيه بالترديد إلّا أنّ الفرقَ بينهما أنّ الترديد تعود فيه اللفظة متعلّقة بغير المعنى الذي دلّت عليه أوّلاً ، والتصدير تعود فيه اللفظة وهي متعلّقة بالمعنى بعينه (٢٤٧) ، كقول الشاعر[2] :

وكنت سناماً في فزارة تامِكاً وفي كلِّ حيٍّ ذِرْوَةٌ وسنامُ

وكقول جرير[3] :

---

(١) ينظر : حلية المحاضرة ١/١٦٢ ، العمدة ٢/٣ ، البديع في نقد الشعر ٥١ وفيه : (باب الترديد ويسمى التصدير) ، جوهر الكنز ٢٥٢ .

(٢) عمرو بن معد يكرب ، ديوانه ١٦٩ .

(٣) ديوانه ٩٤٨ .

سَقَى الرملَ جَوْنٌ مُسْتَهِلٌّ رَبابُهُ وما ذاكَ إلّا حُبُّ مَنْ حَلَّ بالرَّمْلِ

على أنّ عبد الله بن المعتزّ[1] قد انتظم النوعين فيما مثّل به في باب الترديد ولم يفرق بينهما .

ذكر التسميط[2] :

التسميط أنْ يتوخّى تصيير مقاطع الأجزاء في البيت على حُكْمِ السجع أو ما يشابهه ، أو من جنسٍ واحدٍ في التصريف والتمثيل وهو كثير في الشعر القديم والمُحْدَث .

وإنّما ذهبوا هذا المذهبَ لأنّ بنيةَ الشعر إنّما هي التسجيع والتقفية ، فلمّا كانَ الشعر أكثرَ اشتمالاً عليهما كانَ أدخلَ في باب الشعر ، إلّا أنّه لا ينبغي أنْ يستكثرَ منه ، فإنّه إنما يحسنُ إذا وقع نادراً في البيت .

ومنه قول امرىء القيس[3] :

رَقاقُها ضَرِمٌ ولحمُها زِيَمٌ وجَرْيُها خَذِمٌ والبَطْنُ مَقْبُوبُ

وقول الطائيّ[4] :

ومن فاحِمٍ جَعْدٍ ومن كَفَلٍ نَهْدٍ ومن قمرٍ سَعْدٍ ومن نائلٍ ثَمْدِ

وهذا الباب هو ترصيع الموازنة على مذهب أبي عليّ الفارسيّ ، وقد ذكرناه في (٢٤٨) باب الترصيع ، وإنّما أعدناه ها هنا لأنّا وجدنا جماعة من البديعيين قد جعلوه باباًمفرداً قائماً بنفسه وأوقعوا عليه هذا النعت .

---

(١) ينظر : البديع ٤٨ .

(٢) ينظر : قانون البلاغة ١٢٨ ، تحرير التحبير ٢٩٥ ، حسن التوسل ٢٧٢ ، نهاية الأرب ٧/١٤٧ .

(٣) ديوانه ٢٢٥ ، وفيه : ... وجريها خذم ولحمها زيم ...

(٤) ديوانه ٢/١١١ .

ذكر التضمين[١] :

قد جرت عادةُ الشعراء تضمُّن أشعارهم الأبيات النادرة ، والحكم في ذلك كالحكم في تضمينها الأبيات السائرة ، وذلكَ لأنّ البيت الشرود إذا وضع في موضعه (أصبح له) من الطلاوة ما ليس لبيت يصوغه الشاعر في معناه ، ومن الدلالة على الغرض ما لا يقاربه غيره في وضوحه . وتنخُّل ما يوضع من ذلك في مواضعه إنّما يفتقر إلى جودة الاختيار والمعرفة بما يستحقّه كلُّ معنى . وقد ضمَّنَ بعضهم البيتَ ونصفَهُ ورُبْعَهُ والكلمة منه ، وذلك على حسب ما يقتضيه الموضع .

ومن مستحسن التضمين قولُ بعضِهم[٢] :

خُلِقْتُ على بابِ الأمير كأنَّني ... قفا نبكِ من ذكرى حبيبٍ ومنزلِ

وقولُ ابن الروميّ[٣] :

قالَ لي عُمْرُها وقد دارَسَتْني ... لا تُعَرِّج بدارجِ الأطلالِ

وقولُ الآخر[٤] :

عَوَّذَ لمّا بِتُّ ضَيفاً لهُ ... أقراصَهُ بُخْلاً بياسينِ
فبِتُّ والأرضُ فراشي وقد ... غَنَّتْ قِفا نبكِ مَصَارِيني

(٢٤٩) وقولُ أبي نواس[٥] :

ومُسْمِعَةٍ متى ما شئتُ غَنَّتْ ... متى كانَ الخِيامُ بذي طُلُوحِ

---

(١) ينظر : العمدة ٢/ ٨٤ ، قانون البلاغة ١٣٠ ، حدائق السحر ١٧٤ ، كفاية الطالب ٢١٢ ، الجامع الكبير ٢٣٢ .
(٢) العمدة ٢/ ٨٦ وفيها : وأظنه للصولي .
(٣) ديوانه ١٩٣٢ وفيه : صاح بي عمرهاوقد غازلتني .
(٤) بلا عزو في العمدة ٢/ ٨٨ .
(٥) ديوانه ٧١ (الغزالي) .

وقول الحِمّانيّ[١] :

وقائلةٍ والدمعُ سَكبٌ مُبادرٌ ... وقد شرقتْ بالماءِ منها المحاجِرُ
وقد أبصرتْ حِمّان من بعدِ أُنسِها ... بنا وهي منّا موحشاتٌ دوائِرُ
(كأنْ لم يكنْ بينَ الحجونِ إلى الصَّفَا ... أنيسٌ ولم يسمُرْ بمكّةَ سامِرُ)
فقلتُ لهاوالقلبُ مني كأنّما ... تقلّبه بين الجناحين طائرُ
(بَلَى نحنُ كُنّا أهلَها فأبادَنا ... صروفُ الليالي والدهورُ الغوابِرُ)

ذكر توكيد المدح بما يشبه الذمّ[٢] :

قال الحاتميّ[٣] : وأوّل مَنْ افترعه النابغة[٤] فقال :

ولا عيبَ فيهم غيرَ أنّ سيوفَهُم ... بِهِنّ فُلُولٌ من قِراعِ الكتائبِ

وقالَ أيضاً[٥] :

فَتىً كَمُلَتْ أخلاقُهُ غيرَ أنَّهُ ... جوادٌ فلا يُبقي من المالِ باقيا
فتىً تَمَّ فيه ما يسُرُّ صديقَهُ ... على أنّ فيه ما يسوءُ الأعاديا

(٢٥٠) وقال حاتِم الطائيّ[٦] :

وما تشتكيني جارتي غيرَ أنّني ... إذا غابَ عنها بَعْلُها لا أزورُها

وقال الآخر :

ولا عيبَ فيهم غير شحّ نسائِهم ... ومن السماحةِ أنْ يكُنَّ شحاحا

---

(١) قانون البلاغة ١٣٠ وفيه : الحماسي ، وهو وهم . والبيتان الثالث والرابع لعمرو بن الحارث بن مضاض الجرهمي في معجم البلدان ٥/ ١٨٦ .
(٢) ينظر : البديع ٦٢ ، تحرير التحبير ١٣٣ ، حسن التوسل ٢٢٩ ، الإيضاح ٣٧٢ .
(٣) تنظر : حلية المحاضرة ١/ ١٦٢ .
(٤) ديوانه ٦٠ .
(٥) النابغة الجعدي ، شعره : ١٧٣ ـ ١٧٤ ، وليس الذبياني .
(٦) ديوانه ٢٤٧ .

ذكر الاستطراد[١] :

الاستطرادُ : مأخوذ من طِراد الخيلِ ، وهو خروجُها من مِقْنَبٍ إلى مِقْنَبٍ من غير انفصال ، لأنّها إذا انفصلتْ زالَ عنها اسم الطِّراد ، لأنّ الشاعر يمرُّ في مدح أو ذمٍّ ، فَبَيْنا هو كذلكَ إذِ استطردَ بغيره ممّا له تعلّق بالمعنى .

فمنه الخروجُ إلى المدح ، كقول زُهير[٢] :

إنَّ البخيلَ مَلُومٌ حيثُ كانَ ولـ ... ـكنّ الجوادَ على عِلاّتِهِ هَرِمُ

ومنه الخروج إلى الهجو ، كقول الآخر[٣] :

إذا ما اتّقى اللهَ الفتى وأطاعَهُ ... فليسَ به بأسٌ وإنْ كانَ من جَرْمِ

وقول بشّار[٤] :

خليليّ من سَعْدٍ أعينا أخاكُما ... على دهرِهِ إنّ الكريمَ مُعينُ
ولا تبخلا بُخلَ ابنِ قَزْعَةَ إنّه ... مخافةَ أنْ يُرْجى نداه حزينُ
(٢٥١) إذا جئتَهُ في حاجةٍ سَدَّ بابَهُ ... فلم تَلْقَهُ إلاّ وأنتَ كمينُ

وقول أبي العتاهية[٥] :

وأحببتُ من أجْلِها الباخِليـ ... ـنَ حتى وَمَقْتُ ابنَ سَلْمٍ سعيدَا
إذا سِيلَ عُرْفاً كسا وَجْهَهُ ... ثياباً من اللؤمِ صُفْراً وسُودَا

وقول إسحاق الموصليّ[٦] :

فما ذَرَّ قَرْنُ الشمسِ حتى رأيتنا ... من الغيِّ نحكي أحمدَ بنَ هشامِ

---

(١) ينظر : حلية المحاضرة ١/١٦٣ ، الصناعتين ٤١٤ ، العمدة ٢/٣٩ ، قانون البلاغة ١١٣ .
(٢) ديوانه ١٥٢
(٣) بلا عزو في الصناعتين ٤١٥ وفيه : وإنْ كان من عكل .
(٤) ديوانه ٤/٢١١ - ٢١٢ .
(٥) أخلّ بهما شعره ، وهما لمسلم بن الوليد ، ديوانه ٢٧٠ .
(٦) شعره ١٨٨ .

وقول سعيد بن حُمَيْد[١] :

يا ذا الذي يُنكِرُ وُدّي له ... ويدّعي غدري وهجراني
أأجحدُ العهدَ الذي بيننا ... وأصحبُ النُّعمى بكُفرانِ
صَبَّحَني اللهُ إذاً غادِياً ... بوَجْهِ وَهْبِ بنِ سُليمانِ

وقول بعض الكتّاب ، وأوهم أنّه يُعاتبُ جارية :

اسكُتي لا تكلّمي يا فتوحيّةَ الفَمِ
ليسَ خلقٌ بمشتريك على ذا بدِرْهَمِ
ظَهَرَتْ دولةُ اللُّواطِ بيحيى بنِ أكْثَمِ

وقول أبي تمّام[٢] يهجو عثمان بن إدريس البسّامي : (٢٥٢)

وسابحٍ هَطِلِ التَّعْداءِ هتّان ... على الجراء أمين غير خَوّانِ
أظْمَى ولم تظمأ قوائِمُهُ ... فخلِّ عَيْنَيْكَ في ظمآنَ ريّانِ
فلو تراهُ مُشيحاً والحصى رَثِمٌ ... بينَ السّنابُكِ من مَثْنى ووُحدانِ
أيقَنْتَ إنْ لم تثبّت أنّ حافِرَهُ ... من صَخْرِ تَدْمُرَ أو من وَجْهِ عثمانِ

وقول البُحتريّ[٣] :

وأغرَّ في الزمنِ البهيمِ مُحَجَّلِ ... قد رُحْتُ منه على أغرَّ مُحَجَّلِ
كالهَيْكلِ المبنيِّ إلاّ أنّهُ ... في الحُسْنِ جاء كصورةٍ في هَيْكَلِ
مَلَكَ العيونَ فإنْ بدا أعطيتَه ... نظرَ المُحِبِّ إلى الحبيبِ المُقْبِلِ
ما إنْ يعافُ قَذىً ولو أوْرَدْتَهُ ... يوماً خلائقَ حَمْدَوَيْهِ الأحْوَلِ

---

(١) أخلّ به شعره .
(٢) ديوانه ٤/٤٣٤ .
(٣) ديوانه ١٧٤٤ ، ١٧٤٥ ، ١٧٤٨ .

ذكر المماثلة[1] :

قال عبد الله بن المعتز[2] : المُماثلةُ أنْ يؤتى بحرفَيْنِ لفظُهما مختلفٌ ومعناهُما مُتّفِقٌ إرادةً للتوكيدِ ، كما قال الحُطيئة[3] :

أَلَا حبذا هِنْدٌ وأرضٌ بها هِنْدُ ... وهِنْدٌ أَتَى من دونِها النَّأيُ والبُعْدُ

فالنأيُ والبعدُ لفظهما مختلفٌ ومعناهما متفقٌ . وهذا يدخل في باب ترديد الألفاظ المُترادفة على المعنى الواحد لتوكيده . وهو كثيرٌ في الكلام .

(٢٥٣) ذكر الهَزْل المُراد به الجدّ[4] :

قال عبد الله بن المعتز[5] : وهو مثلُ قول أبي العتاهية[6] :

أَرْقِيكَ أَرْقِيكَ بسمِ الله أرقيكا ... مِنْ بُخلِ نفسٍ لعلَّ الله يشفيكا

ما سِلْمُ نَفْسِكَ إلّا مَنْ يتاركها ... ولا عدُوُّك إلّا مَنْ يُرَجّيكا

وقول أبي نواس[7] :

إذا ما تميميٌّ أتاكَ مُفاخِراً ... فقُل عَدِّ عن ذا كيفَ أَكْلُكَ للضَّبِ

وقولُه[8] للفضلِ بنِ الربيع :

ولي حُرَمٌ ولا تَتَغَطّ عنها ... لتدفَعَ حقَّها دَفْعَ الغَريمِ

تعامِلُ لي كأنّكَ واسِطيٌّ ... وبيتُكَ بينَ زَمْزَمَ والحَطيمِ

(١) ينظر : الصناعتين ٣٦٤ ، الوافي ٢٧٤ .
(٢) لم أقف على قولته في البديع .
(٣) ديوانه ١٤٠ .
(٤) ينظر : قانون البلاغة ١٣٥ ، كفاية الطالب ١٨٥ ، التبيان للزملكاني ١٨٩ ، تحرير التحبير ١٣٨ .
(٥) البديع ٦٣
(٦) شعره ، ٤١٣ ، وفيه : يشفيها ويرجيها
(٧) ديوانه ٥١٠ (الغزالي) .
(٨) في الأصل : وقول الفضل بن الربيع . وما أثبتناه من البديع .

ذكر الاستثناء[1] :

قال عبد الله بن المعتز[2] : هو أنْ يقول المُتكلِّمُ قولًا مُطلقاً ثمّ يستثني منه بعضَهُ ، كقول أبي نواس[3] في الأمين :

يا خيرَ مَنْ كانَ ومَنْ يكونُ ... إلّا النَّبيُّ الطاهِرُ الميمونُ

إمامُ عَدْلٍ مالَهُ قريبُ ... استغفِرُ الله بلى هارونُ

وقول الآخر[4] :

أليسَ قليلًا نظرةٌ إنْ نظرتُها ... إليكَ وكَلّا ليسَ منكِ قليلُ

(٢٥٤) ذكر التّفويف[5] :

قال البديعيون : التفويفُ أنْ يكونَ الكلامُ حَسَنَ الرَّوِيِّ ، طَيِّبَ القرى ، مُتحلّياً برونقِ الفصاحةِ ، عاطِلًا من البشاعةِ ، طاهرَ المعنى ، لا يحتاجُ إلى تكلُّفٍ في استخراجه ، مشتمل على كثيرٍ من الصنعتين البلاغية والبديعية اشتمالَ سهولةٍ من غير توعّرٍ وطبعٍ من غير تكلُّف .

وهذه العبارةُ تدلُّ على انتظامِ هذا الباب لجميعِ الكلامِ البَيِّن البليغ الملائم ، والاختصار منه على أمثلة مع استفاضتِهِ .

هذا آخر ما وقعَ إليّ من أنواعِ البديع الذي إذا استعملها مؤلِّفو الكلامِ فيما يؤلِّفونَهُ بغيرِ تكَلّفٍ ولا تعسُّفٍ رَتبتْ معانيهم وزيّنتْ مبانيهم وقَضَتْ بتقبُّلِ الأسماعِ والقلوبِ لهما .

وقد استوفينا القولَ عليهاوعلى الخلاف الواقع فيها ، ونحنُ لذلك نتعدّى هذا البابَ إلى ما يتلوه بمشيئةِ الله وعَوْنِه .

(١) ينظر : حلية المحاضرة ١/ ١٦٢ ، الصناعتين ٤٢٤ ، العمدة ٢/ ٤٨ . جوهر الكنز ٢٤٦ .
(٢) لم أقف على قولته في البديع .
(٣) ديوانه ٤١٣ (الغزالي) .
(٤) يزيد بن الطثرية ، شعره : ٨٨ . وقد سلف ذكره .
(٥) ينظر : قانون البلاغة ١٢٥ ، كفاية الطالب ١٥٦ ، تحرير التحبير ٢٦٠ ، حسن التوسل ٢٦٥ .

الباب الخامس

فيما يُخْرِج الكلام عن أحكام البلاغة

وكما أرشدنا فيما شرحناه إلى ترتيب الكلام وحسن التأليف والنظام، فكذا يُستحبُّ أنْ نحذرَ من أضدادِها ونضع أمثلةً في الأقسام التي تحيل المعاني عن حقائقها وتزيل الألفاظ عن مراتبها لتُجتنب ونحمد الله على السلامة منها فنقول:

إنّ الأشياءَ (٢٥٥) التي تُخرج الكلام عن أحكامِ البلاغةِ تنتظم في ثلاثة أقسام:

قسم يخصُّ الألفاظ، وقسم يخصُّ المعاني، وقسم يخصُّ المركّب منهما.

فأمّا القسمُ الذي يخصّ الألفاظ فينقسم إلى ثمانية أنواع، وهي: استعمال الحوشي والنافر[١] والملحون، والاستعارتان[٢] القبيحة والمعيبة، والتعقيد، والتطويل، والتجميع، والتكرير، والمعاظلة، والتجنيس المعيب.

وأمّا القسم الذي يخصّ المعاني فينقسم إلى عشرة أنواع، وهي: المستحيل، والممتنع، والمتناقض، وفساد التقسيم، وفساد المقابلة، وفساد التفسير، ونسب الشيء إلى ما ليس له، والتطبيق المعيب، والتخليط، وتحريف الاسم عن موضعه.

وأمّا القسم الذي يخصّ التركيب من الألفاظ والمعاني فينقسم إلى أحد

(١) في الأصل: المنافر

(٢) في الأصل: الاستعارتين.

عشر نوعاً، وهي: الإخلال، عكس الإخلال، الانتقال، الهذر والتبعيد، تكلّف القافية والسجع، القلب، المبتور، اللفظ المشترك، الحشو غير المفيد، الترديد المعيب، التوسيع المعيب.

ونحن قائلون على كلّ قسم وما يتضمّنه من الأنواع بما فيه كفاية وإقناع إنْ شاءَ الله تعالى.

القسم الأول في عيوب الألفاظ

وهو ثمانية أنواع:

ذكر الحوشي والنافر والملحون:

من عيوب الألفاظ (٢٥٦) أن تكون بشعةً مستوخمةً، قبيحةَ المخرج، ثقيلةً في المسمع، حوشية وحشية، منافرةً لما جرت به العادة في الاستعمال، قد قصد فيها إلى التقعر والتعمق والتفاصح والتشدّق، مباينةً لما شرطنا استعماله منها فيماتقدّم، لأنّ هذا الصنف من الكلام يكشف نورَ المعاني ويغضّ من روائها.

وقد كانَ يُستثقلُ والزمن زمن الفصاحة فكيفَ به اليوم وقد عُدِمَ مَنْ يأنس بالسهل فضلًا عن المهجور المهمل، أو أنْ تكون ملحونة معدولًا بها في سبيل الإعراب والمذهب الذي بني عليه الكلام.

وليسَ ما يقع في هذا الباب مما يحتاج إلى تمثيل، لأنّ ما هذه صفته من الكلام معروف لا يخفى عمن نظر في كلام الناس.

ذكر الاستعارتين القبيحة والمعيبة:

أمّا الاستعارة القبيحة فهي التي[١] تخلو من جميع وجوه البلاغة أو

(١) في الأصل: الذي.

أكثرها ، وتكون دلالتها على المعنى دون دلالة . . . وقد مثّلناها في باب الاستعارة بقول الشاعر[1] :

اسفري للعيونِ يا ضرَّةَ الشمسِ

ودللنا على بُعد هذه الاستعارة من جميع طرق البلاغة ، فإنّ الغلطَ إنّما تمَّ عليه لاعتقاده أنّ الضرَّةَ لا تكون إلّا وضيئة جميلة .

وأما (٢٥٧) الاستعارة المعيبة فقد مثّلها عبد الله بن المعتز[2] ، فمنها قولُ بعضهم[3] :

زُمَّ العزاءُ غداةَ زَمِّ جمالِهم ... فحدا الحُداةُ به مع الأجمالِ
والحادثات متى فَغَرْنَ بغُصَّتي ... لَقَّمْتُهنّ شجاً بوَخْدِ جمالي

قال[4] : وقال المهلّبُ لرجل من الأزدِ : مُذْ متى أنتَ ؟

فقال : أكلتُ من حياة رسول الله سنتين . فقال : أَطْعَمَكَ الله لحمَكَ .

وقول آخر لصاحبه[5] : يا إمامَ الحكماء وعنصر البلغاء وهيولى الأدباء .

وقول شاعر[6] يُعَزِّي :

خطوبُ المنايا صرَّحت عن مواهبِ ... مواهبِ أَجْرٍ من نتاج المصائبِ

ومن الاستعارة القبيحة قول بعض السعديين[7] :

سأمنعُها [أو سوفَ] أجعل أمرَها ... إلى مَلِكٍ أظلافُهُ لم تُشَقَّقِ

(١) بعض المولدين في العمدة ١/ ٢٧٢ وقد سلف ذكره .
(٢) البديع ٢٤ .
(٣) علي بن عاصم العنبري في طبقات الشعراء ٣٥٥ ـ ٣٥٦ وفي البديع ٢٤ : العبدي .
(٤) البديع ٢٣ .
(٥) البديع ٢٤ وفيه : . . ويا عنصر الخلصاء ومولى الأدباء .
(٦) بلا عزو في البديع ٢٤ .
(٧) عُقفان بن قيس بن عاصم في اللسان والتاج (ظلف) ، والزيادة منهما . وفي الأصل : وأجعل . . .

فاستعارَ الأظلاف للرجل ولا أظلافَ له .

وقول الحُطيئةِ[1] :

سَقَوْا جارَكَ العَيْمان لمّا أتاهم ... وقَصَّر عن بَرْدِ الشراب مَشافِرُه

فاستعار المشافرَ للرجل ولا مشافر له ، وإنّما المشافر للإبل . وقد تحسنُ هذه الاستعارة إذا استعملت في الرجل على وجه الذمِّ ، ويجوز استعمالها عند الحاجة لإقامة وزن الشعر ، لأنّ مَنْ يسمعها يعرفها ، كما يقولون في الرجل : (إنه لعريضُ البِطان)[2] ، ولا بِطانَ له يشدّ عليه ، وإنما يريدون عرض وسطه .

ويقولون : (حرّك) حساسه فغضب . وإنّما يُحرَّك حساس البعير (٢٥٨) يريدون أنّه حرّك منه ما غضب لأجله ، فقد استنابوا كثيراً من أسماء أعضاء بعض الحيوان عن بعض اتساعاً .

ذكر التعقيد[3] :

التعقيد أنْ تكون الألفاظ متعسّفة متكلّفة ، متوعّرة متعسّرة ، لا تدلّ على المعاني التي تحتها إلّا بفحص طويل وبحث كثير .

وقد ذكره بشر بن المُعْتَمر[4] وفي وصيّته في البلاغة فقال : (إيّاك والتوعّر فإنّه يسلكُ بك إلى التعقيد ، والتعقيدُ هو الذي يستهلك معانيك ، ويمنعك مراميك) .

والتعقيد ضدُّ البيان ونقيضه ، كما أنّ التخليط ضدُّ الترتيب ونقيضه .

(١) ديوانه ١٨٤ مع خلاف في الرواية . وفي الأصل : برد الشباب .
(٢) اي غنيّ (أساس البلاغة ٢٥) .
(٣) ينظر : مفتاح العلوم ١٩٦ ،التلخيص ٢٧ ، الإيضاح ٥ .
(٤) البيان والتبيين ١/ ١٣٦ ، الصناعتين ١٤٠ . وبشر معتزلي ، ت٢١٠هـ . (الفرق بين الفرق ١٧٦ ، الملل والنحل ١/ ٦٤) .

ذكر التطويل[1] :

التطويل على ضربين :

أحدهما : الإسهاب والإكثار من ترديد الألفاظ على المعنى الحقير الذي يكفي في الإبانة عنه اللفظ اليسير .

والثاني : أنْ يؤتى بالجزء الأوّل طويلًا فيُحتاج إلى إطالة الجزء الثاني ضرورة فيضطرب ويظهر عليه أثرُ التكلّف ، كما كتب إبراهيم بن مُدَبِّر[2] في التعزية : (إذا كان للمحزون في لقاء مثله أكبر الراحة في العاجل) فلما أطال في الجزء الأول احتاج إلى الإطالة في الثاني فقال : (وكان الحزنُ راتباً إذا رجع إلى الحقائق وغير زائل) فصار في الكلام (٢٥٩) شاهد التكلّف بقوله : (غير زائل) ولحقته عناية بتضريس ألفاظ الجُزءَين وطولهما .

ذكر التجميع[3] :

التجميع في المنثور أنْ يختلفَ مقطعا الجزءَين ويتنافرا في النظم ، كما كتب بعضهم[4] : (وصل كتابُك فوصل به ما يستعبدُ الحُرَّ وإنْ كانَ قديم العبودية ، ويستغرقُ الشكرَ وإنْ [كان سالفُ] فضلِك لم يُبقِ شيئاً منه) . فالمقطع على العبودية منافر على المقطع منه .

والتجميع في المنظوم أنْ تكون قافية المصراع على رويٍّ فيعرض بأنّ قافية البيت تحسنه فيأتي بخلافه ، كما قال الشاعر[5] :

تذكّرتُ ليلى لاتَ حينَ ادّكارِها   وقد حُني الأصلابُ ضُلّاً بتضلالْ

(١) ينظر : النكت في إعجاز القرآن ٧٩ ، سر الفصاحة ٢٥٧ ، الإيضاح ١٧٧ ، المطول ٢٨٥ .
(٢) من الشعراء الكتاب ، ت٢٧٩هـ (الأغاني ٢٢/ ١٥٧ ، أعتاب الكتاب ١٥٩) .
(٣) ينظر : نقد الشعر ١٨٥ ، الصناعتين ٢٧٠ ، العمدة ١/ ١٧٧
(٤) سعيد بن حميد في سر الفصاحة ٢٠٩ ـ ٢١٠ والزيادة منه .
(٥) عمرو بن شأس ، شعره : ٧٧

فهذا ما يشكُّ السامع أنّ قافيته رائية فجاءت بخلاف ذلك . وقد مُثِّل فيما سلف أيضاً .

ذكر التكرير[1] :

التكرير يكون بإعادة الكلمات أنفسها وحروف الصلات والرباطات .

فأمّا إعادةُ الكلمات أنفسها فمثلُ قولِ بعضهم : (ومثل بين ما يملك فلم يجد شيئاً يفي بحقك ورأى أنّ تقريظك بما يبلغه اللسان وإنْ كانَ مُقَصِّراً عن حقّكَ أبلغ في أداء ما يجبُ لك) . فأعادَ (حقّك) في مثل هذا المقدار اليسير مرتين .

فأمّا إعادةُ حروف الصلات والرباطات فإنّ أهونها عيناً إذا كان منها حرفان قطّ ، مثل : (٢٦٠) (له ، عليه) للاضطرار وكرّر الاستعمال ، فأمّا (له ، منه) أو (منه ، عليه) أو (به ، له) وما جرى هذا المجرى ففيه قبح ، وسبيله إذا وقع أنْ يحتالَ في فصل ما بين الحرفين بكلمة ، مثل أنْ تحتاج إلى قولك : (أقمت شهيداً به عليه) فتقول : (أقمتُ عليه شهيداً به) .

ومن هذا النوع ما يستعمله كثير من الناس وسبيله أن يُجتنبَ وهو قولهم : (لفُلان وله بي حرمة حاجة) . والطريق إلى إصلاح هذا وما يناسبه أنْ تقول : (لفلان وأنا أحافظ على حرمة حاجة) أو غير هذا ممّا لا توالي فيه بين (له وله) و(به وبه) و(عليه وعليه) في نحو قولك : (بفلان فاقةٌ وبه حاجةٌ إلى لقائك) و(على فلان دينٌ وعليه عيال كثير) .

ذكر المعاظلة[2] :

هي التي وصف عمرُ زهيراً بمجانبته إيّاها فقال : (كانَ لا يعاظِلُ بين

(١) ينظر : العمدة ٢/ ٧٣ ، كفاية الطالب ٢٠٨ ، جوهر الكنز ٢٥٧ .
(٢) ينظر : الصناعتين ١٦٨ ، العمدة ٢/ ٢٦٤ ، الطراز ٣/ ٥٠ .

الكلام ولا يتبع حوشيّه)[١] .

والمُعاظلةُ في اللغة : تداخُلُ الشيء في الشيء . وما انتظام القول واتّساقه إلّا من المحمود المستحسن ، ويوشك أنْ يكونَ المرادُ بهذا القول أنّه لا يدخل شيءٌ في غير جنسِهِ ولا كلام في غير سِلكِهِ ممّا ينافره ولا يليق به .

ذكر التجنيس المعيب[٢] :

التجنيس المعيب هو ما تكلّف فجاء نافِراً . وقد مثّلَهُ ابنُ المعتز[٣] بأمثلة كثيرة ، فمنها قولُ بعضهم[٤] : (٢٦١)

أُكـابِـدُ منـه أَلِيـمَ الألـمْ ... فقـد أَنْحَـلَ الجِسْـمَ بَعْـدَ الجَسَـمْ

وقول آخر[٥] :

كم رأسِ رأسٍ بكى من غيرِ مُقْلَتِهِ ... دَمـاً وتحسِبُـهُ بـالقـاعِ مُبْتَسِمـا

وقول الآخر[٦] :

هـي الجـآذِرُ إلّا أنّهـا حُـورُ ... كـأنّهـا صُـوَرٌ لكنّهـا صُـورُ

نـورُ الحجـالِ ولكـن مـن معـايبِهـا ... إذا طلبـتَ هـواهـا إنّـهُ نـورُ

غَيْـداءُ لَـو بُـلَّ طَـرْفُ البـابليِّ بهـا ... لارتـدَّ وهـو بعيـن السحـر مسحـورُ

إنّ الـرواحَ حكَـى رَوْحَ العـراقِ لنـا ... أصـلاً وقـد فصَلَـتْ مـن مَكّـةَ العِيـرُ

تشكو العقوقَ وقد عقّ العقيقُ لها ... فـأرضُ عُـروةَ مـن بطحـانَ فـالنِّيـرُ

يحتثّهـا كـلُّ دَرْكٍ دأبُـهُ دَأَبٌ ... مـن طـولِ شَـوْقٍ وهِجِّيـراه تهجيـرُ

(١) نقد الشعر ١٧٢ و١٧٦ .
(٢) ينظر : البديع ٣٤ ، الصناعتين ٣٤٣ . وأخلّ به معجم المصطلحات البلاغية .
(٣) البديع ٣٤ ـ ٣٥ .
(٤) منصور بن الفرج في البديع ٣٤ .
(٥) بلا عزو في البديع ٣٤ والصناعتين ٣٤٥ .
(٦) أبو الفرج البندنيجي في الصناعتين ٣٤٥ .

مُقَوَّرة الآلِ من خوضِ الفلاةِ إذا ... ما اعتَمَّ بالآلِ في أرجائها القُوَرُ

وقد تضمنت هذه الأبياتُ وما بعدها ألفاظاً تنتظم في الترصيع على مذهب أبي عليّ الفارسيّ ، وفي التجنيس على مذهب ابن المعتز والحاتميّ .

القسم الثاني وهو عيوب المعاني

عشرةُ أنواع : (٢٦٢)

ذكر المستحيل والممتنع[١] والمتناقض[٢] :

المستحيل : هو ما لا يوجد ولا يمكن مع ارتفاع وجوده أنْ يتصوّر في الذهن ، كالقائم القاعد في حالة واحدة ، والأسود الأبيض في حالةواحدة .

والممتنع : هو ما لا يوجد أيضاً إلّا أنّه مع ارتفاع وجوده يمكن أنْ يتخيل بمنزلة حيوان مركب الجملة من أعضاء عِدّة من أنواع الحيوان .

والمتناقض : ما جمع بين المعاني المتقابلة من جهة واحدة . والمعاني تتقابل من أربعة أوجه :

إمّا على طريق الإضافة كالأب للابن ، والمولى للعبد .

وإمّا على طريق التضاد كالأسود للأبيض ، والحار للفاتر .

وإمّا على طريق الملكة والعدم كالبصير للأعمى ، والموسر للفقير .

وإمّا على طريق النفي والإثبات ، مثل : زيدٌ حاضرٌ ، وزيدٌ ليس بحاضر .

والثلاث المقابلات الأوَل تقع مع المعاني ، والرابع يقع في الألفاظ .

وإنّما أدخلت في المعاني لأنّ من يعدم اللفظ كالأخرس يمكنه بالإيماء أنْ يدلّ على الإثبات والنفي والإيجاب والسلب .

(١) في الأصل : المبيع . وهو تحريف .
(٢) ينظر : نقد الشعر ٢٠٤ ، سر الفصاحة ٢٨١ ، قانون البلاغة ٣٨ ـ ٣٩ .

ومعنى قولنا : (من جهة واحدة) هو أنْ تجعل مثلًا في باب المضاف رجلًا أباً لزيدٍ وابناً له ، وعبداً لعمرو ومولى له ، ويُجعل في باب التضاد شيءٌ ما فاتراً بارداً عند البارد ، وشيءٌ ما أربدَ أبيض عند الأبيض ، ويُجعل [في] باب الملكة والعدَم رجلٌ أعمى الطرف بصيره ، ويُجعل في باب النفي والإثبات رجلٌ حاضراً غائباً في وقت واحد .

فأمّا إنْ تقابلت من جهتين مختلفتين فليس ذلك بتناقض ، مثل أنْ تجعل رجلًا أباً لزيدٍ وابناً لعمرو ، وعبداً لرجلٍ ومولى لآخَرَ ، وشيئاً فاتراً (٢٦٣) عند البارد وبارداً عند المحرق ، وإنساناً أعمى الطرف بصير القلب ، أو فقيراً من شيءٍ موسراً من شيءٍ ، وزيداً غائباً الساعةَ حاضراً في وقت آخرَ ، لأنّ التقابل فيها ليس من جهة واحدة .

وهذه الثلاثة الأقسامِ ، أعني الاستحالة والامتناع والتناقض ، من أقبح عيوب المعاني المعبّر عنها بمنثور الكلام ومنظومه ، وينبغي لمنْ تحلى بالصناعة أنْ يتجنبهاويتحرّز منها .

ومن الاستحالة والتناقض قول أبي نواس[1] يصف الخمر :

كأنّ بقايا ما عفا من حبابِها تفاريقُ شيبٍ في سوادِ عِذارِ

فشبّه حباب الكأسِ بالشيب ، وهو جائز لأنّ الحباب يشبه الشيب في البياض وحده . ثمّ قالَ :

تردّت به ثمّ انفرى عن أديمها تَفَرِّيَ ليلٍ عن بياضِ نهارِ

فالحباب الذي جعله في البيت الثاني كالليل هو الذي جعله في البيت الأول أبيضَ كالشيب ، والخمر التي كانت في البيت الأول كسواد[2] العِذار هي التي جعلها في البيت الثاني كبياض النهار . وليس في هذا التناقض وجهٌ من العُذر .

(١) ديوانه ٤٣٥ . (طبعة الغزالي)
(٢) في الأصل : بسواد .

ذكر فساد التقسيم[1] :

تقسيم الكلام يفسدُ بأحد ثلاثة أشياء : إمّا بالزيادة أو النقص أو التداخل .

فأمّا الزيادةُ فهي تكرير ما لا يحتاجُ إليه ، مثل ما كتب به بعضُهم إلى عامل : (٢٦٤) (فكّرت مرَّةً في صرفك ومرَّةً في عزلك) ، لأنّ الصرفَ والعزل بمعنىً .

وأمّا النقصُ فهو الإخلال ببعض الأقسامِ ، مثل قول بعضهم في كتابه : (إذا كانَ الكافي لا يخلو من عمارةٍ يستحدثها ، أو جبانة يعمرهاأو يستأنفها ، أو مؤونة يزيلها ويحذفها ، أو نفقة يحط ما يستغني عنه منها) ، لأنّه قد ترك بعض الأقسام ، وهو المقابل في الارتفاع لما ذكره في النفقة من توفير بعضها ، لأنّه قد أتى بإزاء استئناف جبانة بحذف مؤونة ، ووجب أن يكون بإزاء حطّة من النفقات الموجودة زيادة في الأصول المجموعة حتى يستوفي الأقسام ويأتي عليها ، وإلّا وقع الإخلال ببعض ما لا يغني عن ذكره .

وأمّا التداخل فهو أنْ يتداخل بعض الأقسام في بعض ، مثل ما كتبَ به بعضُهم في فَتْح : (فمن بين جريحٍ يضرّج بدمائه وهارب لا يلتفت إلى ورائه) . والهاربُ قد يكون جريحاً ، والجريح قد يكون هارباً ، وهذا تداخل .

ذكر فساد المقابلة[2] :

المقابلة تفسد بأنْ يذكر معنى يقتضي الحال ذكر ما يوافقه أو يعانده فيأتي بما لا يوافق ولا يعاند . وهو قبيح في البلاغة ، ومثالُهُ أنْ يقول : (أتاني الأسود والأسمر) لأنّ الأسودَ لا يعاند الأسمر غاية العناد . وكذلك لو قلتَ : (ما صاحبت شرِّيراً ولا سارقاً) . وإنّما صحة المقابلة أنْ تقولَ : (أتاني الأسود

(١) نقد الشعر ١٩٩ ، الصناعتين ٣٥١ .
(٢) ينظر : نقد الشعر ٢٠١ ، الموشح ١٢٦ ، الصناعتين ٣٤٨ .

والأبيض) (٢٦٥) و(ما صاحبت خيّراً ولا شرّيراً) فيتعادل الطرفان .

ومثل ذلك أنْ تقول في وصف إنسان : (إنّه عالمٌ أدْعَجُ الطَّرفِ) أو (شجاعٌ باردُ الظّلمِ) ، لأنّ هذه الصفات لا يوافق بعضُها بعضاً .

ومن هذا الباب قول القرشي[١] :

يا ابنَ خيرِ الأخيارِ من عَبْدِ شمسٍ   أنتَ زَيْنُ الدنيا وغَيْثُ الجنود

فليس قوله : (زين الدنيا) مخالفاً لـ(غيث الجنود) ولا موافقاً له .

وقول الآخر[٢] :

فيا أيّها الجيرانُ في ظُلَمِ الدُّجَى   ومَنْ خافَ أنْ يلقاه بَغْيٌ من العِدَى

تعالَ إليه تَلْقَ من بِشْرِ وَجْهِهِ   ضياءً ومِن كَفَّيْهِ بحراً من النَّدَى

فعادل الضياء بالإظلام ، وكان يجب أنْ يأتي في مقابلة (بغي العِدى) بالنصرة أو ما جانسها فلم يأت بذلك ، وجعل مكانه ذكر الندى ففسدت المقابلة .

ذكر فساد التفسير[٣] :

التفسير يفسُدُ بأنْ توضعَ معانٍ تقتضي شرحاً ، فإذا شُرحتْ عدل عما يقتضيه بزيادة أو نقصان ، ومنه ما كتب به بعضُهم : (ومَنْ كان لأمير المؤمنين كما أنتَ له من الذَّبِّ عن ثغوره ، والمسارعة إلى ما يهيبُ به من صغير خطب وكبيره ، وكان جديراً بنصحِ أمير المؤمنين في إعماله ، والاجتهاد في تثمير أمواله)[٤] . فليس الذي (٢٦٦) قدّمه من وصف العامل بالذَّبِّ عن الثغور والمسارعة إلى الخطوب ممّا سبيلهُ أنْ يفسّر بالنّصح في الأعمال وتثمير

(١) أبو عدي القرشي في الصناعتين ٣٤٩ .
(٢) بلا عزو في نقد الشعر ٢٠٣ والصناعتين ٣٥٧ . وهما في باب فساد التفسير منهما .
(٣) ينظر : نقد الشعر ٢٠٣ ، الموشح ٣٦٧ ، الصناعتين ٣٥٧ .
(٤) القول في الصناعتين ٣٥٧ .

الأموال ، إذْ كان ما قدّمه لا يلزم عليه ما فسّره به . ولو كانَ هذا الكاتب أضاف إلى ذكر الذَّبِّ عن الثغور ذكر الحياطة[١] في الأمور لكان في هذا الباب ما يجوز أنْ يُفَسّر بالنّصح .

ذكر نسب الشيء إلى ما ليس منه :

وهو أنْ تصفَ شيئاً بما لا يستحقّه من الصفة . ومنه قول خالد بن صفوان[٢] :

وإنْ صورةٌ راقَتْكَ فاخبر فرُبّما   أَمَرَّ مذاقُ العودِ والعودُ أخضَرُ

أومى إلى أنّ سبيل العود الأخضر أنْ يكون عذباً غير مرٍّ ، وهذا ليس بموجب ، لأنّه ليس العود الأخضر بطَعْمٍ من الطعوم أولى منه بالآخر .

ذكر التطبيق المعيب[٣] :

قال عبد الله بن المعتز[٤] : من التطبيق المعيب قول الطائيّ[٥] :

كم جَحْفَلٍ طارتْ قدامى خَيْلِهِ   خَلَّفْتَه يومَ الرَّدَى منتوفا

أعلمتَ نابكَ وهو رأسٌ أنّه   سيكون بعدَكَ حافِراً ووظيفا

وقوله[٦] في الخمر :

ورَمَى النديمُ بماءِ مزنٍ رأسَها   فرمتهُ من أضغاثها في الراسِ

(٢٦٧) وحَسَتْ مصونتَها فأرْخَتْ نفسَها   حتى احتَسَتْ بالسكرِ نفس الحاسي

(١) في الأصل : الخياطة . وهو تصحيف .
(٢) نقد الشعر ٢١٥ . وفي الأصل : بن أبي . وخالد من الخطباء المشهورين (المعارف ٤٠٣) .
(٣) ينظر : البديع ٤٦ ، الصناعتين ٣٢٨ .
(٤) البديع ٤٦ .
(٥) أخلّ بهما ديوانه ، وهما للأخيطل في البديع ٤٦ .
(٦) الأخيطل أيضاً في البديع ٤٧ . وفيه : من أضغانها . وحسا مصونتها .

ويقول بعض الشعراء[1] :

مَنْ كانَ يعلمُ كيفَ رِقَّةُ طَبْعِهِ ... هو مُقْسِمٌ أنَّ الهواءَ ثخينُ

وقول الطائيّ[2] :

وإذا الصُّنْعُ كانَ وحشاً فمُلِّـ ... ـيتَ برَغْمِ الزمانِ صُنْعاً رَبيبا

وقول الآخر[3] :

وجعلتَ مالَكَ دون عِرْضِكَ جُنَّةً ... إذ عِرْضُ غيرِك لا يقيه بعودِ

ذكر التخليط[4] :

التخليط نقيض الترتيب ، ومصرفه في الكلام مقابلته لمنفعة الترتيب ، ولمّا كثر في الكلام سقط عن درجة البيان وخرج عن حكم البلاغة . وهو يكون بالتقديم والتأخير ، ووضع الشيء في الموضع الذي لا يليق به ولا يناسبه . وقد شرحنا فيما تقدّم من قوانين الترتيب وأوضاعه ما إذا عُرف على حقيقته أغنى في المعرفة بنقيضه عن تفسير وتمثيل .

تحريف الاسم عن موضعه :

إذا حُرِّفَ الاسم عن موضعه دلّ على خلاف ما يدلّ عليه إذا وضع في موضعه وأحال (٢٦٨) المعنى . وقد استعمل هذا بعض الشعراء اضطراراً لإقامة الوزن فقال[5] :

وسائلةٍ بثَعْلَبَةَ بنِ سَيْرٍ ... وقد عَلِقَتْ بثَعْلَبَةَ العَلوقُ

(١) بلا عزو في البديع ٤٧ والصناعتين ٣٢٨ .
(٢) ديوانه ١/١٧٣ .
(٣) بعض المحدثين في البديع ٤٧ . وفيه : لا يقيه بقُوّة .
(٤) أخلّ بذكره معجم المصطلحات البلاغية .
(٥) المفضّل النكري في الأصمعيات ٢٠٣ والاختيارين ٢٥١ .

وإنّما هو ابنُ سيّار .

وقال أَوْس[1] :

فهلْ لكمُ فيها إليّ فإنّني ... طبيبٌ بما أَعْيا النِّطاسِيَّ حِذْيَما

وإنّما أراد ابن حِذْيم ، وهو طبيب كانَ في الجاهلية .

القسم الثالث

وهو عيوب المركب من الألفاظ والمعاني

أحد عشر نوعاً :

ذكر الإخلال[2] :

الإخلال أنْ تخلّ من اللفظ بما فيه استيفاء المعنى وتمام القصد ، مثل ما كتب بعضهم[3] به : (فإنّ المعروف إذا زجا خيرٌ منه إذا توفّر وأبطأ) ، فأخلّ بذكر ما يتم به المعنى ، وهو ذكر القِلّة . وما كتب به الآخر[4] وهو : (ما زال فلان حتى أتلفَ ما لَهُ وأهلك رجالَهُ ، وقد كان هذا في الجهاد والإبلاء أحقّ بأهل الحزم وأَوْلى) ، فأخلّ هذا الكاتب أيضاً بما فيه تمام المعنى . والذي يلوح في كلامه أنّه أراد أنّ إنفاقَ المالِ وإهلاكَ الرجال في الجهاد والحرب أفضل من ذلك في الموادعة والسلام ، فلمّا أخلّ بذكر السلام والموادعة ابتتر المعنى وصارَ منقوصاً .

(٢٦٩) ومن ذلك قول بعضهم[5] :

(١) ديوانه ١١١ .
(٢) ينظر في الإخلال : نقد الشعر ٢١٦ ، الصناعتين ١٩٤ ، قانون البلاغة ٤٢ .
(٣) الصناعتين ١٩٤ .
(٤) الصناعتين ١٩٤ .
(٥) عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود في نقد الشعر ٢١٦ .

أعاذِلُ عاجِلُ مالي إليَّ   أَحَبُّ من الأكثرِ الرائثِ

وإنّما كان يجب أنْ يقول : عاجل مالي مع القِلّة أَحبّ إليّ من الأكثر المبطىء .

ذكر عكس الإخلال :

وهو أنْ يؤتى بالكلام بزيادة تفسدُ المعنى ، كما قالَ بعضُهم : (فإنّ الأمرَ والنهيَ لو ذقتهما طيِّبان) ، فقوله : لو ذقتهما ، زيادة تفسدُ المعنى ، وتوهمُ أنّه لو لم يذقْهما لم يكونا طيِّبين ، وليس الطيّب والكريه إنما يكونان كذلك بذوق الذائق ، بل هما على هذه الحال بأنفُسهما . ومثل هذا يقعُ كثيراً في كلام الدخلاءِ وحَشْوةِ الصناعةِ .

ذكر الانتقال[1] :

الانتقال : أنْ تُقَدَّمَ ألفاظٌ تقتضي جواباً بعدها بإعادةِ ما تقدّم منها ، فلا يؤتى بالألفاظ بأعيانها بل يُنقلُ المعنى الذي يدلُّ على تلك الألفاظ إلى ألفاظٍ أُخَرَ ، كقول بعضهم : (فإنّ مَن اقترفَ ذنباً عامداً واكتسب جرماً قاصداً لزمه ما جناه وحاقَ به ما توخّاه) ، فنقل لفظي (الاقتراف) و(الاكتساب) إلى لفظي (الجناية) و(التوخي) ، وكانَ أحسن من ذلك وأصنع أنْ يأتي بهما بأعيانهما فيقول : (لزمه ما اقترفه ، وحاقَ به ما اكتسبه) .

ذكر الهذر والتبعيد[2] :

من عيوب الكلام الهذر[3] والتبعيد لا سيما عند الحاجة إلى الإيجاز والتقريب . (٢٧٠) وهذا هو زيادة الألفاظ على المعاني بالتكرير والترادُف من غير سبب يوجبه . وأمثلة هذا الفنّ كثيرة في كلام الدخلاء في الصناعة ومن يجاريهم .

---

(١) ينظر : تحرير التحبير ٥٦٥ ، بديع القرآن ٢٨٠ ، جوهر الكنز ٢٠٥ .
(٢) ينظر : قانون البلاغة ٥٢ .
(٣) في الأصل : الهدر ، بالدال ، في الموضعين .

ذكر تكلّف القافية والسجع :

من عيوب الكلام المنظوم تكلّف القافية والسجع واجتلابهما لإقامة الشعر من غير أنْ تكون مرتبطة بالمعنى ، كما قال أبو تمام[1] :

كالظبيةِ الأدماءِ صافت فارتَعَتْ   زَهرَ العرارِ الغضَّ والجثجاثا

فجميع هذا البيت مبني على طلب القافية إذ ليس في وصف الظبية إذا قُصد لوصفها أكثر من أنْ يُقال : إنّها تعطو الشجرَ رافعةً رأسَهاوإنّه قد أصابها يسيرُ ذعرٍ . فأمّا ارتعاؤها للجثجاث فلا زيادة له في وصف حسنها لا سيما والجثجاث ليس من المرعى .

ومن عيوب الكلام المنثور تكلّف السجع واقتياد المعاني إليه واجتلاب الموازنة من الألفاظ من غير أنْ تكون متعلّقة بمعنى الكلام .

ويستدلّ على تكلّف السجع بأحد أربعة أشياء :

منها : أنْ يكون الحرف لم يحتج إليه المعنى ، وإنّما احتيج إليه لأجل السجع .

ومنها : أنْ يترك الحرف الأول بالموضَع ليوضع فيه ما يطابق السجع .

ومنها : أنْ لا يكون في الحرف فائدة سوى الموازنة .

ومنها : أنْ يكون أحسن ما في الكلام توازنه وأسجاعه .

وهذا كافٍ في معرفة أحكام هذا الباب .

(٢٧١) ذكر القلب[2] :

العرب تستعمل القَلْب في كلامها على وجوه :

---

(١) ديوانه ١/٣١٢ .
(٢) ينظر : البديع في نقد الشعر ١٧٨ ، نهاية الإيجاز ١٤٠ .

فمنها : أنْ تصف الشيء بضدّ صفته للتطيّر أو للتفاؤل ، كقولهم للديغ : سليمٌ ، تطيّراً من السّقيم وتفاؤلاً بالسلامةِ .

وللمبالغة في الوصف ، كقولهم للشمس : جَوْنة ، لشدّة بياضها .

وللاستهزاء ، كقولهم للحبشي : أبو البيضاء . ومن هذا قولُ قوم شعيب له : ﴿ لَأَنتَ ٱلْحَلِيمُ ٱلرَّشِيدُ ﴾[1] ، كما تقول للرجل تستجهله : يا عاقل ، وتستخفّه : يا حليم .

ومن ذلك تسميتهم للمتضادين باسم واحد والأصل واحدٌ كقولهم للصبح : صريم ، وللليل : صريم ، لأنّ كلّ واحدٍ منهما ينصرمُ عن الآخر[2] .

ومنها : أنهم[3] يؤخّرون ويقدّمون علماً بوضوح المعنى ، كقوله تعالى : ﴿ فَلَا تَحْسَبَنَّ ٱللَّهَ مُخْلِفَ وَعْدِهِۦ رُسُلَهُۥٓ ﴾[4] ، لأنّ الإخلاف قد يقع بالرُّسل وبالوعد .

ومثله قول الشاعر[5] :

ترى الثورَ فيها مُدْخِلَ الظّلِّ رأسَهُ   وسائِرُهُ بادٍ إلى الشمسِ أَجْمَعُ

أراد مدخلَ رأسِهِ الظلّ فقلَبَ ، لأنّ الظّلّ التبسَ برأسِهِ فصار كلّ واحد منهما داخلاً في صاحبه . وهذا النوع يجوز استعماله في الشعر للضرورة ، فأمّا الأنواع الأوّل فيجوز استعمالها في جميع الكلام .

فأما ما لا يجوز البتّةَ في نظمٍ ولا نثرٍ فهو ما قُلِبَ على الغلط ، كقول خِداش بن زُهير[6] :

(١) هود ٨٧ .
(٢) الأضداد لابن الأنباري ٨٤ .
(٣) في الأصل : أنْ .
(٤) إبراهيم ٤٧ .
(٥) بلا عزو في درة الغواص ٥ وتصحيح التصحيف ٣٠٣ .
(٦) شعره : ٧٩ .

وتُركَبُ خيلٌ لا هوادةَ بينها   وتعصى الرماح بالضَّياطِرَةِ الحُمْرِ

(٢٧٢) أي : يعصى الضياطِرة بالرماح . وهذا ما مدخل للتأويل الأول فيه ، لأنّ الرماحَ لا تعصى بالضياطرة ، وإنّما يعصى الرجال بها أي يطعنون .

وقول الآخر[1] :

أسلمْتُهُ في دِمَشْقَ كما   أَسْلَمَتْ وَحْشِيَّةٌ وَهَقا

أراد : كما أسلمَ وحشيّةَ وَهَقٌ ، فقلب على الغلط .

وقول عروة بن الورد[2] :

ولو أنّي شهدتُ أبا سُعادٍ   غداةَ غدا بمهجتِهِ يفوقُ
فديتُ بنفسِهِ نفسي ومالي   وما آلوكَ إلّا ما أُطيقُ

أراد : فديتُ نفسَهُ بنفسي ومالي .

ذكر المبتور[3] :

من معيب الكلام المنظوم : المبتور ، وهو ما لا يقومُ البيت بنفسه ، ويكون تمامه فيما يليه . ومنه قول الشاعر[4] :

يا ذا الذي في الحبِّ يلحى أَمَا   والله لو حُمِّلْتَ منه كَمَا
حُمِّلْتُ من حبِّ رخيمٍ لما   لمتَ على الحبِّ فذَرْني وما
أطلبُ إنّي لستُ أدري بما   قُتِلْتُ إلّا أنّني بينما
أنا ببابِ القصرِ في بعضِ ما   أطلبُ من قصرِهم إذْ رَمَى
شِبْهُ غزالٍ بسهامٍ فما   أَخْطَأَ بالسهمِ ولكنّما

(١) عبيد الله بن قيس الرقيات ، ديوانه ٥٣ .
(٢) أخل بهما ديوانه . وهما له في تحرير التحبير ٢٢٣ وجوهر الكنز ٢٠١ .
(٣) أخلّ بذكره معجم المصطلحات البلاغية .
(٤) عمر بن أبي ربيعة ، ديوانه ٥٠٠ .

(٢٧٣) عيناهُ سهمانِ له كلّما   أرادَ قتلي بهما سَلّما

ذكر المشترك[1] :

اللفظ المشترك : هو الذي يقع على معنيين فصاعداً فيوهم الشيء وغيره ما لم يكن في المعنى دلالة عليه . وقد يستعملُ منه ما يطرق على مستعمله هزءَ المتساحقين ويعود بانكشاف كلامه وإنْ كانت ألفاظه رائعة ومعانيه بارعة ، نحو قول أبي تمام[2] :

خَشُنْتِ عليهِ أُختَ بني خُشَيْنِ

فهذا وإنْ كان معناه حسناً ولفظه متجانساً فإنّ وصف امرأة بالخشونة قبيح وإنْ كان إلى غير هذا المذهب ذهب وقد سبق إلى استعمال المشترك شعراء الجاهلية ، فقالَ عروة بن الورد[3] :

أقولُ لقومٍ في الكنيف تَرَوَّحوا   عَشِيَّةَ قُلنا عند ماوان رُزَّحُ
تنالوا المُنى أو تبلغوا بنفوسِكم   إلى مُستراحٍ من حِمامٍ مُبَرِّحِ

فأتى بلفظتين مشتركتين من الكنيف والمُستراح اللذين هما ما كنف واستريح إليه . ومن الكنيف والمستراح اللذين هما اسمان من أسماء المذهب ، وهو قبيح جداً إلّا أنّ عروة بن الورد أعذرُ من أبي تمام لأنّه لا يعرف الاشتراك في الاسمين ، ولا عذر لأبي تمّام لأنّه صانعٌ ، وله منزلةٌ عاليةٌ في النقد ولا نَتَسَمَّح له في وصفه امرأة بالخشونة .

ذكر الحشو غير المفيد[4] :

الحشو غير المفيد أنْ يأتي الشاعر بكلمة أو كلمتين لإقامة الوزن وهما غير

(١) ينظر : العمدة ٢/٩٦ ، تحرير التحبير ٣٣٩ ، الروض المريع ١٦٢ .
(٢) ديوانه ٣/٢٩٧ وعجزه : وأنجح فيك قول العاذِلين . وفي الأصل : خشنت على .
(٣) ديوانه ٣٩ .
(٤) ينظر : نقد الشعر ٢١٨ ، حلية المحاضرة ١/١٩٠ ، الصناعتين ٥٤ .

مفيدتين في المعنى ، وهو مثل قول أبي العيال[1] :

ذكرتُ أخي فعاودني   صُداع الرأسِ والوَصَبُ

فذكرُ الرأس مع الصُداع حشوٌ لا فائدة فيه .

ومثل قول ديك الجن[2] :

فتنفّسَتْ في البيت إذْ مُزِجَتْ   بالماءِ واستلّتْ سنا اللهبِ

فذكرُهُ الماء مع المزاج حَشوٌ لا حاجة إليه ، لأنّها لا تظن أنّها تُمزج بغيره .

الترديد المعيب[3] :

قال عبد الله بن المعتز : المعيب من التَّرديد مثل قول ذي نواس البجليّ :

يُيَمِّنُني برقُ المباسِمِ بالحِمى   ولا بارِقٌ إلّا الكريمُ يُيَمِّمُهُ

وقول منصور بن الفرج :

زُرْناكِ شوقاً ولو أنّ النوى بَسَطَتْ   بسطَ الملا بيننا بعداً لزُرناكِ

ذكر التوسيع المعيب[4] :

قال عبد الله بن المعتز : المعيب من هذا الباب قول بعضهم :

نَعَمْ منك مثل لا إذْ بلوتُها   فما لنَعَمْ عندي على لاءِ مِنْ فَضْلِ

(٢٧٥) هذا آخرُ المعايب الواقعة في الأقسام الثلاثة ، أعني الألفاظ والمعاني والمركب ، قد شرحناها لتُحذر وتُجتنب ، كما أوضحنا المحاسن الواقعة فيها لتُقصد وتُعتمد . ومن الله التّوفيق والهداية إلى سواء الطريق .

(١) ديوان الهذليين / ٢٤٢ .
(٢) ديوانه ٢٠٩ .
(٣) البديع ٥٣ وفيه البيتان .
(٤) البديع ٥٦ ـ ٥٧ . وفيه البيت .

الباب السادس
في أنّ الطبع قوام الصناعة ونظامها
واحتذاء مذاهب السالفين فيها كمالها وتمامها

قول في الغرائز :

أول معاون هذه الصناعة الجليلة حصول القريحة الفاضلة والغريزة الكاملة التي هي هيُولى الكمال ومنشأ التمام والأساس الذي يُبنى عليه والركن الذي يستند إليه ، فإنّ المرء قد يجتهد في تحصيل الآداب ، ويتوفّر على اقتناء العلوم والاكتساب ، ويكون غير مطبوع على تأليف الكلام ، فلا يفيده ما اكتسبه ، وقد يقصّر في الاقتباس فيلحق بأوساط أهل الصناعة إذا كان طبعه سليماً وفكره مستقيماً ، لأنّ الطبعَ حظٌّ يخصّ الله تعالى به المطبوع دون المتطبّع ، والمناسب بغريزته للصناعة دون الغريب المتعسّف ، ولا سبيل إلى تقليل سماحة الطبع في قوم وكزازته في آخرين ، لما ذكرناه من كونه موهبة تخصّ ولا تعمّ ، وتوجد في الواحد وتُفقد في الآخر ، وتحسب في الدلالة [و] صناعة التأليف للمطبوع المناسب لها وإنْ ملّ حظّه من علمها ، واعتياصها على المتطبّع المباين (٢٧٦) لها وإن كان متوفّر الحظّ منها ، ما نراه من عجز كثير من العلماء باللغة والمَهَرة في معرفة حقائق الألفاظ عن تركيب بسائط الكلام التي قد قامت صور معانيه في نفوسهم وصعوبة الأمر عليهم في تأليفها ونظمها .

وممن كان بهذه الصفة الخليل بن أحمد مصنّف كتاب الحروف المعروف بـ (العين) ، وواضع العروض التي هي ميزان شعر العرب ، فإنّ المأثور عنه أنّه لم يكن يتهيّأ له تأليف الألفاظ السهلة[1] عنده الحاصلة المعاني في نفسه على

(١) من صبح الأعشى ٢/٣١٨ . وهي غير مقروءة في الأصل .

صورة النظم إلّا بمشقّة وصعوبة . وكان يقول إذا سئل عن إخلاله بنظم الشعر : (يأباني جيّده وآبى رَدِيَّه) . مشيراً إلى أنّ طبعه غير مساعد له على التأليف المرضيّ الذي يحسن أنْ يُنسب إلى مثله .

وقيل للمفضّل الضبيّ : لم لا تقول الشعر وأنت أعلم الناس به ؟ قال : علمي به يمنعني من قوله . وأنشد[1] :

أَبَى الشعرُ إلّا أنْ يفيءَ رديئُهُ ... عليّ ويأبى منه ما كانَ مُحْكَما

فيا ليتني إذْ لم أجدْ حَوْكَ وَشْيِهِ ... ولم أكُ من وشّائه كنت مفحما

وأنشد أبو عبيدة خَلَفاً الأحمرَ شعراً له ، فقال : اخْبَأْ هذا كما تَخْبَأُ السنورةُ حاجتها .

ولو كان حصول مادة الكلام التي هي الألفاظ ، وصورته التي هي المعاني كافياً في التوصل إلى حسن التأليف الذي هو نظمُ الألفاظ على التناسب وطبعها على المعاني المساوية لهاوالفاضلة عنها ، من غير حصول الآلة التي بها يتمّ (٢٧٧) النظم وهي الغريزة المناسبة للصناعة ، لكان مرام صنائع الكلام المؤلّف التي هي صناعة الرسائل وصناعة الخطب وصناعة الأشعار سهلًا على كلّ مَنْ تعرَّض لها ، ولكنّا نرى الأمر بخلاف ذلك ، وهو أنّ كلًّا من المُحَصِّلين لموادّ الصنائع والصور المحمولة عليها يعجز عن إيقاع الصورة في المادة متى عدم الآلة ، وهذا مطّرد في كلّ صناعة ، لأن الفعل إنّما يتمُّ وإنْ وجدت المادّة وقامت الصورة في نفس الصانع بوجود الآلة .

وإذا كانت هذه الصناعة لا تنقاد ولا تتأتّى إلّا لذوي الغرائز المناسبة لها فينبغي لمَنْ قصّر به طبعُهُ ألّا يطالبه من التأليف بما يضيق عنه وسعُهُ ، فإنّه إذا كلّفه ما يلائمه وقصّر كان عيبُهُ أفضح من عيب المُقَصِّر الممسك عمّا لا يستقل به ، لأنّ كثيراً من الناس لم يتخلق بالبلاغة فلم يعابوا بذلك ، وكثير منهم تخلّق

(١) بلا عزو في صبح الأعشى ٢/٣١٨ .

بها فوقعوا دون الطبقة المرضيّة منها فتوجّه العيبُ عليهم . ولهذا قال بشر بن المعتمر[1] في وصيّة له : (إذا لم تجد اللفظةَ واقعةً في موقعها ولا صائرة إلى مستقرّها ولا حالّة في مركزها ، بلْ وجدتها قلقةً في مكانها ، نافرةً في موضعها ، فلا تُكرهها على القرار في غيرموطنها ، فإنّك إذا لم تتعاطَ قريض الشعر الموزون ، ولم تتكلّف اختيار الكلام المنثور ، ولم يَعِبْكَ بذلكَ أحدٌ ، وإذا أنتَ تكلّفتهما ولم تكُ حاذِقاً فيهما عابَكَ مَنْ أنتَ أقلُّ عَيْباً منه ، وأَزْرَى عليكَ مَنْ أنتَ فوقَهُ) .

ويكون الطبع المناسب بغريزته للصناعة المشاكل لها بهذه الرتبة منها ، [و] أفردنا للقول[2] (٢٧) موضعاً خاصاً به ليعلم الراغب في صناعة التأليف أنّ محلّ الطبع منها كما قُلنا فيما سلف محلّ الأس من البنيان والقلب من الجثمان ، فيقدّم رياضة طبعه بقراءة فنون الكلام المؤلّف وتدبّر السبل المسلوكة إلى كلّ منها والرسوم المرسومة لها ، ثم يحتذي عليها احتذاء المقتفي لآثار الطرق لا الإغارة على الإغارة والسّرق .

فإنْ رأى خاطره فَتِيّاً ومثال ما يرومه من تأليف الكلام قريباً أقبل إليه ، وواظب عليه ، وأوقع المُقايسة بين ما يؤلّفه وما يقارب معناه من كلام أوساط أهل الصناعة خالياً من الهوى الذي يحسن في نفس الإنسان قبيحُهُ ويكثُر لديها قليلُهُ ، فإنْ ناسبه ولو أدنى مناسبة فليثق بأنّ طبعه سينشأ وينمى وينبعث ويرتقي وأنّه سيسمو في تلك المنزلة إنْ لازم التدرج وأدمن التحرج إلى ما فوقها بمشيئة الله تعالى .

ولا يقصد في أول أمره إلى مساواة الطبقة العالية من أهل البلاغة فيما صاغوه من الكلام فيكدّ فكرته ويكلّ غريزته ما يحمّلها في مبدأ تدرجها

(١) البيان والتبيين ١/١٣٨ .
(٢) في الأصل : القول .

ما لا تقوى على تحمله إلّا في آخره ، فلا يفوز بمرام ولا يظفر بمراد ، ولكن يأخذ من قريحته عفو ما تعطيه ، ويطلب مساواة الطبقة التي تجاريه ، ثمّ يرتفع شيئاً فشيئاً حتى يلحق بالمكان الذي تقف عنده قريحته مدى محدّدة لا يمكن تخطّيها وتعدّيها إلى ما وراءَهامما هو خارج عن وُسْعِها وطَوْقِها ، ولولا ذلك لتكافأ الناس في رتبة التبريز وتساووا في بلوغ المدى الذي يجرون إليه ، ولم يأت أحدُهم سابقاً (٢٧٩) والآخرُ لاحِقاً .

وإنْ رأى الأمر معتاصاً عليه والتأليف غير منقاد إليه والتكلّف يضطره إلى وضع الألفاظ في غير مواضعها[1] وإحالة المعاني عن مواقعها ، وما يصنعونه منافراً لما حذا عليه وغير مشاكل له ، فليصن نفسه عن تهجين عقله وكشف خبثه ، فَإنّ الذي يظهر عنه من التأليف الذي هذه صفته رذيلة لا فضيلة ، لما يظهره من عيادته ويدلّ عليه من ركاكة بحيرته ويسوقه إليه من نبز الأذكياء وتنادر الفهماء .

والمطبوع على الصناعة وإنْ كان بحيث ذكرنا من الاقتداء عليهاوالتهيّؤ للتصرف فيها فليس تكيفُهُ بجودة الغريزة وصفاء القريحة حتى يشدو من العلوم الحالّة منها محلّ المواد من الصنائع ما يُظهرُ فيه الطبعُ فِعْلَهُ الذي هو التأليفُ والنظمُ .

وقد أودعنا كتابنا هذا ما ينتظم في سلك الصناعة من الآداب الخاصة بها ، وبدأنا من ذلك بالقول على حدِّها وفضيلتها وغرضها وقسمتها ، وفي أي المذاهب هي ، وعِلّة رسم الكتاب ووضعه ، لِمَا في علم ذلك من الفوائد النافعة والعوائد الجامعة .

ثمّ بتعريف ماهية البلاغة وأقسامها الأصلية الواقعة منها موقع الأخلاط المجرَّدة من الأجسام المركبة ، لأنّ الحاجة إلى العلم بهامبسوطة في وزن

(١) في الأصل : مواضعهما .

الحاجة إلى العلم بها مؤلّفة ، وذلك أنّ الطبيب متى لم يعرف طبائع العقاقير مفردة لم يتهيّأ له أن يركبها التركيب الذي يقاوم العِلل والأعراض ، وكذلك المُعبّر متى لم يعرف بسائط الكلام لم يتهيّأ له أنْ يؤلّف العبارة التأليف الذي يطابق المعاني والأغراض .

(٢٨٠) ثمّ أقسام البلاغة الفرعية الحالّة منها محلَّ الأعضاء من الأجسام التي لا تتمّ أفعالها إلا بصحتها وسلامتها من الآفات .

ثمّ أقسام البديع الموضوعة منها موضع المعارض والحُلي من الصور التامة لتُوضع في مواضعها وتُوقع في مواقعهاوتُرتّب في المراتب اللائقة بها .

ثمّ العيوب العارضة المشابهة للعِلل المتطرقة على الأجسام لتقصد إلى إحاطتها والتوقي من الوقوع في منزلتها .

ثمّ القول على الغرائز والطباع وما تفيده طلاقتها وسماحتها ، ويقضي به انقباضهاوكزازتها .

ثمّ القول على الطريق إلى احتذاء اللاحق على مثل السابق ، والمذاهب المستحسنة في استعارة المعنى المسبوق إليها .

ثمّ القول على ترتيب الخطّ وأوضاعه والصدور والأدعية والعنوانات والتواريخ والختم .

ثمّ رسم الرسوم في أنواع الرسائل التي يجب أن يكون مثلها قائمة الصور في نفس الكاتب ، يتوقف فيها متى دعته الحاجة إليها ، أو يستعملها على غير وجهها وبخلاف القوانين الموضوعة لها .

ثمّ التوقيف على العلوم والآداب القائمة بأنفسها التي لا غناء بالكاتب عن الاستقلال بها لدخولها في صناعته ليجتنيها من معادنها ويجتلبها من مظانّها ويأخذ بالنصيب الكافي منها .

ثمّ القول على السياسة التي يجب التخلّق بها في بابي السيرة والعشرة ، فإنّ

أربابَ هذه الصناعة أولى الطبقات بحيازة الفضائل الإنسانية والاشتمال على مكارم الأخلاق .

ومَنْ أنعمَ النظرَ والتدبُّرَ لتفصيل ما أجملناه اكتفى به . ونحن نصل ما انتهينا إليه بما يليه ويتعقبه إن شاء الله تعالى ، وبه التوفيق .

(٢٨١) قول في احتذاء اللاحقين مذاهب السابقين :

صناعة الكتابة من الصنائع التي صدرت أولًا بالطبع عن القرائح الفاضلة والغرائز الكاملة ، ثم حصل منها القانون الكليّ الحاصل لكلّ صناعة . وكلّ صناعة من الصنائع فلها منازل تنتقل فيها كما تنتقل الأشياء الناشئة من مبادئها إلى غاياتها ، ومن أوائلها إلى نهاياتها .

لمّا كانت صناعة الكتابة إحدى الصنائع شملها ما شمل نظائرها ، والسبب في ذلك أنّ المخترع للصناعة لا يكاد أنْ يعطيها في مبدأ وضعها جميع الأشياء المتممة لها العائدة بكمالها الداخلة في أقسامها ، وإنّما ينتهي بها إلى المنزلة التي يقتضيها ما في غريزة طبعه من مناسبة تلك الصناعة والتهيّؤ للتشكُّل بها ، إلا أنّه وإنْ قصّرَ عن إيصالها إلى قاصيةِ التمام فقد أخرجها من العدم إلى الوجود وصوَّر منها صورةً حملت عن التابع كلفة التصوير والتركيب وأبقت له فضيلةالتحرير والترتيب ، فهو لا يعمل فكره ، مع راحته من كدِّ الاستنشاط والاختراع وخلوّه من مشقة الاقتضاب والابتداع ، إلّا في التتميم والتكميل أو التحلية والتحفيل .

ولمّا كان جلُّ الصنائع واقعاً في أول اختراعه دون الحدّ الذي في قوّة الصناعة أنْ يقف عنده عُني اللاحقون بتكميل المنقوص وريش المحصوص ، وتخليص المشوب وتزيينه وتحلية العاطل وتزيينه ، إلّا أنّ انصراف العبارة إلى تهذيب الصناعة إنّما هو على حسب ما يُستثمر من فائدتها ، ويُجتنى من

عائدتها ، ويظهر من جلالة خطرها وحُسن أثرها . وإذا كان هذا هكذا فقد عُلم (٢٨٢) مما قدّمنا القول عليه من فضائل صناعة الكتابة أنّها من الصنائع التي يتوفّر حظّها من عناية المكمِّلين ، ويتعزّز[١] نصيبها من اهتمام المحلِّين ، وأنّ كلَّ مستعمل لها بعد قيام صورتها قد توفّر على إعطائهاما تنتجه غريزته من الأشياء الحالّة منها محلّ ما يتمم تارةوالحالّة منها محلّ ما يزيّن أخرى ، فهي منذ ابتُدِهت ، وإلى الآن ، ترفلُ في خلع الأذهان وتتردّد بين الصوغ والسيل والنقص والحيل ، حتى استقرَّ قرارُها وصدعت أنوارُها ، وبلغت الغاية وأوفت على النهاية ، ووضعت فيهاالرسوم المنقّحة المهذبة والقوانين المرفّحة المرتبة ، وضاق المجال على المخترع وصعب الأمر على المبتدع ، وصار أفضل أحوال اللاحق أنْ يحتذي على مثل السابق ولا سيّما في المعاني التي باكرتها خواطر الأولين من الشعراء والمترسلين فافتُرِعتْ أبكارُها واستُعبدت أحرارُها . هذا إلى أنّ المعاني غير متناهية ولا مُفضيةٍ إلى قاصِيةٍ ، إلّا أنها بما اعتورها من التداول والاستعمال لا تكاد أنْ تظفر منها بما لم يُطرق ، فأمّا النوادرُ في المعنى الواحد فكثير جداً .

ويوضح ما ذكرناه من ضيق المذهب على التّالين في استنباط المعاني الأحرار أنّ التالي إذا جَدَّ في الابتداع واجتهد وأصدر في الاختراع وأَوْرَد ، ووقع على معنى لم يطرق سمعَه وظنّ أنّه ابتكره وافترعَه ، لم يخلُ أنْ يجده إذا تصفّح كلام مَنْ تقدَّمه قد سُبق إليه ومُلِك عليه ، فتحصل بعد العناء والكدّ نيران تستقصر طبعه عن استخراج مثل ذلك المعنى ، فتكذب دعواه وتسلم الفضيلة إلى سواه ، أو يشهد له (٢٨٣) بنفاذ الغريزة في اقتضاب ما يجاريه فيجعل مُوارداً لاحقاً أو مُصلياً لا سابقاً .

وحسبنا شاهداً على حيازة القوم أوضاع المعاني وغررها وتداولهم

(١) في الأصل : تعزز .

نوادرَها قولُ عنترة بن شدّاد[١] :

هـل غـادرَ الشعـراءُ مـن مُتـردّمِ   أم هـل عـرفـتَ الـدارَ بعـدَ تـوهّـمِ

يُقال : تردّمتِ الناقةُ على ولدها : إذا عطفت عليه . ورَدَّمْتُ الثوبَ : إذا أصلحته .

والمعنى : هل تركَ الشعراء معنى من معاني الكلام إلّا وقد عطفوا عليه وسبقوا إليه ، فإنْ كنت تريد الإمساك فأمسِك ، وإنْ كنتَ تريد أنْ تقول فهو الذي قالوه . هذا وعنترة من الطراز الأوّل . وقد قالوا أيضاً : ما ترك الأوّلُ للآخر شيئاً . وهذا القول لِعمري على سبيل المبالغة لا على سبيل التحقيق ،لأنّ المعاني لا تتناهى . وقال الشاعر :

لا تقلْ بيتَ هجاءٍ   لا ولا بيتَ مديحِ

سَبَقَ الناسُ إلى كُـ   ـلِّ قبيحٍ ومليحِ

وأقصى ما ينتهي إليه مبرّز التالين أنْ يُزيّنَ كلامه بإيقاعِ أنواع البلاغة فيه .

وإذا تأمّل ما يجري عليه الأمر في استعمال أنواع البلاغة كالاستعارة والتشبيه والمشاكلة وما يجري مجراها علم اجتناء سالفي البلغاء من الكُتّاب والبلغاء والخطباء والشعراء ثمار المعاني التي تقع في كلّ نوعٍ منها ، وذلك أنّ استعمال الاستعارة التي هي أحد أقسام البلاغة (٢٨٤) بل هي البلاغة ، بدلالة قول أرسطاطاليس[٢] : (البلاغةُ حُسْنُ الاستعارةِ) ، إنّما هو بأنْ يشتقّ للمعنى معنى من غيره يزيده إسفاراً وظهوراً ، وجلّ المعاني التي إذا استعيرت لمعنى ما نقلته عن رتبته التي كان عليها في البيان وهو أصل إلى رتبة أعلى منهاوهو مستعار ، قد استخلصت الخواطر بإخلاص درِّها وغاصت الأفكار على حصل دُرِّها ، ولا سيما فيما تردَّدَه بين الناس من المعاني التي تطرقها الخطباء والشعراء والكُتّاب ويدور عليها أمر المكاتبة والخطاب .

(١) ديوانه ١٦٨ .

(٢) العمدة ١/ ٢٤٥ .

وكذلك التشبيه فإنّ استعماله إنّما هو بأنْ يوضع المشبّه به في موضع المشبّه إذا اتفقا في معنى يجمع بينهما . وجمهور ما يتناسب من المعاني في الأشياء التي يصحّ التشبيه معها قد رقت القرائح ركبته واشتفّت الغرائز جمّته ، وإذا كان كلّ نوع من الأنواع المشبه بها مطروقاً مستعملاً في مواضع لا يُحصى عددُها فما عسى المتأخّرون صانعين ؟ أتراهم إذا راموا أنْ يشبّهوا الوجه المتهلّل الوضيء وجدوا مُشَبَّهاً يجمعه وإيّاه معنى يشتركان فيه سوى : سنى البوارق ودور المشارق ، وإشماع الذبالة والتماع القَمر في الهالة ، وصدوع الدراري في أديم الدآدي ، ونحو هذا من التشبيهات التي قد قُرِعت أبوابُها وفُرعت هضابُها . وكلُّ فنٍّ من فنون التشبيه هذه سبيلُهُ ، وهكذا يطّرد الحكم وفي غيره من الأقسام الأُخَر ، وهذا ممهّدٌ لعُذر المتأخرين في الإقلال من المعاني المبتدعة والاستعارات المخترعة ، دالٌّ على اضطرارهم إلى (٢٨٥) اقتفاء الآثار وسلوك السُّبُل التي عبّدتها الأفكار .

ومن المجمع عليه عند أكثر نَقَدَة المعاني وجهابذة الكلام وضُبارِمة[١] المنطق أنّ أبا تمّام حبيب بن أوس الطائي من متعاطي صناعة النظم لم يكن يقول فيما يصوغه إلّا على ما ينِدُّ عن خاطره ويمتاحه رشاء فكره من قليب قلبه ، ويجود به عفو هاجسه ، ولا يرتضي امتثال كلام الأولين والاحتذاء على مثال السالفين ، ثقة بنفاذ غريزته وصحة قريحته ، وأنّه لا تخلو قصيدة من قصائده من مَثَل سائرٍ ومعنىً نادرٍ وخبرٍ غريبٍ ، وأنت إذا اعتبرتَ جلّ معانيه وألفاظه لم تلفَ منها إلّا ما سُبِقَ إليه وتُقُدِّمَ فيه . وقد أوردنا أبياتاً من نظمه مقرونةً بأبياتٍ من نَظْمِ مَنْ تقدّمه ، ليعلم أنّه مُتَّبِعٌ لاحِقٌ ، لا مُتَّبَعٌ سابِقٌ . قال أبو تَمّام[٢] :

(١) الضّبارِم والضبارمة : الجريء على الأعداء ، والشجاع .
(٢) القصيدة في ٤٥ بيتاً في ديوانه ١/ ٢٧٦ ـ ٨٨ (شرح الصولي) و١/ ١٩٨ ـ ٢١٥ (شرح التبريزي) مع خلاف قليل في الرواية لم نشر إليه قصد الإيجاز وثمة أخطاء وقع فيها الناسخ صححناها من الديوان .

١ ـ على مِثْلِها من أَرْبُعٍ وملاعِبِ ... أُذِيلَتْ مصوناتُ الدموعِ السَّواكِبِ

ومعنى هذا البيت مبتذل مطروق في الشعر قديمه ومحدثِهِ .

والذي يُضاهيه قولُ بعضهم :

علـى أمثـالِهـنَّ مـن الـربـوعِ ... أذالَ الصـبُّ مكنـونَ الـدمـوعِ

٢ـ أقولُ لقُرْحانٍ من البَيْنِ لم يُضِفْ ... رسيسَ الهوى بينَ الحشا والترائبِ

هذا البيت هو قول جرير[١] :

وكـادَ يـومَ لِـوَى حَـوّاءَ يهلكنـي ... لو كنتُ من زَفَراتِ البَيْنِ قُرْحانا

(٢٨٦) القُرحان : الذي لم يحذر . وهو في البيتين مستعارٌ .

٣ ـ أعنِي أُفَرِّقْ شَمْلَ دمعي فإنني ... أرى الشملَ منهم ليسَ بالمُتقارِبِ

هذا البيت ناقص الصنعة ، لأنّه كانَ ينبغي أنْ يقولَ :

أعِنـي أُفـرِّقْ شَمْـلَ دمعـي فـإنّنـي ... أرى الشَّمْلَ منهم ليس بالمُتَجَمِّعِ

أو يقول : أعني أُباعِدْ شملَ دمعي ، حتى يطابقه المتقارب . وليس هذا من الكلام اللازم لكنّه هو الأحسن في ترتيب الكلام . ومثّلَ معناه بقوله :

أعِـنْ صَبّـاً يفـرِّقْ شَمْـلَ دَمْـعٍ ... علـى شَمْـلٍ يفـرِّقُ للجميـعِ

٤ ـ فما صارَ يومَ الدارِ عَذْلُكَ كُلُّهُ ... عَدُوّيَ حتى صارَ جهلُكَ صاحبي

معنى هذا البيت : أنّ صاحبه لمّا عذله على البكاء ومنعه من الوقوف قال له : لم أتصوّر عذلَكَ بصورة العدو حتى تملّكني واستولى عليّ استيلاء الصاحب ، وعلمت أنّك لا تعذل عن بصيرة كما يعذل الناصح ، ولكنّك بلوتني عرضاً في إراحة الإبل وإعفائها من الحبس في الدار ويدلّ على صحة هذا التفسير قوله في البيت بعده :

(١) ديوانه ١٦٢ . وروايته : يقتلني مكان يهلكني .

٥ ـ وما بكَ إركابي من الرُّشْدِ مَرْكَباً ... ألا إنَّما حاولتَ رُشْدَ الركائبِ

وهذان البيتان منتسخان من قول الآخر :

وما عادَى هواي هواك حتى ... تمكّن فرطُ جهلِكَ في الخليعِ

(٢٨٧) وما حاولتَ إرشادي ولكنْ ... حَنَوْتَ على الضوامر في النسوعِ

٦ ـ فكِلْني إلى شوقي وسِرْ يَسِرِ الهوى ... إلى حُرُقاتي بالدموعِ السَّوارِبِ

وهذا قريب من قول الآخر :

فكِلْني للجَوَى واترك جفوني ... يَشِبْ ماءَ الصبابةِ بالنجيعِ

٧ ـ أمَيْدانَ لهوي مَنْ أتاحَ لك البِلَى ... فأصبحتَ ميدانَ الصَّبا والجنائبِ

ومثلُهُ :

أمَيدانَ الصَّبا أصبحتَ بعدي ... لَقاً بينَ الصَّبا ونَدَى الربيعِ

٨ ـ أصابتكَ أبكارُ الخطوبِ فَشَتَّتَتْ ... نواكَ بأبكارِ الظباءِ الكواعِبِ

ومثلُهُ :

أصابتْكَ الخطوبُ السُّودُ لمّا ... أُصِبْتَ بنهَّدٍ سُودِ الفُروعِ

٩ ـ ورَكْب يُساقون الرِّكابَ زُجاجةً ... من السَّيْرِ لم يَقْصِدْ لها كفُّ راكِبِ

يريد : أنهم لم يمزجوا[1] السَّيْرَ براحةٍ .

ومثلُهُ :

وركب فَلا يُساقون المطايا ... كؤوس سُرىً تدورُ بلا هجومِ

١٠ ـ فقد أكلوا منها الغواربَ بالسُّرى ... فصارَتْ لهم أشباحُها كالغوارِبِ

ومثلُهُ :

(١) في الأصل : يمزجو .

فقد أكلوا ذُراها فاطمأنَّتْ ... وصارَ مثيلُها فوقَ القطوعِ

١١ ـ يُصَرِّفُ مَسْراها جُذَيْلُ مشارِقٍ ... إذا آبَهُ هَمٌّ عُذَيْقُ مَغارِبِ

(٢٨٨) ومثلُهُ :

فصَرَّفها جُذَيلٌ للفيافي ... عُذَيقٌ للغروبِ وللطلوعِ

١٢ ـ ترى بالكَعابِ الرَّوْدِ طَلْعَةَ ثائرٍ ... وبالعِرْمِسِ الوَجْناءِ غُرَّةَ آيِبِ

ومثلُهُ :

ترى بالرَّوْدِ طَلْعَةَ ربّ نارٍ ... وبالوجناء غُرَّةَ ذي رجوعِ

وهو معنى متداول .

١٣ ـ كأنّ به ضِغْناً على كلِّ جانبٍ ... من الأرضِ أو ناراً لَدى كلِّ جانِبِ

وهو معنى قول مُنْقِذ الهِلاليّ[1] :

كلُّ فَجٍّ من البلادِ كأنّي ... طالِبٌ بعضَ أهلِهِ بذُحُولِ

ومثلُهُ قول أبي نُواس[2] :

يُؤمِّنَ أهلَ الغوطَتَيْنِ كأنّما ... لها عندَ أهْلِ الغوطتين ثُؤورُ

ومثلُهُ :

كأنّ له هوىً في كلِّ أفْقٍ ... ونارًا تبتغيهِ بكلِّ ربعِ

١٤ ـ إذا العِيسُ لاقت بي أبا دُلَفٍ فقد ... تقطَّعَ ما بيني وبينَ النوائبِ

هذا البيت لا يطابق طبقة أبي تمّام .

ومثل معناه :

إذا لاقى الإمامُ بنا المهارى ... أمَنّا سَوْرَةَ الخَطْبِ الفظيعِ

(١) شرح ديوان الحماسة (٩) ١١٩٨ .

(٢) ديوانه ٤٨٢ (الغزالي) .

١٥ ـ هنالِكَ تلقى الجودَ حيثُ تَقَطَّعَتْ تمائمُهُ والمَجْدُ مُرْخَى الذوائبِ

يريد : أنّ الجودِ في قطبِهِ ومنشئِهِ لا يتحوّل عنه .

ومثلُهُ قولُ بعضِ بني يربوع : (٢٨٩)

ما قَصَّرَ الجودُ عنكم يا بني مَطَرٍ ولا تجاوَزَكُم يا آلَ مسعودِ
يحلُّ حيثُ حَلَلْتُم لا يُفارِقُكُم ما عاقَبَ الدهرُ بين البيضِ والسودِ

وهاتان الاستعارتان كثيراً ما وردت في الأشعار ، أعني تقطيع التمائم وإرخاء الذوائب ، مستعارة لغير هذا المعنى ، ولا يتعذّر على أهل الصنعة نقلهما إليه .

١٦ ـ تكادُ عطاياهُ يُجَنُّ جنونُها[1] إذا لم يعوّذْها بنغمةِ طالبِ

ومثله قول الآخر :

تكادُ تجنُّ جدوى راحتَيهِ إذا لم يكسُها عودُ القنوعِ
١٧ ـ إذا حرّكته هِزَّةُ المجدِ غيّرَتْ عطاياهُ أسماءَ المعاني الكواذِبِ

ومثله :

إذا أَجْدَتْهُ هِزَّةُ يومِ مَجْدٍ محى بيدِ الندى وعدَ الكذوبِ
١٨ ـ تكادُ مغانيه تهشُّ عِراصُها فتركب من شوقٍ إلى كُلِّ راكِبِ

هذا معنى حسن .

ومثله :

تكاد رباعُهُ تهوي سِراعاً إلى العافين من فرطِ اشتياقِ
١٩ ـ يرى أقبحَ الأشياءِ أَوْبَةَ[2] آملٍ كَسَتْهُ يدُ المأمولِ حُلَّةَ خائبِ

(١) في الأصل : عيونها .
(٢) في الأصل : رؤية .

ومثله :

نرى عاراً إيابَ ذوي الأماني عن المأمولِ بالرفدِ الصنيعِ

إلّا أنّ في بيت أبي تمام استعارة حسنة .

٢٠ ـ (٢٩٠) وأَحْسَنُ من نَوْرٍ تُفَتِّحُهُ الصَّبَا بياضُ العطايا في سوادِ المطالِبِ

هذا بيت حسن الصنعة والمعنى ، رائع الديباجة . ويقاربه :

وأحسنُ منظراً من رَوْضِ حَزْنٍ سريح النيل في الطلبِ الشنيعِ

وقد قال بعضهم[1] في الشيب :

رأيتُ بياضاً في سوادٍ كأنّه بياض العطايا في سواد المطالِبِ
٢١ ـ إذا أَلْجَمَتْ يوماً لُجَيْمٌ وحَوْلَها بنو الحِصْنِ نجل المُحْصِناتِ النجائبِ
٢٢ ـ فإنَّ المنايا والصوارمَ والقنا أقاربهم في الرَّوْعِ دونَ الأقاربِ
٢٣ ـ جحافِلُ لا يتركْنَ ذا جَبَرِيَّةٍ سليماً ولا يَحْرُبْنَ مَنْ لم يحاربِ[2]

هذا كما قال الآخر :

إذا سارَ الوليدُ إلى الأعادي بجيشٍ في المغافِرِ والدُّروعِ
فإنّ جموعَهُ في كلِّ ضَنْكٍ عزائمُ رأيِهِ دونَ الجموعِ
عزائمُ تتركُ الجَبَّارَ عَبْداً ويعرضُ بأسُها دونَ الخُنُوعِ
٢٤ ـ يَمُدُّونَ من أيدٍ عواصٍ عواصمٍ تصولُ بأسيافٍ قواضٍ قواضبِ

ومثله :

يصولونَ بالأيدي إذا الحربُ أعلمتْ سيوف سريح بعدَ أرماحِ زاعِبِ
٢٥ ـ إذا افتخرت يوماً تميمٌ بقَوْسِها وزادَتْ على ما وَطَّدَتْ من مناقِبِ

(١) الأخطل ، ديوانه ٣٧٩ (صالحاني) .
(٢) في الأصل : لا يحارب .

٢٦ ـ (٢٩١) فأنتم بذي قارٍ أَمالتْ سيوفُكُم   عروشَ الذين استرهنوا قَوْسَ حاجِبِ[١]

هذا معنى متداول ، وقد قال أبو نواس[٢] يهجو تميماً :

أوّلُ مجـدٍ لهـا وآخِـرُه   إنْ ذُكِـرَ المجـدُ قوسُ حـاجِبِها

٢٧ ـ محاسِنُ من مَجْد متى تَقْرنوا بها   محاسِنَ أقوام تكُنْ كالمعايبِ[٣]

ولو قال : (مناقب) ، وقابلها بـ (مثالب) لكان أذهب بالصنعة .

هذا من قول بشار[٤] :

ـ مكارِمُ لجّتْ في العُلُوِّ كأنّما   لها تِرَةٌ عندَ السُّهَى والفراقِدِ

وفيها :

٢٨ ـ إليكَ أرحْنا غارِبَ الشعرِ بعدَما   تَمَهَّلَ في روضِ المعاني العجائِبِ[٥]

٢٩ ـ غرائبُ لاقَتْ في فِنائِك أُنْسَها   من المجدِ فهي الآنَ غيرُ غرائِبِ

ومثله قول الآخر :

إليكَ أرحتُ غارِبَ كلِّ شِعْرٍ   ثوى معناه في الروضِ المريعِ

غرائبَ من بديعِ المدحِ أَضْحَتْ   أوانسَ منكَ بالمجدِ البديعِ

٣٠ ـ ولو كانَ يفنى الشعرُ أفناهُ ما قَرَتْ   حياضُكَ منه في العصورِ الذواهِبِ

٣١ ـ (٢٩٢) ولكنّه صوبُ العقولِ إذا مَضَتْ   سحائبُ منه أُعْقِبَتْ بسحائبِ

هذا قريب من قول أوس بن حجر[٦] :

أقولُ بما صبَّتْ عليّ غمامتي   وعقلي في حبلِ العشيرةِ أحطِبُ

---

(١) في الأصل : استرهبوا .
(٢) ديوانه ٥٠٩ (الغزالي)
(٣) في الأصل : محاسن أقلام .
(٤) أخلّ به ديوانه .
(٥) في شرحي الديوان ، عازب الشعر .
(٦) ديوانه ٧ وفيه : وجهدي في . وفي الأصل : وفي حبل

وشبيه بقول الآخر :

ولو كانَ القريضُ له فناءٌ   لأفنته مواهبُ كالسيولِ[١]

ولكنْ صوبه من عقلٍ هادٍ   تضلّ لديه هاديةُ العقولِ

وفيها :

٣٢ ـ وإنّي لأرجو عاجلاً أنْ تردّني   مواهبُهُ بَحْراً تُرَجّى مواهبي

هذا من قول أبي العتاهية[٢] :

فكم من جوادٍ في العِبادِ بجودِهِ   كجَدْوَلِ بحرٍ مَدَّهُ فتفجَّرا

ومن قول مروان بن أبي حفصة[٣] :

فشا نائلي من فَضْلِ ما نالني به   من العرفِ حتى قِيلَ مالُكَ نافِدُ

ويضاهيه قول الآخر :

وإنّي آملُ منهُ صنيعاً   به أُرجَى لإحسانِ الصنيعِ

فتأمّل افتقارَ هذا الناظم المُفْلِق والقارض المُبْدِع في الامتثال والإبداع ، وتقصيره في أكثر الأحوال عن الاقتضاب والاتباع ، لتعلمَ أنّ الآخرَ عيالٌ على الأوّل واللاحِق (٢٩٣) كَلٌّ على السابق ، ويتضح لك عذر الآنفين في الوقوع دون السالفين ، وإنْ كانَ جارياً على ما ذكرناه فليس يجوز للاحق أنْ يفسد طبعَهُ بتعويده عادة الاتّكال على السابق[٤] ، بل يجب أنْ يروضَ خاطره بالتطلّب والفِكر في استخراج المعنى البِكر ، فقد قلنا فيما تقدّم إنّ المعاني غير متناهية ، وإذا كانت كذلك فقد تظفر القريحة منها بالمُغْفَل فتسِمه ، وتقع على الشرود فتخطمه . وإذا أراد أنْ يستعمل معنى من المعاني المسبوق إلى افتراعها

---

(١) في الأصل : لافته .
(٢) أخلت به أشعاره .
(٣) أخلّ به شعره بطبيعته .
(٤) في الأصل : على من السابق .

فلا يأخذه كاسياً بلفظه وعبارته ، حالياً بتأليفه وصنعته ، فإنّ ذلك داخِلٌ في باب النهب والإغارة لا في باب الاجتباء والاستعارة ، ولا يرضاه من يرجع إلى غريزةٍ[1] ينبوعُها غزيرٌ وبصيرةٍ طَرْفُها بصيرٌ وإنّما يجب أنْ يفرد أرواح المعاني من أجسادها ، ويجرّد صورها من موادِها ، ويحصله في أوهامِهِ عاريةً من كساها عاطلةً من حُلاها ، ثمّ يأخذ نفسه بإنشائها في صورة من اللفظ مباينة للصورة التي كانت فيهاوتحليتها من التأليف بحلية مُنافية للحلية التي كانت عليها . وإنْ تمكّن أنْ يجعلَ ما ألبسها أرفع ممّا سلبها بُرداً وما حلّاها به أنصع ممّا ابتزّها عقداً فقد استحقّ تسليمها إليه وعَزْو فضيلتها إليه ، لملكه نفسه لها واقتدارها على التصرف فيها واعتوارها بضروب العبارات ومدلولها بأنواع الدلالات . ولا يقصد إلى حكاية الكلام على جهتِهِ وأخذه برمَّتِه ، فإنّه يجمعُ بذلك بين هجنةِ التلبُّسِ (٢٩٤) بفضيلة وهو عارٍ من عِطافها عاطِلٌ من قلائدها ونِطافها ، وبين إفساد طبعه بتعويده واستلحاق كلامِ الناس واصطرافه . ومَنْ تعوّد هذه العادة لم ينفذ في فنٍ من فنونِ النظم ولم تنتظمه صناعة من صنائعه ، وإنّما يدخل الكاتب في صناعة الكتابة إذااقتضب الإنشاء في جميع أبوابها اقتضاباً من غير توقّف ولا تلبّث ولا بُطء ولا تمكّث . وحاله في ذلك شبيهة بحال الشاعر الذي إنّما يدخل في صناعة الشعر بأنْ يرتجل أنواعه ارتجالاً ، كالمديح والهجاء والمراثي والهناء ، في مدّة وحيه ، ويتصرّف في العبارة عنها بفنون من النظم متغايرة ، فمتى عجز عن ذلك لم يعدّ في أهل الصناعة التي يتحلّى بها .

وكذلك الخطيبُ فإنّه متى لم يبتدعْ خطبَ المنابر والمحافل في كلّ وقت من أوقاتها ابتداعاً ، ولم يأتِ بعدّة منها متقاربة المعاني متناسبة الألفاظ لم يعدّ من الخطباء .

(١) في الأصل : غريزته . والسياق يقتضي ما أثبتنا .

وهكذا حال الكاتب في الاستقلال بإنشاء كلّ ما يدخل في صناعته من المعاني من غير أنْ يستعين بكلام مَنْ تقدّمه ، فأمّا مَنْ يستعير كلام الناس على نسقِهِ ونظمه فهو كالخطيب الذي يخطب على المنابر بخُطب محفوظة ، وإنّما تلك رواية لا خطابة ، وكذلك ما يفعله الكاتب من مثله فإنّما هو حكاية لا بلاغة .

ونحن نذكر الطرق المسلوكة في استعمال اللاحقين معاني السابقين وما يحسن منها وما يقبح ، ثمّ نضع أُنموذجاً للسرقات يتعرّف به الوجه في تهادي المعاني وتصريفها (٢٩٥) ثمّ نأتي بأمثلة في نقل معاني المنظوم إلى المنثور ونقل معاني المنثور إلى المنظوم ، ثمّ نورد قولًا في التوارد وتطابق الخواطر على المعنى الواحد ليتضحَ ما يجري عليه الأمر في كلٍّ من هذه الفنون ، ويحصل العلم بما يُستحسن فيُستعمل وما يُستقبح فيجتنب ، إنْ شاء الله تعالى .

قول في الطريق المسلوكة إلى استعمال اللاحقين معاني السابقين

استعمال المعاني المفترعة على ضربين :

أحدهما : مُستحسنٌ يشاركُ مُستعملُهُ مفترعَهُ في الفضيلة .

والآخر : مُستقبحٌ يحصلُ مُستعمِلُهُ على الرذيلة .

فالمستحسنُ ستةُ أقسامٍ :

أولها : مناظرة المعنى وملاحظته .

والثاني : كشف المعنى وإبرازه بزيادة تزيده نصاعة ورَوْنقاً .

والثالث : نقل المعنى من وجه إلى وجه .

والرابع : كشف المعنى وإظهاره .

والخامس : مكافأة المعنى ومساواته .

والسادس : اختصار اللفظ مع حراسة المعنى .

والمُستقبحُ ستةُ أقسامٍ :

أولها : تقصير المتبع عن معنى المبتدع ، وهو ينقسم إلى أنواعٍ سنذكرها ونمثلها فيما بعد .

والثاني : التقاط الألفاظ وتلفيقها .

والثالث : اهتدام العبارة ونسخها .

والرابع : الإغارة .

والخامس : الاصطراف والاستلحاق .

والسادس : الانتحال .

وقد وضعنا لكلّ قسم من هذه الأقسام مثالاً كافياً في إيضاحه والدلالة عليه .

وهذه الأنواع وإنْ كانت أدخَل [في] مذهب الشعر منها في مذهب النثر ، فللنثر فيها حصة أيضاً ، لتناسب المعاني الواقعة في الكلام المؤلّف بأسره . ومن الله التوفيق والتسديد .

(٢٩٦) الضّربُ المستحسن من استعمالِ المعاني المفترعة

وهو ستة أقسام :

القسم الأول : النظر والملاحظة :

هذا القسم ألطفُ أقسام السرقات مذهباً وأَدَقّها مسرباً ، ولا يتأتّى له إلّا المبرِّزُ في العلم بتصرّف المعاني وتداولها . ومن بديع ما جاء

منه قول الحطيئة[1] :

مَنْ يعملِ الخيرَ لا يَعْدَمْ جوازِيَهُ   لا يذهبُ العُرْفُ بينَ الله والنّاس

فإنّه ينظر إلى قول أوس بن حجر[2] :

سأجزيكِ أو يُجزيك عني مُثَوِّبٌ   وحسبُكَ أنْ يُثنَى عليكِ وتُحمدِي

وذلك أنّ المثوّب هو الله عزّ وجلّ .

ومنه قول السموءَل بن عادياء[3] :

تسيلُ على حدِّ السيوفِ نفوسُنا   وليستْ على غيرِ الحديدِ تسيلُ

فإنّه ينظرُ إلى قول زهير[4] :

فإنْ يُقْتَلُوا فيُشْتَفَى بدمائهم   وكانوا قديماً من مناياهم القتلُ

القسم الثاني : في كشف المعنى وإبرازه بزيادة تزيده نصاعةً :

ومنه قول امرىء القيس[5] :

نَمُشُّ بأعرافِ الجيادِ أكفَّنا   إذا نحن قُمنا عن شِواءٍ مُضَهَّبِ

المشوش : المنديل[6] . كشف هذا المعنى عَبَدَة بن الطَّبيب[7] فقال : (٢٩٧)

ثُمَّتَ قُمنا إلى جُرْدٍ مُسَوَّمةٍ   أعرافُهُنَّ لأيدينا مناديلُ

(١) ديوانه ٢٨٤ .
(٢) ديوانه ٢٧ وفيه : وقصرُك أن . . .
(٣) ديوانه ١٣ وفيه : على حدّ الظباة وليست على شيء سواه . . .
(٤) ديوانه ١٠٢ .
(٥) ديوانه ٥٤ . والمضهّب : الذي لم يدرك نضجه .
(٦) في الأصل : المديّل .
(٧) شعره : ٧٤ .

ومنه قول النابغة[١] :

سَقَطَ النَّصِيفُ ولم تُرِدْ إسقاطَهُ   فتناوَلَتْهُ واتَّقَتْنا باليَدِ

كشف هذا المعنى أبو حَيَّة[٢] فقال :

فألقَتْ قناعاً دونَهُ الشمسُ واتَّقَتْ   بأحسنِ مَوْصُولَيْنِ كَفٌّ ومِعْصَمِ

وزاد على النابغة بقوله : (دونه الشمس) ، وإخباره عن المتّقى به أحسنَ الخبر .

ومنه قول أبي دُواد[٣] يصف الفرس :

يزينُ البيتَ مربوطاً   ويَشفي قَرَمَ الرَّكْبِ

كشفه عَدِي بن زيد[٤] فقال :

مُسْتَخِفِّينَ بلا أزْوادِهم   ثِقَةً بالمهرِ من غيرِ عَدَمِ

القسم الثالث : نقل المعنى إلى معنى آخر :

هذا القسم لا يستقلّ به إلّا الحُذّاق المُبَرِّزون المتدربون بتنقل الكلام وتداوله . ومن جيّده قول امرىء القيس[٥] يصف الفَرَس :

إذا ما ركبنا قالَ وُلدانُ أهْلِنا   تعالَوا إلى أنْ يأتيَ الصَّيْدُ نَحْطِبِ

نقل هذا المعنى ابنُ مُقْبل[٦] إلى صفة القِدح فقال يذكر فوزه : (٢٩٨)

إذا امتَحَنَتْهُ من مَعَدٍّ عصابةٌ   غدا رَبُّهُ قبلَ المُفِيضينَ يَقْدَحُ

(١) ديوانه ٣٤ .
(٢) شعره : ٧٦ .
(٣) شعره : ٢٩٠ . وفي الأصل : الراكب . والبيت لعقبة بن سابق في الأصمعيات ٤١ .
(٤) ديوانه ٧٤ .
(٥) ديوانه ٣٨٩
(٦) ديوانه ٣٥

ومنه قول امرىء القيس[١] :

فظَلَّ العَذارَى يرتمينَ بلَحْمِها   وشَحْمٍ كهُدّابِ الدِّمَقْسِ المُفَتَّلِ

نقله الأعشى[٢] إلى تشبيه البنان فقال :

وألْوَتْ بكَفٍّ في سِوارٍ يزينُها   بَنانٌ كهُدّابِ الدِّمَقْسِ المُفَتَّلِ

وتبعه المجنون[٣] فقال :

أشارَتْ بموشومٍ كأنَّ بنانَهُ   هُدّابُ رَيْطٍ من دِمَقْسٍ مُفَتَّلِ

ومنه قول أبي نُواس[٤] يصف الخمر :

لا ينزِلُ الليلُ حيثُ حلَّتْ   فدَهْرُ شُرّابِها نهارُ

نقله البحتريّ[٥] إلى وصف محبوب فقال :

غابَ دُجاها وأيُّ ليلٍ   يدجو علينا وأنتَ بَدْرُ

القسم الرابع : كشف المعنى وإيضاحه من غير زيادةٍ :

ومنه قول الأعشى[٦] يصف الفَرَس :

تُراقِبُ من أيْمَنِ الجانِبَيْـ   ـنِ بالكفِّ مستحصداً قد مَرَنْ

أخذه الشمّاخُ[٧] فقال يصف الناقة : (٢٩٩)

وتَقْسِمُ طَرْفَ العَيْنِ شَطْراً أمامَها   وشَطْراً تراهُ خيفةَ السَّوْطِ أزْوَرا

(١) ديوانه ١١ . وفيه : يظلّ . . .
(٢) ديوانه ٣٥٥ .
(٣) أخلّ به ديوانه .
(٤) ديوانه ٧٤ (الغزالي) وفيه : فليل شرّابها .
(٥) ديوانه ١٠٥٠ .
(٦) ديوانه ١٩ وفيه : من مُحْصَدٍ .
(٧) ديوانه ١٣٧ . وفيه : أخزرا . وفي الأصل : أخذه الأعشى . وهو وَهْمٌ .

ومنه قول العباس بن الأحنف[1] :

زعموا لـي أنّهـا بـاتَـتْ تُحَـمّ ... ابتلـى الله بهـذا مَـنْ زَعَـمْ
اشتكَـتْ أكْمَـلَ مـا كـانَـتْ كمـا ... يشتكـي البـدرُ إذا مـا قيـل تَـمّ

أخذه عبد الله بن المعتز[2] فقال :

طَوَى عارضُ الحُمّى سناهُ فحالا ... وألْبَسَـهُ ثـوبُ السقـامِ هُـزالا
كـذا البـدرُ محتـومٌ عليه إذا انتهى ... إلى غايةٍ في الحُسْنِ صارَ هلالا

القسم الخامس : تكافُؤ المتّبع والمُبْتَدِع :

ومنه قول امرىء القيس[3] :

فلـو أنها نفـسٌ تمـوتُ احتسبتهـا ... ولكنّهـا نفـسٌ تسـاقَـطُ أنْفُسـا

أخذه عبدة بن الطبيب[4] فقال :

فما كـان قيسٌ هُلْكُهُ هُلْكُ واحدٍ ... ولكنّـهُ بُنيـانُ قـومٍ تَهَـدَّمـا

ومنه قول حسان[5] :

يُغْشَـوْنَ حتـى مـا تَهِـرُّ كِـلابُهـم ... لا يسـألـونَ عـن السَّـوادِ المُقْبِـلِ

أخذه أبو نواس[6] فقال :

إلـى بيـتِ جـارٍ لا تَهِـرُّ كِـلابُـهُ ... علـيَّ ولا يُنْكِـرْنَ طـولَ ثـوائـي

(1) ديوانه ٢٥٢ ـ ٢٥٣ وفيه : يكسف البدر .
(2) شعره : ٣/٣٤٩ .
(3) ديوانه ١٠٧ ، وفيه : تموت جميعةً .
(4) شعره : ٨٨ .
(5) ديوانه ٧٤ . وفي الأصل : الحطيئة . وهو وهم .
(6) ديوانه ٤٠٢ (الغزالي) .

(٣٠٠) القسم السادس : اختصار اللفظ الطويل مع حراسة المعنى :

ومنه قول طرفة[1] :

أرى قبرَ نحّامٍ بخيلٍ بمالِهِ ... كقبـرِ غَـوِيٍّ فـي البطـالـةِ مُفْسِـدِ

اختصره ابن الزِّبعرى[2] فقال :

والعطيّـاتُ خسـاسٌ بيننـا ... وسـواءٌ قبـرُ مُثْـرٍ ومُقِـلّ

وشغل صدر البيت بمعنى ، وجاء بيت طرفة في عجزه ومنه قول بشّار[3] :

مَنْ راقبَ الناسَ لم يَظْفَرْ بحاجتِهِ ... وفـازَ بـالطيّبـاتِ الفـاتِكُ اللَّهِـجُ

اختصره سَلْم الخاسر[4] فقال :

مَـنْ راقـبَ النـاسَ مـات غَمّـاً ... وفـازَ بـاللّـذّةِ الجَسُـورُ

وتتولد من هذه الأقسام فروع يُرجع إليها ، لا حاجة إلى الإطالة باستقصائها .

الضرب المستقبح من استعمال المعاني المفترعة

وهو ستة[5] أقسام :

القسم الأول : تقصير المتبع عن إحسان المبتدع ووقوعه دونه : وهو خمسة أنواع :

النوع الأول : الإخلال ببعض المعنى . وهو قول امرىء القيس[6] :

(1) ديوانه ٣٦ .
(2) شعره : ٤١ وفيه : بينهم .
(3) ديوانه ٢/ ٧٥ .
(4) شعره : ١٩٧ . وتنظر : قراضة الذهب ٦٣ .
(5) في الأصل : سبعة .
(6) ديوانه ٣٨ .

كأنَّ قلوبَ الطيرِ رَطْباً ويابِساً   لدى وكرها العُنّابُ والحَشَفُ البالي

(٣٠١) أخذه أبو صخر الهذلي[١] فقال :

كأنَّ قلوبَ الطيرِ عندَ مبيتِها   نوى القَسْبِ يُلْقَى عندَ بعضِ المآدبِ

فأساء في العبارة وأخلّ بأحد المعنيين .

ومنه قول امرىء القيس[٢] :

الله أَنجحُ ما طلبتَ به   والبِرُّ خيرُ حقيبةِ الرَّحْلِ

أخذه ابنُ هرمة[٣] ونقص أحد المثلين فقال :

الله أنجحُ ما طلبْتَ به   والقولُ يعرفُهُ الرجالُ ذوو النُّهى

ومنه قول الحطيئة[٤] :

متى تأتِهِ تعشو إلى ضوءِ نارِهِ   تجدْ خيرَ نارٍ عندها خيرُ مُوقِدِ

أخذه أبو رُمحٍ الخزاعي فقال :

متى تأتِهِ تعشو إلى ضوءِ نارِهِ   تجدْ ماجِداً منها القِرى غير ياسِرِ

ومنه قول عنترة[٥] :

وإذا سكرتُ فإنّني مستهلكٌ   مالي وعِرضي سالمٌ لم يُكْلَمِ

وإذا صحوتُ فما أقصرُ عن نَدًى   وكما علمتِ شمائلي وتكرُّمي

أخذ المعنى حسَّان بن ثابت[٦] :

(١) أخلّ به شرح أشعار الهذليين . وفي الأصل : ابن صخر الهذلي .
(٢) ديوانه ٢٣٨ .
(٣) أخَل به شعره بطبعتيه .
(٤) ديوانه ١٦١ .
(٥) ديوانه ٢٠٦ ـ ٢٠٧ وفيه : فإذا شربت فإنني . . .
(٦) ديوانه ١٧ .

ونشربُها فتتركُنا ملوكاً   وأُسداً ما يُنَهْنِهُنا اللِّقاءُ

(٣٠٢) فوفى غيرُه صفةَ حالِهِ في الصَّحْو والسُّكْرِ ، وأتى حسّان بصفة حالهم في السكر حسب فنقص المعنى ، لأنّه قد يُظَنّ بهم البخلُ إذا صَحَوا ، لأنّ من شأنِ الخمر أنْ تُسخّي البخيل وتشجِّع الجبان .

النوع الثاني : نقل الوجيز إلى المُسهب . ومنه قول سلم الخاسر[١] :

أَقْبَلْنَ في رَأْدِ الضحاءِ بنا   يستُرْنَ وجهَ الشمسِ بالشمسِ

أَخذه الآخر[٢] فقال :

وإذا الغزالةُ في السماءِ تَعَرَّضَتْ   وبدا النهارُ لوقتِهِ يترحَّلُ

أَبْدَتْ لعَيْنِ الشمسِ عَيْناً مثلَها   تلقَى السماءَ بمثلِ ما تستقبلُ

ولا زيادة في معنى هذا الشعر على ما تقدَّمه مع زيادةِ ألفاظِهِ وإنْ كانَ جَيِّداً .

النوع الثالث : نقل الجزل إلى الركيك . ومنه قول بعضهم :

كأنَّ ليلى صبيرُ عاديةٍ   أو دمنةٌ زُيِّنَتْ بها البِيَعُ

أخذه أبو العتاهية[٣] فقال وقصَّرَ في المعنى واللّفظ :

كأنّ عتّابةَ مِن حُسْنِها   دُمْيةُ قَسٍّ فَتَنَتْ قَسَّها

النوع الرابع : نقل ما حسن معناه إلى ما قبح مبناه .

(٣٠٣) منه قول امرىء القيس[٤] :

(١) أخلّ به شعره . وهو لبشار في طبقات الشعراء المحدثين ٣١ وليس في شعره . وجاء اسم الشاعر في المخطوطة : سالم الحاشر .
(٢) بلا عزو في نصرة الثائر ٣٨١ .
(٣) شعره : ٥٦٦ .
(٤) ديوانه ٤١ .

ألم تريانـي كُلَّما جِئتُ طارِقاً   وجدتُ بها طِيباً وإنْ لم تَطَيَّبِ

فذكر وجود الطِيب في بشرة مَنْ لم يمس طِيباً ، وأتى بالمعنى في بيت متسق النظم .

أخذه كُثيِّر[1] فقال :

وما روضةٌ بالحَزْنِ طيِّبةَ الثرى   يمُجُّ الندى جثجاثُها وعرارُها
بأطيبَ من أردانِ عَزَّةَ مَوْهِناً   إذا أُوقِدَتْ بالمَنْدَلِ الرَّطْبِ نارُها

فأخبرَ أنَّها إذا تبخَّرت بالعود الرَّطبِ أربى عُرْفُ أردانِها على عرف الروضة ، وهذا ما لا يعدمُ في غيرها ، فقصَّرَ غايةَ التقصير .

النوع الخامس : نقل ما حسنت قافيته إلى ضدّه .

ومنه قول أبي نواس[2] :

دَعْ عنكَ لومي فإنّ اللومَ إغراءُ   وداوِني بالتي كانت هي الداءُ

أخذه أبو تمّام[3] فقال :

قَدْكَ اتَّئِبْ أَرْبَيْتَ في الغُلَواء   كم تعذلونَ وأنتمُ سجرائي

فصعَّدَ في الزَّجر وصوّب ، وقبَّحَ صَدْرَ البيتِ وقافيته .

القسم الثاني : الالتقاط والتلفيق :

(٣٠٤) وهو ترقيع الألفاظ واجتذاب الكلام حتى يُنظم منه البيت أو يُؤلّف الفصل . ومنه قول الشاعر[4] :

إذا ما رآني مُقبلاً غَضَّ طَرْفَهُ   كأنّ شُعاعَ الشمسِ دوني يقابِلُه

(١) ديوانه ٤٢٩ ـ ٤٣٠ .
(٢) ديوانه ٦ (الغزالي) .
(٣) ديوانه ١/ ٢٠ .
(٤) يزيد بن الطثرية ، شعره : ٥٣ .

فقوله : (إذا ما رآني مُقبلاً) من قول جميل[1] :

إذا ما رأوني مُقبلاً من ثَنِيَّةٍ   يقولون مَنْ هذا وقد عرفوني

وقوله : (غضّ طرفه) من قول جرير[2] :

فغُضَّ الطَّرْفَ إنّكَ من نُمَيْرٍ   فلا كَعْباً بلَغْتَ ولا كِلابا

وقوله : (كأنّ شعاع الشمس دوني يقابله) من قول عنترة الطائي[3] :

إذا أَبْصَرتني أَعْرَضَتْ عني   كأنّ الشمسَ من قبلي تدورُ

القسم الثالث : الاهتدام ، ويُسَمَّى نسخاً :

وهو افتعال من الهدم ، شبيهٌ بهدم البيت من البناء .

وكذلك سُمِّي البيت من الشعر لأنّه يشتمل على الحروف اشتمال البيت على ما فيه .

ومنه قول جميل[4] :

قامَتْ تُوَدِّعُنا والعينُ ساجمَةٌ   إنسانُها بفضيضِ الدَّمعِ مكتحِلُ
ثمّ استدارَ على حوراءَ ساجيةٍ   لمّا تبادَرَ منها دَمْعُها الهَمَلُ
كأنّه حين مار المأقيان به   درٌّ تقصّعَ منه السِلْكُ مُنْسَحِلُ

(٣٠٥) اهتدمه جرير[5] فقال :

قامَتْ تودِّعُنا والعينُ ساجمةٌ   كأنّ إنسانَها في لجةٍ غَرِقُ
ثمّ استدارَ على أرجاءِ مُقْلتِها   مُبادِراً خُلَسَات الطرفِ تستَبِقُ

(١) ديوانه ٢٠٧ .
(٢) ديوانه ٨٢١ .
(٣) العمدة ٢/ ٢٩٠ ، وبلا عزو في البديع في نقد الشعر ٢٠١ .
(٤) أخلّ بها ديوانه .
(٥) أخلّ بها ديوانه .

كأنّه حين مارَ المأقيان به   دُرٌّ تسلَّلَ من أسلاكِهِ نَسَقُ

ومنه قول أبي صخر الهُذَليّ[1] :

وإنّي لآتيها وفي النفسِ هَجْرُها   بتاتاً لأخرى الدهرِ ما طَلَعَ الفَجْرُ
فما هو إلّا أنْ أراها فُجاءَةً   فأُبْهَتُ لا عُرْفٌ لَديَّ ولا نُكْرُ

اهتدمه كُثَيِّر[2] فقال :

وإنّي لآتيها وفي النفسِ هجرُها   بتاتاً لأخرى الدهر أو لتثيبُ
فما هو إلّا أنْ أراها فُجاءَةً   فأَبْهَتُ حتى لا أكادُ أُجيبُ

القسم الرابع : الإغارة :

وهو أنْ يسمع الشاعر الفحل الأبيات البارعة بَدَتْ للشاعر وباينتْ مذهبه في أمثالها وشابهت شعره هو وطريقته فيغير عليها نَهْباً ويأخذها غَصْباً فيُسلِّمها ناظمها خوفاً من تكذيبه لمُباينتها مذهبه وتصديق المُغير عليها لمشاكلتها طريقة إثباتاً لمساءَلته وعجزاً عن مساجلته . وهذا باب لا يحتاج إلى التمثيل .

(٣٠٦) القسم الخامس : الاصطراف والاستلحاق :

ومعناهما : أنْ يصرف الشاعر البيت والبيتين والثلاثة من كلام غيره إلى أبياته ويلحقها في نظمه .

والفرق بين المغير والمصطرف أنّ المغير يستندُ إلى الاحتياج فيما أغار عليه بالمشاكلة ، والمصطرف إنّما يجد كلاماً يتمّ به معناه فيدعيه .

وقد يستلحق الشاعر على سبيل التمثيل ، وهذا هو التضمين ، وقد مضى ذكره في أبواب البديع .

والذي اصطرفه الشعراء من الشعر كثير لا حاجة إلى تمثيله .

(١) شرح أشعار الهذليين ٩٥٨ مع خلاف في رواية الأول .
(٢) ديوانه ٥٢٢

القسم السادس : الانتحال :

وهو تناول الكلام برمته وأخذه على هيئته ، كالذي يُحكى عن امرىء القيس في ادعائه شعر عمرو بن أمية وابن حمام الكلبي ، فإنّه ذُكِرَ أنّهما كانا يصحبانه فلمّا ماتا غلب على شعرهما فانتحله .

وحُكِي أنّ عامةَ شعر عنترة بن شدّاد لهراشة بن أسد العبسي ، وأنّ عنترة كانَ عبداً له فلمّا مات ادّعى شعره .

وقد ذُكِرَ مثل هذا عن جماعة من الفحول نطيل بتعدادهم ، وفيما اوردناه كفاية فيما أردناه .

أُنموذجٌ للسرقات[1] :

هذا انموذج يُتعرَّف به الوجه في تداول المعاني وتهادِيها ، وتصريفها في الأساليب التي تقع فيها . ويوضّح ما قدّمنا القول عليه من اشتراك الفصحاء (٣٠٧) البلغاء في المعنى الواحد وتصرّفهم فيه بالعبارات المختلفة .

وقد بنيناه على الاختصار بُعداً من الإطالة والإكثار والله الموفق بفضله .

قال امرؤ القيس[2] :

ديمةٌ هَطْلاءُ فيها وَطَفٌ   طَبَقُ الأرضِ تحرَّى وتَدُرّ

أخذه أوس بن حجر[3] فقال :

دانٍ مُسِفٌّ فُوَيقَ الأرضِ هَيْدَبُهُ   يكادُ يدفعُهُ مَنْ قامَ بالرَّاحِ

وأخذه أبو نُواس[4] فقال وأحسن :

(١) ينظر : المنصف لابن وكيع ٧ ، الصناعتين ٢٠٢ ، العمدة ٢/ ٢٨٠ ، المثل السائر ٣/ ٢١٨ ، نصرة الثائر ٣٧٥
(٢) ديوانه ١٤٤ .
(٣) ديوانه ١٥ .
(٤) ديوانه ٤٤٦ (الغزالي) .

حتى غدا أوطفَ ما إنْ له   دونَ اعتناقِ الأرضِ إقْصارُ

وقال الأفوهُ الأَوْدِيُّ[1] :

وترى الطيرَ على آثارِنا   رأيَ عَيْنٍ ثِقَةً أنْ ستُمارُ

أخذه الآخرُ فقال :

وعتاقُ الطيرِ تهفو بِطاناً   تَتَخَطّاهُمُ وما تَسْتَقِلُّ
يضحكُ الضّبعُ لقَتْلَى هُذَيْلٍ   وترى الذئبَ لها يستهلُّ

وأخذه النابغة[2] فقال في الطير :

إذا ما غَدَوا بالجيشِ حلَّقَ فوقَهُم   عصائبُ طيرٍ تهتدي بعَصَائِبِ
يُصانِعْنَهُم حتى يُغِرْنَ مغارَهُمْ   من الضّارياتِ بالدماءِ الدَّوارِبِ
(٣٠٨) جَوانِحَ قد أيْقَنَّ أنَّ قَبيلَهُ   إذا ما التقى الجمعانِ أوّلُ غالِبِ
لَهُنَّ عليهم عادَةٌ قد عَرَفْنَها   إذا عرضوا الخَطِّيَّ فوقَ الكواثِبِ

وقال النابغةُ[3] أيضاً :

تَرَى عافياتِ الطيرِ قد وَثِقَتْ لها   بشَبْعٍ من السَّخْلِ العِتاقِ الأكائِلِ

أغار على هذا البيت الفرزدق[4] فقال :

تَرَى عافياتِ الطيرِ قد وَثِقَتْ لها   بشَبْعٍ من السَّخْلِ العِتاقِ منازلُهْ

وقال[5] أيضاً :

ويوم تُرى جوزاؤه من ظلامِهِ   تَرَى طَيْرَهُ قبلَ الوقيعةِ وُقَّعَا

(١) ديوانه ١٣
(٢) ديوانه ٥٧ ـ ٥٨ . ورواية الثاني في الأصل : بالدماء الدوارف .
(٣) ديوانه ٧٠ .
(٤) ديوانه ٧٣٣ .
(٥) ديوانه ٤٩٧ . وفي الأصل : قد تشعشعا وتسعسع : أخلق ورثّ .

لِيَنْظُرْنَ ما تقضي الأسنّةُ بينهم   وكُلُّ حسامٍ غِمْدُهُ قد تَسَعْسَعَا
جعلتُ لعافيها بكلِّ كَريهةٍ   جُمُوعاً من القتلى مُعافاً ومُشبعا
وحائمةٍ فوق الرماحِ نسورُها   صَرَعْتُ لعافِيها الكَمِيَّ المُقَنَّعَا

وأخذه حميد بن ثور[1] فقال :

إذا ما غدا يوماً رأيتَ غيابةً   من الطيرِ ينظُرْنَ الذي هو صانِعُ

وأخذه أبو نواس[2] فقال :

تتأيّى الطيرُ غدوتَهُ   ثِقَةً بالشِّبْعِ من جَزَرِه

(٣٠٩) أخذه أبو تمّام[3] فقال :

وقد ظُلِّلَتْ عِقبانُ راياتِهِ ضُحىً   بِعِقبانِ طيرٍ في الدماءِ نواهِلِ
أقامتْ مع الراياتِ حتى كأنّها   من الجيشِ إلّا أنّها لم تُقاتِلِ

وقال[4] أيضاً :

ولم يَبْقَ في أرضِ البِقلّارِ طائرٌ   ولا سَبُعٌ إلّا وقد باتَ مُولما

وأخذه بَكْر بن النّطّاح[5] فقال :

وتَرَى السباعَ من الجوا   رحِ فوقَ عسكرِنا جوارِحْ
ثِقَةً بأنّا لا نزا   لُ نميرُ ساغِبَها الذبائحْ

وأخذه ابن جمهور فقال :

تَرَى جوارحَ طيرِ الجوِّ فوقَهم   بينَ الأسِنّةِ والراياتِ تَخْتَفِقُ

(١) ديوانه ١٠٦ وفيه : غزا . والغباية : كل شيء أظلّ الإنسان فوق رأسه .
(٢) ديوانه ٤٣١ (الغزالي) و١/ ١٤١ (فاغنر) . وتتأبى : تتوخّى وتتعمد .
(٣) ديوانه ٣/ ٨٢ .
(٤) ديوانه ٣/ ٢٤٣ . ومولما : من الوليمة .
(٥) شعره (شعراء مقلون) ٢٣٥ .

وأخذه مروان بن أبي حفصة[1] فقال :

لا يشبعُ الطيرُ إلّا في وقائِعِهِ   فحيث ما سارَ سارَتْ فوقَهُ زُمَرا
عوارفُ أنّهُ في كلِّ معتركٍ   لا يغمدُ السيفُ حتى يكثرَ الجُزَرا

وأخذه مسلم[2] فقال :

قد عوَّدَ الطيرَ عاداتٍ وثِقْنَ بها   فهُنّ يَتْبَعْنَهُ في كلِّ مُرْتَحَلِ

(٣١٠) وأخذه ابنُ قيس الرّقيّات[3] فقال :

والطيرُ إنْ سارَ سارَتْ فوقَ مَوْكبِهِ   عوارِفاً أنّه يسطو فيَقْريها

ويقرب من هذا المعنى قول الراعي[4] :

بمَلْحَمَةٍ لا يستقِلُّ غُرابُها   دَفيفاً ويمشي الذئبُ فيها مع النسْرِ

المعنى : أنّ الغراب لا يطيرُ محلّقاً ، ولكنه يطيرُ عن قَبيلٍ ويقعُ على آخر ، وأنّ النسرَ قد تَمَلّأ فليسَ يقدرُ على الطيران . ومثله قولُ الآخر في العُقاب :

قَرا الطير بعدَ الناسِ منها فأصْبَحَتْ   بساحةِ زيدٍ ما يرفُّ عُقابُها

وقال الآخر[5] وأبدعَ ما شاءَ :

وذو لَجَبٍ لا ذو الجناحِ أمامَهُ   بناجٍ ولا الوحشُ المُثارُ بسالِمِ
تمرُّ عليه الشمسُ وهي مريضةٌ   تطالِعُهُ من بينِ ريشِ القشاعِمِ
إذا ضَوْؤها لاقى من الطيرِ فُرْجَةً   تَدَوَّرَ فوقَ البيضِ مثلَ الدراهمِ

(١) أخلّ بهما شعره بطبعتيه .
(٢) ديوانه ١٢ .
(٣) ديوانه ١٩٩ .
(٤) ديوانه ١١٧ وفيه : ويمسي .
(٥) المتنبي ، التبيان في شرح الديوان ٤/ ١١٤ .

وقال الآخر[1] :

يُطَمِّعُ الطيرَ فيهم طولُ أَكْلِهِم   حتى تكادُ على أحيائِهِمْ تَقَعُ

وقال عمرو بن كلثوم التغلبيّ[2] : (٣١١)

فآبوا بالثِّيابِ وبالسَّبايا   وأُبْنا بالملوكِ مُصَفَّدينا

أخذه أبو تمام[3] فقال وأحسن :

إنّ الأُسودَ أُسودَ الغِيلِ هِمَّتُها   يومَ الكريهةِ في المسلوبِ لا السَّلَبِ

وأخذه أحمد بن الحسين المتنبي[4] فقال وفضحه لتكريره اللفظ واستعماله سُوقيّه وتقبيحه المعنى :

ونَهْبُ نفوسِ أهلِ النَّهْبِ أولى   بأهلِ المجدِ من نَهْبِ القُماشِ

وقال جابر الغاضري :

رَمَتْني كعاباً ناشِئاً ثمّ عَقّبَتْ   برمي على حين انتهتْ فأشَبَّتِ
فلم أرَ في الرامين يرمي كرَمْيِها   ولم يرمِ مثلي مثلُها إذ تَوَلّتِ
تريشُ بريشِ الزعفرانِ سِهامَها   وبالإثمدِ الغِرْبيبِ والكحلِ سَنَّتِ

أخذه جرير[5] فقال :

إنّ العيونَ التي في طَرْفِها مَرَضٌ   قَتَلْنَنا ثمّ لم يُحيِينَ قَتْلانا

وأخذه مسلم[6] فقال :

(١) المتنبي ، التبيان ٢/ ٢٢٥ .
(٢) شرح القصائد السبع الطوال ٤١٢ وفيه : بالنّهاب . وفي الأصل : الثعلبي .
(٣) ديوانه ١/ ٦٦ .
(٤) التبيان في شرح الديوان ٢/ ٢١٠ .
(٥) ديوانه ١٦٣ .
(٦) أخلّ به ديوانه .

ما كانَ أصلحَ للأبطالِ لو جَعَلوا ... مكانَ أسيافِهم في الحربِ أَحْداقا

وأخذه عبد السلام بن رُغبان الملقب بديك الجنّ[1] (٣١٢) فقال :

لم يكفِكُمْ قتلُ الفوارسِ بالقَنَا ... حتى تصدَّيتمُ لهم بالأعينِ

وأخذه عبد الصمد بن المعذّل[2] فقال :

إنّ العيونَ إذا مُكِّنَّ من رجلٍ ... فَعَلْنَ بالقلبِ ما لا تفعلُ الأَسَلُ

وليسَ بالبطلِ الماشي إلى بَطَلٍ ... في الحربِ تخمدُ أحياناً وتشتعِلُ

لكنّه مِن جوىً [بالقلب] قد رَشَقَتْ ... فيه العيونُ فذاكَ الفارسُ البَطَلُ

وأخذه الشريف الموسويّ[3] فقال :

لو أنّ قومكَ [نَصَّلُوا أ] زماحَهُم ... بعيونِ سِرْبِكَ ما أَبَلَّ طَعِينُ

وأخذه مهيار الديلميّ[4] فقال :

قومٌ إذا قامَ الوَغَى على ساقْ ... ركبوا القَنَا وطاعَنُوا بالأحداقْ

وقال الفرزدقُ[5] :

يكادُ يُمسِكُه عرفانَ راحتِهِ ... ركْنُ الحطيمِ إذا ما جاءَ يستَلِمُ

أخذه الآخر فقال :

تكادُ رباعُهُ تهوي سِراعاً ... إلى العافِينَ من فَرْطِ اشتياقِ

وأخذه أبو تمّام[6] فقال :

تكادُ [مغانيه] تهشُّ عِراصُها ... فتركبُ من شوقٍ إلى كُلِّ راكِبِ

---

(١) أخلّ به ديوانه بطبعاته الثلاث .
(٢) شعره : ١٤٣ ورواية الثالث فيه : لكنه من له قلب إذا . وما بين القوسين يقتضيها السياق .
(٣) ديوانه ٢/ ٤٧١ والزيادة منه
(٤) أخلّ به ديوانه . وفي الأصل : معيار .
(٥) أخلّ به ديوانه (الصاوي) . وهو في ديوانه ١/ ١٨٠ (صادر) .
(٦) ديوانه ١/ ٢٠٤ والزيادة منه .

(٣١٣) وأخذه أبو عُبادة[1] فقال :

ولو أنّ مشتاقاً تكلَّفَ فوقَ ما ... في وُسْعِهِ لسعى إليكَ المِنْبَرُ

وأخذه أبو الطيِّب المتنبي[2] فقالَ :

لو تعلمُ الشجرُ التي قابَلْتُها ... مدَّتْ مُحَيِّيَةً إليكَ الأغْصُنا

وقال النابغة[3] :

فإنَّكَ كالليلِ الذي هو مُدْرِكي ... وإنْ خِلْتُ أنّ المنتأى عنكَ واسِعُ

خَطاطيفُ حُجْنٌ في حِبالٍ متينةٍ ... تمُدُّ بها أَيْدٍ إليكَ نوازِعُ

أخذه سَلْم الخاسِر[4] فقال :

وأنتَ كالدهرِ مبثوثاً حبائِلُهُ ... والدهرُ لا مَلْجأٌ مِنْهُ ولا هَرَبُ

ولو ملكتُ عنانَ الريحِ أَصْرِفُهُ ... في كُلِّ ناحيةٍ ما فاتَكَ الطَّلَبُ

وأخذه الفرزدق[5] فقال :

ولو حملتني الريحُ ثم طلبتَني ... لَكُنْتُ كشيءٍ أَدْرَكَتْهُ مقادِرُهْ

وأخذه عليّ بن جبلة[6] فقال :

وما لامرىءٍ حاوَلْتَهُ منك مَهْرَبٌ ... ولو رَفَعَتْهُ في السماءِ المطالِعُ

بل هاربٌ لا يهتدي لسبيلِهِ ... ظلامٌ ولا ضوءٌ من الصبحِ ساطِعُ

(٣١٤) وأخذه البحتريّ[7] فقال :

---

(١) ديوانه ١٠٧٣ . وفيه : غير ما . . . لمشى .
(٢) التبيان في شرح الديوان ٤/ ٢٠٣ وفيه : لو تعقل .
(٣) ديوانه ٥٢ .
(٤) شعره : ١٨٥ . وفي الأصل : منجاً . واسمه في المخطوطة : سالم الحاشر .
(٥) ديوانه ٣١٣ وفيه : وأن لو ركبت الريح .
(٦) شعره : ١٤٩ (الجنابي) ، ٨٠ (عطوان) . وفيهما : لا يهتدي لمكانه .
(٧) ديوانه ٧٦ .

لو أنّهم ركبوا الكواكبَ لم يكنْ … لمُجِدِّهم عن حَدِّ بأسِكَ مَهْرَبُ

وأخذه عبيد الله بن عبد الله[1] فقال :

وإنّي وإنْ حَدَّثتُ نفسي بأنّني … أفوتُكَ إنَّ الرأيَ مني لعازِبُ

لأنّكَ لي مثل المكانِ المُحيطِ بي … من الأرضِ أنّى استَنْهَضَتْني المذاهبُ

وقال ذو الرّمّة[2] :

لها بَشَرٌ مثلُ الحريرِ ومَنْطِقٌ … رَخيمُ الحواشي لا هُراءٌ ولا نَزْرُ

أخذه الهذليّ[3] فقال :

وإنّ حديثاً منكِ لو تعلمينَهُ … جَنَى النحلِ في ألْبانِ عُوذٍ مطافِلِ

وأخذه الآخر فقال :

وحديثُها كالغَيْثِ يسمعُهُ … راعي سنينٍ تتابَعَتْ جَدْبَا

أخذه مالك بن أسماء فقال :

أذكرُ من جارتي ومجلسها … طرائفاً من حديثِها الحَسَنِ

ومن حديثٍ يزيدني مِقَةً … ما لحديثِ الموموقِ من ثَمَنِ

وأخذه بشّار[4] فقال : (٣١٥)

وحَوْراء المدامعِ من مَعَدٍّ … كأنّ حديثَها ثمرُ الجنانِ

وأخذه ابنُ الرومي[5] فقال وأبدع ما شاءَ :

وحديثُها السحرُ الحلالُ لو أنّهُ … لم يجنِ قتلَ المُسْلمِ المتحرّزِ

---

(١) شعره (أدب الطاهرين) ٢٢٧ . وفيه : لعمري لأن حدثت . لأنك مني بالمكان المحيط .
(٢) ديوانه ٥٧٧
(٣) أبو ذؤيب ، ديوان الهذليين ١/ ١٤٠ وفيه : لو تبذلينه .
(٤) ديوانه ٤/ ١٩٨ .
(٥) ديوانه ١١٦٤ .

شَرَكُ النفوسِ ونُزْهَةٌ ما مثلُها … للمُطْمَئِنِّ وعَقْلَةُ المستوفِزِ

إنْ طالَ لم يُمْلَلْ وإنْ هي أوْجَزَتْ … وَدَّ المُحَدَّثُ أنّها لم تُوجِزِ

وهذا بابٌ واسع المجال ، لا يُوقف له على غاية ، وفي الذي أوردناه منه كفاية في تعرّف الطريق المسلوكة إلى التصرّف في المعاني والاحتذاء عليها ، إنْ شاء الله تعالى .

قول في نقل معاني النظم إلى النثر والنثر إلى النظم :

نقل المعاني الواقعة في أحد قسمي الكلام إلى الآخر مستعمل ، لأنّه لا معنى من المعاني إلّا وإبرازه في ضروب الكلامِ ممكن . وقد أتينا من معاني المنظوم المنقولة إلى المنثور ، ومعاني المنثور المنقولة إلى المنظوم بما يكون مثالاً لنقل المعاني وتصريفها في العبارات المختلفة .

ذرْوٌ مما [نُقِل] من النظم إلى النثر :

فمن ذلك فصل لأبي إسحاق الصّابي[1] :

(وعاد مولانا إلى مستقرِّه عودَ الحليِ إلى العاطِلِ ، والغيث إلى الروضِ الماحِلِ) .

وهو قول أبي الطيب[2] : (٣١٦)

ولله سِرٌّ في عُلاكَ وإنّما … كلامُ العِدى ضَرْبٌ من الهَذَيانِ

ومنه فصل لأبي القاسم[3] أيضاً :

---

(١) إبراهيم بن هلال ، من الكتاب الشعراء ، ت٣٨٤هـ . (يتيمة الدهر ٢/ ٢٤٢ ، معجم الأدباء ٢/ ٢٠) .
(٢) التبيان في شرح الديوان ٤/ ٢٤٢ .
(٣) الصاحب بن عباد ، وقد سلفت ترجمته .

(وقد أثنى عليه ثناءَ لسانِ الزَّهرِ على راحةِ المطرِ) .

وهو من قول ابن الرومي[١] :

شكَرَتْ نعمةَ الوليِّ على الوَسْـ   ـمي ثمّ العِهادِ بعدَ العِهادِ
فهي تُثني على السماءِ ثناءً   طَيِّبَ النَّشْرِ شائِعاً في البلادِ
من نسيمٍ أضحى سُراه إلى الأر   واحِ سُرى الأرواحِ في الأجسادِ

ومنه لأحمد بن إبراهيم الضبي[٢] في فتح تولّاه الصاحب بن عبّاد :

(وهنّأ الله مولانا كافي الكفاة هذه المناجح التي هي نتائج عزمته وثمرات صرائمه ، فما نرى عنده وصنيعته وسائر مَنْ تكنّفه ظله وعنايته نفوسهم إذا وُفّقوا لمذهبٍ من مذاهب الخدمةِ ، وهُدُوا لأداءِ حقٍّ من حقوق النعمة ، إلّا كالسهام إذا أصابتْ مراميها فراميها المصيب ، وما لها في المجدِ من نصيب) .

وهو من قول أبي فراس[٣] :

وكُنّا كالسهامِ إذا أصابَتْ   مَراميَها فراميها أصابا

ذِرْوٌ مما نُقِل من المنثور إلى المنظوم :

من ذلك قول الشاعر[٤] :

قضى الله أنّ البغيَ يصرعُ أهلَهُ   وأنّ على الباغي تدورُ الدوائرُ
(٣١٧) ومَنْ يحتفِرْ بئراً ليصرعَ صاحباً   سيهوي سريعاً في الذي هو حافرُ

(١) ديوانه ٦٨٣ ـ ٦٨٤ وفي الأصل : على الولي . ورواية الديوان للثالث : كأنّ مسراه في ... مسرى .
(٢) في الأصل : إبراهيم بن أحمد الضبي . وهو وهم ، والصواب ما أثبتنا . وهو من الوزراء الكتاب ، ت٣٩٩هـ . (يتيمة الدهر ٣/ ٢٩١ ، معجم الأدباء ٢/ ١٠٥) .
(٣) ديوانه ٢/ ١٣ .
(٤) بلا عزو في كشف الخفاء ٢/ ٣٢٢ .

وهو من قول الله تعالى : ﴿وَلَا يَحِيقُ ٱلْمَكْرُ ٱلسَّيِّئُ إِلَّا بِأَهْلِهِۦ﴾[١] ، وقول رسول الله ﷺ : (مَنْ حَفَرَ بئراً أوْقَعَهُ الله فيها)[٢] .

ومنه قول الأخطل[٣] :

وكم قَتَلَتْ أروى بلا دِيَةٍ لها   وأروى لفُرَّاغِ الرجالِ قَتُولُ

و[هو] من قول بعض الحكماء : (العِشْقُ شغلُ قلبٍ فارغٍ) .

ومنه قول الشاعر :

إنَّ من برٍّ والديك جميعاً   أنْ تَوَخّى مَسَرَّةَ الشعراءِ

وهو من قول معاوية بن أبي سفيان : (إكرام الشعراء من برِّ الوالدين) .

ومنه قول العباس بن الأحنف[٤] :

أُحْرَمُ منكم بما أقولُ وقد   نالَ به العاشقونَ مَنْ عَشِقوا
صرتُ كأنّي ذُبالةٌ نُصِبَتْ   تضيءُ للناسِ وهي تحترقُ

وهو من قول عمر بن الخطاب : (أنا لكم ذُبالةٌ تضيئكم وتحترِقُ) .

ومنه قول أبي تمام[٥] :

فإنْ أنا لم يحمدْكَ عني صاغِراً   عدوُّكَ فاعلمْ أنّني غيرُ صاغِرِ

وهو من قولهم : (إنّ من فضلِ فلانٍ أنّ أعداءَه مجمعون على فضله) .

ومنه قول أبي العتاهية[٦] :

افرحْ بما تأتيه من طيِّبٍ   إنّ يدَ المعطي هي العليا

(١) فاطر ٤٣ .
(٢) المقاصد الحسنة ٤١٠ ـ ٤١١ وكشف الخفاء ٢/ ٣٢١ .
(٣) ديوانه ٢٥٦ وفيه : بلا تِرَة .
(٤) ديوانه ١٩٨ .
(٥) أخلّ به ديوانه بروايتيه .
(٦) أخل به شعره .

(٣١٨) وهو من قول النبي ﷺ : (اليدُ العُليا خيرٌ من اليد السفلى)[١] :

ومنه قول . . .[٢]

حَسْبِــي بعلمــي إنْ نَفَــعْ   مــا الــذلُّ إلّا فــي الطَّمَــعْ
مــا طــارَ شــيءٌ فــارْتَفَعْ   إلّا كمــا طــارَ وَقَــعْ

وهو من قول النبي ﷺ : (حَقِيقٌ على الله ألّا يرفع شيئاً إلّا وضعه) .

ومنه قول محمود الوراق[٣] :

إنّـي شكـرتُ لظـالمـي ظُلمـي   وغفـرتُ ذاك لـه علـى عِلْـمِ
مـا زال يظلمنـي وأَرْحَمُـهُ   حتـى رثيـتُ لـه مـن الظُلْـمِ

وهو من قول عبد الله بن مسعود[٤] : (إنّ الرجلَ ليظلمني فأرحمه) .

ومنه قول أبي عثمان الناجِم[٥] :

ولـي فـي حـامدٍ أَمَـلٌ قـديـمٌ   ومـدحٌ قـد مـدحـتُ بـه طـريـفُ
مـديحٌ لـو مـدحـتُ بـه الليـالـي   لمـا جـارَتْ علـيّ لهـا صـروفُ

وهو من قول أرسطا طاليس : (قد تكلمتُ بكلامٍ لو مدحتُ به الدهرَ لما جارَتْ عليّ صروفُهُ)[٦] .

ومنه قول الآخر :

ستعلمُ ما عقلَ امرىءٍ عند نُطقِهِ   وتعـرفُ مـا إنصـاتـه حيـنَ ينصـتُ

(١) النهاية في غريب الحديث والأثر ٥/ ٢٩٣
(٢) لم يذكر اسم الشاعر ، والثاني في شعر أبي العتاهية ٥٧٩ ، وبلا عزو في التمثيل والمحاضرة ٣٦٣ وفيه : ما طار طيرٌ ، وشرح نهج البلاغة ١٩/ ٢٨٧ .
(٣) شعره : ١١٧ وفيه : بكيت له .
(٤) صحابي ، ت٣٢هـ . (طبقات ابن سعد ٣/ ١٥٠ ، أسد الغابة ٣/ ٣٨٤)
(٥) الرسالة الحاتمية ٢٦٠
(٦) الرسالة الحاتمية ٢٦٠ .

وهو من قول عليّ عليه السلام ، وقد سُئِلَ : في كم يعرفُ المرءُ أخاه ؟ فقال : (إنْ نَطَقَ فلوقتِهِ وإنْ سكتَ فليومِهِ) . وهذا كافٍ في التمثيل .

(٣١٩) قول في الموارَدة[١] :

لمّا كانت ألفاظ المعاني محصورة متناهية ، وغرائز المطبوعين في مواقعة المعاني متكافية ، وقع الاشتباه في كلامهم والاتفاق في معانيهم . وقلّ من يسلم من ذلك ولو تحفّظ بغاية اجتهاده ووقف على التخلص نهاية انتقاده ، ومن ها هنا صحّتِ الموارِدة وهي : تطابُقُ الخواطرِ على المعنى الواحد واللفظ المتوافق من غير سرق . إلّا أنّ السابق إلى المعنى أولى به من اللاحق ، والشبهة مرفوعة عن المبتدع ومتوجهة على المتبع .

وحكى الأصمعيّ قال : قلت لأبي عمرو بن العلاء : الشاعران يتفقان على المعنى الواحد واللفظ الواحد ، وما التقى أحدُهما مع الآخر ولا تجاورا في بلدٍ ، فكيف ذاك ؟ فقال : عقولُ رجالٍ توافت على ألسنتها[٢] .

وقرأت لأبي منصور الثعالبيّ[٣] فصلًا في الموارِدة يليق ذكرُهُ بهذا الموضع ، وهو قوله : (وقد كانَ اتفق لي في أيام الصبا معنىً بديعٌ لم أقدر أَني سُبِقتُ إليه ، ولا شوركت فيه[٤] ، وهو قولي في أبيات[٥] :

قلبــي وَجْــداً مُشْتَعِــلْ   علــى الهمــومِ مُشْتَمِــلْ
قــد ألبستنــي فــي الهــوى   مــلابِــسَ الصَّــبِّ الغَــزِلْ
إنســـانـــةٌ فتّـــانَـــةٌ   بَــدْرُ الــدّجــى منهــا خَجِــلْ
إذا زَنَــتْ عينــي بهــا   فبــالــدمــوعِ تغتسِــلْ

(١) ينظر : البديع في نقد الشعر ٢١٧ ، تحرير التحبير ٤٠٠ ، نضرة الإغريض ٢١٨ .
(٢) العمدة ٢/ ٢٨٩ .
(٣) يتيمة الدهر ٣/ ٣٩٨ . وينظر : شعر الثعالبي ١٨٢ (المورد ع١ م١٦) .
(٤) في اليتيمة : ولا ظننت أني شوركت فيه .
(٥) في اليتيمة : وهو قولي في آخر هذه الأبيات الأربعة .

(٣٢٠) فأُنشِدْتُ لابن هندو[١] :

يقولون لي ما بالُ عينِكَ مُذ رأتْ   محاسنَ هـذا الظَّبْيِ أَدْمُعُها هُطْلُ
فقلـتُ زَنَـتْ عيني بطلعـةِ وجهـهِ   وكانَ لها من صَوْبِ أَدْمُعِها غَسْلُ

فصَحَّ عندي تشاركُ الخواطر وتواردُها في المعنى ، إذْ لا مجالَ للظَّنِّ في سرقةِ أحدِنا من الآخر)[٢] .

وأنا أقولُ : إنّ الخاطرين وإنْ كانا قد توافيا إلى هذا المعنى ، فأنّ أبا الطيِّب[٣] قد طرقَ إليه بقوله في الحُمَّى :

وزائـرتـي كـأنَّ بهـا حيـاءً   فليـسَ تـزورُ إلّا فـي الظـلام
إذا مـا فـارَقَتْنـي غَسَّلَتْنـي   كـأنّـا عـاكفـانِ علـى حَـرام

وهذا يدخل في أبواب السرقات، وفي بابِ نَقْلِ المعنى من وَجْهٍ إلى وَجْهٍ.

ومن الموارِدة قول امرىء القيس[٤] :

عينـاكَ دَمْعُهَـا سِجـالُ   كـأنّ شَـأنَيْهمـا أَوْشـالُ
أو جَـدْوَلٌ فـي ظِـلالِ نَخْـلٍ   للمـاءِ مـن تحتِـهِ مجـالُ

وقول عَبيد[٥] :

عينـاكَ دَمْعُهُمـا سَـروبُ   كـأنّ شَـأنَيْهِمـا شَعِيـبُ
أو جَـدْوَلٌ فـي ظـلالِ نَخْـلٍ   للمـاءِ مـن تحتِـهِ قَسِيـبُ

ومنها قوْل امرىء القيس[٦] يصف الفرس : (٣٢١)

(١) أبو الفرج بن هندو ، من أصحاب الصاحب بن عباد .
(٢) يتيمة الدهر ٣/٣٩٧
(٣) التبيان في شرح الديوان ٤/١٤٦ .
(٤) ديوانه ١٨٩ .
(٥) ديوانه ١٢ ، ورواية الثاني : سكوب بدل قسيب .
(٦) ديوانه ٤٨ ، وفيه : وسط ربرب .

لـه أُذُنـانِ تعـرفُ العِتْـقَ فيهمـا   كسـامِعَتَـيْ مَـذْعـورةٍ أمّ رَبْـرَبِ

وقول طَرَفة[١] يصف الناقة :

لهـا أُذُنـانِ يعـرفُ العِتْـقَ فيهمـا   كسـامِعَتَـيْ مـذعـورةٍ أمّ فَـرْقَـدِ

ومن الموارِدة : الاشتراكُ في اللفظ وليس بسرقٍ ، وإنّما هو تواردٌ في ألفاظٍ محصورةٍ يسوق المعنى إليها .

ومنه قول الغَنَوِيّ :

ألَا قد أرى ، واللهِ ، أنْ لستُ منكم   وأَنْ لَسْتُمُ مني وإنْ كنتمُ أَهْلي

وقول الآخر :

ألَا قـد أَرَى ، واللهِ ، أَنّـي مَيِّـتٌ   ونَخْـلُ مُقِيـمِ سـدرُهـا وسِيـالُها

ومنه قول عنترة[٢] :

ألَا قـاتَـلَ اللهُ الطلـولَ البـواليـا   وقـاتَـلَ ذِكـراكَ السنيـنَ الخـواليـا

وقول جميل[٣] :

ألَا قاتَلَ اللهُ النوى كيفَ أَصْبَحَتْ   أَلَـحَّ عليهـا مـا يبيـنُ ضَـريـرُهـا

وأمثالُ هذا كثيرةٌ .

ومن الموارِدة : ما يشبه المأخوذ وليس بمأخوذ ، وإنّما هو شركةٌ مع إشباعِ المعنى .

ومن ذلك (٣٢٢) قول امرىء القيس[٤] :

إنّـا وإيّـاهـم ومـا بَيْنَنـا   كمـوضـعِ الـزَّورِ مـن الكـاهِـلِ

(١) ديوانه ٢٣ وروايته : طحوران عوّار القذى فتراهما كمكحولتي . . .
(٢) ديوانه ٢٢٤
(٣) أخلّ به ديوانه .
(٤) أخلّ به ديوانه .

وقول الحارث بن حِلزة[1] :

وبيـتُ شُـراحيـلَ فـي وائـلٍ   مكـانَ الثـريّـا مـن الأنْجُـمِ

وقول سُحَيْم بن وَثيل[2] :

أَلـمْ تَـرَ أَنَّـني مـن حِمْيَـريٍّ   مكـانَ الليـثِ مـن وسـطِ العـريـنِ

وقول معقل بن مجمع الأسديّ :

ولـو أنّـي أشـاءُ لكنـتُ منـه   مكـانَ الفَـرْقَـدَيْـنِ مـن النجـومِ

وقول أبي الكنود الخزاعيّ :

أرادوا أنْ نـزولَ لهـم فكُنّـا   مكـانَ يَـدِ النّـديـم مِـنَ النّـدِيـمِ

وقول عُتبة بن الوَغْل[3] في كَعْب بن جُعَيْل :

وسُمِّيـتَ كَعْبـاً بشـرِّ العظـامِ   وكـانَ أبـوكَ يُسَمَّـى الجُعَـلْ

وإنّ مكـانَـكَ مـن وائـلٍ   مكـانَ القُـرادِ مـن اسْـتِ الجَمَـلْ

واستقصاء ما يجري هذا المجرى يُخرج الكتاب عن حدّه ، وفيما أوردناه كفايةٌ وإقناعٌ لمَنِ استدلّ باليسير على الكثير .

ونحنُ وإنْ كُنّا قد سلّمنا فضيلة السبق للسابقين ، فلسنا نغضُّ من اللاحقين . وكيفَ ذلك وهم نجومُ الأرضِ وحلي الدهر والدين ، حَصَلَتْ لهم رتبةُ التوسط والاعتدال في العبارة ، واختصوا بطبق الألفاظ الشريفة على المعاني اللطيفة ، وسلّمت لهم صور الصيغ الوهمية بعد إقرارِها من موادِّها (٣٢٣) التي أُقيمت فيها حتى اقتدروا على تحليتها بالحلى الناصعة وجلائها في الحُلَلِ البارعة .

(١) ديوانه ٢٣ .
(٢) الأصمعيات ١٨ وصدره فيها : وإنّ مكاننا من حميري .
(٣) فرحة الأديب ٨٩ . ونسبا إلى الأخطل في ديوانه ٣٣٥ وطبقات فحول الشعراء ٤٦٢ ـ ٤٦٣ .

وإنّما عظّمت أمرَ الأولين لأنّهم المنبعُ الذي تُمتاحُ حميته ، والمغرسُ الذي تُجتنى ثمرته ، ولتقدّمهم في الزمان وسبقهم إلى قرع أبواب البيان ، وافتضاض عُذَر المعاني ، وحاجة المتأخرين إلى الاستملاء عنهم والاقتباس منهم .

فليعرف مَنْ يقفُ على كتابنا هذا من أهل الصناعة اليراعية لكلِّ قوم مرتبتهم التي رتّبهم الحقّ بها ، وليتذكّر ما أودعناه هذا الباب ويعمل عليه ، إذا أحبَّ أنْ يستنَّ سنتَهم ، ويقتفي أثَرَهم ، إن شاء الله تعالى .

* * *

الباب السابع

في أوضاع الخطّ وقوانينه وترتيب الصدور والعنوانات والأدعية والتواريخ والختم

قول في الخطّ وأحكامه

قد مضى فيما تقدّم من القول أنّ الخطّ واللفظَ يتقاسمان فضيلة البيان ويشتركان فيها ، إذ الخطّ دالّ على الألفاظ ، والألفاظُ دالّة على الأوهام . ولاشتراكهما في هذه الفضيلة وقع التناسب بينهما في كثير من أحوالهما ، وذلك أنّ الخطّ واللفظ يعبران عن المعاني ، إلّا أنّ اللفظ معنى متحرك والخط معنى ساكن وهو وإنْ كان ساكناً يفعل فعل المتحرّك بإيصاله ما يتضمنه إلى الأفهام ، وهو مستقر في حيزه ومكانه . واللفظ فيه العذب والرشيق السائغ في الأسماع . (٣٢٤) والخطّ فيه الرائق المستحسن الأشكال والصور .

واللفظ فيه الجزل الفصيح ، وهو الذي يستعمله مصاقع الخطباء ومفالق الشعراء ، ومنه المبتذل السخيف الذي يستعمله العوامّ في المكاتبة والمخاطبة . والخطّ فيه المحرَّر المحقّق الذي تُكتب به الكتب السلطانية والأمور المهمة ، وفيه المطلق المرسل الذي يتكاتب فيه الناس ويستعملونه فيما بينهم .

واللفظُ يقع فيه لحن الإعراب الذي يتخوّن رونقه . والخطّ يقع فيه خطأ الهجاء الذي يهجنه ويقبحه ، لأنّ حكم اللحن في اللفظ حكم خطأ الهجاء في الخطّ .

واللفظُ إذا كان مقبولًا حلواً رفعَ المعنى الخسيس وقَرَّبه من النفوس ، وإذا كان عيّاً مستكرهاً وضع المعنى الرفيع وبَعَّدَه من القلوب . والخطّ إذا كان جيداً حسناً بعث الإنسان على قراءة ما أودع فيه وإن كان قليل الفائدة ، وإذا كان

ركيكاً قبيحاً صرفه عن تأمل ما تضمّنه وإن كان جليل الفائدة .

ولمّا اشترك اللفظُ والخطّ في الفوائد العامة التي جعلت فيهما وقع الاشتراك أيضاً بين آلتيهما ، وذلك أنّ آلة اللفظ اللسان ، وآلة الخطّ القلم ، وكلّ منهما يفعل فعل الأخرى في الإبانة عن المعاني ، إلّا أنّ اللفظ لمّا كان دليلًا طبيعياً جُعلت آلته آلةً طبيعية ، والخط لمّا كان دليلًا صناعيّاً جُعلت آلته صناعيّة .

ولما تقاسمت الآلتان الدلالة أيضاً ونابت إحداهما منابَ الأخرى أوقعوا اسم اللسان على القلم وشركوا بينهما فيه ، فقال (٣٢٥) بعضهم : (القلمُ أحد اللسانين) ، وقال الآخر : (القلمُ أنطقُ اللسانين) ، وقالوا : (الأقلامُ ألسنةُ الأفهام) ، وقالوا : (بلاغةُ اللسانِ وبلاغة القلم) ، و(فلان بليغ اللسان) و(فلان بليغ القلم) .

ولما كان في هذه الرتبة من مقاسمة اللفظ البيان الذي امتن الله تعالى بتعليمه على الإنسان وجب على الكاتب أن يعتني بأمر الخط ويراعي من تجويده وتصحيحه ما يراعيه من تهذيب اللفظ وتنقيحه ليدلّ في سرعة وسهولة كما يدلّ اللفظ البليغ البيّن ، لأنّ الخط وإن كان على الإطلاق في المنزلة التي ذكرناها من الشرف ، فإنّما تحصلُ فضائله التي عددناها للجيّد منه ، كما أنّ المنطق وإن كان من الشرف بحيث وصفنا فإنما تحصل فضائله التامة لمنطق البليغ الألسن دون منطق العيّي الألكن ، وكذلك سائر الصنائع الفاضلة على الإطلاق إنما يحصل فضلها للمستقلّ بها الماهر فيها دون الريِّض المبتدىء .

فينبغي للكاتب أنْ لا يقدّم على تهذيب خطه وتحريره شيئاً من آدابه ، فإن جودة الخطّ أول الأدوات التي ينتظمه بحصولها له اسم الكتابة ويحكم عليه إذا حازها بأنه من أهلها . وقد دخل بحسن الخطّ في الصناعة مَنْ إذا فحص عن مقدار معرفته وجب أن ينزّه عن نسبته إليها .

والطريق إلى تحسين الخطّ يكون بثلاثة أشياء :

أولها : تصحيح أشكال الحروف .

والثاني : ترتيبها .

والثالث : تصحيح الهجاء .

فأمّا تشكيل الحروف فهو الأصل[1] في أدب الخطّ ، لأن الخطّ إنما يُسمّى جيّداً إذا حَسُنت أشكال حروفه وَرَدِيّاً إذا قبحت .

وحُسْن صور حروف الخطّ (٣٢٦) في العين شبيهٌ بحسن مخارج اللفظ العذب في السمع .

وأشكال الحروف تنقسم في الأصل إلى الجليل والدقيق ، والجليل ما يقع في الكتب السلطانية ونحوها ، والدقيق ما يقع في الكتب المشتركة .

ويتفرع من هذين الأصلين أقلام عدّة ذكرنا كثيراً منها في كتابنا الذي نعتناه بـ (آلة الكتاب) .

والوجه في تصحيح حروف الهجاء أنْ يُبدأ أولّا بتقويمها مفردةً مبسوطةً لتصحّ صورة كلّ حرف منها على حيالها ثم يؤخذ في تقويمها مجموعة مركبة ، وأنْ يُبدأ من المركّب بالثنائي ثم بالثلاثي ثمّ بالرباعي ثمّ بالخماسي ، فإن هذه هي أمثلة الأسماء والحروف الأصلية ، وأنْ يُعتمد في التمثيل على توقيف المَهَرة في الخطوط العارفين بأوضاعها ورسومها واستعمال آلاتها ، فإن لكلّ خطّ من الخطوط قلماً من الأقلام المختلفة نظير آلات الصنائع المختلفة التي يصنع الصانع بكلّ آلة منها جزءاً ما من صناعته لا يصنع به غيره ، ولا يعوّل على حكاية خطٍّ من الخطوط والضرب عليه ، فإن ذلك غير مجزٍ ، لأن هذا لو كان كافياً لاستغنى في تعلّم جميع الصنائع عمن يوقفه عليها ويدلّه على الطريق

---

(١) في الأصل : وهو الأصلي

القاصد إليها .

على أن كثيراً من أصحاب الخطوط المطلقة قد كتبوا طبعاً ولم يرجعوا إلى التوقيف على طريقة من طرائق المجددين ، إلا أنّ الأفضل أنْ يُبنى الخطّ على أصل يكون أساساً له ، فإن مَنْ وصفنا حاله من أرباب الخطوط المرسلة إنما تحسن خطوطهم إذا نُظرت (٣٢٧) مجملة ، فإذا وُصلت انكشفت فساد كثير من حروفها .

وأمّا ترتيب الحروفِ فإنَّهُ ينقسم إلى ستّةِ أقسامٍ :

أولها : تأسيس الخطّ على الوضع المصطلح عليه ، وذلك أنّهم قسموا الخطّ إلى نوعين ، وهما : المحقّق والمطلق .

فأمّا المحقّقُ فهو ما صحّت أشكال حروفه على اعتبارها مفردة ، وهو أفضل من المطلق ، وهذا لا يستعمل إلّا في الأمور الجسيمة ككتب العهود ، والإسجالات ، والتمليكات التي تبقى على الأعقاب ، والمكاتبات الصادرة عن الملوك إلى الملوك الدالّة على قدر الكاتِب والمُكاتب .

وأمّا المطلقُ فهو الذي تداخلت حروفه ، واتصل بعضها ببعض وهو خطّ وُلّد من المحقّق ، واستعمل في تنفيذ ما لا يمكن تأخيره من المكاتبات المهمة والأمور العامة . وهو أرشقُ وأحسنُ منظراً ما دام مُجملًا ، فإنْ فُصِّلت حروفه ووقعت المقايسة بينها وبين حروف المحقق وُجد بينهما تفاضل كثير حسبما ذكرناه فيما تقدّم .

وثانيها : وضع كلّ قسم من قسمي الخطّ في موضعه الذي أشرنا إليه ، لأن استعمال أحدهما في موضع الآخر خارج عن الأمر المعتاد .

وثالثها : لزوم الطريقة في كلّ واحد من الخطين وأنْ لا يخلط حروف واحد منهما بحروف الآخر .

ورابعها : تمييز الفصول المشتمل كلّ فصل منها على نوع من الكلام عمّا

تقدّمه وما يتلوه ليعرف مبادىء الكلام ومقاطعه فإن الكلام ينقسم فصولاً طوالاً وقصاراً ، فالطوال كقسم القرآن إلى سوره ، ومنثور الترسل (٣٢٨) إلى رسائله ، ومنظوم الشاعر إلى قصائده ، وهذه الأقسام لا تشكل فتحتاج إلى تميّز . والقصارُ كانقسام السورة إلى الآيات ، والرسالة إلى الفصول ، والقصيدة إلى الأبيات ، وهذه قد تشكل فينبغي أن تميّز الفصول القصار تمييزاً يؤمن معه من التخليط ، فإن ترتيب الخطّ يفيد ما يفيده ترتيب اللفظ ، وذاك أنّ اللفظ إذا كان مرتباً يخلّص بعض المعاني من بعض ، وإذا كان مخلّطاً أشكلت معانيه وتعذّر على مسامعه إدراك محصوله . وكذلك الخطّ فإنه إذا كان مميّز الفصول وصل معنى كلّ فصل منه إلى النفس على صورته وإذا كان متصلاً دعا إلى مراجعة تأمله راجعاً إلى الفكر في تخليص أغراضه .

وشرط الفصول أنْ تكون تامّة قائمة بأنفسها لا يعطف عليها شيء من غيرها . ولهذا لا تقع حروف العطف في أوائلها . وقد يغلط الكاتب فيقول بعد تمام الفصل : وأعلمته ذلك ، وهو خطأ ، لأنّه إنْ كان فصلاً وجبَ أن تُحذف الواو فيقول أعلمته ذلك ، وإن كان عطفاً وجب التمييز في الفصل بفرجة يسيرة لأنه إذا كان الكلام في شيء يبتدىء بالإخبار عنه أتى بما يختمه وشفعه بفصل الختم فقال : أعلمته ذلك ، ليكون ابتداء بخبر لا عطفاً ، فقد يعرض في نفس الفصل القصير ما يحتاج إلى التمييز أيضاً ، كالجملة والتفصيل والشرط والجزاء والمقدمة والجواب ، وليست هذه بفصول لأنها لا تشتمل على نوع تامٍّ من الكلام قائم بنفسه (٣٢٩) منفصل مما يتلوه ويجب أن يفصل به بين هذه الأشياء وما يناسبها إذا وقعت في اللفظ بدون ما يفصل به بين الفصول التامة ليكون ذلك دالّاً عليها . وينبغي ألّا يذكر الجملة في آخر السطر والتفصيل في أوّل الذي يتلوه ، فإنّه تلبيس لاتصال الكلام ، ولا أنْ يجعل في أوّل السطر بياضاً فيقبح بخروجه عن نِسَبِ السطور ، ولا أن يفسح بين السطر وما بعده فسحاً زائداً عمّا بين كلّ سطرين لقبحه أيضاً ، ولكن يراعي ذلك من أوّل السطر

مقدراً[١] الخطّ بالجمع والمشق حتى يتخلّص من هذا العيب .

وخامسها : حسن التدبير في قطع الكلام ووَصْلِهِ في أواخر السطور وأوائلها ، لأنّ السطور في المنظر كالفصول ، فإذا قطع السطر على شيء يتعلّق بما بعده كان قبيحاً ، ككَتْب بعض حروف الكلمة في آخر السطر وبعضها في أوّل السطر الثاني ، مثل : كتاب وركاب وكلام وسلام وعصفور ومسرور ، فإنهم ربّما فرقوا بين الحروف المنفصلة والحروف المتصلة منها غذا ضاقت عنها أواخر السطور فأثبتوا الحروف المتصلة من الكلمة في آخر السطر والمنفصل في أوّل السطر الذي يليه ، مثل أنْ يكتب (مسرور) في آخر السطر ولا يسعه الموضع فيكتب الميم والسين والراء في آخر السطر ويكتب الواو والراء في أوّل السطر الذي يتلوه ، وهو قبيح جدّاً ، لأنه لا يجوز فصل الاسم عن بعضه ، وأكثر ما يوجد ذلك في مصاحف العامة وخطوط الورّاقين .

وقد يفصل الكُتّاب بين الكلمة التامة وصلتها ، كقولهم : (وَصَلَ كتابُك) و(أيدكَ الله) و(وَرَدَ رسولُكَ) ، والأحسن تجنبه إذا أمكن ، (٣٣٠) فإن لم يكن فيجتنب القبيح منه وهو : الفصل بين المضاف والمضاف إليه كعبد الله وعبد السلام وغلام زيدٍ وغير ذلك ، لأن المضاف والمضاف إليه بمنزلة ذلك الواحد . والفصل بين الاسم وبين ما يتلوه في النسب ، كقولك : زيد بن محمد ، لأنّه لا يجوز أنْ يفصل بين الاسم والمنسوب إليه كما لا يجوز أن يفصل بين المضاف والمضاف إليه ، فإن اضطرّ لضيق الموضع فيقطع على الابن ويجعله في حيّز الاسم الأوّل ويبتدىء في السطر الذي يتلوه بالاسم المنسوب إليه ، فإن كان المراد بلفظ الابن تثبيت البنوة ، كقولك : كان لزيد ابنٌ ، جاز قطع الابن مما تقدّم . والفصل بين كلّ اسمين جُعِلا اسماً واحداً ، مثل : حضرموت وتأبّط شرّاً وذي رُعين وذي يزن وأحد عشر .

(١) في الأصل : مقدر .

وسادسها : ترتيب المدّات التي تقع بين حروف الكلمة الواحدة ، على أنّ كثيراً من المحررين يكرهون المشْقَ لإفساده خطّ المبتدي ودلالته على تهاون المنتهي ، وكذلك كرهوا كتابة البسملة بغير سين مبيّنة إذ صارت سنّةً وعُرفاً .

وهذه المدّات تستعمل لأمرين :

أحدهما : أنّها تحسن الخطّ وتفخّمه في مكانٍ كما يحسِّنُ مدُّ الصوت اللفظ ويفخمه في مكان .

والآخر : أنها ربّما وقعت في الحرف لتتمّم السطر إذا فضل منه ما لا يتسع لحرف آخر ، لأن السطر ربّما ضاق عن كلمتين وفضل عن كلمة فتمدّ التي وقعت في آخر السطر لتقع الأخرى في أول السطر الذي يليه .

ويجب للكاتب أنْ يعرف أحكامها لئلا يُوقعها في غير المواضع اللائقة بها فيشتبه الحرف بغيره ويفسدُ المعنى ، مثل أن يوقع المدّ (٣٣١) في (متعلم) بين الميم والتاء فتشتبه بـ (مستعلم) أو في (متسلم) فتشتبه بـ (مستسلم) . وبالجملة فلا تخلو الكلمة الأصلية ، سواء كانت اسماً أو فعلاً أو حرفاً ، من أن تكون ثنائية (أو ثلاثية) أو رباعية أو خماسية .

فالثنائية ثلاثة أضرب : أسماء مضاعفة وأفعال وحروف . فالأسماء نحو : برّ وضرّ وسرّ وشرّ وطلّ وظلّ وحلّ وقلّ . والأفعال نحو : قلْ وكلْ وعُدْ وقمْ ونمْ وسِرْ ، وجميع هذه لا يحسن المدّ في شيء منها إلّا في سر وشر ، لأنّ السين والشين وإن كان كلّ منهما حرفاً فإنّه في صورة ثلاثة أحرف ، وقد يحسن مدّ طل وظل في بعض المواضع . والحروف نحو : هل وبل وقطّ ومذ وعن ولو وم ومن وما ، وهذه لا يحسن المدّ في شيء منها .

وأمّا الثلاثية فالمدُّ فيها على الأكثر قبيح ، لأنّها لا تنقسم قسمين متساويين ، ومنها ما يتسمح في مدّه للضرورة ، وذلك إذا وقع في آخر سطر يحتاج إلى التتميم ، نحو : بيع وقطع ، وينبغي أنْ يُقدّم الحرفان الأولان

وتُوقع المدّة بينهما وبين الثالث . وأمّا الذي لا يحتمل المدّ البتة فنحو : عسى ومتى وفتى وما أشبههما .

وأمّا الرباعية فإنها لانقسامها قسمين متساويين يحسن فيها المدّ ، نحو : محمد وجعفر . ولا يجوز أنْ يُقدّم فيها ثلاثة أحرف وتُوقع المدة بينها وبين الحرف الرابع ، ولا بالعكس ، بل يُوقعُ المدّ بين الحرفين الأولين والحرفين الأخيرين ، على أنّ منهما ما لا يحسن المدّ فيه نحو : تغلب ومطلب وحبيب وقمبر .

وأمّا الخماسية فإنّ المدّ فيها لا يحسن أيضاً كما لا يحسن في الثلاثية ، لأنّها لا تنقسم قسمين (٣٣٢) متساويين ، فإنْ وقعت ضرورةٌ إلى إيقاع المدّ فيها فإنّ الأحسن أنْ يُقدّم حرفان ويُوقع المدّ بينهما وبين الثلاثة الأحرف الأُخر ، نحو : مشتمل ومستقل ومسيطر[1] ومهيمن .

ويقبح المدّ فيما جاء من الأسماء والأفعال والحروف موصولاً بمضمر ، نحو : كتابه وثوبه وكتبتُه وعلمتُه وفيه ومنه وإليه ، وذلك إذا وقعت المدّة بين تمام العلة[2] والصلة .

ومشق السين يحسِّن الخطّ في بعض المواضع ، ويقبح إذا وقعت طرفاً نحو مشق السين في الناس والحواس ، وأقبح من هذا مشقها إذا كانت موصولة بحرف واحد يتقدمها ، نحو : بائس وعابس وحابس وناعس .

وغذا توالت سينان أو سين وشين فالأحسن أنْ يفصل بينهما بمدّة لطيفة ، نحو : رَشَشْت وعَشَشْت ومَسَسْت ، وأنْ تمشق إحداهما وتحقق الأخرى في الخطّ المطلق .

ويقبح أن تُكتب ياءان معطوفتان متقاربتان في سطر واحد ، وأنْ تمشق

(١) في الأصل : مستطر .
(٢) كذا في الأصل .

الكاف إذا وقعت في آخر الكلمة ، نحو : منك وعنك وعليك .

وإذا توالت في (الكلمة) ثلاثة أحرف من الياء والتاء والثاء والنون فيجب أنْ يرفع الأوسط منها لئلا يتصحف بالسين أو بالشين .

وإذا اقترن منهما حرفان في الكلمة وبعدهما زاي أو راء أو سين أو شين رفع الثاني منهما ، نحو : بئر وبئس .

فإن وليهما غير هذه الحروف سوّي بين الأول والثاني ، نحو : بيْع ويتلو وبيداء وبيضاء ، وكذلك يرفع الثاني منهما إذا وليتهما هذه الحروف وهما في خلال الكلمة وقد تقدّمهما أيّ حرف كان مما يوصل بهما نحو : عنترة وعنبسة ، ويسوّى بينهما إذا وليهما غير هذه الحروف وهما في خلال الكلمة وقد تقدّمهما (٣٣٣) أي حرف كان ، نحو : عتبة وطيبة وصنيع ومنيع .

ومن الرسم المستحسن أنواع المدّ في أسماء العظماء إذا احتملت ذلك لتقع العينُ عليها من غير طلب ولا تتبع تفخيماً لأقدارهم ولا سيما في العنوانات ، وهذا مما يتناسب فيه الخَطّ واللفظ .

وأمّا تصحيحُ الهجاء فأمر لازم علمه ، وينبغي للكاتب أنْ يعرف أصوله والاصطلاح الجائز فيه ليعمل عليه فإن العدول عنه مستثقل ، والاصطلاح المحدث الغير جائز[1] ليجتنبه فإن العمل به مستقبح .

وليس حكم خطأ الهجاء كالحكم في إفساد ترتيب الخطّ ، لأن الخط إذا استحال ترتيبه فإنما تسقط رتبته حسب ، وهو نظير ما يقع في اللفظ من سوء منطق المتكلم وخشونة مخارج ألفاظه ، والخلل الواقع في الهجاء فإنما هو لحن الخط المشابه للحن اللفظ .

ولو رُتّب الهجاء في الخط على الأمر الطبيعي دون الاصطلاحي لوجب أنْ

---

(١) كذا . والصواب : غير الجائز .

يكتب بحروف على حكم الصوت الواقع في السمع ، وذلك أنّ لكل حرف مخرجاً من المخارج مخصوص به ، ولذلك الحرف رسم من رسوم الهجاء ، فلو ردّ الأمر في حروف الهجاء إلى اتباع ما يقع في السمع لسهُل ، لكنهم اصطلحوا على كتب الصلاة والحياة والزكاة بالواو وزادوا في (عَمْرو) واواً[1] ، ونحو ذلك مما يخرج عمّا يوجبه السمع في الحروف ولسنا نحتاج أنْ نذكر أحكام الهجاء والمصطلح عليه منها لأنها موجودة في مظانها ، وقد استوفينا القول عليها أيضاً في كتابنا الموسوم له بـ (آلة الكُتّاب) .

وفي العربية حروف متشابهة داعية إلى (٣٣٤) تصحيف الخطّ وإشكاله ، ولأجلها احتيج إلى إعجامه ، وفيه حركات أخلّ واضعُها بوضع صور لها فاغتيض منها بالشكل الذي هو علامات الرفع والنصب والخفض .

والبصريون يرون أنّ واضع الخطّ العربي أغفل صورة الهمزة ، وقد كان يجب أنْ يؤتى بها وهي تقع في موضع الضمير ، فجعلها الكوفيون واواً ، وفي موضع يجعلونها ألفاً ، وفي موضع الرفع واواً ، وفي موضع الخفض ياءً ، مثل : هذا جزؤٌ ، ورأيتُ جزءاً ، ومررتُ بجزىءٍ .

والبصريون ينكرون إثباتها في مثل هذه المواضع ، ويستقبحون أنْ يكون لحرف واحد ثلاث صور فيسقطونها ويثبتون شكلة الهمزة وحدها في الأماكن الثلاثة ويعربونها بما يقتضيه موضعها .

فهذا ما يجب أنْ يعرفه الكاتب في تحسين الخطّ وتصحيحه وتحقيق حروف هجائه . وتتبعه آداب أُخر ، منها ما يدلّ على مهارة الكاتب وتبريزه في صناعة التخطيط ، ومنها ما يزيد في حُسن الخط ورونقه .

فأمّا التي تدل على مهارة الكاتب فسُرعة اليد في التشكيل والتصوير مع مراعاة التحقيق والتحري ، حتى يكون إذا كتب كأنه يمسحُ عرض القرطاس

---

(١) في الأصل : بالواو .

مَسْحاً ويمدّ السطر مدّاً ، ومجانبة عادة الوراقين والمصوّرين في الإبطاء والاستزانة فإن سرعة اليدِ في الخط من أفضل صفات الخطاطين ، كما أنّ ذلاقة المنطق بالعبارة من أفضل صفات البلغاء . ولذلك قال بعضهم وقد سُئل : ما البلاغة ؟ فقال : أن نقول فلا نُخطيء ونسرع فلا نبطيء .

ومن المطّرد في سائر الصناعات أنّ الصَّنِعَ (٣٣٥) الماهر هو السريع في عمله وأنّ العاجز المُقَصّر هو الأخرق البطيء .

وأمّا ما يزيد في حسن الخطّ فالمقارنة بين حروفه والمباعدة بين سطوره مع صحتها واستقامتها ، فإن يسير الميل الداخل عليها يُقبّح الخطّ ويكسف نوره ولا سيما خطوط النساخ ، إلا أنّ الكتّاب قد وقع بينهم اصطلاح حادث على رفع أواخر السطور عن أوائلها . والرسم الآخر الأفضل أن تعتدل سطور الخط وتتناسق تناسق أغراس النخل والشجر والبناء . فعلى هذا كانت العادة جارية في ترتيب الخطوط القديمة .

ولفضل الخط المسطر ذكره الله تعالى في كتابه فقال : ﴿ وَالطُّورِ ۝١ وَكِتَابٍ مَسْطُورٍ ۝٢ فِي رَقٍّ مَنْشُورٍ ۝٣ ﴾[١] . وقال : ﴿ نٓ وَالْقَلَمِ وَمَا يَسْطُرُونَ ﴾[٢] .

وفيما أوردناه من معرفة أحكام الخطّ ورسومه كفاية وبلاغ ونحن لذلك نتعدّاه إلى ما سواه بمعونة الله .

قول في ترتيب الصدور :

المكاتبة العامة على ثلاثة أضرب :

من رئيس إلى مرؤوس ، ومن نظير إلى نظير ، ومن مرؤوس إلى رئيس .

فالرؤساء : الخلفاء وولاة العهود والوزراء . فإن كانت المُكاتبة من

(١) الطور ١ ـ ٣

(٢) القلم ١ .

الخليفة فينبغي للكاتب أنْ يفصل من الدّرج قدر ذراع ، ثم يستفتح بـ (بسم الله الرحمن الرحيم) في سطر أول ، لأنها أوّل ما يجب أنْ يفتتح به . وأوّل مَن افتتح بها رسول الله ﷺ ، وكان يستفتح بـ : باسمك اللهم ، إلى أنْ نزل ﴿ بِسْمِ اللَّهِ مَجْرَاهَا وَمُرْسَاهَا ﴾[١] فاستفتح بسم الله ، إلى أنْ نزل : ﴿ قُلِ ادْعُوا اللَّهَ أَوِ ادْعُوا الرَّحْمَٰنَ ﴾[٢] ، فاستفتح باسم الله الرحمن إلى أنْ نزلت : ﴿ إِنَّهُ مِن سُلَيْمَانَ وَإِنَّهُ (٣٣٦) بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ ﴾[٣] . ثمّ يكتب في سطر ثانٍ يلاصقها ويخرج عنها يسيراً : (من عبد الله ووليه فلان أبي فلان) . وقد رأى قوم تقديم الكنية على الاسم ، والمعمول عليه اليوم ما ذكرناه . ويذكر نعته : (أمير المؤمنين إلى فلان بن فلان) . ويبدأ بذكر نعمته إن كان الإمام شرّفه بنعت : (سلام عليك فإن أمير المؤمنين يحمد إليك الله الذي لا إله إلا هو ويسأله أنْ يصلي على جدّه محمد خاتم النبيين وسيّد المرسلين صلّى الله عليه وعلى آله الأئمة المهديين وسلّم تسليماً) .

وكان التصدير انتهى إلى قوله : إني أحمدُ إليك الله الذي لا إله [إلاّ] هو . فزاد فيه المأمون الصلاة على رسول الله ﷺ . فعمل بسنته مَنْ بعده .

ولم يكن أحد من الخلفاء يكتب بنعته حتى افتتح ذلك الأمين محمد بن هارون ، فاقتفى مَنْ تبعه أثَرَهُ واستمروا على ما قرّره ، فيكون هذا التصدير في سطرين يجعل بينهما فضاءً قيس شبر ولا يزيده عن ذلك ولا ينقصه فيخرجه عن حدّه ، ثم يترك بعد هذين السطرين فضاءً يضعف الذي بينهما ، ثم يقول : (أمّا بَعْدُ) . وقيل[٤] : إنّ أوّل مَنْ كتب بها سليمان بن داود ، عليهما السلام ، واستنّ سُنَّته فيها قُسّ بن ساعدة الإيادي[٥] . ويقتص المعاني معنىً معنىً ،

(١) هود ٤١ .

(٢) الإسراء ١١٠ .

(٣) النمل ٣٠ . وينظر : الأوائل ١/ ١٤٠

(٤) ينظر : الزاهر ٢/ ٣٦٣ ، والأوائل ٨٥ .

(٥) من خطباء العرب وحكمائها قبل الإسلام . (المعمرون والوصايا ٨٧ ، الأغاني ١٥/ ٢٤٦) .

فإن كان أمراً أمَرَ به الإمامُ قال بعدَ انقضاء الكلام : (أمَرَ أميرُ المؤمنين بكذا وكذا) . ثمّ يقول بعد فصل أوسع من الفصل الأول : (فاعلمْ ذلك من أمر أمير المؤمنين ورسمه ، واعملْ عليه بحسبه) . ويقول للمخاطبين من الطبقة العالية : (والسلام عليك ورحمة (٣٣٧) الله وبركاته) ، ويفرد بالسلام من دونها وقيل في أول الكتاب : سلام ، وفي آخره : السلام ، لأنّ الأوّل مبتدأ به وجارٍ مجرى النكرة ، والثاني مشارٌ به إلى الأول فصار شبيهاً بالمعرفة ، وقدّم السلام على الرحمة ، لأن السلام يتصرف على وجوه[1] :

منها : أنّه اسمٌ من أسماء الله تعالى .

ومنها : أنّه الجنّة في قوله سبحانه : ﴿ ۞ لَهُمْ دَارُ ٱلسَّلَـٰمِ عِندَ رَبِّهِمْ ﴾[2] ، وهو في هذا الموضع من السلام والسلامة .

وتقديم السلام الذي يكون في الدنيا أولى من تقديم الرحمة التي تكون في الآخرة .

وقد كانت العادة جارية أنْ يُقال في آخر الكتب النافذة عن الإمام : (وكتب فلان بن فلان) باسم الوزير واسم أبيه . وقد بطل هذا الرسم في الدولة العلوية .

ولا يكتب عن أحد بالتصدير إلّا عن الإمام وولي عهده . وهذه المكاتبة عامة للناس جميعاً في الأمور السلطانية التي تُنشأ فيها الكتب من الدواوين .

ولا يخاطب أحد عن الخليفة إلا بالكاف ، وقد يُخاطب الإمام وزيره في المكاتبة الخاصة بما يرفعه فيه عن خطاب المكاتبة العامة الديوانية ، ويُتصرف في ذلك ويُزاد ويُنقص على حسب لطافة محلّ الوزير ومنزلته من الفضل والجلالة .

وليست لهذه المكاتبة الخاصة حدود يُنتهى إليهاولا قوانين يُعتمد عليها ، وطريقها من الرئيس إلى المرؤوس، ومن المرؤوس إلى الرئيس مستيقضة معلومة .

(١) تنظر هذه الوجوه في : الوجوه والنظائر في القرآن الكريم ٣٤٢ .

(٢) الأنعام ١٢٧ .

وإن كانت المكاتبة من الوزير إلى مَنْ دونه فإنها بغير تصدير ، إلّا أنّ الخطاب يجب أن يبنى فيها على أقدار المخاطبين ومراتبهم في الدولة .

وأمّا مكاتبة النظراء فليست لهم رسوم محصلة ، ولا مثل محدّدة ، وإنما تكون على حسب الاختيار والخصوص والعموم (٣٣٨) في الحال ، وما يتقارضونه من المكارمة ويتفارصونه[1] من المجاملة .

وأمّا مكاتبة المرؤوسين إلى الرؤساء فهي إمّا إلى الإمام أو وليّ عهده أو وزيره أو قائده أو قاضٍ أو صاحب ديوان أو عامل ، ومن يلحق بهذه الطبقة .

فإن كانت إلى الإمام فالرسم المعتاد في الدولة العلوية أنْ يُقال بعد البسملة : (أفضل صلوات الله وبركاته ، وأشرف رضوانه وتحياته على مولانا وسيّدنا الإمام أمير المؤمنين ، وعلى آبائه الطاهرين وأبنائه الأكرمين) ، إن كان للإمام أبناء ، فإن لم يكن له أبناء قيل مكان الأكرمين المنتظرين . ثمّ يُقال بعد فضاء واسع : (كتب عند الموقف النبوي خلّد الله ملكه من مقرّ خدمته بناحية كذا يوم كذا ، وأمور ما عذق به ورد إلى نظره منتظمة لسعادة مولانا أمير المؤمنين ، صلوات الله عليه وعلى جدِّه ، والحمدُ لله ربّ العالمين ، وصلّى الله على سيدنا وعلى آله الطاهرين وسلّم تسليماً) ، ثمّ يُقال : (العبد ينهى كذا وكذا) ، ويُفيض الأغراض التي بُني الكتاب على إنهائها وشرح حالها .

فإن كان الكتاب مبنيّاً على المطالعة ببعض الأخبار قيل في آخره بعد فضاء يسير : (أنهى العبدُ ذلك ليستقرّ علمُهُ بالموقف الأشرف إن شاء الله) .

وإنْ كان مبنيّاً على الاستئمار في بعض الأحوال قيل في هذا الموضع : (ولمولانا أمير المؤمنين، صلى الله عليه، والرأي العالي في ذلك إن شاء الله).

وهذا ترتيب يعمل عليه الكبير والصغير في المكاتبات العامة والخاصة .

(١) أي يتناوبونه .

فأمّا المستعمل في الدولة العباسية فأنْ يُقال : (لعبد الله فلان أبي فلان الكذا) بنعته (٣٣٩) أمير المؤمنين (بن فلان بن فلان) .

وإن كانت المكاتبة إلى الوزير قيل في أوّل الكتاب : (كتب عند حضرة الوزارة السامية الأجليّة ، أو خادمها أو صنيعها أو مملوكها) على حسب منازل المكاتبين ، ويذكر نعوته . ثمّ يُقال : (من مقرّ خدمته بموضع كذا يومَ كذا ، والأحوال مقبلة بسعادة الدولة الزاهرة وتمّ نظر حضرة الوزارة السامية ، وحَسُنَ تدبيرها، جاريةً على السّداد، منتظمة في سلك الاستقامة والاطراد، والحمدُ لله وصلى الله على سيدنا محمد وآله وسلّم) .

ثمّ يأتي على الأغراض التي[1] يتضمنها الكتاب ، ثمّ يختم بما يليق بالمعنى في فصول الختم .

فأما من تلا[2] الوزير من الرؤساء فإنهم ينزلون في المكاتبات على حسب أقدارهم .

قول في العنوان

العنوان كالعلامة ، وهو دالّ على مرتبة الكاتب من المكاتب فالأصل فيه الإخبار عن اسمي الكاتب والمكتوب إليه حتى لا يكون الكتاب مجهولًا .

وفيه لغات[3] : يُقال : عُنوان وعُلوان ، وعَنْوَنْتُ وعَلْوَنْتُ وعنّنت ، والجمع : عناوين وعلاوين . فالعنوان من عنّ يعنّ إذا بدا ، والعلوان من العلانية ، لأنّه خطّ ظاهر على الكتاب . والنون واللام متعاقبان إحداهما مكان الأخرى ، ومثله كثير في كلام العرب .

(١) في الأصل : الذي .
(٢) في الأصل : تلي .
(٣) ينظر : أدب الكاتب ٥٧٤ ورسالة الخط والقلم ٢٩ وأدب الكتاب ١٤٣ وكتاب الكتاب ٩٨ والاقتضاب ١/١٨٩ .
=

وكان الأصل أن يبتدىء باسم الكاتب ، ثم يثني باسم المكتوب إليه ، وهو الترتيب الذي تشهد به العقول ، لأنّ نفوذ الكتاب إلى المكتوب كنَشْء الشيء وخروجه من ابتداء إلى نهاية ، فابتداؤه من الكاتب وانتهاؤه إلى المكتوب إليه ، (٣٤٠) ولفظة (مِن) تتقدّم لفظة (إلى) بالطبع ، لأن (مِن) حرف يُبنى على منشأ الشيء و(إلى) حرف يخبر عن النهاية التي عندها قرار الشيء ، والابتداءات في الأشياء مثل النهايات . وعلى هذا كانت كتب رسول الله ﷺ ، ومَنْ سلف من الأمم الماضية ، ثمّ عرض للناس رأي في تغيير هذا الرسم إلى غيره ، وهو أنّهم فرقوا بين مرتبتي المتكاتبين من الرؤساء والعظماء والخدم والأتباع بتقديم اسم المكتوب إليه إذا قصدوا إعظامه وإجلاله ، وتأخير اسمه إذا أرادوا الإبانة عن إيضاع مرتبته عن مرتبة الكاتب إليه . ولحُسْنِ ما رأوه من هذا التدبير اتبعوا عليه وتُرِك الأصل الأقدم وإن كان هو الصواب الصحيح . ولم يزل الناس يتكاتبون بأسمائهم إلى أنْ ولي عمر بن الخطاب فتسمى بأمير المؤمنين[1] وكتب : (من عبد الله أمير المؤمنين عمر بن الخطّاب) . ثم وقع الاصطلاح على مكاتبة الرؤساء والنظراء بالكنى ، والمرؤوسين والأتباع بالأسماء . ثم تغيّر هذا الرسم أيضاً .

وكان المأمون يكتب في أوّل عنوانات كتبه : (بسم الله الرحمن الرحيم) ، وهو أوّل مَنْ فعل ذلك[2] . واستمر العمل به بعده مُديدة ثمّ بطل .

وأوّلُ مَنْ اكتنى من الخلفاء وجلّلَ الخطّ وعظّم الكتب وجوّد القراطيس الوليد بن عبد الملك ، وقال : لا أُكاتب الناس بمثل ما يكاتب به بعضهم بعضاً . فجرت السنّة بذلك إلّا في أيّام عمر بن عبد العزيز ويزيد الكامل[3] فإنهما عملا بما كان الأمرُ جارياً عليه أوّلًا ، فلمّا ولي مروان بن محمد ردّ الأمر

(١) الأوائل ١/٢٢٢ .
(٢) الرسول الكريم ﷺ أول من فعل ذلك كما سلف .
(٣) يزيد بن عبد الملك بن مروان ، ت١٠٥هـ . (تاريخ الخلفاء ٢٤٦) .

إلى ما أحدثه الوليد .

والذي تُعَنْوَنُ به الكتب عن الأئمة (٣٤١) العلويين ، عليهم السلام : (من عبد الله ووليّه فلان أبي فلان الإمام الكذا أمير المؤمنين) ، وذلك في الجانب الأيمن من جهة الطنبة وفي الجانب الأيسر : (إلى فلان بن فلان) فإن كان المكاتب ممن ينعت ويكنّى بدأ بنعته ثمّ بكنيته ثمّ باسمه واسم أبيه .

هذا هو الرسم الذي تُعَنْوَن به الكتب النافذة إلى الطبقة العليا . فأمّا الطبقة السفلى فإنما تعنون الكتب النافذة إليها بأنْ يُقال في الجانب الأيسر : (إلى فلان بن فلان) .

فأمّا ما تُعَنْون به كتب الوزير فبأنْ يُقال في الجانب الأيمن من جانبي الطنبة : (الأمير فلان) . يبدأ بالإمارة ثمّ بالنعت إن كان مؤمّراً منعوتاً . وكذلك الحكم فيمن يخاطب بالشيخ وبالقاضي في الجانب الأيسر من الوزير ، ويذكر نعوته وكنيته واسمه . هذا إنْ كان المكتوب إليه من الأعالي ، فإنْ كان المكتوب إليه من الأسفل قيل في الجانب الأيسر : (لفلان بن فلان) .

فأمّا ما يُعنون به من دون إلى من فوق ، فإن كان الكتاب إلى الإمام قيل في الجانب الأيسر : (عبد مولانا وسيّدنا الإمام الكذا أمير المؤمنين ، صلوات الله عليه وعلى آبائه الطاهرين وأبنائه الأكرمين) . فيكون هذا في سطرين ، ثمّ يُقال بعده بفضاء يسير : (ومملوكه فلان بن فلان) .

وإنْ كان منعوتاً وقد شرّف بأنْ يُكاتب بنعته ذُكر نعته . ولا يُكنّى أحد على الخليفة ، وإنْ جلّ قدره ، إلّا إنْ شرّفه بذلك .

والسبب في إثبات النعت في مكاتبة الخلفاء وحذف الكُنية أنّ النعت تكرمة لا تحصل لمن أُكرم بها إلّا عن الخليفة ، فإذا خاطبه بها كان الحكم (٣٤٢) في مرورها على سمعه حكم غيرها من نعمه عند صنائعه إذا مرّت على طرفه ، والكنية تكرمة يتفاوضها الناس فيما بينهم ، فلا يجوز خطاب الخلفاء بها ما لم يمضوها ويضيفوا نفاذ المخاطبة بها إلى ضروب عوارفهم وأياديهم .

والرسم الذي كان يستعمل قديماً أنْ يُقال في الجانب الأيمن (لعبد الله فلان أبي فلان الكذا أمير المؤمنين) ، وفي الجانب الأيسر (من فلان بن فلان) .

وإنْ كان الكتاب إلى الوزير عن الطبقة العالية قيل في الجانب الأيمن : (حضرة سيدنا الوزير الأجل) ويذكر نعوته ، وفي الجانب الأيسر : (خادمه أو صنيعه أو وليه فلان بن فلان) ويذكر النعت والكنية إنْ كان مكنّى .

وإنْ كان عن الطبقة السافلة قيل في الجانب الأيسر : (عبد حضرة الوزارة السامية الأجلية) ويستوفي الترتيب المقدّم ، ثم يُقال بعده بفضاء يسير : (فلان بن فلان) .

والرسم المستعمل قديماً في عنوانات الكتب الصادرة إلى الخلفاء .

فأمّا عنوانات الكتب الواقعة من النظراء فإنّها مبنية على حسب ما يرونه من النوادر والتكارم .

فأمّا عنوانات الخرائط السلطانية فيوقع عليها : (يعجّل بها إلى فلان بن فلان إن شاء الله) ، وفي الجانب الأيسر : (من مستقرّه بموضع كذا) . وقد كانوا يحلّقون على الخرائط ويبلغون بها العِدّة ما تقتضيه طبقة الأمر الذي صدرت فيه .

وأوّل الطبقات خمس حلقات ثمّ سبع ثمّ تسع ثمّ إحدى عشرة ، ثمّ تُزاد اثنتين اثنتين حتى تبلغ إحدى (٣٤٣) وعشرين حلقة . وهذا الرسم قد بطل اليوم .

وقد اصطلحوا على تعريف الكاتب نفسه والنسبة إليها قبل تسميتها ، وذلك قولهم : (لسيدي فلان) ، وهو خطأ ، إلّا أنّ الخروج من الاصطلاح مستثقل ، وهو داخل فيما اصطلح عليه من الغلط الواقع في الهجاء وكتبة المصاحف ولا بدّ من المتابعة فيه .

قول في الدعاء

عرض في الدعاء مَنْ يغيّره عن رسمه الأوّل مثل ما عرض في العنوان من وجهين :

أحدهما : تكثير ألفاظ الدعاء .

والآخر : تبديل معانيه .

فأمّا ما عرض من تكثير ألفاظه فإنّ الرسم كان في دعاء العنوان أنْ يكون بلفظةٍ واحدةٍ لا يُثنّى ولا يُثلّث ، كقولك : (أطال الله بقاءه) فرقاً بينه وبين دعاء الصّدر ، فزادوا[1] في دعاء العنوان حتى لحق بدعاء الصّدر .

وأمّا ما عرض من تبديل معانيه فإنّ الأدعية التي كانت تستعمل كانت شبيهة بأمر الدين ، مثل قولك : أكرمه الله وحفظه ووفّقه وحاطه وما أشبه ذلك ، فعُدل عنها لقصد الإجلال والإعظام إلى الدعاء بإطالة البقاء وإدامة العزّ وإسباغ النعمة ، ونحو هذا مما يتنافس فيه أبناء الدنيا .

وحملوا الأمر في الأدعية على عادات ملوك الفرس ، فجعلوا أوّل مراتب الدعاء إطالة البقاء ثمّ إطالة العمر ، والفرق بينهما أنّ البقاء لا يدلّ على مدّة تنقضي لأنّه ضدّ الفناء ، والعمر يدلّ على مدّة تنقضي ، ولذلك يُوصف الله تعالى (٣٤٤) بالبقاء ولا يوصف بالعمر . ومن هنا اقتُصر[2] على الدعاء للخلفاء بإطالة البقاء وجُعل ما يليه لمَنْ دونهم . ويتلوه الدعاء بالمدِّ في العمر ، لأنّ الوصف بتطويل الزمان أبلغ من الوصف بالمدّ فيه ، فإنّك تقول : مدّة طويلة ومدّة قصيرة فيتعاورها الطول والقِصَر ، ولهذا صارت مرتبة الطول أقرب إلى مرتبة البقاء . ثمّ لا يزال الدعاء ينحطّ في المراتب حتى ينتهي إلى دعاءواحد في الصّدر دون العنوان ، نحو : أعزّه الله ، وسلّمه الله .

(١) في الأصل : فرادوا

(٢) في الأصل : اختصر .

وكانت عادتهم جارية بأنْ يجتنبوا من الأدعية ما لا محصول له ، كقولهم : (جعلني الله فداءك ، وقدّمني إلى السوء دونك) لما في ذلك من التصنّع والمَلَق الذي لا يرضاه السلطان لأنّ نفس الداعي لا تسخو باستجابته . وإنّما يحسن ذلك من الخواص الذي يتحققون أنّ بقاءَهم معدوق ببقاء رؤسائهم ، وثبات نعمهم مقرون بثبات أيام سلاطينهم ، لأنّه يصدر عن عقائد مستحكمة في بذل الأنفس دونهم ، كالذي كان يعتمده أصحاب رسول الله ﷺ ورضي عنهم ، من قول أحدهم له : (أفديك بنفسي يا رسول الله ، وبأبي أنت وأُمّي ولم يكن يرتاب بضمائرهم ، لأنّه لو احتاج إلى أنْ يفدوه لم يرغبوا بنفوسهم عن نفسه . فإن سلك سالك هذه السبيل فليقدّم في صدر الكتاب من الأدعية ما لا شك في سروره باستجابته ، ثمّ يشفعه بهذا وأشكاله .

وينبغي أنْ تكون الأدعية دالّة على مقاصد الكتّاب ، فإنْ كان في الهناء تأرّجت بعَرْفه ، وإنْ كان في العزاء كانت مشتقة من وصفه . (٣٤٥) وكذلك سائر فنون المكاتبات ، لأنّه لا يحسن أنْ يُبنى الخطاب على الذمّ والتوبيخ والموجدة والسخط ، ثمّ يفتتح الكتاب بالدعاء الذي يليق بمن يُحمد ويُشكر ويُرضى فعله ، لأنّ ذلك تخليطٌ ، ويخالف بينها في فصول الكتاب ، ولا يوالي بين اثنين منها ، ولا يركب بعضها على بعض ، مثل أنْ يقال : فلا أخلى الله الأمير ، أيّده الله ، من عطاياه الجسيمة وحرس الله الأمير أعزّه الله ، ونحو هذا ، فإنه مما يستقبحه الكتاب جدّاً ، وإذا ذُكر الرئيس مجرّداً دعا له فقال : وقد أنهيتُ إلى سيّدي أيّده الله كذا ، فإذا ذكره مع غيره فقال : وقد كان من عدوّ سيدي كذا ، لم يدعُ له ، لأنّه يحتمل المعنيين .

فأمّا أدعية الصدور فإنهم يستقبحون أنْ تخرج عن سطرين .

وأمّا أدعية العنوان فإنها من واحد إلى ستة ولا تزاد على . . .[1] .

(١) كذا في الأصل .

وأمّا ترتيب الأدعية فليست له قوانين تحصره ، إلّا أنّ المستعمل في المكاتبات الصادرة عن الخلفاء ألّا يُدعى لأحد من كبير ولا صغير في التصدير، وأنْ يقرن الدعاء المرسوم لكلّ من المخاطبين باسمه في العنوان حسب .

وأمّا كتب الوزراء فتتضمن صدورها وعنواناتها من الأدعية ما يليق بالمكاتبين وتوجيه مراتب المخاطبين .

وأمّا النظراء فيدعو بعضهم لبعض بالأدعية التي يقتضيها ما ترويه من التناصف في المعاشرة .

فأمّا المرؤوسون فإن كانت كتبهم إلى الأئمة فإن الذي يتضمنه من الدعاء هو ما اشتمل عليه التصدير الذي ذكرناه من الصلوات والرحمة والتحيات والسلام والبركات وما يجري (٣٤٦) هذا المجرى .

وحكم العنوان حكم الصدر أيضاً . هذا هو الرسم المستعمل في مخاطبة الأئمة العلويين . فأمّا المستعمل في مخاطبة غيرهم فالدعاء بإطالة البقاء وسبوغ النعماء ودوام السلطان، وقد يدعى لهم أيضاً بمثل ما ذكرناه من الصلاة والرحمة .

وإن كانت الكتب إلى الوزراء فإن العادة جارية أن يضمّن التصدير ما يليق بجلالة أخطارهم من الأدعية ويقتصر بهم في العنوان على دعاء واحد ، نحو الدعاء بدوام الأيام وعلو السلطان وما شابههما .

وإن كانت الكتب إلى غيرهم من الرؤساء دعا لكلّ منهم بما توجبه رتبته .

وقد كانوا يختارون في الدعاء للآباء : (أبقاك الله وأكرمك) وللابن : (أبقاك الله وأمتع بك) .

ولا يستحسنون الدعاء للإخوان بالإمتاع، ولذلك كتب عبد الله بن طاهر[1] إلى محمد بن عبد الملك الزيات[2] يعاتبه على مخاطبته بـ (أمتع الله بك) :

(١) أدب الطاهرين ٦٥ وفيه : ذي مقة . وأخلّ به شعره في مجلة الخليج العربي .
(٢) شاعر وكاتب ووزير ، ت٢٣٣هـ . (تاريخ بغداد ٢/ ٣٤٢ ، وفيات الأعيان ٥/ ٩٤) .

أخلتَ عمّا عَهِدْتُ من أدبك ... أمْ نِلْتَ مُلْكاً فتهتَ في كُتُبكْ
أتعبتَ كَفَّيْكَ من مكاتبتي ... حسبُكَ مما يزيدُ في تَعَبكْ
إنّ جَفَاءَ كتابِ ذي ثقةٍ ... يكون في صَدْرِهِ : وامتعَ بكْ

فأجابه[1] معتذراً :

كيفَ أخونُ الإخاءَ يا أملي ... وكلّ شيء أنالُ من سَبَبِكْ
إنْ يكُ جهلٌ أتاكَ من قبلي ... فَعُدْ بفضلٍ عليّ في أدَبِكْ

(٣٤٧) وقد استحدث بلغاء الكُتّاب طريقةً في الدعاء مستحسنة ذهبوا فيها إلى غير المذهب الأول ، وسيمرّ[2] في باب رسوم المكاتبات ما يستدلّ به على استنان سنّتها ، إن شاء الله تعالى .

قول في التاريخ

تاريخ كلّ شيء : آخره ، وهو في الوقت غايته والموضع الذي انتهى إليه ، وهو محقّق الخبر الدالّ عليه قرب عهد الكتاب وبُعده . ولكلّ ملّةٍ وأهلِ مملكةٍ تاريخٌ[3] .

وكانوا يؤرّخون بأوقات تحدث فيها حوادث مشهورة . ثمّ استقرّ تاريخ الروم منذ وفاة الإسكندر اليوناني . واستقرّ تاريخ الفرس منذ هلاك يزدجرد أحدِ ملوكهم . واستقرّ تاريخ القبط منذ وفاة دقلطيانوس أحد ملوكهم .

وكانت العرب تؤرخ بعام التفرُّق ، وهو تفرُّقُ ولدِ اسماعيل عن مكّة . ثمّ أرّخوا بعام الغدر ، وله حديث . ثمّ أرّخوا بعام الفيل ، وحديث الفيل مشهور ، وقد أنبأ الله تعالى به في كتابه . ثمّ بالفخار ، وهو وقتٌ تفاخروا فيه

(١) ديوان الوزير محمد بن عبد الملك الزيات ٥٠ .
(٢) في الأصل : ستمر .
(٣) ينظر في التاريخ : رسالة الخط والقلم ٣٥ وأدب الكتاب ٧٨ وكتاب الكتّاب ٧٩ والاقتضاب ١/ ١٩٦ .

وأحلّوا أشياء كانوا يحرّمونها ، وبينه وبين بناء الكعبة خمس عشرة سنة ثم استقرّ تاريخ العرب في الملّة الإسلامية من أوّل سني هجرة سيّدنا محمد ﷺ .
وكان المبتدىء لهذا التاريخ عمر بن الخطاب ، رضي الله عنه ، لأنّ عامله باليمن قدم عليه فقال : أما تؤرّخون كتبكم ؟ فأراد عمر أنْ يؤرّخ بمبعث النبيّ ﷺ ، قال[1] : بل نؤرّخ بوقت وفاته ، ثمّ قال : بل بالهجرة لأنّها (٣٤٨) مبدأ الإسلام وأراد الابتداء بشهر رمضان ، ثمّ تقرّر رأيه على المحرّم .

والتواريخ العربية على الليالي ، لأنّ سني العرب قمرية ، وتواريخ سائر الأمم على الأيام ، لأنّ سنيهم شمسية .

والهلال يبدو في أوّل الليل ، وإنّما يكتب : يوم كذا ، يعرف اليوم بما يمضي من الليالي ويبقى . وأوّل ليلة يطلع الهلال يؤرّخ بالمستهلّ ، لأنّ النهار لا يُقال فيه : مستهلّ ، إذ الاستهلال إنّما هو الليلُ . فأمّا مَنْ عدّ تلك الليلة فيقول : لليلةٍ خلت . على أنّ قوله : مستهلّ وغيره أسهل من قولهم يوم كذا .
والعرب تسمِّي أوّل ليلةٍ من الشهر : النّحيرة[2] ، ولا يستعمله الكُتّاب في التواريخ .

وإذا كان آخر الشهر يبتدىء بالليل وينقضي بانقضاء النهار وفي اليوم الخامس عشر يُقال : النصف من شهر كذا ، فإذا كان قبله عُرف اليوم بالليالي المواضي ، وإذا كان بعده عُرف بالليالي البواقي ، لأنّ الكُتاب قصدوا في القريب بالعدد الأقلّ اختصاراً . والفقهاء ينكرون هذا ويؤرّخون بما مضى من الشهر كائناً ما كان من العدد ، ويرون أن ما يبقى من الشهر غير محصّل ، لأنّ الشهر ما يُدرى أتامٌّ هو أم ناقص وحجّة الكُتاب في هذا أنّهم يعملون على أنّ الشهر ثلاثون يوماً . فإذا ذكروا العدّة الماضية أو الباقية لم يكن عليهم تزيّد .
والذي يعمل عليه اليوم بمصر أنْ يُجعل شهر ثلاثين يوماً وشهر تسعة

(١) في الأصل : بل قال .
(٢) الأزمنة ٢٢ .

وعشرين يوماً ، فيجعل المحرّم تاماً وصفر ناقصاً ثمّ على ذلك إلى آخر الشهور .
(٣٤٩) والرسم في الكتب الصادرة عن السلطان أن تؤرّخ في أعجازها وأواخرها ، إلّا أنْ يكون الكتاب في أمر يحسُن الابتداء بذكره فيؤرخ في صدره باليوم ، كالحوادث العظام والفتوحات والمواسم الدينية .
فأمّا كتب الأتباع إلى الرؤساء فإن الرسم أنْ يؤرّخ في صدورها ، ومثال ذلك أنْ يُقالَ : (كتب العبدُ من مقرِّ خدمته يوم كذا) .

قول في الخَتْم

لم تزل ملوك العجم تختم كتبها احتياطاً على سائرها ، وصيانة لما ينفذ فيه من عزائم أمورها . وكان للفرس ديوان للخاتم تكتب فيه الكتب التي تختم بخاتم الملك لأنّ له من الموقع ما ليس لغيره مما ختم به .
وأوّل مَنْ استأنف ديوان الخاتم في الإسلام زياد بن أبيه[1] .
وروي أنّ كتب العرب لم تزل منشورة غير معنونة ولا مختومة حتى كتب عمرو بن هند للمتلمس[2] إلى عامله على البحرين يأمره فيه بقتله ، فقرأه[3] المتلمس فلم يوصله فختمت العرب بعد ذلك كُتبَها .
وحُكي أنّ النبيّ ﷺ ، كتب إلى ملك الروم كتاباً ولم يختمه ، فقيل له : إنّه لا يقرؤه ما لم يكن مختوماً ، فاتخذ ، عليه السلام ، خاتماً ونقش على فصّه : (محمد رسول الله) وختم الكتاب . فصار الختمُ سُنّةً . وانتقل هذا الخاتم إلى أبي بكر رضي الله عنه ، فختم به كتبه مدّة خلافته . ثمّ انتقل إلى

(١) في الأصل : زياد بن أمية . والصواب ما أثبتنا . ينظر : الأوائل ١/ ١٤٢ وصبح الأعشى ٦/ ٣٥٥ .
(٢) الشاعر المشهور (ينظر : الشعر والشعراء ١٧٩ والأغاني ٢٤/ ٢٥٩) .
(٣) في الأصل : فقتله . وهو وهم .

عمر بن الخطّاب فختم به كتبه أيام خلافته . ثمّ انتقل إلى عثمان بن عفّان فختم به النصف من مدّة خلافته ، وبينا هو في يده (٣٥٠) وهو على المنبر إذ سقط من يده فطُلب فلم يُقدر عليه ، فاتّخذ خاتماً ونقش عليه : (محمد رسول الله) في ثلاثة أسطر وختم به .

ورُوي أنّ أوّل مَنْ ختم الكتب سليمان بن داود ، عليهما السلام .

وقيل في تفسير قوله تعالى : ﴿إِنِّيٓ أُلۡقِيَ إِلَيَّ كِتَٰبٞ كَرِيمٌ﴾[1] أي مختوم .

والذي يجري عليه الأمر في الختم اليوم نذكره عند ذكرنا لديوان الخاتم ، إنْ شاء الله تعالى .

* * *

(١) النمل ٢٩ . وينظر : تفسير القرطبي ١٣/١٩٣ .

الباب الثامن

في رسوم المكاتبات

هذا الباب هو موضع الثمرة والمجنى ، ومكان الغرض والمغزى من الصناعة ، وعليه مدارها وعنده تنقطع أفعال أهلها . وهو أهم ما اضطلعوا به وألزم ما مهروا فيه من أعمالها ، لأنّه لا شيء أعود على الكاتب من تحصيله أمثلة ما يكتب فيه وقيام رسومه في نفسه وتمكنه من التصرف فيها ، ولا أقعد به من تعذرها عليه وحاجته إلى انتساخهاونقلها مما رسمه في أضيق الأوقات مجالاً وأقلّها إمهالاً .

وقد أودعنا هذا الباب المثلَ والرسوم المستعملة في جميع المكاتبات بالقول الوجيز الجامع لحدودهاوعقودها ، إذ كان حصر جميع أنواع الترسيل في مُثُل تشتمل عليها ورسوم تقيّدها حتى لا يبدو شيء منها متعذراً . وأسّسنا لذي الفكرة السليمة والغريزة المستقيمة ما يقتفي آثاره ويقتبس أنواره ، وأغنيناه بتقدمة (٣٥١) الاستعداد عن الفحص والارتياد فأتينا في الكتب المكتبة عن السلطان في الحوادث بجوامع تشتمل على أغراضها ومقاصدها والمعاني الواقعة فيها لتبسط وتوفى حقّها من الشرح والإبانة عند الحاجة إلى استعمالها ، وأتينا في كتب التقاليد والعهود بأمثلة تتضمن التصدير والأوامر التي جرت العادة أنْ يعهد بها السلطان لكلّ مَنْ يعمل عملاً من أعماله ، لأنّها محصورة محدّدة لا عذر للكاتب في الإخلال بشيء منها ليستوفيها على حقّها ويضعها في مواضعها ، فإنّه إنْ أغفل بعضها سقطت الحجّة على العامل متى لم يعمل بها ، وأتينا في المكاتبات المشتركة برقاع وفصول تطرق الطريق إلى إنشاء مثلها . وهذا الفنّ من المكاتبات لا يقف عند مدىً ، وقد كان ينبغي أنْ نحيل في تعرّف رسومه على مطالعة ما أنشأه البلغاء فيه لكنّا تكفّلنا ما تكفلناه منه لئلا نكون قد

أضربنا عن الأمر الأعمّ من الكتابة وإنْ كانت السلطانيات هي الأمر الأهمّ ، لأنّها الكتب النافذة في جلائل الخطوب ومعاظم الأمور وسياسة الجمهور وقوام الدنيا ونظام الدين .

ولسنا ندّعي النفاذ في جميع ما أنشأناه من هذه الأنواع وأودعناه كتابنا ، ولا أنّه بأسره مرضيٌّ لأنّه لا يكاد يوجد كاتب مطبوع في تأليف الرسائل كلّها ، كما لا يوجد خطيب مطبوع في تأليف الخطب كلّها ، لأنّ من الكُتّاب مَنْ يكون حاذقاً في الكتب السلطانية الصادرة في معاظم الأمور وجلائل الشؤون ، ككُتب الهُدَنِ (٣٥٢) والفتوحات والعهود والتقاليد والاستبطاء والاعتذار والشكر والشكوى والتهادي دون غيرها من السلطانيات . ورُبّما تمهّر الواحد منهم في معنى دون معنى ، كما يتمهّر في التقريظ والإحماد دون التوبيخ والاستقصاء ونحو ذلك .

ومن الخطباء مَنْ يكون حاذقاً في التحضيض ، قويّ الحميّة والحفيظة في الوقائع ومقارعة الفرسان ، مقصّراً في الإصلاح بين العشائر وإطفاء الثوائر . وربّما مَهَرَ في خطب الحمالات وتكلّف الديات دون غيرها من أنواع الخطب .

ومن الشعراء مَنْ يجلّ في المدح دون الهجاء ، وفي المراثي دون الفخر وكذلك في سائر الأنواع . وهذا أمرٌ معلوم ، والعِلّة فيه اختلاف الغرائز ومناسبتها للبعض دون البعض من الأمور .

وأيضاً فإنّ الذي يؤلف الكلام في حالٍ حاضرةٍ قد أحاط بصفتها وتمكّنت صورتها في نفسه أفسح مجالاً وأوضح سبيلاً ممن يؤلّف في الأمر المشاهد يستملي من نفس ذلك الأمر ما يبني عليه تأليفه ، وليس مَنْ أخذ صورة فجلاها كمن نخلق الصورة وتكلّف تحليتها .

فإن وقع فيما اشتمل عليه هذا الباب تقصير في بعض الأنواع عمّا يستحقّه من القول إذا قيس بحال حاضرة فهو لهذا السبب ، لأنّ جميع ما تضمنه

مقتضب له لم يستعمل شيئاً في مخاطبة ولا مكاتبة .

وكلّ ما أتينا به من الأمثلة فلا ينبغي لِمَنْ يروم احتذاءه وامتثال سببه أنْ يعوّل على نقل (٣٥٣) فصّه وأخذه على نصّه ، لأنّ ذلك يفسد طبعه ويعوده عادات الاتكال على غيره ، وإنما يجب أنْ يمرّه على سمعه ليتدرب بالطريق المسلوكة إليه فيقتفيها ، وإنْ علق بنفسه معنى من معانيه عرّاه من معرض لفظه وكساه لفظاً يحفظ صورته .

وهذا الباب لم نصنّفه لعالم ماهر ولا كاتب مبرّز كامل ، وإنّما صنّفناه للمبدىء تبصرة وللمنتهي تذكرة ، والله الموفّق للصواب بفضله .

الذي يتصرّف فيه الكاتب من إنشاء المعاني ضربان[1] :

الأول : اقتضاب الرأي والتدبير في الأمور السلطانية التي ليست لها أمثلة محرّرة ترجع إليها ولا رسوم مقرّرة تعتمد عليها ، وإنما هي مصالح تعمّ أمور الدين والدنيا ، والسلطان محتاج إلى تفقدها وإقرار منتظمها على نظامه ، وإعادة المختل منها إلى قوامه ، والمكاتبة منها بما يقتضيه من أمر ونهي ، ووعد ووعيد ، وترغيب وترهيب ، وحضّ على صلاح وكفّ عن فساد ، وإبانة عن حميد عاقبة ودلالة على ذميم مغبّة .

وإنشاء هذا النوع من المعاني يتعلق بوزير السلطان الذي يصدر ويورد ، وينقض ويبرم ، ويحلّ ويعقد ، ويقدّم ويؤخّر .

والمتولي لهذا العمل يفتقر في الاستقلال به إلى حصول ثلاثة أشياء :

أولها : الفكرة المناسبة لهذا الأمر والهمّة المشابهة لهذا الرتبة ، فإن اختيار الرأي وجودة التدبير قوة يحظى بها الواحد دون الواحد فيُعرف بها ويُنسب إليها .

(١) في الأصل : فيه الكاتب أولاً من إنشاء المعاني ضربين الأول . .

والثاني : المعرفة بأحوال المملكة وبلادهاورجالهاورعيتها ومذاهبهم وسيرهم وعاداتهم وما يقومهم من رغبة ورهبة ويضاهيهم من (٣٥٤) المعاملات المتضادّة وما يرجونه ويخافونه .

والثالث : حيازة فضل التجربة والاستدلال بتالد الأحوال على طارفها ، وبسالف الخطوب على آنفها ، لتشابه قضايا الأزمنة وتناسب عللها .

فمتى حصلت له هذه الأقسام اقتدر على نيل المرام ، ووقف على منهج السداد في الإصدار والإيراد ، وتوضّحت له مخايل الصواب وعُدَّ من سادة الكُتّاب .

والضرب الثاني : إنشاء الترتيب والعبارة . وهذا فإنما يسلم الأغراض إلى متولي الترسيل محرّرة فيحسن التعبير عنها ويجلوها في أشفّ معارض الإبانة . وهو ينقسم إلى قسمين :

القسم الأولِ : السلطانيات .

والقسم الثاني : الكتب المشتركات .

فالقسم الأول على ضربين : [الأول] : غير محتسب وغير مطروق ، تنشأ الكتب فيه بحسب الحوادث فلا مثال له ولا رسم ، والكاتب يقتدر على توفيته حقّه بأمرين :

أحدهما : الطبع الفاضل الذي في قدرته وضع الأشياء في حقائقها .

والثاني : المهارة في المعتاد والتدريب به لوقوع التناسب في المور .

والضرب الثاني : راتب متداول قد استقرت له رسوم معروفة ومُثُل مألوفة ، وهو أربعة أنواع :

النوع الأول : المكاتبات في الحوادث المألوفة .

والنوع الثاني : التقاليد والعهود والمناشير والأمانات .

والنوع الثالث : التوقيعات .

والنوع الرابع : المكاتبات في أمور الخراج .

وقد مثّلنا من هذه الأنواع ما فيه كفاية ، وغِنىً لأهلِ الدراية .

* * *

(٣٥٥) القسم الأول من الترسيل : وهو السلطانيات .

الضرب الثاني منه أربعة أنواع ، رسوم النوع الأول منه ، وهو الكتب في الحوادث المألوفة .

أغراض هذه الكُتُب :

الكتب في الدعاء إلى الدين .

الكتب في الحض على الجهاد .

الكتب في الحضّ على الطاعة .

الكتب بالتنبيه على مواسم العبادة .

الكتب عند حدوث الآيات السماوية .

الكتب في النهي عن التنازع في الدين .

الكتب عن الخليفة عند انتقال الأمر إليه .

الكتب في الهُدَن والعقود .

الكتب إلى مَنْ نكث عهده من المعاهدين .

الكتب إلى مَنْ خلع الطاعة .

(٣٥٦) الكتب بالتضييق على المجرمين .

الكتب في الاعتذار عن السلطان .

الكتب في الفتوح .

الكتب في التوفقة بين السنين[١] الخراجية والهلالية .

الكتب بالتنويه والتقليب .

الكتب بالإحماد والإذمام .

الكتب بالأوامر والنهي .

الكتب في إلزام الذمة بالتغيير .

الكتب في الدعاء إلى الدين

أشرفُ[٢] ما يُنشئه المترسلُ الدعاء إلى دين الإسلام الذي أظهر الله تعالى على كلّ دين ، وأعزهُ على كُره المشركين واستجرار مخالفيه إليه واجتذاب الخارجين عن دائرته إلى الدخول فيه ، عملًا بما كان عليه رسول الله ﷺ ، والخلفاء من بعده ، لأنه قوام الملك ونظام السلطان اللذان[٣] لا يصحان إلّا به .

والكاتب يحتاج في إنشاء هذه الكتب إلى علمِ التوحيدِ وبراهينِهِ ، وشَرْعِ الرسولِ ﷺ ، خاصّه وعامّه ومعجزاته وآيات نبوّته ، ليتوسّع في الإبانة عن ظهور حجّته ووضوح محجّته .

والرسم فيها أنْ تُفتتح بحمد الله الذي اختار دين الإسلام فأعلاه وأظهره وقدّسه وطَهّره ، وجعله (٣٥٧) سبيلًا إلى رضاه وكرامته وطريقاً إلى الزّلفى في جنّته ، وشفيعاً لا يُقبل عمل عامل إلّا به ، وباباً لا يصل واصلٌ إلّا منه ، فلا تغفر السيئات إلا لمن اعتصم بحبله ولا تتقبّل الحسنات إلّا من أهله ، وشكره تعالى على الهداية إليه والتوقيف عليه ، وذيادته عن مجاهل الضلالة بما

(١) في الأصل : الشيئين .
(٢) في الأصل : أشف . والصواب ما في صبح الأعشى ٨/ ٢٤٤ نقلًا عن الكتاب .
(٣) في الأصل : الذي . والتصحيح من صبح الأعشى .

أوضحه من برهانه ونوّره من بيانه ، وتمجيده بعظيم آياته وباهر معجزاته ، وحكيم صنعته وبديع فطرته ، وتنزيهه عمالا يليق بسلطانه ولا إضافته إلى عظيم شأنه ، وتسبيحه عما يصفه المُلحدون ويختلقه الجاحدون ، والصلاة على رسوله محمد ﷺ ، والإفصاح عن دليل نبوته وبراهين رسالته ، وما خصّه الله تعالى به من إعلاء ذكره وإمداده بالمعجزات الرافعة للأعذار في أمره . ثمّ يشفع ذلك بالدعاء إلى الدين والحضّ عليه ، وإيضاح ما في التمسك به من الرشاد في داري المبدأ والمعاد ، والتبشير بما وعد الله [به] المستجيبين له والداخلين فيه[١] ، من تمحيص السيّئات ومضاعفة الحسنات ، وعزّ الدنيا وفوز الآخرة ، والإنذار بما أوعد به الناكبين عن سبيله العادلين عن دليله ، من الإذلال في هذه الدار والتخليد يوم العرض عليه في النار ، وتصريف المخالفين بين الرغبة والرهبة في العاجل والمغبّة .

وينبغي أنْ يتأنّى الكاتب فيما يورده من هذه الأغراض ليقع في المواقع اللائقة به ، ويجلو الحجج في أحسن المعاريض ، ويفصح عنها بأقرب الألفاظ من النفوس ، فإنّه إذا وُفِّق لذلك ناب كتابه مناب الجيوش والأجناد وأقرّ السيوف في الأغماد ، ومن صدقت في هذا الفن (٣٥٨) نيته أيّد الله غريزته وعضد بديهته ورويِّته .

الكتب في الحثّ على الجهاد

الدّين ينتظم بأمرين :

أحدهما : الدعاء إليه والترغيب فيه .

والثاني صيانة حوزته وما دخل في مملكته ، وكفّ أعدائه عن تنقّص أطرافه والتغلب على بلاده .

(١) من صبح الأعشى ، في الأصل : له . وما بين القوسين المربعين من صبح الأعشى .

ولهذا فرض الله الجهاد وأوجبه ، وأكّد الأمر فيه وشدّده والسلطان محتاج عند الحوادث التي تحدث من تطرّق المخالفين إلى بعض الثغور أو شنّ الغارة على أهل الإسلام ، أنْ يدعو إلى الجهاد ومقارعة الأعداء ، وصون حريم الملّة وحفظ نظام الدولة والرسم فيها أنْ يُفتتح بحمد الله تعالى على جميل صنعه في إعزاز الكلمة وإسباغ النعمة بإظهار هذه الأمة ، وما وعد به من نصر أوليائه وخذلان أعدائه ، وإدالة الموحدين وإذالة المُلحدين ، والصلاة على رسوله ، صلى الله عليه وعلى آله ، وذكر طرف من مواقفه في الجهاد ومقارعته لشيع الإلحاد ، وتأييد الله تعالى أنصاره على أهل العناد . ثمّ يذكر الحادثة بنصّها ويشرح القضية على فصّها ، ويستنصر من جاوره وداناه من أهل المِلّة أجمعين ويخاطبهم بما يرهف عزائمهم في نُصرة الدين وكافة المسلمين واتباع سبيل السلف الصالحين الذين خصّهم الله بصدق الضمائر ونفاذ البصائر وصحة الدين ووثاقة اليقين ، فلم يكونوا يرومون مراماً إلّا سهّل لهم ما توعّر ويسّر عليهم ما تعسّر ، وسما بآمالهم إلى ما هو أقصى منه مرمى وأبعد مدى ، رغبة فيما (٣٥٩) رغّبهم فيه من نُصرته وتعرّضاً لما عرّضهم له من جزيل مثوبته ، وأنْ يحضّهم على التمسك بعزائم الدين والعمل على بصائر المخلصين ، وافتراض ما فرض الله عليهم من جهاد أعدائه وتنجّز ما وعدهم به من الإظفار بهم والإظهار عليهم ، وأنْ يجاهدوا مستبصرين ويؤدّوا الحقّ محتسبين ، ويقدّموا أرسالًا لا ناكثين ولا ناكصين ولا شاكّين ولا مرتابين ،متبعين الحق حيث يمّم وقصد ومضاربين دونه من ندّ عنه وعند ، ويُبالغ في تنحية أهل البسالة والنجدة والبأس والشدّة وبعثهم على نصر حقّهم وطاعة خالقهم ، والفوز بدرك الثواب والرضوان ونفوذ البصائر في الإيمان ، وفضيلة الأنف من الضّيم والبُعد[١] من الذّيم ، إلى غير ذلك مما يسهّل بذلَ الأرواح والمهج والإقدام على مصارع

(١) في الأصل : العبد .

التّلف ، فإن الملوك الماضين ، لعلمهم بأنّ الناس إنّما يجودون بذلك للفوائد التي توحيه ، كانوا يبذلون لمن يدعونه إلى المكافحة ويعرضونه للمنافحة الرغائب التي تهوّن عليهم إلقاء أنفسهم في المهالك تارة ، ويذكّرونهم الأحقاد والضغائن [ويخوّفونهم من الوقوع في المذلّة أخرى][١] .

وينبغي أنْ يقدّم الكاتب في هذه الكتب مقدّمات يرتبها على ترتيب يهزّ الأريحيات ويشحذ العزائم ليجمع بين خدمة سلطانه والفوز بنصيب من الأجر .

الكتب في الحضّ على لزوم الطاعة

طاعة السلطان والانقياد إليه والرجوع إلى رأيه والاعتماد عليه أقوى الأسباب في استمرار الاتساق والاستتباب ، وهي فرض أوجبه الله تعالى ، فقال : ﴿ أَطِيعُوا اللَّهَ (٣٦٠) وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنكُمْ ﴾[٢] .

ولا تصح مملكة ولا تدوم دولة إلّا بأمرين : أحدهما : عدل السلطان . والآخر : طاعة الرعية له . فمتى ارتفع أحدهما ضد السائس والمسوس . ولم تزل الأزمنة تتقدّم إلى الرعايا بلزوم الطاعة والاعتصام بحبل المشايعة والنهي عن مفارقة الجماعة .

والرسم فيها أنْ يفتتح بالحمد لله على النعمة في تأليف قلوب أهل الدين وجمع كلمة الموحدين ، وإهواء أهوائهم إلى الاتفاق وصيانة عصاهم من الانشقاق ، والصلاة على رسوله ، ﷺ ، والتنبيه على فضائل الطاعة وأنّها العروة الوثقى والمعقل الذي لا يُرقى ، والحصن الحصين والكنف الأمين ، والحمى الأمنع والمرقب الأرفع ، وأنّ مَنْ حافظ عليها فاز وسَلِم وربح وغَنِم ، ومَنْ فارقها خسِر وخاب ونكب على سبيل الصواب ، وإيضاح ما في لزوم

(١) من صبح الأعشى ٨/ ٢٤٧ .
(٢) النساء ٥٩ .

الطاعة من اتفاق الكلمة وانتظام شمل الأمة ، وشمول الخيرات وعموم البركات ، وعمارة البلاد وصلاح العباد ، وما في المشاققة من الفساد العام العائد بانتثار النظام ، وانبتات الحبل وتفرّق الشمل واجتثاث الأصل ، وطموس الديار وصيال الأشرار على الأخيار ، وتوالي الفِتن التي لا تُصب الظالم خاصّة دون العادل ، ولا المشاقق دون الموافق ، وحلول النوائب المُزيلة للنِّعم المُنزلة للنِّقم ، واتباع ذلك بما يجب من إعذار وإنذار ، وترهيب وترغيب ، وتذكير وتبصير ، ووعظ وتخويف ، وبعث العلماء الحصفاء على وزع الجهلاء (٣٦١) السخفاء ، وتنبيه أهل السلامة والصلاح على كفّ ذوي العبث والطّلاح ، إلى نحو هذا مما يجاريه . وأنْ يبالغ فيما يورده من هذه المعاني ، فإن هذه الكتب إذا كانت بليغة مستوفاة جيدة العبارة أخذتْ بمجامع القلوب وأغنت عن الكتائب في إدراك المطلوب .

الكتب بالتنبيه على مواسم العبادة

إنْ الله وقّت لعباده أوقاتاً عظّم شأنها ورفع مكانها ، وأمرهم أنْ يتقرّبوا فيها إليه بتأدية ما فرضه عليهم ، لُطفاً بهم ورأفة وحناناً ورحمة . ولم يزل السلطان يكتب إلى عُمّاله بتنبيه الرعايا عليها وتعريفهم فضل العبادة فيها ، ليستقبلوها بالإخبات والخشوع ويتلقّوها بالتضرّع والخضوع ، ويتوسّلوا في قبول التوبات وغُفران الخطيئات ، حفظاً لنظام الدين وتفقّداً لمصالح المسلمين .

والرسم فيها أنْ يفتتح بحمد الله تعالى على أنْ وقّت لعباده أوقاتاً يتقبّل فيها قربهم وأعمالهم ويخفّف بالإنابة إليه عند حلولها أوزارهم وأثقالهم ، فيغفر لمستغفرهم ويعفو عن مُسيئهم ويتقبّل التوبة عن تائبهم والصلاة على رسول الله ﷺ .

ثمّ يقيّم مدة مبيّنة على تعظيم هذه الأوقات والإبانة عمّا في قَصْرِها على العبادات والمسابقة إلى الخيرات من عظيم المثوبات . ويشفع ببعث الولاة أخذ

الرعايا بالمحافظة على السّنن وتعهّد حقّ الله تعالى فيها ، والتوسّع في توكيد الحجة ونفي الشبهة ، وإيراد المواعظ الرادعة التي تعود بشحذ البصائر وصفاء الضمائر ، والإيذان بحقوق هذه الأوقات (٣٦٢) وحرماتها والفوز بما توفده من جزيل بركاتها والتوفّر على حسن مجاورتها ، والتقرّب إلى الله تعالى ببذل الصدقات والإقبال على الصلوات وزيارة بيوت العبادات ، ومذاكرة أهل الدين والسعي في مصالح المسلمين ، ونحو ذلك مما يناسبه .

فإن كان الكتاب مقصوراً على الدعاء إلى الحجّ افتتح بحمد الله على أنْ جعل لعباده حرماً آمناً يمحّص ذنوبهم بزيارته ويمحو آثامهم بحجّه ووفادته . ويلي ذلك ما يليق به من الحثّ على تأدية المناسك وتكميل الفرائض والسنن وزيارة قبر النبي ﷺ . وكذلك الحكم في سائر الأبواب الدينية .

وينبغي للكاتب أنْ يُحسن التأني في هذه الكتب ليليّن القاسي ويذكّر الناسي ، وينبّه الغافل اللاهي والمهمل الساهي ، ويحرّك النفوس نحو مصالحها ويبعثها على الأخذ بفاضل الأعمال وصالحها .

الكتب عند حدوث الآيات السماويات

جرت العادة أنْ يكتب السلطان إلى الرعايا ، عند حدوث الآيات المهولات التي يريد الله تعالى بها إرشاد عباده إلى الإقلاع عن معصيته والإقبال إلى طاعته ، كالرياح العواصف والصواعق واحتباس القطر وخروجه في التسكاب عمّا جرت به العادة ، كُتباً يضمّنها من الوعظ الشافي والرقيق ما يأخذ بمجاميع القلوب ويشعرها للتقوى والرهبة ، ويبعث على المراقبة والنظر في العاقبة .

والرسم فيها أن يفتتح بحمد الله على آلائه التي يفيضها ابتلاء واختباراً ، وآياته التي يرسلها تخويفاً وإنذاراً ، وموهبته في التوقيف بسابغ نعمته على طاعته (٣٦٣) والتحذير بدامغ نقمته من معصيته ، والصلاة على رسوله الذي

أنقذ بشفاعته وعصم من نزول القوارع بنبوّته . ثمّ يقدّم مقدمة تتضمن أنّ الله تعالى يقدّم الأعذار أمام سخطه وعذابه ويبدأ بالإنذار قبل غضبه وعقابه ، فمَن استيقظ من سنته ونظر لعاقبته فنزع إلى طاعته وأقلع عن معصيته كشف ضرَّه وضاعف أجره ، ومن أضرب عن موعظته وتعامى عن تبصيره وتذكرته أخذه على غرّته وسلبه سربال نعمته . ثم يؤخذ في حث الأمّة على الفزع إلى الصلوات والمسارعة إلى بيوت العبادات ، والإكثار من التضرع والخشوع والاستكانة والخنوع وإذراء الدموع ، وإخلاص التوبة عن محتقب الآثام ومجترح الأوزار ، والتوسّل إلى الله تعالى في قبول الإنابة بقلوب نقيّة وطويّات على الطهارة مطويّة ، وسرائر صحيحة ونيّات صريحة ، يصدّقها الندم على الماضي وعقد العزم على الإقلاع في الآتي ، والرغبة إليه في رفع سخطه وإنزال رحمته ، وما يجاري هذا .

وينبغي للكاتب أنْ يتلطف في الموعظة ويبالغ في الذكرى التي تحصر الخواطر وتقدح الأنفس ، وتحرّك العزائم نحو الإخلاص فإنه إذا ما أبرز هذه المعاني في صور تُشعر الخيفة من غضب الله تعالى وعقابه وترغّب في عفوه وثوابه ، نفع الله من رغب عن الهوى ورغب في التقوى بكتابه .

الكتب في النهي عن التنازع في الدين

(٣٦٤) من أهمّ ما صرف إليه السلطان تفقّده ووقف عليه تعهّده أمرُ الرعايا في أعماله وتنفيذ الكتب إليهم بالنهي عن التنازع في الدين ، وحسم أسباب المجاذبة والمراء والتحذير من اتباع البدع والأهواء والإخلاد إلى مضلّ النِّحل والآراء، لأنّه متى فسح لهم في هذا الباب صاروا شيَعاً متباينين وفِرقاً متحاربين، وانشقّت عصاهم وانقضت حيلَهم وخرجوا عن أحكام أهل السلامة إلى أحكام أهل الفتنة ، وعاد ضرر ذلك على الدين والسلطان ، ولهذا صرف إليه الساسة الحَزَمة من الملوك والاهتمام ولم يخلوا بحسم مادته على تغاير الأيام .

والرسم فيها أنْ يُصدّر بحمد الله تعالى على نعمته في تأليف كلمة أهل الإسلام وما منّ به عليهم من الاتفاق والالتئام ، وشكره على موهبته في نزع الغلّ من صدورهم والتأليف بين قلوبهم ، وتصييرهم إخواناً متصافين وخلّاناً متوافين[١] ، وعونهم بما وفّقهم من التوازر على من شقّ عصاهم وإقدارهم بما منحهم من الألفة على مراماة مَنْ راماهم ، والصلاة على سيّدنا محمد صلى الله عليه وعلى آله . ثمّ يشفع هذا وما يجاريه بأنّ أمير المؤمنين بما مكّنه الله تعالى في أرضه ووفّقه له من القيام بفرضه ، والنهوض بحقّ طاعته والعمل بكتابه وسنته ، ورغبته في الخير العام وشمول الصلاح لكافّة الأنام ، لا يزال يحضّ رعيته على ما يقضي بسداد دُنياهم وحسن المنقلب في أخراهم ، ويرى أنّ أنفع ذلك عائدةً وأجزله فائدةً ما رفعَ عنهم أسباب التنافُر ودعاهم إلى التعاضد والتضافر ، (٣٦٥) وحال[٢] بينهم وبين الخوض في مُحَدث النِّحل والآراء والإصغاء إلى مضلّ البدع والأهواء التي تصدّ عن سَنَن الهدى ، وتلقي في مزالق الردى وتدعو إلى شقّ العصا وتفضي بانتشار النظام واختلاف الأنام وانفصام عرى الإسلام ، وكفّهم عن المماراة في الدين والإصغاء إلى سنّة المضلّين المعطّلة للسُّنن القادحة للفتن الداعية إلى احتقاب الآثام وإراقة الدماء الحرام ونحو هذا مما يضاهيه .

ثمّ يقول : وانتهى إلى أمير المؤمنين التفاتكم عن معايشكم التي جعلها الله لدنياكم قِواماً وعبادتكم التي صيرها لآخرتكم نظاماً ، وإقبالكم على المماراة والمنازعة والمناظرة والمجادلة في شكوك يقيمها من يرغب في الرياسة والتقدّم ليفوز بخبيث الطَعْم [الذي][٣] يعمي البصائر ويفسد السرائر ، ويقدح زند

(١) في الأصل : متصافيين متوافيين .
(٢) من صبح الأعشى ٨/٣٠٦ وفي الأصل : وخاص .
(٣) من صبح الأعشى وفيه : المطعم .

الضلال ويشبّ نار المحال والانتحال ، فامتعض[1] أمير المؤمنين من ذلك وخاف عليكم أليم عاجلته وذميم آجلته ، وبادركم بكتابه هذا منبهاً لغافلكم ومرشداً لجاهلكم ، وباعثاً لكم على التشاغل بما أطاب أخباركم وحسّن آثاركم ، من تلاوة كتاب الله الذي أمركم بتلاوته وزيارة بيوت عبادته والتأدب بأدب نبيّه وعترته ، وأوعز إلى النائب في الحرب بتقويم من خرج عن أمره وتثقيف من أصرّ على غيّه ، وأنْ يحسم الداء من قبل استشرائه ويستدركه دُوَين استفحاله ، فاصغوا إلى زواجر أمير المؤمنين ومواعظه واقتدوا بهَدْيه ومراشده لتفوزوا بطاعته وتسعدوا برضاه وصلاته (٣٦٦) وتسلموا في الحاضر من نكاية أنتم بغيرها أولى ما سلكتم الطريقة المُثلى وفي الغابر مما أعدّه الله لمَنْ خالف أمره من العقاب في الدار الأخرى ، فاعلموا هذا واعملوا به إنْ شاء الله .

وقد يكتب السلطان إلى الرعيّة بالنهي عن التفاخر بالبلدية والتنازع في العصبية ، والطريقة في هذا المعنى مشتقة من طريقة هذا الرسم .

الكتب عن الخليفة عند انتقال الخلافة إليه

جرت العادة أن تنفّذ الكتب إلى ولاة الأعمال في مثل هذه الحال مضمّنة ما جرى عليه الأمر بالحضرة من انقياد الأولياء والرعايا إلى الطاعة ودخولهم بصدور منشرحة في البيعة وحضّ مَنْ بها من رجال السلطان ورعيته على الدخول فيما دخل فيه أمثالهم وإعطاء الدعاة على ذلك صفقة أيمانهم .

والرسم فيها أنْ تصدّر بحمد الله على عوارفه التي لم تزل تكشف الخطب وترأب الشعب ، وتدفع المُهمّ وترفع الملمّ ، وتجبر الوهن وتسبغ الأمن والمنّ ، والصلاة على رسوله سيّدنا محمد ﷺ ، وذكر خصائصه ومناقبه وتشريف الله له بإقرار الأمانة في ذريته وردّ الخلافة إلى عترته والتنويه بذكرهم

(١) في الأصل : امتعظ . وهو خطأ .

في كتابه والإبانة عن أنّهم حبوته وأهل صفوته الذين طهّرهم من الأرجاس وفرض مودّتهم على الناس بقوله : ﴿ إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ ٱلرِّجْسَ أَهْلَ ٱلْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا ﴾[1] ، وما أمرَ به رسوله من سؤال أمته في مودتهم فقال : (٣٦٧) ﴿ قُل لَّآ أَسْـَٔلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا إِلَّا ٱلْمَوَدَّةَ فِى ٱلْقُرْبَىٰ ﴾[2] وتفويضه خلافته إلى وصيّه علي أمير المؤمنين ونصّه عليه وتسليمه بمحضر من العام والخاص إليه . ويتلو هذا بالإفصاح عن شرف الخلافة وفضلها والإبانة عن رفيع مكانها ومحلها ، وأنّها ظلّ الله الممدود وحبله الممسود ، ومساك الدين ونظامه وملاك الحقّ وقوامه ، وامتنان الله تعالى على العباد بأنْ جعل لهم أئمة يبسطون العدل عليهم ويقيمون الحدود فيهم ويقوّمون أديانهم ويهذّبون إيمانهم ويرهفون بصائرهم ويهدون حائرهم ويكفّون ظلومهم وينصفون مظلومهم ويجمعون كلمتهم ويحمون ذِمارهم ويحوطون دارهم وما يجاري هذا .

ثمّ يذكر ما أوجبه الله على أهل الإسلام للإمام من الطاعة وحُسن التباعة أيام حياته والائتمار مره في الانقياد إلى مَنْ ينصّ عليه بمرتبته بعد وفاته ، ليتصل حبل الإمامة بينهم ويمتدّ ظلّ الخلافة عليهم[3] ، ثمّ يأتي بمقدمة في ذكر الموت وأنّ الله تعالى سوّى بريّته وجعل في تطرّقه إلى رسوله أسوة لخليقته ، وتفرّد بالبقاء وامتنع على الفناء ، ثمّ يُقال : وإنّ الله لمّا اختار لعبده ووليه فلان النُّقلة إلى دار كرامته والحلول بفناء طاعته وأعانه على سياسة بريّته ، وأنهضه بما حمّله وأيده بما كفله من الذبّ على المسلمين والمراماة عن الدين ، والعمل بكتابه وسنّته في القول والفعل واستشعار خيفته ومراقبته في السرّ والجهر وما يليق بهذا ، استخلص عبده ووليه فلاناً[4] الإمام الكذا بخلافته ، وأهمى سماء

(١) الأحزاب ٣٣ .
(٢) الشورى ٢٣ .
(٣) في الأصل : الخلافة للخلافة عليهم . وأثبتنا رواية صبح الأعشى ٨/ ٢٣٤ .
(٤) في الأصل : فلان .

الرحمة بإمامته ، وأحكى عُرى العصمة بولايته ، وألقى في نفس رأيه[1] النصّ عليه والتفويض إليه لما علم سبحانه في ذلك من شمول المصلحة للعباد وعموم الأمنة للبلاد ، فارتسم ، قدّس الله روحه ، ما ألهمه وكمّله قبل (٣٦٨) خروجه من دار الدنيا وتمّمه ، عالماً بفضل اختياره وأنه لم يملْ مع الهوى في إيثاره ، فقام أمير المؤمنين الإمام الكذا مقامه وحفظ نظامه وسدّ ثلمته وعفّى رزيّته ، وأقرّ الإمامة به في نصابها ومقرّها وزاد باستخلافه في صيت الخلافة وقدرها .

وأمير المؤمنين يسأل الله أنْ يخصّ قلبه السعيد بقربه بأفضل صلواته وأشرف تحياته ، ويُحسن جزاءه عن سعيه في صلاح العباد وسداد البلاد ، وأنْ يُلهم أمير المؤمنين من الصبر على تجرّع الرزية فيه أفضل ما جزى صابراً محتسباً ، وأنْ يجبر كسره في فقده ويوفّقه لجميل العزاء من بعده ، ويسدّده في مصادره وموارده ويهديه لما يرضيه في جميع مقاصده ، ويعينه على ما ألّف الأهواء وجمع الأرزاء ، ونظم الشمل وكثّر القُلّ وأدجى الظلّ وأَزالَ الشكّ والارتياب .

وكتاب أمير المؤمنين هذا إليك وقد اجتمع مَنْ بحضرته من ذوي الحمية وأمراء دولته وكافة جنده وحماة حوزته على بيعته وإعطائه صفقة أيمانهم على طاعته ومشايعته ، عن صدور مخلصة نقيّة وسرائر صافية سليمة وعقائد مشتملة على الوفاء بما عاقدوا عليه وانقادوا مختارين إليه ، وشملتهم بذلك الرحمة وصفت عليهم النعمة ، فما ترحوا للرزية حتى فرحوا بالعطية ، ولا وجموا[2] للمصيبة حتى بسموا للرغيبة ، ولا أظلموا لفقد الماضي حتى أضاؤوا لوجود الآتي .

فللّه الحمد على هذه المنّة التي جَبَرت الوهنَ وحققت في فضله المنَّ ،

(١) في الأصل : إنه . وما أثبتناه من صبح الأعشى ٨/ ٢٣٥ .
(٢) في الأصل : وخموا . وما أثبتناه من صبح الأعشى

حمداً يستدرّ (٣٦٩) أخلاف فضله ويستدعي سوابغ طوله ، وصلّى الله على محمد وآله .

وأمير المؤمنين يراك من أهلِ مخالصته والمتحققين بطاعته والجديرين بإجابة داعي تبعته والمسارعين إلى الاعتصام بحبل دعوته ، وهو يأمرك أنْ تأخذ البيعة على نفسك وعلى جميع أوليائه المقيمين قبلَك وكافّة رعاياه الذين في عملك ، وتشعره بما عنده للمسارعين إلى الطاعة المبادئين في التباعة من نشر الإنصاف والعدل وإفاضة الإحسان والفضل ، وما لَمنْ نكب عن الطريقة المُثلى وعدل عن الأولى ، من الكفّ الرادع والأدبِ الوازع ، ويتوسّع في هذا المعنى توسعاً يشرح صدور أهل السلامة المستمرين على نهج الاستقامة ، ويقبض أيدي أهل الفساد ويغضّ من نواظر ذوي العناد ، ويحلّي هذا الكتاب بآيات من القرآن تحسن استعارتها في باب العزاء ويليق ذكرها في باب الإشادة بالخلافةِ والخلفاء .

وهذا الرسم فيما يصدر إلى الأعمال ، فأمّا ما يُقرأ بالحضرة فإنّه يُقال في موضع : وكتاب أمير المؤمنين إليك ، وأنتم معاشر الأشراف بني عمّ أمير المؤمنين والعلويين وخواصّ الدولة وأمرائها وأمثالها وأجنادها وكُتّابها وقضاتها وكافّة رعيتها ومن اشتمل عليه ظلّ مملكتها ، أحقّ من حافظ على عوارفنا واعتدّ بلطائفنا وقام بشكر نعمتنا وسارع إلى بيعتنا واعتصم بحبل دعوتنا فأجمعوا على متابعتنا وإعطائنا صفقة أيمانكم على مشايعتنا ، ليجمع الله على التأليف كلمتكم ويحمي بالتوازر[1] بيضتكم ويتبع هذا من وعد أهل الطاعة بما يُرهف حدودهم ومن وعيد أهل المعصية بما (٣٧٠) يُصَعِّر خدودهم على نسق ما ذُكر في الترتيب الأول .

(١) آزره ووازره : أعانه على الأمر . وفي صبح الأعشى : بالتآزر . وهو أفصح .

الكتب في الهُدَن

هذا الفن من المكاتبات له من الدولة موضع خطير ومن المملكة موقع أثير ، ويتعين على الكاتب أنْ يُخلي له فكره ويعمل فيه نظره ، ويتوفّر عليه توفّر يُحكم مبانيه ويُهذّب معانيه ، وأنْ يتحيّط من سقط يُدخل على الشريعة تقصيراً أو يجرّر إلى السلطان وهيصة ، وأنْ يأتي بما يدلّ على عُلُوّ الكلمة وعزّ الأمة وانبساط القدرة وحضور النصرة ، واستجمام العِدّة واستكمال العُدّة ، وظهور الأيد ووفور الجند ، وقصور الملوك عن المطاولة وعجزهم عن المصاولة ، ليعود ذلك بالرفع من أهل الدين والوضع من المخالفين .

والرسم فيها أنْ يفتتح بحمد الله تعالى على الهداية إلى دين الإسلام الذي أذلّ به كلّ دين وأعزّه وخذل كلّ شرع ونصره وأغمض كلّ مذهب وأظهره ، والتوغّل في توحيده وتقديسه وتمجيده والثناء عليه بآلائه والصلاة على خيرة أنبيائه محمد ، صلى الله عليه وعلى آله .

ثمّ يذكر رغبة الخلفاء الراشدين ، عليهم السلام أجمعين ، في السلم الذي حضّ الله تعالى عليه وأمر بالجنوح متى جنح المخالفون إليه ، فقال جلّ قائلاً : ﴿ وَإِن جَنَحُوا۟ لِلسَّلْمِ فَٱجْنَحْ لَهَا ﴾[1] . وأنّهم لولا ذلك لشرعوا الأسنّة إلى مخالفيهم في الدين ونصوا الجياد إلى جهاد من يليهم من الملحدين ، ائتماراً لقول الله تعالى : ﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ قَـٰتِلُوا۟ (٣٧١) ٱلَّذِينَ يَلُونَكُم مِّنَ ٱلْكُفَّارِ وَلْيَجِدُوا۟ فِيكُمْ غِلْظَةً وَٱعْلَمُوٓا۟ أَنَّ ٱللَّهَ مَعَ ٱلْمُتَّقِينَ ﴾[2] . ويأتي في هذا المعنى بما يستوفيه ويكفي فيه ، مما يرهب أهل الخلاف ويقودهم إلى الموابقة بجرائم الاعتساف . ثمّ يقدّم مقدمة تكون بساطاً لذكر السبب الذي أوجب عقد الهُدنة

(١) الأنفال ٦١ . في الأصل : السلام .
(٢) التوبة ٩ .

ودعا إلى قبول المُوادعة . ثم يشفع الشروط التي[1] انعقدت المسالمة عليها مستظهراً فيها للدين على المعاهدين وليتحرّز من خَلَل يتطرق به إلى نقص شيء مما شرط أو استعمال لفظ مُشترك أو معنى مُلتبس يوقع شبهة يوحد السبيل إلى التأوّل وليأخذ المأخذ الواضح الذي لا تتوجّه عليه مُعارضة ولا تتطرق إليه[2] مُناقصة ، وليؤكد القول فيما تقرّر علي من مفاداة أو تسليم حصون أو حمل مالٍ أو حفظ سفر أو إقامة أو إمداد بجيش أو دخول في طاعة أو مجانبة عدو أو محاربته وترك مواطأته أو كفّ رجاله وغيرهم ممن يدخل في طاعته ويحالف عليه من أهل مملكته عن ثغور الإسلام ، إلى غير هذا .

وليبين الكلام على ما لا مدخل للإعلال فيه ، ويؤكد الشرط في حفظ تجار المسلمين ورعاية المسافرين والمحتارين وتوجهم بالإعزاز والكرامة والتمييز وصونهم برّاً وبحراً وسهلاً ووعراً ولا يبق فرجة حتى يسدّها ولا صدعاً حتى يرأبه . ثم يقتصر شروط التهادن فصلاً فصلاً . والبليغ المطبوع يكتفي بقريحته في ترتيب هذه المعاني إذا دفع إلى الإنشاء فيها إنْ شاء الله تعالى .

وقد يتعاقد عظماء أهل الإسلام على التوادع والتسالم واعتقاد المودّة والتصافي (٣٧٢) والتوازر والتعاون والتعاضد ، ويشترط الأضعف منهم للأقوى تسليم بعض ما في يده أو القيام عنه بمقاطعه أو الانقياد إلى التباعة والطاعة أو الإكرام في المخاطبة والمجاملة في المعاملة أو الإمداد بجيش إنْ هجم عدوّ أو امتثال الأوامر والنواهي ، وغير هذا مما [لا][3] يُحصى .

والكاتب إذا استقرى المعاني التي يقع الاصطلاح عليها وكان ذا طبع قويم وخاطر سليم تهيّأ له الاحتياط فيها بما يحتاط به في مثلها .

(١) في الأصل : الذي .
(٢) في الأصل : فيه .
(٣) من صبح الأعشى ١٤/٤ .

وقد جرت العادة بأن يتقاسم المتهادنان بأيمان على ما تهادنا عليه تودع كتاب المواصفة .

وقد رسمنا لليمين رسماً يحتذي الكاتب عليه متى احتاج إلى استعمال مثله ، وهو يقول : فلان بن فلان والله الطالب الغالب المُدرك المُهلك ، الضار النافع ، المطّلع على السرائر والخفايا ، العالم بما تجنّه الضمائر والطوايا ، الذي لا تخفى عليه خافية الأعين وما تخفي الصدور ، القائم على كلّ نفس بما كسبت والمجازي لها بما احتقبت ، وحقّ محمد ، ﷺ ، وحقّ القرآن العظيم المنزل على قلبه الذي ﴿ لَا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ ﴾[1] ، أنّه يفي بما تضمنه هذا العقد ولا يخالف شيئاً من أحكامه وحدوده ولا ينقض عهداً ولا عقداً ولا شرطاً من عهوده وشروطه وعقوده ، ولا يعمل بما يخالفه وينافيه ، ولا يتأوّل وجهاً من وجوه التأويل فيه وعليه بذلك عهد الله وميثاقه وما أخذه على ملائكته ورسله وأنبيائه ، فإنْ خالفه أو خالف شيئاً منه أو تحيّل في نكثه أو توصّل إلى نقضه أو أدهنَ (٣٧٣) أو أدغلَ أو تمحّل أو تعمّل فحنث أيمان البيعة لازم له بحلالها وحرامها وعتاقهاوطلاقها وحجّها وصدقتها وجميع حدودها وموجباتها ، وبريء من الله ، عزّ وجلّ ، وملائكته المقرّبين وأنبيائه المرسلين ، ومن محمد ، ﷺ ، ومن الأئمة من آله الطاهرين ، ولقيَ الله تعالى جاحداً له ، مشركاً به ، مدّعياً له البنات والبنين ، قائلاً فيه ما يقوله عُبّاد الأوثان وحملة الصُّلبان ، شريكاً لقتلة أمير المؤمنين علي بن أبي طالب وولده الحسين عليهما السلام ، موالياً لأعدائهم ، معادياً لأوليائهم ، راضياً بكلّ دمٍ سفكه أئمة الضلال في الإسلام ، وعليه الحجّ إلى بيت الله الحرام ثلاثين سنة حافياً حاسراً راجلاً لا يأجره الله على ذلك ، وكلُّ ما تملّكه من تالد وطريف صدقة محرّمة خارجة عن يده ، وكلّ زوج له طالق ثلاثاً بتاتاً طلاق الحرج

(١) فصلت ٤٢ . في الأصل : ولا من قبله .

والسنّة وعلى سائر المذاهب التي يصحّ بها الطلاق ، وكلّ عبدٍ له وأمَة أحرار لوجه الله تعالى لا سبيل له عليهم ، وكلّ فرس في رباطه حبيس في سبيل الله ، وهو بريء من دين الإسلام كلّه على اختلاف مذاهبه ، مفارق لعصمته ، خارج عن دائرته ، ومن كلّ دين يدين به المتدينون واعتقاد يعتقده المعتقدون . وهذه اليمين يمينه كلّما حاول الخروج منها عاد فيها ورجعت يميناً غموساً مؤكدة مطوّقة في عنقه حتى يلقى الله تعالى يوم القيامة ، وهو مأخوذ بها مُطالب ، والنيّة في جميع ذلك نيّة المستحلف ، فإن نقض شيئاً من هذه اليمين فقد أباح ماله ودمه ونقض عصمته وذمّته ، وليس له بعد ذلك لا عَهْدٌ ولا عَقْدٌ (٣٧٤) ، وسائر رجال الدولة في حل وسعة من ماله ودمه وولايته وإمارته ومن كلّ ما يعاملونه به من معاقبة ومحاربة . وحلف بهذه اليمين طالباً راغباً في صحة عقله وجواز أمره ، طائعاً غير مُكره ولا مجبر ولا مُضطهد ، وذلك في يوم كذا .

فإنْ كان الحالفُ خليفةً قال : يقول فلان بن فلان أمير المؤمنين في أصالة من رأيه ونفاذ من حزمه ، سالكاً سبيل الرضَى والاختيار غير تابع لحكم من أحكام الكراهية والاضطرار . ويستوفي معاني اليمين على الإجمال توقيراً له ، وإذا وصل إلى . . . قال : وعليّ أيمان أهل البيعة ، ولم يفصّلها إلّا أنّه يقول : فإنْ نقضتُ ذلك فقد خلعتُ نفسي من الخلافة ، ونقضتُ بيعتي التي في أعناق الكافّة ، وأبرأتهم منها في الدنيا والآخرة ، وبرئتُ من ولادة فلان بن فلان .

الكتب إلى مَنْ نقض العهدَ

فإنْ نقض معاهد عهده ونفض من شروط الهدنة يده ، فالرسم أنْ يصدّر ما يُكاتَبُ به بحمد الله تعالى على موهبته في إظهار الدين وإعزاز المسلمين ، وما تكفّله من النصر على الباغين ووعد به أهل العدل من الإدالة والتمكين ، والصلاة على سيّدنا محمد النبيّ ، صلّى الله عليه وعلى آله أجمعين ، وإيراد

طرف من معجزاته وفضائله وآياته ومناقبه التي تنخرط في هذا النظام وتليق بهذا النمط من الكلام ، (٣٧٥) ثمّ يتبع ذلك بمقدمة تدلّ على مقامة البصائر في الدين ووثاقة العقائد في إذالة المُحادّين ومضاء العزائم في مجاهدة[1] المعتدين والاستطالة على المعاندين مع ما تضمّنه الله تعالى من نصره وإظفاره ووعدَ به من تأييده وإقداره ، وسهّله من أهواء الأهوية إليه وجمع الكلمة عليه ، بما خوّله من بأس وعديد وعدّة ، وما يليق بهذا مما يُعرب به عن علو السلطان ووفور الأعوان ، واتساع القوّة والأيْد وصدق التشمير والجدّ . ثمّ يذكر الحال التي انعقدت الهدنة عليها وأنّ الإجابة لم تكن وقعت إليها قصوراً عن غزوهم في عقر دارهم وتشريدهم بالغارات المشبوبة برّاً وبحراً عن قرارهم ، وإنّما كانت قبولاً لمساءلتهم وامتثالاً لأمر الله تعالى في مسالمتهم ، ويُؤخذ في تعديد الوقائع التي أوقعها أهل الإسلام بهم ، والمشاهد التي نصر الله تعالى فيها عليهم والمعاقل المنتزعة من أيديهم ، وأنّ تلك العزائم مضطرمة متوقّدة وتلك السيوف محدّدة مهنّدة ، وأنّ الله تعالى قد أباح حُرَم مَنْ نقض عهده ونفض من الذِّمام يده ، وأنّ كتائب الله مرجفة وراء هذا الكتاب ، في جيش يلحق الحَزْنَ بالهضاب ما لم يكن منهم مبادرة إلى الإقلاع والإنابة ومكاتبة في الصّفح والاستنابة ، وأنّه قد قدّم الأعذار وبدأ قبل الإقدام بالإنذار ، وما تقتضيه الحال من هذا ونحوه .

فإنْ كان الكتاب جواباً عن كتاب ورد أُجيب بما يقتضيه ، وبُنيَ الأمر فيه على ما يبسط الهيبة ، ويدعو إلى النزول على أحكام الطاعة .

وقد قلنا : إنّ الأمور الحادثة والأسباب العارضة لا تتناهى فيحيط بها مِثالٌ . وينبغي أنْ يحتاط (٣٧٦) الكاتب فيما يطلق به قلمه من هذه المعاني الخطيرة ، لأنّها مزاحمة بالدول والملك ، وحججٌ [تحصل][2] من كلّ دولة عند الأخرى ، ودَرَك ما يقع فيها عائدٌ عليه ومنسوبٌ إليه .

(١) من صبح الأعشى ٨/ ٢٥٩ ، في الأصل : مجاهد .
(٢) من صبح الأعشى ٨/ ٢٦٠

الكتب إلى مَنْ خلع الطاعة

هذه الكتب تختلف رسومها بحسب اختلاف أقدار المُكاتبين وأحوالهم في الخروج عن الطاعة ، وجمع أوضاعها كلّها في قانون كُلّي عَسِر المرام ، إلّا أنّنا نرسم فيها رسوماً يمكن الزيادة فيها والنقص منها . والعادة أنْ تنفّذ هذه الكتب إلى مَنْ تُرجى إنابته وتؤمل مراجعته . فأمّا مَنْ وقع الإياس من استصلاحه ودعت الضرورة إلى كفاحه ، فلا حاجة إلى معاتبته ولا وجه لمكاتبته مع تصامُمِهِ عن الوعظ ومصارمته .

والرسم فيها أنْ يفتتح بعد التحميد المناسب لغرض الكتاب والصلاة على النبيّ ، صلى الله عليه وعلى آله بما يدعو إلى إيناسه ويزيل أسباب استيحاشه ويعود بثبات جأشه ، ويبعثه على مراجعة فكره ومعاودة النظر في أمره ، وتذكيره بما أُسدِيَ من العوارف إليه وأُفيض من النّعم عليه ، وألّا ينفّر سِرْبه بجحدها وكفرها ويوحش ربيبها بإهمال حمدها وشكرها ، ويرتبطها بحسن الطاعة ويستوهبها بالتأدب في التباعة ، ولا يجرّ [الوبال][1] على نفسه بالخروج عن العصمة ، في عاجل الحال ذميم الوصمة ، وفي آجلها أليم النقمة . وينظر لعاقبته ومَنْ يليه من ذوي الحميّة بما يقتضي ربّ الإنعام لديهم وإقرار الفضل عليهم ، (٣٧٧) ولا يسلبهم مَلْبَس الظلّ الظليل ويعطّلهم من حُلي الرأي الجميل ، ويتدرّع في أثناء ذلك بشعار النفاق ويتسم بميسم الشقاق ، ويتعجّل إزعاجَه من داره وبُعْدَه من قراره ، وهدم ما شيّده الإخلاص من ذكره وتقويض ما رفعه الاختصاص من قدره ، ويعود بعد أنْ كان مجاهداً عن الحوزة مجاهراً لجُندها وبعد أنْ كان مرامياً عن السُّدَّة مرمياً بيدها ، ويضيع ما أُدلّ إليه وأُفيض من الإحسان إليه ، وما ذهب من الزمن في تريجه إلى مراقي السيادة ومن الرغائب في إلحاقه بأهل السعادة ، ولا يغترّ بمَنْ يُزيّن له عاجلاً

(١) من صبح الأعشى ٨/ ٢٦٣ .

بمنح الآجل ويتقرّب إليه بخُدَع الباطل ، وينبذ أقوالهم دبر سمعه ويبعد أشخاصهم[1] عن نظره ، ناظراً في عاقبته وحارساً لمهجته ، وراغباً في حَقْنِ دَمِهِ وصيانة حُرَمِهِ ، وليرجع إلى الفناء الذي لم يزل يُحرزُه والكنف الذي لم يزل يعزُّه ، ولا يجعل مُسالمه بالعنود مُنازِعاً ومُواصله بالجحود مقاطِعاً ، وواهبه بالكفر سالِباً ومطلع النعمة بإيضاعه حقّها مَغْرِباً ، وقد بقِيَ في الحبل ممسك وفي الأمر مستدرك لأنْ يهبَّ من رقدته ويستبدل من لقاء راية أمير المؤمنين بلقاء حضرته ، ثمّ يقول : فإنْ كان ما جناه قد نفّر سربه وكدّر شربه ، وحسّن في نفسه سوء الظنّ وأخافه بعد الأمن فليرسل[2] بمَنْ يستوثق له ويعاقد ويتوكّد ويعاهد فإذا عاد بما[3] يملأ فؤاده أمناً ويكون عليه حصناً ، سارع إلى امتثال المراسم وجرى في الطاعة على سَنَنه المتقادم ، ولا يستمرّ على المدافعة (٣٧٨) والمطاولة ويقتصر على المغالطة والمماطلة .

ويُقال بعد هذا : وقد قدّم أمير المؤمنين كتابه هذا إليك حاجباً لكتائبه وجرّد في استصلاحك قلمه قبل تجريد قوابضه ، وخيوله تجاذب الأعنّة وذوابله مشرعة الأسِنّة ، ولم يبق إلّا قصدك في عقر داركَ التي بوّأكها وانتزاع نعمته التي منحكها ، فاستنشقْ سموم المعصية وقسه على نسيم الطاعة ، وتذوّق مرارة المخالفة وزِنْها بحلاوة الموافقة ، وكُنْ على نفسك لنفسك حاكِماً ولا تكُنْ لهاظالماً ، ونحو هذا وما يليق به .

وإنْ كانت المكاتبةُ إلى رجل قد سبقت له سابقة في خلع الطاعة ثمّ سأل الإقالة فأُقيل بعد مشارفته الإحاطة به والنكاية فيه ثمّ راجع العصيان ، فالرسم فيها أنْ يُفتتح بحمد الله جاعل العاقبة للمتقين والعدوان على الظالمين ، والعزّة لحزبه وأوليائه والمذلّة لحربه وأعدائه والإظهار لأهل طاعته والخسار لأهل

(١) من صبح الأعشى ٨/ ٢٦٤ ، في الأصل : أشجاعهم .
(٢) في الأصل : ويراسل .
(٣) في الأصل : ما .

معصيته ودائرة السوء على المناوئين لخلفائه في بريّته ، ثمّ يُقال : يحمده أمير المؤمنين على ما لا يزال يتخوّله به من تصديق آماله وتوفيق أفعاله ، وتسديد مراميه وهداية مساعيه ، وإجابة دعوته[1] وتحقيق رغبته ، وإدالة مُواليه وإذالة مُعاديه ، ومعونته على ما تولّاه وتمكينه ممن ناواه ، ويسأله[2] الصلاة على سيّدنا محمد نبيّه ، صلّى الله عليه وعلى آله وسلّم .

ثمّ يؤتى بمقدمة تدلّ على حميد عاقبة الطاعة وذميم مغبّة المعصية ، يبسط القول عليها ويتوسّع فيها لتكون فراشاً لما يتلوها . (٣٧٩) ثمّ يُقال بعدها : وإنما عمد لذلك أهل الغرارة الذين لم يلوكوا شكائم التجارب ولم يمارسوا صرائم النوائب ، وأنتَ فقد تذوّقت من كراهة المعصية ومرارتها وعذوبة الطاعة وحلاوتها ، ما يرجو أمير المؤمنين أنْ يكون وَعَظَك وأدّبك وقوّمك وهذّبك وكشف لك عن عاقبتهما ، فدعتك الطاعة إليها لما أسبغته عليك من لباس شرفها ومجدهاواستخدمته لك من أنصار إقبالهاوسعدها ونهتك المعصية عنها بما بلوته من سوء آثارهاوصناعتهاوجرّبته من مربض مراميها ومواقعها ، لأنّها أقلّت عددك وشتّتت شملك وولدك ومزّقت مُطرفك ومُتلدك ، حتى تدارك من عطف أمير المؤمنين ما أنبتك بعد الحصد وراشك بعد الحصّ ، وانتهى إلى أمير المؤمنين أنّك حننتَ إلى أتباع الضلالة الذين غرّوك ومِلتَ إلى أشياع الفتنة الذين استهووك ، فأدنيتهم إليك وقرّبتهم منك ، وأصغيت إلى أقوالهم التي ظاهرها نُصح وباطنها غِشّ ، وآرائهم التي مواردها صلاح ومصادرها فساد ، ومِلْتَ إلى ما حسّنوه لك من معاودة الشقاق والارتكاس في غيابة العصيان ومقابلة النُّعمى بالكفران ، فقدِمَ كتابُنا إليك مذكّراً ولنُصْحِك بخطابه مُعْذِراً مُنذِراً ليُعَرِّفك حظّك ويهديك رشدك ويحضّك على الأحسن بك في مبدئك وعاقبتك ، ويحذّرك من مراجعة ما فارقته واستئناف ما قارفته وأن

(١) في الأصل : دعوة . وما أثبتناه من صبح الأعشى ٨/ ٢٦٥ .
(٢) في الأصل : نساله . وما أثبتناه من سبح الأعشى ٨/ ٢٦٥

تنزل عن المنزلة التي رقّاك إليها (٣٨٠) وتجدب رباعك من النعمة التي [أرتعك][1] فيها ، وتتخلّى[2] عن شرائع الدّعة التي أوردك عليها ، فانظر لنفسك حسباً وكُن إليها محتسباً ، وانتفع بمراشد أمير المؤمنين ولا تخسر بخلافك عن أمره نصيبك من الدنيا والدين ، وارجع إليه مسترحماً فإنه يقتدي بالله في الرحمة للمحسنين[3] ، ما دام مؤثراً لربِّ النعمة لديك وإقرارها عليك ، فاعلم هذا واعمل به إنْ شاء الله .

فإنْ نفذت المكاتبة في هذا وأمثاله من الوزير فالرسم فيها أنْ يُقال : موضعك ، أعزّك الله ، من عنايتي وموقعك من رعايتي ، وما كفلته عنك لأمير المؤمنين وضمنته والتزمته واشترطته تقتضيني المحافظة عليك وربّ الصنيعة لديك . وكلّما حسّنتُ أثرَكَ وجمّلتُ خبرَكَ ووردتُ ما يُنسبُ إليكَ ودفعت في صدر حاسديك ، قعدت عن نصيرتي وتثاقلت عن معونتي ، مُخطئاً لرشدك ومغفلاً من ثمرة جنايتك مُرّاً وزللت فسلكت من عقبي ذلك وعراً ، وقد كان ينبغي لك أنْ تتحفظ من تلك المزلقة فلا تتهوّر فيها وتستيقظ لموقع قدميك فلا تتوهّر[4] إليها ، وأنْ تتذكّر مرارة السالف فتعافه في الآنف وتأنف من مذلّة التالد فتتوقّاها في الطارف ، وأنْ تعتصم بمسكه من هزّةٍ وأريحيةٍ إذا تعرّيت من دين وتقيّة ، فتقي مرّةً بعهدك وتحافظ على عقدك . وقد كنتُ وعظتك في تلك الكرّة وأيقظتك قبل توغّلك في السكرة ، ونصحتك وطرف الحبل في يدك وبصّرتك (٣٨١) طريق رشدك ، فأبيتَ إلّا تعامياً وتصاممت ادعاءً للمعرفة وتعاطياً ، حتى دارت عليك الدوائر وخانتك العواقب والمصائر ، وشارف حبلك التصرّم وركنك التهدّم ، وأوقفك احترازك عن سماع الإنذار أقبح

(١) من صبح الأعشى ٨/٢٦٦ ، وهي بياض في الأصل .
(٢) من صبح الأعشى ، في الأصل : وتجلا .
(٣) من صبح الأعشى ، في الأصل : من المحسنين .
(٤) توهّر : مثل تهوّر

مواقف الاعتذار ، فلولا عاطفة من مولانا أمير المؤمنين أدركتك بوسائل قدّمتها وضمانات تكفّلتها لنزل بساحتك المحذور والتوت عليك الأمور ، وها أنا اليوم خجل منك مشفق عليك ، وكأنّي بك وقد رددت التوبة بعد هروجها جدعة وعاودت السقطة والوقعة ، وأذنت لما أعرته من النعمة بالعود إلى ربّه والنزول على مَنْ يسترهنه ويوجد السبيل إلى ربّه ، وقد كان الأحزم أنْ تسدّ الثغرة التي ولج منها إليك وتحطّ المرقاة التي تسوّر بها الحدثان عليك ، وأنت اليوم على حال يمكن تلافيها واستدراك غلطك فيها ، فراجع التأمّل ولا تستمر في غلوائك ولا تمل مع أهوائك ، فليس لمَنْ تاب ونكث وأوقد نار العصيان وأرّث إلّا الاجتثاث والاستئصال وحطّ الرتبة وتحويل الحال .

وقد غالطت عنك ما أمكن وحسّنت أمرك ما تحسّن ، إلى أنْ أتى إلى أمير المؤمنين إلمامُك ببعض ما كتب عليه فأكبره وأعظمه وأنكره ، وأمر بالكتاب إليك مُودَعاً من مراشده ما يبصّرك ويُسدِّدك ، فقف عليه واعرف الأصلح لك والأعود عليك ، ولا تُخسِر متجري فيك وأجبْ أمير المؤمنين بما يُبطل ما نُسب إليك ، وأسمعه بشواهد من فعلك تصدّمه ودلائل (٣٨٢) تحقّقه واكتب إلي بما أعمل عليه إن شاء الله .

فإنْ كانت المكاتبة إلى رعية قد خرجت عن الطاعة كتب إليها عن أمير المؤمنين بما مثاله : أمّا بعدُ وفقكم الله لطاعته وعصمكم من معصيته . فإنّ الشيطان [يُدلي الإنسان][1] بغروره ويجلو الشبه في معارض البيّنات بزوره ، مستخفّاً لطائشي الألباب مستزِلّاً للأقدام عن موقف الصواب مُحَسِّناً بكيده لاعتقاد الأباطيل مُزَيِّناً بغيّة اتباع الأضاليل صارفاً بمكره عن سواء السبيل ، مصوِّراً للحقّ في صورة المَيْنِ مُغَطِّياً على القلوب بمرصد الرَّين[2] ، والحازم

(١) من صبح الأعشى ٨/ ٢٦٦ وهي بياض في الأصل . وبعدها (البرهان) ، ولا معنى لها مع ما ورد في صبح الأعشى .
(٢) الرّين : كالصدأ يغشى القلب .

اليقظ مَنْ تحرَّز من أشراكه وحبائله وتحفّظ من مخايله وغوائله ، واتّهم هواجس فكره واستراب بوساوس صدره ، وعرض ما يعرض له على عقله وكرّر فيه صادق تأمّله ، فإنْ ألفاه عادلاً عن الهوى مائلاً إلى التّقوى ، بريئاً من خُدع الشيطان آمناً من عوادي الافتتان ، أمضاه واثقاً بسلامة مغبّته وشمول الأمن في أوّله وآخرته . وانتهى إلى أمير المؤمنين أنّ الشيطان المَريد استخفّ أحلام جماعة من جُهالكم فخفّت واستهفى أفهام عدّة من أراذلكم فهفّت ، وحسّن لهم شقّ عصا الإسلام ومعصية الإمام ، ومفارقة الجماعة والانسلاخ من الطاعة ، التي فرضها الله تعالى على الجمهور وجعلها نظام الأمور ، فقال جلّ قائلاً : ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِي ٱلۡأَمۡرِ مِنكُمۡۖ ﴾[١] ، واختيار الفُرقة التي نهى الله تعالى [عنها][٢] فقال : ﴿ وَلَا تَكُونُواْ كَٱلَّذِينَ (٣٨٣) تَفَرَّقُواْ وَٱخۡتَلَفُواْ مِنۢ بَعۡدِ مَا جَآءَهُمُ ٱلۡبَيِّنَٰتُۚ ﴾[٣] ومجانبة الألفة التي عدّها في جلائل نِعَمِه ، فقال ممتناً بها على عباده : ﴿ وَٱذۡكُرُواْ نِعۡمَتَ ٱللَّهِ عَلَيۡكُمۡ إِذۡ كُنتُمۡ أَعۡدَآءٗ فَأَلَّفَ بَيۡنَ قُلُوبِكُمۡ فَأَصۡبَحۡتُم بِنِعۡمَتِهِۦٓ إِخۡوَٰنٗا ﴾[٤] ، وسوّل لهم التعرّي من آداب الدين والمجاهرة بالخلاف على أمير المؤمنين ، فنبذوا ما بأيديهم من بيعته وسُلبوا من ظلّ دعوته ، وركبوا من ذلك أوعر المراكب وشربوا أجنّ المشارب ، وسعوا في البلاد بالفساد [وقاموا في وجه الحقّ بالعناد][٥] ، واستخفّوا بحمل الآثام وبسطوا أيديهم إلى الدماء الحرام وشنّ الغارات على أهل الإسلام .

وقد علمتم أنّ مَنْ أقدمَ على تأثير هذه الآثار فقد استنزل في هذه الدار لسخط الجبّار وتبوّأ في الآخرة مقعده من النار ، وجرى على غير الواجب في إقامة الفروض والصلوات وتأدية العبادات والزكوات وعقد العقود

(١) النساء ٥٩
(٢) من صبح الأعشى ٨/ ٢٦٦ .
(٣) آل عمران ١٠٥ .
(٤) آل عمران ١٠٣ .
(٥) من صبح الأعشى ٨/ ٢٦٧ .

والمناكحات ، لأنّ هذه الأحوال إنّما تُرتضى وتُرفع وتُجاب وتُسمع ، إذا تولّاها أمير المؤمنين أو مَنْ يستخلفه من صُلحاء المسلمين ، فأما إذا استبددتم فيها بأنفسكم واقتديتم في تأديتها بناكث عن سبيله مجانب لدليله فقد تسكّعتم[١] في الضلالة وتطابقتم على الجهالة، وكلّ راضٍ منكم بذلك عاصٍ لله ولرسوله وللإمام.

ولمّا اطلع أمير المؤمنين على ما ذهبتم إليه بسوء الاختيار وركبتموه من مراكب الاغترار لم يَرَ أنْ يُلغيكم ويهجركم ويغفلكم ولا ينصركم ، فقدّم مُكاتبتكم مُعذراً مُنذراً ومُخَوِّفاً مُحَذِّراً ، وبدأكم بوعظه مشفقاً عليكم من زلة القدم (٣٨٤) وموقف الندم ، وصارفاً لكم عن مضال الغواية إلى مراشد الهداية وافتتحكم باللفظ الأحسن والقول الألين ، وهداكم إلى السبيل الأوضح والمتجر الأربح ، راجياً أنْ يهديكم الله تعالى إلى طريق الرشاد ويدلّكم على مقاصد السداد ، ويعيدكم إلى الأولى ويقفكم على الطريقة المثلى ، وأنْ تعرفوا الحقّ فتعتصموا بما في أيديكم من بيعته وتقوموا بما فُرض عليكم من طاعته ، وترجعوا إلى إجماع المسلمين وما اتّفقت عليه كلمة إخوانكم في الدين ، وتتبعوا مذاهب أهل السلامة وأُولي الاستقامة ، فإنْ وقع ما ألقاه إليكم الموقع الذي قدّره فيكم وسألتم الإقالة ، فالتوبة تنفعكم والعفو يسعكم ، وإنْ تماديتم في غيّكم وباطلكم وغروركم وجهلكم نفذت إليكم جيوش أمير المؤمنين مقوّمَة ومن عصاتكم منتقمة ، وذلك مقام لا يتميز فيه البريء من السقيم ولا الجاهل من العليم ، ألَا تسمعون[٢] الله تعالى : ﴿ وَٱتَّقُواْ فِتۡنَةٗ لَّا تُصِيبَنَّ ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ مِنكُمۡ خَآصَّةٗۖ ﴾[٣] وأيّ فتنةٍ أشدّ من طاعة الشيطان ومعصية السلطان وشقّ العصا وإراقة الدماء وإثارة الدهماء ، فاتّقوا الله وارجعوا وتأملوا

(١) في الأصل : تشكعتم .
(٢) في الأصل : تسمعوا .
(٣) الأنفال ٢٥ .

وراجعوا وتبصّروا واستبصروا فقد أوضح لكم أمير المؤمنين المحجّة وبدأكم بالحُجّة فأوجدوه السبيل إلى ما يؤثره لكم ولكافة أهل الإسلام من حقن الدماء وصيانة الحريم وتحصين الأموال وشمول الأمن والأمان ، وأجيبوا عن كتابه هذا بما يوفقكم الله تعالى له من إجابة دعائه (٣٨٥) والعمل برأيه إنْ شاء الله .

فإنْ كانت المكاتبة إلى رجل قد عُفي له عن بلاد بيده وفُرضت عليه مقاطعة يحملها إلى بيت المال في كلّ سنة فأخلَّ بحملها وأطمعته نفسه فيها ، نفذت المكاتبة إليه من الوزير بما مثاله : قد علمت ، أيّدك الله ، أنني لا أغني في ربّ نعمة أمير المؤمنين أربك وإقرارها عليك عن معونة منجهتك ، بما تبذله من خدمته وتستدعي به الزيادة من عارفته ، وقد أخللت بحمل مال المفاوضة المستقر عليك إخلال من يظن إنّ ما بيده ميراث حازه عن أبيه وجدّه ، إنْ نُزع منه عومِل بالظلم والإجحاف وإنْ أُقرَّ له به اعتدّ بالعدل والإنصاف ، ودعاك إمهال السلطان لك إلى الطمع في ماله ، وقد يضرب صاحب الحقّ عن اقتضاء حقّه ثم يقتضيه ويغفل ما يجب له ثمّ يستدعيه ، فلا يغترّ اللبيب بنظرته وينام عن عاقبته ، بل يعدّ ما يلزمه إلى حين استئذانه ، هذا إن لم يتبرّع بادئه ، وقد ذهب بك المهل إلى تظليم من اقتضى حقّه وتجوير من استدعى دينه ، ودعتك كزازة همّتك وبخلك بيسير من كثير ما جمعته وحقير من خطير ما حويته ، إلى تشتيت شمله كلّه والانسلاخ من ظلّه ، والتعرّض لزوال النعمة وحلول النقمة ، وشماتة الأعداء وكآبة الأولياء ، وابتزاز ما هو أصل للمال ، والتشرّد عن الوطن والتصدّي للمحن ، ولباس الذلّة بعد العزّة والضعة بعد الرفعة ، فراجع الأمر بصحيح لبّك وارجع عن ذميم مذهبك ، وانو الصحة واعتقِدْها واثو النعمة بالوفاء وخلِّدْها ، (٣٨٦) وأخرج قليلًا تحفظ كثيراً ، واحمل ما فيك جهتك ولا تُفرِّط في مغبّتك ، ولا تغترّ بمن يُزَيّن لك عاجلًا قبيح الآجل ويتقرّب إليك بالباطل ، وقد أعذرتُ وأنذرتُ وأعلمتُك ما عندي قبل خروج الأمر من يدي ، وإذا قاربت فلن أتباعد وإذا يسّرت فلن أتعسّر إن شاء الله .

فإنْ كانت المكاتبة إلى رجل قد أقدم على نهبٍ أو شنّ غارةٍ أو غصبِ مال أو تغيير دعوة أو سكّة أو لقاء جيش أو حشد رجال أو غير ذلك مما يخرج عن أحكام الطاعة ، ضمنت مكاتبته من القريع المؤلم والوعيد المزعج والخطاب الموجع ما يعود بكفّه عن فعله ، وتخييره في أمره وشغله بنفسه .

وأكثر هذه الكتب تصدر عن الوزير ، وليست رسومها مما تُحصر بقوانين جامعة . والذي مثّلنا به كافٍ في تعرّف أوضاعهاواستنباط أمثالها بمشيئة الله تعالى وعونه .

الكتب بالتضييق على أهل الجرائم

لم يزل السلطان يكتب إلى الولاة عندما ينتهي إليه من إقدام الرعايا على ارتكاب الجرائم واستباحة المحارم واقتراف المآثم كالزّنا واللّواط وشرب الخمر وقطع الطرق والغصب والتظالم وما يجري هذا المجرى بالتضييق وإقامة حدود الله فيهم .

والرسم فيها أنْ يُفتتح بحمد الله البادىء بنعمته قبل افتراض طاعته المبتدِىء[1] ببرّه قبل إيجاب شكره ، خالق الخلائق وجوداً وكرماً وموسعهم مناً ونِعماً ، الذي اختار دين الإسلام (٣٨٧) وطهّره من الأرجاس ونزّهه عن الأدناس واختصّ به صفوته من الناس وابتعث به محمداً سيد المرسلين ﴿ لِّيُنذِرَ مَن كَانَ حَيًّا وَيَحِقَّ ٱلْقَوْلُ عَلَى ٱلْكَٰفِرِينَ ﴾[2] ، يحمده أمير المؤمنين أنْ فوّض إليه إيالة[3] خلقه وأقدره على القيام بحقّه ، ونصبه لإعزاز دينه والمحافظة على مفروضه ومسنونه ، وذيادة العباد عن محارمه التي نهى عن التعدّي إليها وإقامة الحدود عليهم فيها ، ويسأله[4] الصلاة على محمد صلى الله عليه وآله وسلّم .

(١) في الأصل : المبتداة .
(٢) يس ٧٠ .
(٣) في الأصل : إنالة . وما أثبتناه من صبح الأعشى ٨/ ٣٠٤ .
(٤) في الأصل : نساله . وما أثبتناه من صبح الأعشى .

ثمّ يُقال : وإنّ أمير المؤمنين يرى أنّ من أعظم نِعَم الله تعالى عليه توفيقه[1] لحفظ ما استحفظه من شريعته ورعاية مَنْ استرعاه من بريّته ، وتوفير العناية على مَنْ قلّده النظر فيهم واعتماد ما عاد بالصلاح والدنيا عليهم ، وساوى به بين قريبهم وبعيدهم في تفقّده ومماثلته بين قاصيهم ودانيهم في تعهّده ، فلا ينال القريب نصيباً من رعايته وملاحظته إلّا نال مثله البعيد على عدواء داره ومحلّته ، ولذلك لا يزال ينبّه غافلهم ويعلّم جاهلهم ويهدي حائرهم ويحدّ بصائرهم ويروق مائدهم ويصلح فاسدهم ، ويتخوّلهم من مواعظه بما يبرد الغُلل ، وينسخ الشكّ باليقين ويقتبس مقابس النور المبين . فمَن أصغى إلى إرشاده سَعِدَ جَدُّه ووري زندُه وأُحْمِد يومه وغده ، ومَنْ خالف عن أمره ضلّ مسعاه وخسر آخرته ودنياه ، ودعا إلى اتباع أمر الله تعالى في تقويمه وإصلاحه والكفّ بإقامة الحدود عليه من جماحه .

وانتهى إلى أمير المؤمنين ما أقدم عليه (٣٨٨) الأحداث وأهل الغرارة قبلكم من احتقاب الآثام واستدمات مراكب الحرام ، والاستهتار بمحظور اللذات والإكباب على دنيّ الشهوات ، التي تسلخ من الدين وتخرج عن دائرة المسلمين ، وتقطع عن تأدية العبادات وإقامة الصلوات ، وتنظم في سلك البهائم المُرسلة والسوائم المُهملة ، وتقصير مشايخهم وعلمائهم عن كفّهم والأخذ على أكفّهم ، وتعريفهم وجوه مراشدهم وتقويم أودهم ، فامتعض[2] من ذلك فأشفق عليكم من نزول القوارع والمثُلات وحلول البليات والآيات ، وارتجاع ما أودعكم الله تعالى من نعمته وانتزاع ما ألبسكم من رحمته ، وبادرَ بكتابه موقظاً لغافلكم ومُبصّراً لذاهلكم وباعثاً لكم على مراجعة الأولى ومعاودة الطريقة المثلى ، ومبادرة آجالكم بأعمالكم والأخذ لآخرتكم من أُولاكم[3]

(١) في الأصل : توفيفه . وما أثبتناه من صبح الأعشى .
(٢) في الأصل : فامتعظ . وما أثبتناه من صبح الأعشى .
(٣) في الأصل : أولتكم . وما أثبتناه من صبح الأعشى .

ولسقمكم من صحتكم ولنومكم من يقظتكم ، عالمين بأنّ الدنيا لعب ولهو وأنّ الآخرة هي دار القرار وأنّكم فيها كسَفْرٍ شارفوا المنزل ، وكأنّ قد حين لا عمل ولا أمل ، ولا توبة ولا إنابة ، ولا عذرة ولا مغفرة ، وإذ لا ينطقون ولا يؤذن لهم فيعتذرون . فاجتهدوا عباد الله واحتشدوا وأقلعوا وارجعوا واسمعوا وعُوا ، فكأنّكم والله بالدنيا وقد تصوّح[1] يانعها وتوضّحت خدعُهاوتصرّم متاعهاوحلّ متوقّعُها ، فالسعيد مَنْ وثق بما قدّم لنفسه بعد نفادِ أيامه وورود حمامه ، والشقيّ [مَنْ][2] (٣٨٩) أفرط وفرّط ، ونَدِمَ حيث لا مَنْدَمَ ، وأوعز إلى والي الحرب فلان بقراءة ما نُصّ فيه عليكم ، واختبار سيركم بعد مروره على أسماعكم ، فمَنْ رغب في التقوى ورغب عن الهوى وآثر الآخرة على الدنيا ، عرف ذلك له وتوخّاه بتكرمته وتخوّله ، ومَنْ أبى إلّا غواية وضلالاً وبطالة ومِحالاً أقام حدّ الله تعالى عليه غير مراقب فيه ، فرحم الله عبداً صانَ نفسه في هذه الدار عن العار وحماها في الآخرة من عذاب النار ، وأمير المؤمنين يرجو أنْ ينفعكم الله بهداية وشفى صدوركم بموعظته ويرشدكم إلى ما يُفضي بكم[3] إلى الكفاية والحماية . فليعلم فلان بن فلان ذلك عن أمير المؤمنين ورسمه وليعمل بحُكمه ، إن شاء الله .

الكتب في الاعتذار عن السلطان

من أخلاق العامة تقبيح سيرة السلطان إذا زلّ في بعض آرائه ، والإزراء على تدبيره في جيش يجهزه فيُكسر ، ونحو ذلك مما لا يُسْلَمُ من مثله ، والإفاضة فيه والتشنيع به . وهو يحتاج إلى مكاتبتهم بما يتلافى الوهن ويقيم العُذر ، كما يكاتبهم بما [فيه][4] تفخيم المنح وتعظيم الفتوحات والتحدث

(١) أي : يبس .
(٢) من صبح الأعشى ٨/ ٣٠٥ .
(٣) من صبح الأعشى ، في الأصل : فيكم .
(٤) من صبح الأعشى ٨/ ٢٩٠ .

بموقع المواهب ، وشكر الله على إسباغ النِّعم والإظفار بأعداء الدين والدولة ، لتقوى بذلك منّته وترهف بصائرهم وتستخلص طاعتهم وتملأ صدورهم رهبةً ، وليست لهذه الكتب رسوم تنتظم كلّ ما يقع فيها لاختلاف ما يُلام فيه . ونفيد في أصوله قولاً وجيزاً وهو : أنْ يقتضِبَ الكاتب له المعاذير التي تُحسِّنُ أُحدوثته وتسترُ زَلَّته ، والحجج التي تعيد اللائم عاذراً (٣٩٠) والذامّ شاكراً ، وقد تهبّ ريح النصر للقاسطين على المقسطين امتحاناً من الله وبَلْوى ، ﴿ لِيَجْزِيَ ٱلَّذِينَ أَسَٰٓـُٔواْ بِمَا عَمِلُواْ وَيَجْزِيَ ٱلَّذِينَ أَحْسَنُواْ بِٱلْحُسْنَى ﴾[1] ، إلّا أنّ ذلك قليل من كثير ويسير من خطير ، مما يسبغه على أوليائه من الإظهار ويقضي لهم في العلو والاقتدار ، وليس ذلك ، وإنْ أثر ، بقادحٍ في بصائر المخلصين ولا مسلّط للشكّ على اليقين ، من غير أنْ يصرّح بباطل ولا يحتج بماحل ، ولا يطلق كذباً محضاً ، ولا يختلق زوراً يعلم الناس خِلافه ، فتتضاعف الهجنة وتتكاثف المحنة ، فإنّه لا شيء أقبح على السلطان وأقدح في جلالة الشان من أنْ يُعثَرَ في[2] كتبه على إفْك قد تعمّده في دفع الإخبار عنه ، وإنما ينبغي أنْ يعتمد في ذلك حسن التخلص والتورية عن الغرض واستعمال الألفاظ التي تدل على أطراف الحال ولا تفصح بحقائقها .

الكتب في الفتوحات

المكاتبة في الفتوحات والظفر بأعداء الدولة والملّة واسترجاع المعاقل من أيدي المخالفين من أعظم المكاتبات خطراً وأجلها قدراً لاشتمال أغراضها على إنجاز وعد الله الذي وعد به أهل طاعته في إظهار دينهم على كلّ دين وتوفير حظّهم من التأييد والتمكين ، وما يمرّ فيها من الأساليب المختلفة التي يشتمل هذا القانون عليها .

(١) النجم ٣١

(٢) من صبح الأعشى ، في الأصل : من .

والكاتب يحتاج إلى تصريف فكرته فيها وتهذيب معانيها ، لأنها تُتلَى (٣٩١) من فوق[1] المنابر على أسماع السامعين وتجعل نصب عقول المصلحين .

والرسم فيها أنْ يفتتح بحمد الله العفوّ الحليم ، الغفور الرحيم ، العليم الحكيم[2] ، العزيز العظيم ، ذي البرهان المبين والفضل الجسيم والقوّة المتين والعقاب الأليم ، مبيد القاسطين ومؤيد العادلين وجاعل العقبة للمتقين ، المُملي إمهالاً وإنذاراً والمعاقب تنبيهاً وإذكاراً ، الذي لا يُنجي منه مهرب ولا يبعد عليه مطلب ، وكيف يعتصم منه وهو أقرب من حبل الوريد وله على كلّ لافظ رقيب وعتيد والصلاة على رسوله الأمين الذي ختم به النبيين وفضّله على المرسلين وأيّده بأوليائه الميامين ، الذين قاموا في نُصرته وإعزاز رايته ، المقامَ الذي فازوا فيه بالخضل واستولوا به على قصبات الفضل ، فشكرهم معه في الوصف والثناء ، فقال جلّ قائلاً : ﴿ مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ ٱللَّهِ وَٱلَّذِينَ مَعَهُۥٓ أَشِدَّآءُ عَلَى ٱلْكُفَّارِ رُحَمَآءُ بَيْنَهُمْ ﴾[3] .

ثم يُؤتى بمقدمة تشتمل على التحدّث بنعمة الله في شحذ العزائم لنُصرته وتثبيت الأقدام في لقاء عدوه ومجاهدته ، وإنجاز وعده في الإعزاز والإظهار والنصر والإظفار والاستبشار بموقع النعمة في الفتح الجميل والإشادة بثنائه الجليل ، ثمّ يفيض ما جرت عليه الحال في مقاربة العدو ومداناته وبثّ الطلائع وتنفيذ السرايا في مبادىء ملاقاته ، وما يُفيض إليه الأمر من التقابل في المواكبة والتواشج في المطاعنة والمضاربة ، وذكر مواقف الشجعان في الكفاح والمجاهدة والذّبّ والمُجالدة ، وثبوت الأقدام ونفاذ البصائر والجود بالنفوس

(١) في الأصل : فروق . وهو خطأ .

(٢) في الأصل : الحليم . والصواب ما في صبح الأعشى ٨/ ٢٧٥ . إذْ سبق ذكر الحليم .

(٣) الفتح ٢٩ .

واشتداد الأيدي وقوّة الشكائم (٣٩٢) واستحصاف[١] العزائم ، وتفخيم أمر العدو ووصفه بكثرة الرجال والأجناد والقوة والاستعداد لأنّ موقع الظفر بمن هذه صفته أعظم خطراً ممن قلّت عِدّته وعُدّته ، وما جال بين الفريقين من قراع ومصارع ودمر ودفاع ومصاولة ومناضلة ومسابقة ومكافحة وحماية ومنافحة وثبات ومصافقة ومقاومة ومواقفة[٢] ومخادعة ومطامعة ، ونعت المواكب والكتائب والخيول والأسلحة والجرحى والمُجدّلين والأسرى والمقتّلين ، واستعمال التشبيهات الرائعة والاستعارات الواقعة ، وإرداف المعاني في الإبانة عن لموع أسنّة الذوابل وصدوع لحوم المناصل في القِمَم ، ونعت الدماء المنبعثة من الجراح على متون الرماح والصفاح .

ويذكر ما أظهره الله تعالى من مخايل النصر ودلائل الظفر وما أجلت عنه الحرب من قتلِ مَنْ قُتِل وأسر مَنْ أُسِر وهزيمة من هُزِم ، وما فاز به الرجال من الأسلاب والأموال والدواب والرحال ما جرت عليه الحال من انفلال العدو عند المقاتلة أو فراره عند المقابلة أو استئمان رجاله راعين في الإقالة أو أسره إن أُسِر أو اعتصامه بمعقل لا يحصّنه أو امتناعه بحيث يحتاج إلى منازلته واستنزاله قَسْراً أو حيازة المعقل الذي كان بيده وما اعتمد فيه من حسن السيرة وتخفيف الوطأة عن الرعيّة وحسم أسباب الفتنة وإعادة الخطبة والسكّة إلى العرف المعهود أو رغبته في المسالمة (٣٩٣) وسؤاله في المهادنة بخوفٍ أظَلَّه وهلع احتلّه ، وما تردّد من رسائل وتقرّر من شروط وعقود وإنفاذ الأمر في ذلك لما أوجبه الحزم واقتضاب صواب الرأي أو تأخيره ليستأمر فيه ويستدعي من المراسم ما يعمل عليه .

وإنْ كان السّلم قد وقع والتنازع قد ارتفع ذكر اقتناع الحرب وإقلاع الخطب ، واجتماع الشمل واتصال الحبل ، واختلاط الفريقين وامتزاج

(١) في الأصل : استخصاف .

(٢) من صبح الأعشى ٨/٢٧٦ ، في الأصل : مصافقة . . . وموافقة .

الحزبين ، واتفاق الكلمة وشمول النعمة .

وإنْ كان المقدّم لم يجبه إلى الموادعة حتى وضحت الحقيقة في صدق رغبته وخلوص نيّته حذراً من المكر والمخادعة ، ذكر ما مرّ في ذلك من رأي وتدبير وتسديد وتقرير .

وإنْ كانَ طلبَ المهادنةَ تداهناً ليجد فُسحة المَهْل فيُكَثِّر عددَه ويجم عُددَه وتحدّد شوكته وتتمّ حيلته فاطّلع على ذلك فبادره مُفَلّلًا لكيده ومكره مُذيقاً له وَبال أمره ، شرحتِ الحال على نصّها وما انتهى إليه آخرها .

وقد يقع من هذه الأمور ما لا يُحتسب ، وسبيل جميعه هذه السبيل ويختم الكتاب بحمد الله القاضي لأوليائه بالإدالة ولأعدائه بالإذالة ، الذي يستدرج المغترّ بحلمه إمهالًا ولا يلقى العادل عن حكمه إهمالًا ، والصلاة على رسوله صلى الله عليه على آله .

وهذه الكتب تصدر عن أمير المؤمنين إلى عماله ورعاياه ، وعن وزيره أيضاً ، وتصدّر إليهما ممن تولّى الفتح ، ومعانيها واحدة وطرقها في العبارة مختلفة .

ومَنْ وقف على أحكام المكاتبات الصادرة عن التابع إلى المتبوع ومن المتبوع إلى التابع ، التي استوفيناها فيماتقدّم لم يتعذّر عليه ترتيب هذه الكتب (٣٩٤) وتنزيلها منازلها .

الكتب في التوفقة[١] بين السنين الهلالية والخراجية

السبب في انفراج ما بين السنتين الشمسية والهلالية أنّ أيّام السنة الشمسية هي المدّة التي تقطع الشمسُ الفلكَ فيها دفعة واحدة ، وهي ثلثمائة وخمسة وستون يوماً وربع بالتقريب ، حسبما يُوجبه حساب حركتها . وأيام السنة

(١) في الأصل : التوقفة .

الهلالية هي المدّة التي يقطع القمرُ الفلكَ فيهااثنتي عشرة دفعة ، وهي ثلثمائة [و][1] أربعة وخمسون يوماً وسُدُس بالتقريب فيكون التفاوت بينهما أحد عشر يوماً وسُدُس[يوم][2] .

وإذا تمادى الزمان تفاوت ما بين السنتين تفاوتاً يقبح ، فيرى السلطان عند ذلك أنْ تُنقل السنة الشمسية إلى السنة الهلالية بالاسم دون الحقيقة توفقةً بينهما وإزالةً للشبهة في أمرهما . ومتى أوعز بذلك لم يقف على الفرض فيه لا الخاصة دون العامة وأسرع إلى ظنّ المُعامَلين وأرباب الخراج والأملاك أنّ ذلك عائد عليهم بظلم وحيف ، وإلى ظنّ الجُند ومستحقي الأطماع أنّه منتقص لهم ، وجوّروا السلطان وشنّعوا عليه ، فرسم بلغاء الكُتّاب في هذا المعنى رسوماً تعود بتفهيم العييّ وتبصير العمِيّ وتوصل المعنى المراد إلى الكافة إيصالاً[3] يتساوون في تصديقه وتيقّنه ، ولا تتوجّه عليهم شبهة ولا شكّ فيه .

وهو أنْ يفتتح هذه الكتب بعد التصدير والتحميد بأنّ أمير المؤمنين بما وفّقه الله تعالى له من النظر في مصالح المسلمين والأخذ (٣٩٥) بعزائم الدنيا والدين ، لا يجد ثغرة يتطرّق فيها خلل إلّا سدّها ولا مزلقة يتوجّه بها زلل إلّا مهّدهاووطّدها ، مجرّباً للسياسة على أحسن أوضاعها وغير مُخلّ بنوع من أنواعها ، وإذ لاح له من سديد التدبير وشريف التقرير ما يلمحه ذوو التمييز بوثاقة أصولهم ويعمى عنه أولو التقصير بسخافة محصولهم ، لم يمضه حتى يوضح وجه الإصابة فيه لتطابُقِ الخاصة والعامة على اعتماده ، ويتساوون في العلم باستقامته وسداده ولا سيّما ما كان داخلاً في المعاملات المتعلقة بالرعايا الذين متى لم يثلج صدورهم في معاملاتهم بردُ اليقين ويوصل الأغراض إلى أوهامهم الإفصاح والتبيين ، ساءت حدوسهم وتنكّرت نفوسهم ، فإذا بلغ بهم

(١) من صبح الأعشى ١٣/٥٥
(٢) من صبح الأعشى ، وهو بياض في الأصل .
(٣) من صبح الأعشى ، في الأصل : اتصالاً

إلى الغاية جاهلهم وعالمهم وناقصهم وفاضلهم ، أنفذ آراءه وأمضاها وقصد منها السبيل التي أرشده الله تعالى لها ونحاها ، وأمير المؤمنين يسأل الله سبحانه تسديده في كلّ ما يحلّ ويعقد ويصدر ويورد ويرسم ويحدّد ، ونحو هذا مما يليق به .

ثمّ يُقال : وإنّ الله تعالى هدانا بتبصرته إلى الوقوف على عجائب صنعته ، وأقدرنا بالتمييز الذي خصّنا بفضيلته على التطرّق إلى علم الغائبات عن حواسنا من دقائق حكمته ، وأوجدنا السبيل بما منحنا من التحصيل والإدراك إلى الإحاطة بحركات النجوم والأفلاك ، والعلم بما يحدث بينهما من ممازجة واتصال ومباينة وانتقال ، وإضاءة وشروق ورعشة وخفوق ، وليل ونهار ، وزيادة ونقصان وشتاء ومصيف وربيع وخريف ، (٣٩٦) وأنواء وأهواء وما يتبع ذلك . فقال جلّ قائلاً : ﴿ هُوَ ٱلَّذِى جَعَلَ ٱلشَّمْسَ ضِيَآءً وَٱلْقَمَرَ نُورًا وَقَدَّرَهُۥ مَنَازِلَ لِتَعْلَمُوا۟ عَدَدَ ٱلسِّنِينَ وَٱلْحِسَابَ ۚ مَا خَلَقَ ٱللَّهُ ذَٰلِكَ إِلَّا بِٱلْحَقِّ ﴾[1] ، وقال : ﴿ أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ يُولِجُ ٱلَّيْلَ فِى ٱلنَّهَارِ وَيُولِجُ ٱلنَّهَارَ فِى ٱلَّيْلِ وَسَخَّرَ ٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ كُلٌّ يَجْرِىٓ إِلَىٰٓ أَجَلٍ مُّسَمًّى ﴾[2] ، وقال : ﴿ وَٱلْقَمَرَ قَدَّرْنَٰهُ مَنَازِلَ حَتَّىٰ عَادَ كَٱلْعُرْجُونِ ٱلْقَدِيمِ ﴿٣٩﴾ لَا ٱلشَّمْسُ يَنۢبَغِى لَهَآ أَن تُدْرِكَ ٱلْقَمَرَ وَلَا ٱلَّيْلُ سَابِقُ ٱلنَّهَارِ ۚ وَكُلٌّ فِى فَلَكٍ يَسْبَحُونَ ﴾[3] ، ليدلّ جلّ اسمُهُ على تفصيل حالاتها وتغاير الأزمنة باختلاف حركاتها ، ويذكر الغاية في اختلاف السنين الشمسية والهلالية التي ذكرناها أمام ذكر هذا الرسم ، والاضطرار إلى الجمع بينهما إذا افترقا وما دبّره كلّ أمة في الأيام الفاضلة عن أيام الشهور ومذاهبهم في ذلك واستمرارهم عليه إلى أنْ أجبرت الشريعة الهادية الأحكام . . . على الشهور والسنين الهلالية ، فاجتبيت فيها الصدقات والجوالي والمقاطعات وأُجر الرباع وسائر ما يجري على المشاهرات ،

(١) يونس ٥ . في الأصل : وهو .
(٢) لقمان ٢٩ .
(٣) يس ٣٩ ـ ٤٠ .

واجتبيت في السنين الشمسية أموال الخراج والمعاملات الديوانية ، وأنّه لو أغفل إلحاق السنة الخراجية بالهلالية لكان بينهما من سنة الهجرة وإلى سنتنا هذه ، وهي سنة سبع وثلاثين وأربعمئة ، أربعَ عشرةَ سنة بالتقريب ، وقبح ذلك غاية القبح .

ثمّ يقال : وقد رأى أمير المؤمنين ، والله يوفّق آراءه ، نقلَ سنة كذا الخراجية إلى السنةِ كذا الهلالية . فاعملْ بما تضمّنه كتابه هذا وتقدّم إلى مَنْ قِبَلك من العمال بإجراء الأمر عليه في (٣٩٧) جماعاتهم وأعمالهم ، وأنْ ينسبوا ما كان جارياً في السنة المنتقل عنها إلى السنة المنتقل إليها ، وأقرأ كتاب أمير المؤمنين على مَنْ قبلك من الأجناد والرعايا والمعاملين ، ليعلموا أنّ هذا النقل لا ينتقص ذا عطاء من عطائه ، ولا يتحيّف معاملاً في معاملته . فاعلم هذا واعمل به إنْ شاء الله .

الكتب بالتنويه والتلقيب

الرسم في هذه الكتب أنْ يفتتح بحمد الله تعالى نعمه السابغة الضافية ومواهبه[1] الرّاهنة الثاوية ، وعوارفه التي جعلها جزاءً للمحسنين وزيادة للشاكرين ، ونحو هذا مما يليق أنْ يفتتح به هذا الغرض ، والصلاة على سيّدنا محمد ، ﷺ وعلى آله .

ثمّ يُقال : وإنّ أمير المؤمنين بما خوّله الله تعالى من نِعمه ونوّله من قِسَمِه ، وخصّه به من التمكين في أرضه والمعونة على القيام بفرضه ، يرى الاقتداء به في إفاضة المنن على خلصائه وإسباغ النِعم على أوليائه واختصاصهم بالنصيب من حبائه ، والارتقاء بهم إلى المنازل الباذخة والرتب الشامخة ، وأنّ أحقّ مَنْ وفر قسمه من مواهبه وعزّز سهمه من عطاياه ورغائبه مَنْ تميّز بما تميّزت به من إخلاص ومطاوعة وولاء ومشايعة ، وصفاء عقيدة وسريرة وحسن مذهب

(١) في الأصل : ومواهنة . وما أثبتناه من صبح الأعشى ٨/ ٣٤٢

وسيرة . ولذلك رأى[1] أمير المؤمنين أنْ ينعتك بكذا لاشتقاق هذا النعت من سماتك واستنباطه إيّاه من صفاتك ، وشرّفك من ملابسه بكذا وطوّقكَ بطوقٍ أو بعِقدٍ ، (٣٩٨) وقلّدك بسيف من سيوفه وعقد لك لواءً من ألويته ، وحملك على كذا من خيل وكذا من مراكبه . ويُحسِّن الوصف لكلّ نوع من هذه الأنواع واشتقاق ألفاظ من معانيه تُعرِبُ عن قدر الموهبة فيه . ثمّ يُقال : إبانة بذلك عن مكانك من حضرته وإثابة لك عن تشميرك في خدمته ، فالبسْ تشريفه وتطوّق ، وتقلّد ما قلّدك به ، واركب حملانه ، وابرز للخاصة والعامة في ملابس نعمائه وارفل في حلل آلائه وزيّن موكبك بلوائه ، وقُل : ﴿ رَبِّ أَوْزِعْنِيٓ أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ ٱلَّتِيٓ أَنْعَمْتَ عَلَيَّ ﴾[2] ، وأعني على ما يسترهنها لديّ ، وكاتب أمير المؤمنين متلقّباً متسمّياً ، ومَنْ سواه متلقّباً متكنّياً .

فعلى هذا جرى الرسم في خطاب الخلفاء الراشدين ، لأنّ اللقب موهبة من مواهب الإمام أمضاها وأجازها ، فإذا مرّت عليه كانت كغيرها من نِعمه التي يلمحها على عبيده . والكنية تكرمه يستعملها الناس فيما بينهم وليس حكمها كحكم اللقب .

فأمّا ما تُنعت به الأنواع التي يشرّف به السلطان أولياءه فليس مما ينحصر في قول جامع ليقين النعوت والأوصاف إلّا أنّ مثاله أنْ يقولَ : وشرّفك من ملابسه الحاظية بما تسحب به ذيل الاعتلاء على مناكب الجوزاء وقلّدك من سيوفه بسيف مأثور كالجدول المسجور تخاله تقمّص بالهبا وترى على صفحتيه مدبَّ نمال في ربا ، زاهٍ بجوهريه الطبيعي الرصعي ، مفتخر بملابسه مقلد[3] بحبل النبيّ والوصيّ ، وحَمَلَكَ على جوادٍ مُطهّم كأنّما انتقلت بالرياح الأربع أربعُهُ وأصغى إلى استرقاق السمع مسمعُه ، فهو يذرع (٣٩٩) أدراج البيداء

(١) في الأصل : ما رأى . والصواب ما أثبتناه من صبح الأعشى .
(٢) النمل ١٩ .
(٣) في الأصل : بمقلد .

ويسابق نزول القضاء إلى الأعداء ، مسرج بمركب خاص من النضار الخالص ، وطوّقك بطوق من التِّبر مرصّع بفاخر الدُّرِّ ، تحسبه الهلال أحرق نجوم الثريا ، وعقد لك لواءً بيده يلوي إليك الأعناق ويشهد لهذا العقد بالإحكام والوثاق ، ونحو هذا .

الكتب بالإحماد والإذمام

السلطان محتاج إلى مكاتبة مَنْ يقف منه على طاعة واجتهاد ، ومناصحة وإخلاص ، بالشكر والإحماد والبعث على الازدياد من المخالصة وحسن السعي في الخدمة وغيرهما مما ترتبط به النعمة ويستوجب معه حفظ الرتبة .

ومكاتبة مَنْ يعثر منه على تقصير وتفريط وتضييع بالذّمّ والتقريع ، لأنّه لا يخلو أعوان السلطان من كُفاة يستديم كفايتهم بتصويب مراميهم واستشقاف مساعيهم وإحمادهم على تشميرهم وشرح صدورهم ببسط آمالهم ، والعِدّة برفع منازلهم ومحالهم وتمييزهم على نُظرائهم وأشكالهم ، وعجزه يصلحهم بالتخطئة والاستقصاد والتوبيخ وتقديم الأعذار ، والتخويف من سقوط المراتب وقبح المصاير والعواقب .

وينبغي للكاتب أنْ ينتهي في خطاب من انتهى في(1) الحالين إلى غايتيهما بما يوجبه كلٌّ منهما ، وتنتخب المعاني الناجعة في الغرضين ويتوسط فيما بينهما التوسط الذي تقتضيه الحال المُفاض فيها ، لأنّ في ذلك تقريراً للمحسن على إحسانه ونقلًا للمسيء عن إساءته ، وله موقع خطير من النفوس ، لأنّه إذا علم الناهض أنّه مثاب على نهضته والواني أنه معاقب على ونيته ، (٤٠٠) اجتهد هذا في الاستظهار لخدمته بما يزيد في رتبته وخاف هذا من حَطِّ منزلته وتغير حالته .

ولمّا كانت الرسوم في هذه المكاتبات تختلف بحسب(2) اختلاف

(١) من صبح الأعشى ٨/٣٤٦ ، في الأصل : إلى .
(٢) من صبح الأعشى ٨/٣٤٧ ، وفي الأصل : بحيث .

أغراضها ، وتتشعب بتشعّب معانيها ، ذكرنا الأسس التي تُبنى عليهاوغَنِينا عن نصّ رسم فيها ، ووكّلنا الأمر إلى قريحة الكاتب وصناعته وجودة فكرته وإصابته ، لا سيّما وعلى هذا الباب مدار ما يجري بين خواص الناس وعوامهم ، وليست حاجة السُّوقة إليه بدون حاجة الملوك وإيقاع أمثلة جامعة على هذه سبيله مستحيل غير ممكن ، وإنّما يُرجع في هذا وأمثاله إلى قريحة الكاتب العارف الكامل ، ووضعه كلّ شيء في موضعه وترتيبه في رتبته ، حسبما بيّناه فيما تقدم .

الكتب بالأوامر والنواهي

على هذه الكتب مدار أشغال السلطان وأعماله ، لأنّها النافذة في تصريف الأمور وتنفيذ المراسيم إلى ولاته وعمّاله .

وليس لها أمثلة فنحدّدهاولا رسوم فنوردها ، لكنه ينبغي للكاتب أنْ يوكِّد القول فيها ، فإنّ الأمر والنهي ، وإنْ اختلف لفظهما ، نوع واحد ، لأنّ كلّ مأمور به منهيّ عن ضدّه ، وكلّ منهيّ عنه مأمور بضدِّه .

وينبغي للكاتب أنْ يؤكِّد القولَ في امتثال ما أمر به ، والعمل عليه ، والانقياد له ، والانتهاء عمّا نهى عنه ، والحذر من الإلمام [به](1) ، ويجزم في العبارة عنهما جزماً تامّاً لا يتمكن معه من الإخلال ببعضهما (٤٠١) أو التقصير فيهما لِهَوىً أو قضاء(2) حقّ ، ويؤتى من المبالغة بما يضيق العذر متى وقع تقصير أو تثاقل عمّا حُدِّد فيهما . فأمّا تمثيل ذلك بمُثل جامعة مع تفنّن(3) المعاني التي يُؤمر بهاويُنهى عنها فمتعذّر .

والكاتب إذا عرف الترتيب الواقع في هذين الغرضين على طريق الإجمال

(١) من صبح الأعشى ٨/٣٠٨ .
(٢) من صبح الأعشى ، وفي الأصل : قضى .
(٣) من صبح الأعشى ، وفي الأصل : تعين .

أمكنه أنْ يبسطه[١] إذا احتاج إلى التفصيل والبيان بمشيئة الله تعالى .

الكتب في الغيار

جرت عادة الخلفاء الراشدين بإلزام الذمّة المعاهدين بلباس الغِيار تفريقاً بينهم وبين المسلمين وقدحاً لِهِمَمِهم بالاستدلال في النزوع إلى الإسلام ، وكتب الكتب بذلك وقراءتها على رؤوس الأشهاد ، والإيعاز إلى الناظرين في المعاوِن بأخذهم بما رُسِم وتأديب من تقدّم على خلاف المأمور .

والرسم فيها أنْ يُفتتح بحمد الله الذي أكرم دين الإسلام عن الضلالة وأهلها وشرّفه على الأديان كلّها ، وأعزّه وأذلّها ، وأظهره وأخملها ، ونصره وخذلها وأداله وأذالها ، وجعله سبيله الأقصد ودليله الأرشد ، وبابه الذي لا يوصَل إليه إلّا منه ، ولا ينال ما عنده إلّا به ، ويسّره وسهّله ، وبيّنه وفصّله ، وتمّمه وكمّله ، واستخلصه لنفسه وأحبّته ، واختصّ به من اصطفاه من بريّته ، ولم يجعل معه ديناً ثانياً يُدني من ثوابه ويُنجي من سخطه وعقابه ، وفرض ألّا يقبلَ غيره من أحدٍ من خلقه (٤٠٢) ولا يصفح عن الإساءة إلّا لأهله ، وبعث به نبيّه محمداً ، ﷺ ، بشيراً ونذيراً وداعياً إليه بإذنه وسراجاً منيراً ، فبيّن شرائعه ومناهجه وعَبّد سبله ومدارجه وأوضح آثاره وأعلامه وقرّب متناوله ومرامه ، وأنقذ به من غمرة الضلالة وسكرة الجهالة ، والناس منكبّون عن الطريق الرشاد عابدون ما ينحتون من الجماد ، لا يهتدون إلى هدىً فيستهدون ولا تبصر بصائرهم بلج الحقائق فيستلّون ، واستخلف عليه من بعده خيرته من ذريّته وصفوته من عترته الأئمة البررة المعظّمين لحرمته ، المقيمين لحدوده ، الموقنين لجفوته ، المؤدين لفروضه ، الحامين لذماره ، المرامين عن داره ، عناية منه تعالى بإعزاز كلمته ونصر رايته ، وتصديقاً لوعده في إعلائه على كلّ دين وإظهاره على كُره المشركين .

(١) في الأصل : تبسطه ، وما أثبتناه من صبح الأعشى .

ثمّ يُقال : يحمده أمير المؤمنين على أنْ أورثه منصب آبائه الطاهرين وأفضى إليه ميراث خلفائه الراشدين ، وجعله من المستخلفين على خَلقه والقائمين على نصر حقّه ، والدعاة إلى سبيله بشافي بيانه والمرشدين إلى طريقه بواضح برهانه الذّابّين عن دينه بما آتاهم من سلطانه .

ونسأله الصلاة على سيّدنا محمد ، ﷺ ، الذي شرّفنا ببعثته وكرّمنا بوراثته ، وعلى أخيه وابن عمّه أمير المؤمنين عليّ بن أبي طالب الذي خرق له العادة فيه وأيّده ببأسه على محادّيه ، فكسر الأوثان وحطّم الصُلْبان واستذلّ الأديان ، صلى الله عليهما وعلى آلهما وسلّم .

ثمّ يُقال : أمّا بعدُ فإنّ أمير المؤمنين بما استرعاه الله (٤٠٣) من دينه ، واستحفظه من شريعته ، وكفله من إعلاء منارها وإعزاز أهلها وإذلال من خالفها ، لا يزال يكرم أهل الإسلام الذين خصّهم الله تعالى بكرامته ويميّزهم عن الأمم بما ميّزهم الله تعالى من نعمته ، ولا يفسح لأحد من الذّمّة وإن استعان بهم العمال . . . من عمائر الأعمال وجباية الأموال في مساواتهم في زي وملبس ، ولا جمال ولا مركب ، وضعاً لهم بحيث وضعهم الله تعالى عن الإذلال والامتهان ، ووسماً بميسم من الصّغار يفصلهم عن أهل الأمانة والإيمان ، الذين شرّفهم الله بمكارم الأخلاق ومحاسن الآداب وفضلهم بشريعته الهادية على كافة أهل الكتاب ، وجبلهم على التراؤف والتعاطف والتكافي والتناصف والاتفاق والتآلف ، وحبّب إليهم الصدق وزيّن لهم الحقّ ، وعقد نيّاتهم على اليقين ، وأوجب لهم مجاورته في دار النعيم .

ثمّ يُقال : ونمى إلى أمير المؤمنين أنّه فشا بأعمال الحضر وغيرها للذمّة زيّ شاركوا فيه أكابر أهل الإسلام حتى صار الجاهل بهم يلقى الرجل منهم فيُحييه بتحيّة المسلمين ويخاطبه بخطاب الشريف . فأنكر أمير المؤمنين ذلك وأكبره ، وخرج أمره بإنشاء هذا السجل وتضمّنه الأمر لمتولي الشرطة والحِسْبة بكفّ مَنْ يذهب من الذمّة إلى مباهاة المسلمين بشيء من النعمة التي أنعم الله

تعالى عليهم بها ، وإلزام كافّتهم بلباس الغيار وشدّ الزنانير في الأوساط ، وصبغ عذب العمائم بالصّفرة ، ومعاقبة من يخلّ بهذا المرسوم ليتباين المسلمون والذمّة في الزي والجمال كما يتباينوا في الدين والكمال (٤٠٤) إذ لا سبيل إلى تباينهم في الصنعة البشرية التي شرك الله تعالى فيها الخبيث والطيب والبرّ والفاجر والمؤمن والكافر ، وجعلها موهبةً شاملةً للنوع بأسره مع علمه بالمؤمن وإيمانه والكافر وكفره .

ثمّ يؤكّد هذا الكتاب بما يؤكد به مثله ويُرصّع من الآيات بما ينتظم في سلكه إنْ شاء الله تعالى .

الحمد لله ربّ العالمين وصلواته على سيّدنا محمد خير خلقه وآله وصحبه وسلامه . ولا حول ولا قوّة إلّا بالله العليّ العظيم .

*　*　*

فهارس الكتاب

(١) فهرس الآيات القرآنية

الآية	رقمها	الصفحة
(٢) البقرة		
﴿الٓمٓ ۝١ ذَٰلِكَ ٱلۡكِتَٰبُ﴾	١ـ٢	٢٦
﴿مُسۡتَهۡزِءُونَ ۝١٤ ٱللَّهُ يَسۡتَهۡزِئُ بِهِمۡ﴾	١٤ـ١٥	١٧٦
﴿فَمَا رَبِحَت تِّجَٰرَتُهُمۡ﴾	١٦	١١٥
﴿ٱسۡتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ﴾	٢٩	١١٢
﴿وَإِذۡ قُلۡنَا لِلۡمَلَٰٓئِكَةِ ٱسۡجُدُواْ لِأٓدَمَ . . .﴾	٣٤	١٦٧
﴿وَأُشۡرِبُواْ فِي قُلُوبِهِمُ ٱلۡعِجۡلَ﴾	٩٣	١١٧
﴿إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّآ إِلَيۡهِ رَٰجِعُونَ﴾	١٥٦	١٠٥
﴿وَلَٰكِنَّ ٱلۡبِرَّ مَنۡ ءَامَنَ بِٱللَّهِ﴾	١٧٧	١١٧
﴿وَلَكُمۡ فِي ٱلۡقِصَاصِ حَيَوٰةٞ﴾	١٧٩	١١٩
﴿هُنَّ لِبَاسٞ لَّكُمۡ وَأَنتُمۡ لِبَاسٞ لَّهُنَّۗ﴾	١٨٧	١٣١
﴿فَمَنِ ٱعۡتَدَىٰ عَلَيۡكُمۡ فَٱعۡتَدُواْ عَلَيۡهِ بِمِثۡلِ مَا ٱعۡتَدَىٰ عَلَيۡكُمۡۚ﴾	١٩٤	١٢٨، ١٦٠، ١٧٥
﴿نِسَآؤُكُمۡ حَرۡثٞ لَّكُمۡ﴾	٢٢٣	١٣١
﴿وَلَا جُنَاحَ عَلَيۡكُمۡ فِيمَا عَرَّضۡتُم بِهِۦ . . .﴾	٢٣٥	٢٢٣
﴿وَلَٰكِن لَّا تُوَاعِدُوهُنَّ سِرًّا﴾	٢٣٥	١٣١
﴿يَمۡحَقُ ٱللَّهُ ٱلرِّبَوٰاْ وَيُرۡبِي ٱلصَّدَقَٰتِۗ﴾	٢٧٦	١٧٤
(٣) آل عمران		
﴿سَمِيعُ ٱلدُّعَآءِ﴾	٣٨	١١٣
﴿وَيُعَلِّمُهُ ٱلۡكِتَٰبَ وَٱلۡحِكۡمَةَ﴾	٤٨	٢٥
﴿وَٱذۡكُرُواْ نِعۡمَتَ ٱللَّهِ عَلَيۡكُمۡ . . .﴾	١٠٣	٣٦٨
﴿وَلَا تَكُونُواْ كَٱلَّذِينَ تَفَرَّقُواْ وَٱخۡتَلَفُواْ . . .﴾	١٠٥	٣٦٨
(٤) النساء		
﴿وَإِن كُنتُم مَّرۡضَىٰٓ أَوۡ عَلَىٰ سَفَرٍ﴾	٤٣	٢٢٢

* * *

(٢) فهرس الأحاديث والآثار

أولاً ـ الأحاديث النبوية :

ثانياً ـ الآثار :

* * *

(٣) فهرس الأمثال والأقوال

* * *

(٤) فهرس الأشعار[١]

(الهمزة)

(الباء)

(١) ما وضع من أعلام الشعراء بين قوسين هو ما اهتدينا إليه ، ولم يذكره المؤلف .

(التّاء)

المضمومة :

المكسورة :

المفتوحة :

(الرّاء)

القافية	الشاعر	الصفحة
الفظيع		٢٨١
القنوع		٢٨٢
الصنيع		٢٨٣
الشنيع		٢٨٣
الدروع		٢٨٣
الجموع		
الخنوع		
المريع		٢٨٤
البديع		
الصنيع		٢٨٥
الساكنة :		
الطمعْ	أبو العتاهية	٣١٠
وقع		

(الفاء)

القافية	الشاعر	الصفحة
المضمومة :		
لرشوفُ	عبد الله بن طاهر	١٧٤
كلف	ابن بابك	١٩٧
طريف	أبو عثمان الناجم	٣١٠
صروف		
المفتوحة :		
الأنفا	رجل من عبس	١٧٣
منتوفا	الأخيطل	٢٦١
وظيفا		
المكسورة :		
الكهفِ	-	٢١٩

القافية	الشاعر	الصفحة
أسلافي	أبو علي البصير	٢٢٧
الإخلاف		٣
وافي		
أضيافي		
الأشراف		
الخشف	النّظام	٢٢٧
الردف		
طرفي		
شفيفه	ابن الرومي	٢٠٣
تريفه		

(القاف)

القافية	الشاعر	الصفحة
المضمومة :		
وأعلقُ	ذو الرّمة	١٣٩
الخلق	(سالم بن وابصة)	١٤٦
تثق		
العلوق	(المفضل النكري)	٢٦٢
يفوق	عروة بن الورد	٢٦٧
أطيق		
غرق	جرير	٢٩٧ ـ ٢٩٨
تستبق		
نسق		
تخفق	ابن جمهور	٣٠١
عشقوا	العباس بن الأحنف	٣٠٩
تحترق		
المفتوحة :		
خلقا	زهير	١٢١ ، ٢٤٢

(الميم)

(النّون)

(٥) فهرس الأرجاز

* * *

(٦) فهرس أنصاف الأبيات

* * *

(٧) فهرس الأعلام

(١) الأرقام التي بين قوسين تشير إلى اسم العلم في الحواشي .

(٨) فهرس الأمم والقبائل والجماعات

* * *

(٩) فهرس الأماكن والمواضع

* * *

(١٠) فهرس الكتب

(١١) فهرس موادّ الكتاب مرتبة على حروف الهجاء

* * *

(١٢) ثَبتَ المصادر والمراجع[1]

المصحف الشريف .

(أ)

- إبراز المعاني من حرز الأماني : أبو شامة المقدسي ، عبد الرحمن بن إسماعيل ، ت٦٦٥هـ ، تحـ إبراهيم عطوة عوض ، البابي الحلبي بمصر ١٩٨٢ .
- أخبار أبي تمام : أبو بكر الصولي ، محمد بن يحيى ، ت٣٣٥هـ ، تحـ عساكر وعزام والهندي ، لجنة التأليف ، القاهرة ١٣٥٦هـ .
- الاختيارين : الأخفش الأصغر ، علي بن سليمان ، ت٣١٥هـ ، تحـ د . فخر الدين قباوة ، دمشق ١٩٧٤ .
- أدب الطاهريين : د . منجي الكعبي ، تونس ١٩٨٣ .
- أدب الكاتب : ابن قتيبة ، عبد الله بن مسلم ، ت٢٧٦هـ ، تحـ محمد الدالي ، بيروت ١٩٨٢ .
- أدب الكتاب : أبو بكر الصولي ، تحـ محمد بهجة الأثري ، القاهرة ١٣٤١هـ .
- الأدب المفرد : البخاري ، محمد بن إسماعيل ، ت٢٥٦هـ ، تحـ قصي محب الدين الخطيب ، القاهرة ١٣٧٩هـ .
- الأزمنة : قطرب ، محمد بن المستنير ، ت بعد ٣١٠هـ ، تحـ د . حاتم صالح الضامن ، بيروت ١٩٨٥ .
- أسباب نزول القرآن : الواحدي ، علي بن أحمد ، ت٤٦٨هـ ، تحـ سيد صقر ، القاهرة ١٩٦٩ .
- أسد الغابة في معرفة الصحابة : ابن الأثير ، عز الدين علي بن محمد ، ت٦٣٠هـ ،

(١) المعلومات التامة عن اسم المؤلف الكامل ، وسنة وفاته ، تذكر عند ورود اسمه أول مرة فقط .

القاهرة ١٩٧٠ ـ ١٩٧٣ .

ـ أسرار البلاغة : الجرجاني ، عبد القاهر بن عبد الرحمن ، ت٤٧١هـ ، تحـ ريتر ، استانبول ١٩٥٤ .

ـ الإشارات والتنبيهات في علم البلاغة : الجرجاني ، محمد بن علي ، ت٧٢٩هـ ، تحـ د . عبد القادر حسين ، القاهرة ١٩٨٢ .

ـ أشعار سعيد بن حميد : يونس السامرائي ، بغداد ١٩٧١ .

ـ الإصابة في تميز الصحابة : ابن حجر العسقلاني ، أحمد بن علي ، ت٨٥٢هـ ، تحـ البجاوي ، مط نهضة مصر ١٩٧١ .

ـ إصلاح المنطق : ابن السكيت ، يعقوب بن إسحاق ، ت٢٤٤هـ ، تحـ شاكر وهارون ، دار المعارف بمصر ١٩٧٠ .

ـ الأصمعيات : الأصمعي ، عبد الملك بن قريب ، ت٢١٦هـ ، تحـ شاكر وهارون ، دار المعارف بمصر ١٩٦٤ .

ـ أصول البلاغة : البحراني ، كمال الدين ميثم بن علي ، ت٦٧٩هـ ، تحـ د . عبد القادر حسين ، قطر ١٩٨٦ .

ـ الأضداد : ابن الأنباري ، أبو بكر محمد بن القاسم ، ت٣٢٨هـ ، تحـ أبي الفضل إبراهيم ، الكويت ١٩٦٠ .

ـ أعتاب الكتاب : ابن الأبار ، محمد بن عبد الله القضاعي ، ت٦٥٨هـ ، تحـ د . صالح الأشتر ، دمشق ١٩٦١ .

ـ الاعتماد في نظائر الظاء والضاد : ابن مالك ، جمال الدين محمد ، ت٦٧٢هـ ، تحـ د . حاتم صالح الضامن ، بيروت ١٩٨٤ .

ـ الإعجاز والإيجاز : الثعالبي ، عبد الملك بن محمد ، ت٤٢٩هـ ، تحـ إسكندر آصاف ، مصر ١٨٩٧ .

ـ الإعلام : الزركلي ، خير الدين ، ت١٩٧٦ ، بيروت ١٩٦٩ .

ـ الأغاني : أبو الفرج الأصفهاني ، علي بن الحسين ، ت نحو ٣٦٠هـ ، ج١ ـ ١٦ طبعة

دار الكتب ، وج١٧ ـ ٢٤ نشر الهيئة المصرية .

ـ الاقتضاب في شرح أدب الكتاب : ابن السيد البطليوسي ، عبد الله بن محمد ، ت٥٢١هـ ، تحـ مصطفى السقا وحامد عبد المجيد ، مصر ١٩٨١ .

ـ الأقصى القريب في علم البيان : التنوخي ، زيد الدين محمد بن محمد بن محمد بن عمرو ، ق٨هـ ، مط السعادة بمصر ١٣٢٧هـ .

ـ الأمثال : أبو عبيد ، القاسم بن سلام ، ت٢٢٤هـ ، تحـ د . عبد المجيد قطامش ، بيروت ١٩٨٠ .

ـ الأمثال في القرآن الكريم : د . محمد جابر الفياض ، بغداد ١٩٨٨ .

ـ الأمثال والحكم : الرازي ، محمد بن أبي بكر بن عبد القادر ، ت بعد ٦٦٦هـ ، تحـ د . عبد الرزاق حسين ، عمّان ١٩٨٦ .

ـ الأمثال والحكم : الماوردي ، علي بن محمد ، ت٤٥٠هـ ، تحـ د . فؤاد عبد المنعم أحمد ، قطر ١٩٨٣ .

ـ إنباه الرواة على أنباه النحاة : القفطي ، جمال الدين علي بن يوسف ، ت٦٤٦هـ ، تحـ أبي الفضل إبراهيم ، مط دار الكتب ، مصر ١٩٥٥ ـ ١٩٧٣ .

ـ الأوائل : أبو هلال العسكري ، الحسن بن عبد الله ، ت بعد ٣٩٥هـ ، تحـ محمد المصري ووليد القصاب ، دمشق ١٩٧٥ .

ـ الإيضاح في علوم البلاغة : الخطيب القزويني ، محمد بن عبد الرحمن ، ت٧٣٩هـ مط السنة المحمدية ، القاهرة .

(ب)

ـ البديع : ابن المعتز ، عبد الله ، ت٢٩٦هـ ، تحـ كراتشوفسكي ، لندن ١٩٣٥ .

ـ البديع في نقد الشعر : ابن منقذ ، أسامة ، ت٥٨٤هـ ، تحـ د . أحمد أحمد بدوي ود . حامد عبد المجيد ، القاهرة .

ـ بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة : السيوطي ، جلال الدين عبد الرحمن ابن أبي بكر ، ت٩١١هـ ، تحـ أبي الفضل إبراهيم ، الحلبي بمصر ١٩٦٥ .

ـ البيان والتبيين : الجاحظ ، عمرو بن بحر ، ت٢٥٥هـ ، تحـ عبد السلام هارون ، الخانجي بمصر ١٩٨٥ .

(ت)

ـ تاج العروس : الزَّبيدي ، محمد مرتضى ، ت١٢٠٥هـ ، المطبعة الخيرية بمصر ١٣٠٦هـ .

ـ تاريخ بغداد : الخطيب البغدادي ، أحمد بن علي ، ت٤٦٣هـ ، مط السعادة بمصر ١٩٣١ .

ـ تأول مشكل القرآن : ابن قتيبة ، تحـ سيد صقر ، دار التراث ، مصر ١٩٧٣ .

ـ التبيان في البيان : الطيبي ، شرف الدين الحسين بن محمد ، ت٧٤٣هـ ، تحـ د . توفيق الفيل وعبد اللطيف لطف الله ، الكويت ١٩٨٦ .

ـ التبيان في علم البيان : ابن الزملكاني ، عبد الواحد بن عبد الكريم ، ت٦٥١هـ ، تحـ د . أحمد مطلوب و د . خديجة الحديثي ، بغداد ١٩٦٤ .

ـ تحرير التحبير : ابن أبي الإصبع المصري ، زكي الدين عبد العظيم بن عبد الواحد ، ت٦٥٤هـ ، تحـ د . حفني محمد شرف ، القاهرة ١٣٨٣هـ .

ـ تصحيح التصحيف وتحرير التحريف : الصفدي : صلاح الدين خليل بن أيبك ، ت٧٦٤هـ ، نسخة دار الكتب المصرية ، رقم ٣٧ لغة .

ـ التعريفات : الشريف الجرجاني ، علي بن محمد ، ت٨١٦هـ ، البابي الحلبي بمصر ١٩٣٨ .

ـ تفسير الطبري (جامع البيان) : الطبري ، أبو جعفر محمد بن جرير ، ت٣١٠هـ ، البابي الحلبي بمصر ١٩٥٤ .

ـ تفسير القرطبي (الجامع لأحكام القرآن) : القرطبي ، محمد بن أحمد ، ت٦٧١هـ ، القاهرة ١٩٦٧ .

ـ تقييد العلم : الخطيب البغدادي ، تحـ يوسف العش ، دار إحياء السنة النبوية ، أنقرة ، ١٩٧٥ .

ـ التلخيص في علوم البلاغة : الخطيب القزويني ، تحـ عبد الرحمن البرقوقي ، القاهرة ١٩٣٢ .

ـ التلفيق للتوفيق : الثعالبي ، تحـ إبراهيم صالح ، دمشق ١٩٨٣ .

(ج)

ـ الجامع الصغير في أحاديث البشير النذير : السيوطي ، البابي الحلبي بمصر ١٩٥٤ .

ـ الجامع الكبير في صناعة المنظوم من الكلام والمنثور : ابن الأثير ، ضياء الدين نصر الله بن محمد ، ت٦٣٧هـ ، تحـ د . مصطفى جواد ود . جميل سعيد ، بغداد ١٩٥٦ .

ـ الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع : الخطيب البغدادي ، تحـ د . محمود الطحان ، الرياض ١٩٨٣ .

ـ جنى الجناس : السيوطي ، تحـ د . محمد علي رزق الخفاجي ، الدار الفنية للطباعة والنشر .

ـ جواهر الألفاظ : قدامة بن جعفر ، ٣٣٧هـ ، تحـ محمد محيي الدين عبد الحميد ، القاهرة ١٩٣٢ .

ـ جوهر الكنز : الحلبي ، نجم الدين أحمد بن إسماعيل ، ت٧٣٧هـ ، تحـ د . محمد زغلول سلام ، الإسكندرية .

(ح)

ـ حدائق السحر في دقائق الشعر : الوطواط ، رشيد الدين محمد العمري ، ت٥٧٣هـ ، نقله إلى العربية د . إبراهيم الشواربي ، القاهرة ١٣٦٤هـ ـ ١٩٤٥م .

ـ حروف المدود والمقصور : ابن السكيت ، تحـ د. حسن شاذلي فرهود ، الرياض ١٩٨٥ .

ـ حسن التوسل إلى صناعة الترسل : شهاب الدين الحلبي ، محمود بن سليمان ، ت٧٢٥هـ ، تحـ أكرم عثمان ، بغداد ١٩٨٠ .

ـ حلية الأولياء : أبو نعيم الأصبهاني ، أحمد بن عبد الله ، ت٤٣٠هـ ، مط السعادة بمصر ١٩٣٨ .

ـ حلية العقود في الفرق بين المقصور والممدود : الأنباري ، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد ، ت٥٧٧هـ ، تحـ د . عطية عامر ، بيروت ١٩٦٦ .

ـ حلية المحاضرة : الحاتمي ، محمد بن الحسن ، ت٣٨٨هـ ، تحـ د . جعفر كتاني ، بغداد ١٩٧٩ .

(خ)

ـ خاص الخاص : الثعالبي ، بيروت ١٩٦٦ .

ـ خزانة الأدب : البغدادي ، عبد القادر بن عمر ، ت١٠٩٣هـ ، تحـ عبد السلام هارون ، مصر ١٩٧٩ ـ ١٩٨٦ .

ـ خزانة الأدب : ابن حجة الحموي ، تقي الدين علي ، ت٨٣٧هـ ، المطبعة الخيرية بمصر ١٣٠٤هـ .

(د)

ـ درة الغواص في أوهام الخواص : الحريري ، القاسم بن علي ، ت٥١٦هـ ، تحـ توربكة ، لايبزك ١٨٧١ .

ـ الدرر المنتثرة في الأحاديث المشتهرة : السيوطي ، تحـ د . محمد بن لطفي الصباغ ، الرياض ١٩٨٣ .

ـ دقائق التصريف : المؤدب ، القاسم بن محمد بن سعيد ، ق٤ هـ ، تحـ د . أحمد ناجي القيسي ود . حاتم صالح الضامن ود . حسين تورال ، بغداد ١٩٨٧ .

ـ ديوان الأخطل : تحـ صالحاني ، مط الكاثوليكية ، بيروت ١٨٩١ .

ـ ديوان إسحاق الموصلي : ماجد العزي ، بغداد ١٩٧٠ .

ـ ديوان الأعشى (الصبح المنير) : تحـ جاير ، لندن ١٩٢٨ .

ـ ديوان الأفوه الأودي : تحـ الميمني (الطرائف الأدبية) ، القاهرة ١٩٣٧ .

ـ ديوان امرئ القيس : تحـ أبي الفضل ، القاهرة ١٩٦٩ .

ـ ديوان أوس بن حجر : تحـ د . محمد يوسف نجم ، بيروت ١٩٦٠ .

ـ ديوان البحتري : تحـ حسن كامل الصيرفي ، دار المعارف بمصر .

ـ ديوان بشار بن برد : تحـ محمد الطاهر بن عاشور ، القاهرة .

ـ ديوان أبي تمام (شرح التبريزي) : تحـ محمد عبده عزام ، دار المعارف بمصر ١٩٧٠ .

ـ ديوان أبي تمام (شرح الصولي) : تحـ د . خلف رشيد نعمان ، بغداد ١٩٧٧ ـ ١٩٨٢ .

ـ ديوان جرير : تحـ نعمان أمين طه ، دار المعارف بمصر .

ـ ديوان جميل : تحـ د . حسين نصار ، مكتبة مصر ، القاهرة .

ـ ديوان حاتم بن عبد الله الطائي : تحـ د . عادل سليمان مط المدني بمصر .

ـ ديوان حسان بن ثابت : تحـ د . وليد عرفات ، بيروت ١٩٧٤ .

ـ ديوان الحطيئة : تحـ نعمان أمين طه ، القاهرة ١٩٥٨ .

ـ ديوان الخنساء : دار التراث ، بيروت ١٩٦٨ .

ـ ديوان ابن دريد : تحـ محمد بدر الدين العلوي ، القاهرة ١٩٤٦ .

ـ ديوان ابن دريد : تحـ عمر بن سالم ، تونس ، ١٩٧٣ .

ـ ديوان ابن الدمينة : تحـ أحمد راتب النفاخ : القاهرة ١٩٥٩ .

ـ ديوان ديك الجن الحمصي : تحـ مظهر الحجي ، دمشق ١٩٨٧ .

ـ ديوان ذي الرمة (شرح أبي نصر الباهلي) : تحـ د . عبد القدوس أبو صالح ، دمشق ١٩٧٢ ـ ١٩٧٣ .

ـ ديوان الراعي النميري : تحـ فايبرت بيروت ١٩٨٠ .

ـ ديوان رؤبة : تحـ وليم بن الورد ، لايبزك ١٩٠٣ .

ـ ديوان ابن الرومي : تحـ د . حسين نصار ، القاهرة ١٩٧٤ .

ـ ديوان زهير : دار الكتب المصرية ١٣٦٣هـ .

ـ ديوان شعر عدي بن الرقاع : تحـ د . نوري القيسي ود . حاتم صالح الضامن ، بغداد

١٩٨٧ .

ـ ديوان الشماخ : تحـ صلاح الدين الهادي ، دار المعارف بمصر ١٩٦٨ .

ـ ديوان صريع الغواني (مسلم بن الوليد) : تحـ د . سامي الدهان ، دار المعارف بمصر ١٩٧٠ .

ـ ديوان طرفة (شرح الأعلم الشنتمري) : تحـ درية الخطيب ولطفي الصقال ، دمشق ١٩٧٥ .

ـ ديوان العباس بن الأحنف : تحـ د . عاتكة الخزرجي ، القاهرة ، ١٩٥٤ .

ـ ديوان عبيد بن الأبرص : تحـ د . حسين نصار ، القاهرة ١٩٥٧ .

ـ ديوان العجاج : تحـ د . عبد الحفيظ السطلي ، دمشق ١٩٧١ .

ـ ديوان عدي بن زيد : تحـ محمد جبار المعيبد ، بغداد ١٩٦٥ .

ـ ديوان العرجي : تحـ رشيد العبيدي وخضر الطائي ، بغداد ١٩٥٦ .

ـ ديوان عروة بن الورد (شرح ابن السكيت) : تحـ عبد المعين الملوحي ، دمشق ١٩٦٦ .

ـ ديوان علقمة الفحل : تحـ لطفي الصقال ودرية الخطيب ، حلب ١٩٦٩ .

ـ ديوان عمر بن أبي ربيعة : تحـ محمد محيي الدين عبد الحميد ، مط السعادة بمصر ١٩٦٠ .

ـ ديوان عنترة : تحـ محمد سعيد مولوي ، المكتب الإسلامي ، دمشق ١٩٧٠ .

ـ ديوان أبي الفتح البستي تحـ درية الخطيب ولطفي الصقال ، دمشق ١٩٨٩ .

ـ ديوان الفرزدق : تحـ عبد الله الصاوي ، مط . الصاوي بمصر ١٩٣٦ .

ـ ديوان القطامي : تحـ بارث ، ليدن ١٩٠٢ .

ـ ديوان كثير : تحـ د . إحسان عباس ، بيروت ١٩٧١ .

ـ ديوان لبيد : تحـ د . إحسان عباس ، الكويت ١٩٦٢ .

ـ ديوان المتنبي (التبيان في شرح الديوان المنسوب غلطاً إلى العكبري) : تحـ السقا

وآخرين ، البابي الحلبي بمصر ١٩٥٦ .

ـ ديوان مجنون ليلى (قيس بن الملوح) : تحـ عبد الستار أحمد فراج ، القاهرة .

ـ ديوان معن بن أوس المزني : تحـ د . نوري القيسي ود . حاتم صالح الضامن ، بغداد ١٩٧٧ .

ـ ديوان ابن مقبل : تحـ د . عزة حسن ، دمشق ١٩٦٢ .

ـ ديوان النابغة الذبياني (صنعة ابن السكيت) : تحـ د . شكري فيصل ، بيروت ١٩٦٨ .

ـ ديوان أبي نواس : تحـ أحمد عبد المجيد الغزالي ، بيروت .

ـ ديوان الهذليين ، مصورة عن طبعة دار الكتب المصرية ، القاهرة ١٩٦٥ .

(ر)

الرسالة الحاتمية : أبو علي الحاتمي ، نشرت في كتاب : الإبانة عن سرقات المتنبي ، تحـ إبراهيم الدسوقي ، دار المعارف بمصر ١٩٦١ .

ـ رسالة الخط والقلم المنسوبة إلى ابن قتيبة : تحـ د . حاتم صالح الضامن ، بيروت ١٩٨٩ .

ـ الرسالة العذراء : أبو اليسر ، إبراهيم بن محمد الشيباني ، ت٢٩٨هـ ، تحـ د . زكي مبارك ، القاهرة ١٩٣١ . (نُسبت غلطاً إلى ابن المدبر) .

ـ الرسالة العسجدية في المعاني المؤيدية ، الصنعاني ، عباس بن علي ، ق٧هـ ، تحـ عبد المجيد الشرفي ، تونس ١٩٧٦ .

ـ الرعاية لتجويد القراءة وتحقيق لفظ التلاوة : مكي بن أبي طالب القيسي ، ت : ٤٣٧هـ ، تحـ د . أحمد حسن فرحات ، الأردن ١٩٨٤ .

ـ الروض المريع في صناعة البديع : ابن البناء المراكشي ، أحمد بن محمد بن عثمان ، ت٧٢١هـ ، تحـ رضوان بنشقرون ، المغرب ١٩٨٥ .

(ز)

ـ الزاهر في معاني كلمات الناس : ابن الأنباريّ ، تحـ د . حاتم صالح الضامن ، بيروت ١٩٧٩ .

- زهر الآداب : الحصري القيرواني ، إبراهيم بن علي ، ت٤٥٣هـ ، تحـ البجاوي ، ١٩٥٣ .

(س)

- سر صناعة الإعراب : ابن جني ، أبو الفتح عثمان ، ت٣٩٢هـ ، تحـ د . حسن هنداوي ، دمشق ١٩٨٥ .
- سر الفصاحة : ابن سنان الخفاجي ، عبد الله بن محمد ، ت٤٦٦هـ ، تحـ عبد المتعال الصعيدي ، مصر ١٩٥٢ .
- سرح العيون : ابن نباتة ، جمال الدين ، ت٧٦٨هـ ، تحـ أبي الفضل إبراهيم ، القاهرة ١٩٦٤ .
- سنن الترمذي : الترمذي ، محمد بن عيسى ، ت٢٧٩هـ ، تحـ أحمد محمد شاكر ، القاهرى ١٩٣٧ .
- سنن الدارمي : الدارمي ، عبد الله بن عبد الرحمن ، ت٢٥٥هـ ، مط الاعتدال ، دمشق ١٣٤٩هـ .
- سنن ابن ماجه ، محمد بن يزيد ، ت ٢٧٥هـ ، تحـ محمد فؤاد عبد الباقي ، البابي الحلبي بمصر ١٩٥٢ .

(ش)

- شرح شواهد المغني : السيوطي ، دمشق ١٩٦٦ .
- شرح عقود الجمان : السيوطي ، القاهرة ١٩٣٩ .
- شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات : ابن الأنباريّ ، تحـ عبد السلام هارون ، دار المعارف بمصر ١٩٦٣ .
- شرح الكوكب المنير : ابن النجار ، محمد بن أحمد الحنبلي ، ت ٩٧٢هـ ، تحـ د. محمد الزحيلي ود. نزيه حماد ، دمشق ١٩٨٠ .
- شرح المعلقات السبع : الزوزني ، حسين بن أحمد ، ت ٤٨٦هـ ، تحـ محمد محيي الدين عبد الحميد ، مط السعادة بمصر .

- شرح المفضليات : القاسم بن بشار الأنباريّ ، ت ٣٠٤هـ ، تحـ ليال ، بيروت ١٩٢٠ .
- شرح مقامات الحريري ، الشريشي ، أحمد بن عبد المؤمن ، ت ٦٢٠هـ ، تحـ أبي الفضل ، مط المدني بمصر ١٩٧٣ .
- شعر إبراهيم بن هرمة : تحقيق محمد نفّاع ، وحسين عطوان ، دمشق ١٩٦٩ .
- شعر الأحوص : عادل سليمان ، القاهرة ١٩٧٠ .
- شعر الأقيشر الأسدي : الطيب العشاش ، فصلة من حوليات الجامعة التونسية ، العدد الثامن ١٩٧١ .
- شعر بكر بن النطاح : حاتم صالح الضامن ، بغداد ١٩٧٥ .
- شعر أبي حية النميري : د. يحيىٰ الجبوري ، دمشق ١٩٧٥ .
- شعر خداش بن زهير : يحيىٰ الجبوري ، دمشق ١٩٨٦ .
- شعر أبي دواد الإيادي : غرنباوم (نشر في : دراسات في الأدب العربي) ، بيروت ١٩٥٩ .
- شعر سلم الخاسر : د. نايف محمود معروف ، بيروت .
- شعر سويد بن كراع : د. حاتم صالح الضامن ، نشر في مجلة المورد م٨ ع١ ، بغداد ١٩٧٩ .
- شعر الشنفرىٰ : تحـ عبد العزيز الميمني (نشر في : الطرائف الأدبية) .
- شعر ابن طباطبا العلوي : جابر الخاقاني ، بغداد ١٩٧٥ .
- شعر عبد الرحمن بن حسان : د. سامي مكي العاني : بغداد ١٩٧١ .
- شعر عبد الله بن الزبعرىٰ : د. يحيىٰ الجبوري ، بيروت ١٩٨١ .
- شعر عبد الله بن طاهر : قحطان الحديثي ، نشر في مجلة الخليج العربي ، ع٦ ، البصرة ١٩٧٦ .
- شعر عبدة بن الطيب : د. يحيىٰ الجبوري ، بغداد ١٩٧١ .

ـ شعر العكوك (علي بن جبلة) : أحمد نصيف الجنابي ، النجف ١٩٧١ . وطبعة د. حسين عطوان ، مصر ١٩٧٢ .

ـ شعر الكميت بن زياد : د. داود سلوم ، النجف ١٩٦٩ .

ـ شعر مروان بن أبي حفصة : د. حسين عطوان : مصر ١٩٧٣ .

ـ شعر ابن المعتز : د. يونس السامرائي ، بغداد ١٩٧٨ .

ـ شعر ابن ميادة : د. حنا جميل حداد ، دمشق ١٩٨٢ .

ـ شعر النابغة الجعدي : المكتب الإسلامي بدمشق ١٩٦٤ .

ـ شعر نصيب : د. داود سلوم ، بغداد ١٩٦٨ .

ـ شعر النمر بن تولب : د. نوري القيسي ، بغداد ١٩٦٩ .

ـ شعر نهشل بن حري : حاتم صالح الضامن ، نشر في مجلة كلية أصول الدين ، ع١ ، بغداد ١٩٧٥ .

ـ الشعر والشعراء : ابن قتيبة ، تحـ أحمد محمد شاكر ، دار المعارف بمصر ١٩٦٦ .

ـ شعر يزيد بن الطثرية : حاتم صالح الضامن ، مط أسعد ، بغداد ١٩٧٣ .

ـ شعراء أمويون : د. نوري القيسي ، مط جامعة الموصل ١٩٧٦ .

ـ شعراء عباسيون : غرنباوم ، بيروت ١٩٥٩ .

ـ شعراء عباسيون : د. يونس السامرائي ، بيروت ١٩٨٧ .

ـ شعراء مقلون : د. حاتم صالح الضامن ، بيروت ١٩٨٧ .

(ص)

ـ صبح الأعشىٰ : القلقشندي أحمد بن علي ، ت ٨٢١هـ ، مصورة عن الطبعة الأميرية .

ـ الصناعتين : أبو هلال العسكري ، تحـ البجاوي وأبي الفضل ، البابي الحلبي بمصر ١٩٧١ .

(ط)

ـ طبقات الشعراء المحدثين : ابن المعتز ، تحـ عبد الستار أحمد فراج ، دار المعارف

بمصر ١٩٥٦ .

ـ طبقات فحول الشعراء : ابن سلّام ، محمد ، ت ٢٣٢هـ ، تحـ محمود محمد شاكر ، مط المدني بمصر ١٩٧٤ .

ـ طبقات النحويين واللغويين : الزّبيدي ، أبو بكر محمد بن الحسن ، ت ٣٧٩هـ ، تحـ أبي الفضل ، دار المعارف بمصر ١٩٧٣ .

ـ الطراز المتضمن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز : العلوي ، يحيىٰ بن حمزة ، ت ٧٤٩هـ ، القاهرة ١٩١٤ .

(ع)

ـ العقد الفريد : ابن عبد ربه ، أحمد بن محمد ، ت ٣٢٨هـ ، طبع اللجنة ، القاهرة ١٥٩٦ .

ـ العمدة : ابن رشيق القيرواني ، الحسن ، ت ٤٥٦هـ ، تحـ محمد محيي الدين عبد الحميد ، القاهرة ١٩٥٥ .

ـ العين : الخليل بن أحمد الفراهيدي ، ت ١٧٠هـ ، تحـ د. مهدي المخزومي ، ود. إبراهيم السامرائي ، منشورات وزارة الثقافة والإعلام في الجمهورية العراقية ١٩٨٠ ـ ١٩٨٥ .

ـ عيون الأخبار : ابن قتيبة ، دار الكتب المصرية ١٩٢٥ ـ ١٩٣٠ .

ـ العيون الغامزة علىٰ خبايا الرامزة : الدماميني ، بدر الدين محمد بن أبي بكر ، ت ٨٢٧هـ ، تحـ الحساني حسن عبد الله ، مط المدني ، القاهرة ١٩٧٣ .

(غ)

ـ غريب الحديث : الخطابي ، حمد بن محمد ، ت ٣٨٨هـ ، تحـ عبد الكريم العزباوي ، دمشق ١٩٨٢ .

ـ غريب الحديث : أبو عبيد ، حيدر آباد ١٩٦٥ ـ ١٩٦٧ .

(ف)

ـ فرحة الأديب : الأسود الغندجاني ، الحسن بن أحمد ، ت بعد ٤٣٠هـ ، تحـ د. محمد

علي سلطاني ، دمشق ١٩٨١ .

ـ الفرق بين الحروف الخمسة : ابن السيد البطليوسي ، تحـ عبد الله الناصير ، دمشق ١٩٨٤ .

ـ الفوائد المشوق إلىٰ علوم القرآن وعلم البيان : ابن قيم الجوزية ، محمد بن أبي بكر ، ت ٧٥١هـ ، القاهرة ١٣٢٧هـ . (والصواب أنّه مقدمة تفسير ابن النقيب) .

(ق)

ـ قانون البلاغة : أبو طاهر البغدادي ، محمد بن حيدر ، ت ٥١٧هـ ، تحـ د. محسن غياض ، بيروت ١٩٨١ .

ـ القوافي : الأخفش ، سعيد بن مسعدة ، ت ٢١٥هـ ، تحـ أحمد راتب النفاخ ، بيروت ١٩٧٤ .

ـ القوافي : التنوخي ، القاضي أبو يعلىٰ عبد الباقي بن عبد الله ، ق٦هـ ، تحـ د. عوني عبد الرؤوف ، القاهرة ١٩٧٥ .

(ك)

ـ الكامل : المبرد ، أبو العباس محمد بن يزيد ، ت ٢٨٥هـ ، تحـ محمد أحمد الدالي ، بيروت ١٩٨٦ .

ـ الكتاب : سيبويه ، عمرو بن عثمان ، ت ١٨٠هـ ، بولاق ١٣١٦ ـ ١٣١٧هـ .

ـ كتاب الكتاب : ابن درستويه ، عبد الله بن جعفر ، ت ٣٤٧هـ ، تحـ شيخو ، بيروت ١٩٢٧ .

ـ كشاف اصطلاحات الفنون : التهانوي ، محمد علي ، ت بعد ١١٥٨هـ ، تحـ د. لطفي عبد البديع ، القاهرة ١٩٧٧ .

ـ كشف الخفاء ومزيل الإلباس : العجلوني ، إسماعيل بن محمد ، ت ١١٦٢هـ ، تصحيح أحمد القلاش ، بيروت ١٩٨٥ .

ـ الكليات : أبو البقاء الكفوي ، أيوب بن موسىٰ ، ت ١٠٩٤هـ ، تحـ د. عدنان درويش ومحمد المصري ، دمشق ١٩٧٤ .

ـ الكوكب الدري : الأسنويّ ، جمال الدين عبد الرحمن بن الحسن ، ت ٧٧٢هـ ، تحـ د. عبد الرزاق السعدي ، بغداد ١٩٨٤ .

(ل)

ـ لسان العرب : ابن منظور ، محمد بن مكرم ، ت ٧١١هـ ، بيروت ١٩٦٨ .

ـ اللمعة في صنعة الشعر : أبو البركات الأنباري ، تحـ د. حاتم صالح الضامن . (نشر في : ثلاثة كتب لأبي البركات الأنباري) ، دار البشائر ، دمشق ١٤٢٣هـ ـ ٢٠٠٢م .

ـ ما اتفق لفظه واختلف معناه (المأثور) : أبو العميثل الأعرابي ، عبد الله بن خليد ، ت ٢٤٠هـ ، تحـ كرنكو ، لندن ١٩٢٥ .

ـ المتشابه : الثعالبي ، نشر د. إبراهيم السامرائي ، بغداد ١٩٧٦ .

ـ المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر : ابن الأثير ، ضياء الدين ، تحـ د. أحمد الحوفي ود. بدوي طبانة ، مط نهضة مصر ١٩٥٩ .

ـ مجمع الأمثال : الميداني ، أحمد بن محمد ، ت ٥١٨هـ ، تحـ محمد محيي الدين عبد الحميد ، مط السعادة بمصر ١٩٦٩ .

ـ المحاسن والمساوئ : البيهقي ، إبراهيم بن محمد ، ت ٤٥٨هـ ، تحـ أبي الفضل ، مصر ١٩٦١ .

ـ المحبر : ابن حبيب ، محمد ، ت ٥٤٢هـ ، تحـ د. ايلزه ليختن ، حيدر آباد ، الهند ١٩٤٢ .

ـ المحدث الفاصل بين الراوي والواعي : الرامهرمزي ، الحسن بن عبد الرحمن ، ت نحو ٣٦٠هـ ، تحـ د. محمد عجاج الخطيب ، بيروت ١٩٧١ .

ـ المحصول في علم أصول الفقه : فخر الدين الرازي ، محمد بن عمر ، ت ٦٠٦هـ ، تحـ د. طه جابر فياض ، الرياض ١٩٧٩ .

ـ المذكر والمؤنث : ابن الأنباري ، تحـ د. طارق الجنابي ، بيروت ١٩٨٦ .

ـ المذكر والمؤنث : أبو حاتم السِّجستاني ، تحـ د. حاتم صالح الضامن ، دمشق ١٤١٨هـ ـ ١٩٩٧م .

ـ المذكر والمؤنث : الفراء ، يحيىٰ بن زياد ، ت ٢٠٧هـ ، تحـ د. رمضان عبد التواب ، القاهرة ١٩٧٥ .

ـ المذكر والمؤنث : المبرد : تحـ د. رمضان عبد التواب وصلاح الدين الهادي ، مط دار الكتب ، القاهرة ١٩٧٠ .

ـ مراتب النحويين : أبو الطيب اللغوي ، عبد الواحد بن علي ، ت ٣٥١هـ ، تحـ أبي الفضل ، مصر ١٩٥٥ .

ـ مرشد القارئ إلىٰ معالم المقارئ : ابن الطحان السماتي ، أبو الأصبغ عبد العزيز بن علي ، ت ٥٦١هـ ، تحـ د. حاتم صالح الضامن ، عمّان ٢٠٠٢م .

ـ مروج الذهب : المسعودي ، علي بن الحسين ، ت ٣٤٦هـ ، بيروت ١٩٦٥ .

ـ مسند الشهاب : القضاعي ، محمد بن سلامة ، ت ٤٥٤هـ ، تحـ حمدي عبد المجيد السلفي ، بيروت ١٩٨٦ .

ـ المطول : التفتازاني ، سعد الدين مسعود بن عمر ، ت٧٩٣هـ ، تركيا ١٣٣٠هـ .

ـ المعارف : ابن قتيبة ، تحـ د . ثروة عكاشة ، دار المعارف بمصر ١٩٦٩ .

ـ معالم الكتابة ومغانم الإصابة : القرشي ، عبد الرحيم بن علي بن شيث ، ت٦٣٥هـ ، بيروت ١٩١٣ .

ـ معجم الأدباء : ياقوت الحموي ، ت٦٣٦هـ مط دار المأمون بمصر ١٩٣٦ .

ـ معجم البلدان : ياقوت الحموي ، دار صادر ، بيروت ١٩٧٧ .

ـ معجم المصطلحات البلاغية وتطورها : د . أحمد مطلوب ، بغداد ١٩٨٥ ـ ١٩٨٧ .

ـ المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم : محمد فؤاد عبد الباقي ، دار مطابع الشعب .

ـ المعمرون والوصايا : أبو حاتم السجستاني ، سهل بن محمد ، ت٢٥٥هـ ، تحـ عبد المنعم عامر ، مصر ١٩٦١ .

ـ مفتاح العلوم : السكاكي ، يوسف بن أبي بكر ، ت٦٢٦هـ ، القاهرة ١٩٣٧ .

ـ المفضليات : المفضل الضبي ، ت نحو ١٧٨هـ ، تحت شاكر وهارون ، دار المعارف بمصر ١٩٦٤ .

ـ المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة ، على الألسنة : السخاوي ، محمد بن الرحمن ، ت٩٠٢هـ ، تحـ عبد الله محمد الصديق ، مصر ١٩٥٦ .

ـ المدود والمقصور : الوشاء ، أبو الطيب محمد بن أحمد ، ت٣٢٥هـ ، تحـ د . رمضان عبد التواب ، الخانجي بمصر ١٩٧٩ .

ـ المنجد في اللغة : كراع النمل ، علي بن الحسن الهنائي ، ت٣١٠هـ ، تحـ د . أحمد مختار عمر وضاحي عبد الباقي ، القاهرة ١٩٧٦ .

ـ المنزع البديع في تجنيس أساليب البديع ، السجلماسي ، القاسم بن محمد ، ت بعد ٧٠٤هـ ، تحـ علال الغازي ، الرباط ١٩٨٠ .

ـ المنصف في نقد الشعر وبيان سرقات المتنبي ومشكل شعره : ابن وكيع التنيسي ، الحسن بن علي ، ت٣٩٢هـ ، تحـ د . محمد رضوان الداية ، دمشق ١٩٨٢ .

ـ الموازنة بين أبي تمام والبحتري : الآمدي ، الحسن بن بشر ، ت٣٧٠هـ ، تحـ أحمد صقر ، القاهرة ١٩٦١ .

ـ المؤتلف والمختلف : الآمدي ، تحـ عبد الستار أحمد فراج ، البابي الحلبي بمصر ١٩٦١ .

ـ الموشح : المرزباني ، محمد بن عمران ، ت٣٨٤هـ ، تحـ عبد الستار أحمد فراج ، مصر ١٩٦٠ .

(ن)

ـ نزهة الألباء : الأنباري ، تحـ أبي الفضل ، مط المدني بمصر .

ـ نصرة الثائر على المثل السائر : الصفدي ، تحـ د . محمد علي سلطاني ، دمشق ١٩٧٢ .

ـ نضرة الإغريض في نصرة القريض : المظفر بن الفضل العلوي ، ت٦٥٦هـ ، تحـ د . نهى عارف الحسن ، دمشق ١٩٧٦ .

ـ نظرية عبد القاهر في النظم : د . درويش الجندي ، مصر ١٩٦٠ .

ـ نظرية النظم : د . حاتم صالح الضامن ، بغداد ١٩٧٩ .

ـ نقد الشعر : قدامة بن جعفر ، تحـ كمال مصطفى ، الخانجي بالقاهرة ١٩٧٩ .
ـ النكت في إعجاز القرآن : الرماني ، علي بن عيسى ، ت٣٨٦هـ . (نشر في : ثلاث رسائل في إعجاز القرآن) ، تحـ محمد خلف الله ود . محمد زغلول سلام ، دار المعارف بمصر ١٩٦٨ .
ـ نكت الهميان في نكتب العميان : الصفدي ، القاهرة ١٩١١ .
ـ نهاية الأرب في فنون الأدب : النويري ، أحمد بن عبد الوهاب ، ت٧٣٣هـ ، مصورة عن طبعة دار الكتب المصرية .
ـ نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز : فخر الدين الرازي ، تحـ د . بكري شيخ أمين ، بيروت ١٩٨٥ .
ـ النهاية في غريب الحديث والأثر : ابن الأثير ، مجد الدين المبارك . محمد ، ت٦٠٦هـ ، تحـ الزاوي والطناحي ، القاهرة ١٩٦٣ .
ـ نهج البلاغة : ما اختاره الشريف الرضي من كلام علي بن أبي طالب رضي الله عنه ، تحـ د . صبحي الصالح ، بيروت ١٩٦٧ .
ـ نور القبس من المقتبس : الحافظ اليغموري ، يوسف بن أحمد ، ت٦٧٣هـ ، تحـ زلهايم ، مط الكاثوليكية ، بيروت ١٩٦٤ .

(و)


ـ الوافي في العروض والقوافي : الخطيب التبريزي ، يحيى بن علي ، ت٥٠٢هـ ، تحـ . فخر الدين قباوة وعمر يحيى ، دمشق ١٩٧٥ .
ـ الوجوه والنظائر في القرآن الكريم : هارون بن موسى ق٢هـ ، تحـ د . حاتم صالح الضامن ، بغداد ١٩٨٨ .
ـ وفيات الأعيان : ابن خلكان ، شمس الدين أحمد بن محمد ، ت٦٨٨هـ ، تحـ د . إحسان عباس ، دار الثقافة ، بيروت .

(ي)

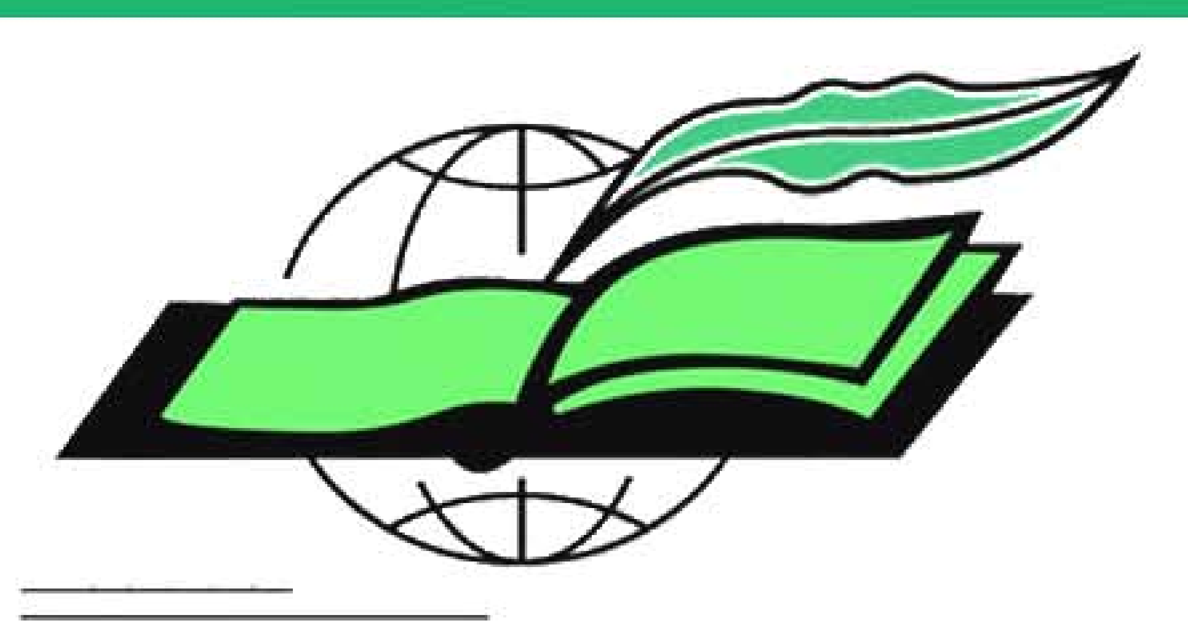
ـ يتيمة الدهر : الثعالبي ، تحـ محمد محيي الدين عبد الحميد ، مط السعادة بمصر ١٩٥٦ .

(١٣) فهرس موضوعات الكتاب

(١٤) فهرس الفهارس



دارُ البَشائِر
للطباعة والتوزيع والنشر
سورية ـ دمشق ص.ب ٤٩٢٦
هاتف ٢٣١٦٦٦٨/٩ ـ فاكس ٢٣١٦١٩٦



مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث

خدمة متميزة ... وعطاء مستمر

النهاية